الظفر

بلطائف منطق المظفر

الكتاب الثاني

القضايا ومواده

الشيخ علاء الدين عبد الزهراء الصيتي النجفي



بسم الله الرحمن الرحيم

الظفر

بلطائف منطق المظفر

الكتاب الثاني

القضايا وموادها

الشيخ علاء الدين عبد الزهراء الصبيحي النجفي

النجف الاشرف



الظفر بلطائف منطق المظفر (ج٢)

الشيخ علاء الدين عبدالزهراء آل صبي نجفي

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

المجتبى

للطباعة المحدودة

ايران - قم - ٠٠٩٨٩١٢٣٥١٢٠٣٣ +

E-mail: jafar_wa@yahoo.com

إن يُعنِ اللّهُ نفعلِ المحالا
أو يكنِ الشيءُ مُحالا



خلق الإنسان علمه البيان

المنطق: قانون آلي

يقي رعايته عن خطإ الفكر وهذا غايته

وموصل التصور معرف والحكم حجة فموضوعا

قفو ألفه الحكيم رسطاليس ميراث ذي القرنين القديس

و الملهم المبتدع القديم حق عليم منه عظيم والبحث عن موصل أو

مقدمة تصديقا أو تصورا قد قسمه فتسعة أبوابه فاستبصر بحث

عن الموصل للتصور باب الحدود والرسوم قد جي باب المقدمات

إيساغوجي..

اقول هذه مقولة

اشهر من ان يقال عنها مشهورة

للحكيم اسرار سبزوار صاحب النظم والمنظومة

رعاية لاجل الوقاية في العهد القديم والجديد مذكورة

وفي الزبور والالواح والذكر المجيد بالخير الكثير منعوته

لقوله جل في علاه: يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة

فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولوا الألباب

صدق الله مولانا رب الارباب

وصلى الله ومليكه على

المصطفى محمد وآله الاطياب

لله

الحمد والشكر

الذي دل بدلالاته أربـــاب العقـــول على حقائـــق

جهة المعقول على التحقيق، دلالة إرشاد وتوفيق على تصحيح

طرق التصور والتصديق، فاستنتجوا بها بدائع الأسرار من دقائق

الأنظار، واستخرجوا بها لآلئ أبكار من صدف الأسرار، والصلاة

والسلام على سيدنا محمد الذي شيد قواعد الإسلام بأفصح منطق

وأوضح خطاب، وعلى آله الذي علمهم منطق الجنة والناس صلاة

وسلامًا دائمين متلازمين محمولين على جنس الملائكة من بعده

جل جلاله وعز شانه فيا ايها الذين آمنوا ما ضلَ من طابق عمله

عملهم ولازم قوله قولهم وضمن قلبه تضامنهم إلى يوم العرض

والحساب .



المقدمة الظفرية

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، أحمده حمد العاجُز عن القيام بحق حمده على ما أنعم علي وعلى والدي من قبل بنعم لا أستطيع لبعضها حصراً، ولا بي طاقة على قدر شكرها، ولا تقدير مقدرها. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله الله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً، وصلّ اللهم وسلّم وبارك على محمد وعلى آله الذين اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا وعلمتهم منطق الخلايق جميعا وفضلتهم على العالمين تفضيلا، واصطفيتهم على الخلائق تشريفا، ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين .

اللهم أقرئنا فلا ننسى، إلا ما شئت إنك تعلم الجهر وما يخفى،

ويسرنا بفضلك لليسرى، فنذكر إن نفعت الذكرى. واجعلنا ممن يذّكر ويخشى، وممن قد أفلح وتزكى، وذكر اسم ربه فصلى، ولا تجعلنا ممن يؤثرون الحياة الدنيا، وحقِّقنا بأن الآخرة خير وأبقى، وصلّ اللهم على محمد وآله الطاهرين..

اما بعد..

إعلم المنطق من العلوم التي يجب الاحاطة بها خصوصا لدارسي العلوم الدينية والادبية، فهو علم اذا ما احاط به الانسان انتقل من مرحلة التلقي المباشر للعلوم والمعارف الى مرحلة التفكير المنطقي ووضع الاسئلة والاستفسارات والاستنتاجات ورد الشبهات والوصول الى الروابط المهمة بين المتناقضات شكلا والمتسقات مضمونا، علم اهتم به العلماء القدمى نظرا لاهميته القصوى لديهم، واتقنه الامراء والملوك والامبراطورات والقياصرة واهل النفوذ حتى عرف بينهم جيدا لما فيه من سداد وتمكن من مقارعة الخصوم والوقوف على مغالطات السفاسطة، والتفطن لادارة البلاد ولين عريكة العباد في الحضر والبوادِ، لانه علم يقف بحامله على دائرة التدبر والتامل والتحليل واعمال العقل وانتخاب السليم من الافعال والاقوال وحل مشاكل الذهن وعوالق الفهم في الامور كلها.

فوجب على طالب العلم ان يهتم بدراسة هذا العلم الذي لابد له منه ولا بديل الى غيره سواه، ليتمكن من خلاله فهم المسائل والرد على شبهات الاعداء ومغالطات الخصوم، وليدحض به حججهم واباطيلهم

ومغالطاتهم وسفاسفهم التي انطلت على كثير من اهل العلم فضلا عن العوام وجهال الحق، فالاستعانة بعلم المنطق على ترهاتهم يكون اقوى للافحام وادعى الى الانقطاع وقبول الحق .

الباب الرابع

القضايا وأحكامها

وفيه فصلان:

الفصل الاول: القضايا

الفصل الثاني: احكام القضايا

الفصل الأول: القضايا

لابد من دراسة القضايا قبل دراسة طرق الإستدلال لأن القضايا هي مواد الإستدلال وعناصره التي يتألف منها .

تعريفها: قال ابن سينا القضية والخبر: هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب .

فقوله (فيه نسبة بين شيئين) يعني به أن القضية مركب تام، لأن الذي يتركب من طرفين (محكوم عليه ومحكوم به) ونسبة بينهما هو المركب التام - كما تقدم.

وقوله: (يتبعه حكم صدق أو كذب) يعني به الخبر (الجملة الخبرية) لأنها التي تحتمل الصدق والكذب .

ومن هنا عرفها الماتن(ره) بـ (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب). ويمكننا أن نختصر التعريف فنقول:

القضية: هي الجملة الخبرية التامة . ثم إن التعبير عنها بـ (القول)

لبيان أن المراد بالقضية - منطقياً ما يشمل القضية الملفوظة والقضية المعقولة وهي التي موطنها الذهن وذلك قبل أن يتلفظ بها إذ هي أيضاً محط بحث المنطقي لأن القول - منطقياً - يشمل الاثنين: الكلام الملفوظ والكلام المعقول .

يقول شارح الحاشية الملا عبد الله: القول في عرف هذا الفن (يعني المنطق) يقال للمركب (التام) سواء كان مركباً معقولاً أو ملفوظاً، فالتعريف (يعني تعريف التهذيب القائل بأن القضية: قول يحتمل الصدق والكذب) يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة.

كما أنهم يقصدون بـ (الصدق) المطابقة للواقع وبـ (الكذب) اللامطابقة للواقع .

وتنقسم القضية إلى قسمين هما: الحملية والشرطية .

الاول- الحملية: وهي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء. نحو: (زيد شجاع)؛ (عمرو ليس بخائف) .

اركان القضية الحملية ثلاثة هي:

١- المحكوم عليه، ويسمى (الموضوع) .

٢- المحكوم به، ويسمى (المحمول) .

٣- الحكم، ويسمى (النسبة)[١].

---

(١) النسبة من المعقولات الثانوية الفلسفية المنتزعة، وهي ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه، وهي من الامور التي ليس لها تحقق فيما وراء العمل، اي تترتب ←

ففي المثالين المتقدمين كان تاليف القضايا فيها من الموضوع: (زيد، عمرو) .

والمحمول: (شجاع، خائف).

والنسبة: ففي المثال الأول: هو ثبوت الحضور لخالد.

وفي المثال الثاني: هو نفي الغياب عن طالب.

وكما عرفت من تعريف النسبة هي ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه.

فكل قضية تشتمل على جزئين: ما يحكم عليه، وهو في علم المعنى يصطلع عليه بالمسند اليه، وبالنحو الفاعل والمبتدأ. وفي المنطق هو موضوع القضية التي تتالف من المحمول الذي هو ما يحكم به، المصطلح عليه عند البيانيين بالمسند، وعند النحويين بالخبر..

والتأليف الأول يكون من مفردات تام الدلالة، وجزئاه موضوع - هو اسم لا محالة، ومحمول تربطه به رابطة، ربما لا يتلفظ بها وتكون القضية ثنائية كقولنا (زيد كاتب) (أو) يتلفظ بها فتصير ثلاثية كقولنا (زيد هو كاتب)، وفي الفارسية لا بد منها وهي لفظ (أست) بلغتهم.

→

عليها آثار عملية فقط، ولا حد حقيقي لها لان ما لا وجود حقيقي له لا جنس ولا فصل له، ولا ماهية لها، فهي من الامور الاعتبارية التي لا تحقق لها في الخارج، ولا برهان عليها، لان الاعتباريات ليس لها مقدمات ضرورية دائمية كلية ذاتية.

والرابطة تنقسم إلى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك أي لا تدل على اقترانها بالزمان.

وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية لمّا نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي الأفعال الناقصة، ولكن لم يجدوا في تلك اللغة (العربية) رابطة غير زمانية تقوم مقام (أست) في الفارسية و (أستين) في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة (هو) و (هي) ونحوها مع كونها في الأصل أسماء لا أدوات.

وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقة من الأفعال الناقصة وغيرها (من الأفعال العامة كوجد وثبت نحو (كائن) و (موجود) في قولنا (زيد كائن قائماً) و (زيد موجود شاعراً).. والذي يبدو أن الجملة في اللغة اليونانية ثلاثية التركيب أي مؤلفة من ثلاثة عناصر، هي المسند إليه والمسند ورابطة تربط المسند بالمسند إليه وهي (أستين) - كما ورد في الحاشية .

وكذلك هي في اللغة الفارسية مؤلفة من مسند إليه ومسند ورابطة هي (أست). فلما نقل المنطق من هاتين اللغتين اليونانية والفارسية وقف المناطقة العرب - عند ما يشبه المشكلة وهو أن الجملة في اللغة العربية ثنائية التركيب أي أنها تتألف من مسند إليه ومسند. فليس فيها رابطة يتلفظ بها.

ويرجع هذا إلى أن العرب - اختصاراً - اعتمدوا على نفس التركيب للقيام بوظيفة الإسناد والنسبة.

ولكن المترجمين لم يلتفتوا إلى هذا وذهبوا يفتشون عن الرابطة في اللغة العربية فأشاروا إلى أفعال الكينونة ومشتقاتها من أسماء وإلى ضمير الفصل بفروعه.

والواقع أن أفعال الكينونة في اللغة العربية لا تقوم بدور الربط كما هو الشأن في اللغة الإنجليزية وإنما تقوم بوظيفة إضافة العنصر الزماني للجملة فقط.

كما أنها ليست بأدوات (حروف) في عرف النحاة، وإنما هي أفعال، والرابطة لا تكون إلا أداة.

وكذلك ضمائر الفصل لا دور لها بالربط، وإنما تستخدم لتأكيد خبرية الخبر في حالة التباسه بالوصف وإن ذهب غير واحد من النحاة العرب إلى أنها أدوات (حروف) لا أسماء، أما مشتقات أفعال الكينونة، فهذا التركيب ليس من أسلوب الجملة العربية في شيء.

والذي ينبغي أن يقال هنا - وبما يتمشى وطبيعة اللغة العربية وأصول الترجمة - هو أن الجملة العربية أو القضية في اللغة العربية ثنائية التركيب من حيث اللفظ وثلاثيته من حيث النظام والأسلوب، وذلك لقيام تركيب الجملة أو هيئة القضية بدور الرابطة .

وقد عرفت مما سبق ان المنطق يتكون من جزئين رئيسين هما: التصورات، والتصديقات.

وكل من الجزئين لهما مبادئ ومقاصد او مقدمات ونتائج. فكما كان للتصورات مقدمات تتمثل في الكليات الخمس التي تقوم التعريفات (المعرف)، فللتصديقات كذلك.

وسوف يكون الحديث عن تلك المقدمات بصورة اجماليه في:

القضايا واحكامها من حيث التناقض والعكوس وملحقاته. وطرق الاستدلال كالقياس البراهني، والأشكال الأربعة وما ينتج عنها وما لا ينتج، وبيان اقسام الاستدلال القياسي، كالقياس الاقتراني، وكالقياس الاستثنائي.

ثم ان الهدف من دراسة التصديقات هو الاستدلال فيعدُ المقصد الاسنى في هذا القسم.

وقبل الشروع في بيان الاستدلال لابد من الكلام في مقدمه وتمهيد وتوطئه نبين فيها ركاز والمواد الاساسية التي لا يتم القياس الا بها، وهي عناصرها التي تتألف منها، المتمثلة بالقضايا، وستعلم ان القياس مؤلف من مقدمتين وكل مقدمة منهما قضية إما موجبة واما سالبة، وإما كلية وإما جزئية.

فوجب الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها وقد يستدل عليها بنقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها فالبحث في تناقض القضايا وعكسها المستوى وعكس نقيضها.

القضية

لما كان في تعريف المنطق ما عرفت من انه: هو العلم الذي يبحث في القواعد التي تتبع في التفكير وطرق الاستدلال الصحيح، وهو بذلك أداة للتفكير لأنه يعنى بتحليل طرق التفكير و صيانته من الخطأ. والعملية المنطقية تهتم بفئة من الصيغ أو القضايا.

والقضية: هي جملة تقوم على علاقة بين عدد من الكلمات المفهومة، وتنقسم إلى قسمين:

وعرفت ان القضية الإخبارية(الخبرية): هي تخبر عن شيء ما وتحتمل الصدق أو الكذب مثل (المثلثات المتطابقة متكافئة)، (كل ما في الكون يجذب بعضه بعضا).

والقضية الإنشائية: وهي التي لا يمكن أن توصف بالصدق أو الكذب مثل لاتمش في الأرض مرحا، لا تنه عن خلق وتأتي بمثله.. وهي ليست قضايا منطقية. كما سياتي مفصلا ان شاء الله.

والقضية مفهوم أساسي في المنطق مثل :

ينزل المطر في الخريف (خبرية).

لا تنه عن خلق وتأتي بمثله (إنشائية).

كيف حالك (إنشائية).

القضية لغةً: جمع الأقضية والقضية على وزن فعيله بمعنى

مفعول أي مقضي فيها من القضاء، والجمع القضايا على فعالى وأصله فعائل وقضى عليه يقضي قضاء.

والقضايا في مجالس القضاء: ما هي إلا إخبار عن وقائع ليحكم بها القاضي بصدقها أو كذبها لهذا يقال: القضية: قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه.

مسميات هذا الباب: تسمى بالقضية، والجملة التامة، وبالعقد الحازم، وبالقول الحازم، وبالحكم، وبالخبر، وبالعبارة، والمطلب، والمسألة، والمقدمة، والنتيجة، والدعوى. كلها أسماء لمدلول واحد في فن المنطق. فلا تستغرب حين تقرأ أو تسمع العقد الحازم أو الخبر أو القضية.. فانه يريد هذا المدلول.

فائدة عزيزة: استخرجتها من زوايا الكتب. وهي أن القضية تسمى خبراً من حيث اشتمالها على الصدق والكذب، ومن حيث إفادتها للحكم إخباراً، ومن حيث اشتمالها على الحكم قضيَة، لأن القضية مأخوذ من القضاء بمعنى الحكم، ولعلها من تسمية الكل باسم الجزء لما أن القضية تتضمن الحكم، وتسمى من حيث كونها جزء الدليل مقدّمة، ومن حيث تطلب بالدليل مطلوباً، ومن حيث تحصّل بالدليل نتيجة، ومن حيث إنها تقع في العلوم ويسأل عنها مسألة، فالذات واحدة واختلاف العبارات عليها باختلاف الاعتبار.

فالنتيجة، ان القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب (لذاته)، لا عن دليل خارجي.. وقد اضيف للتعريف

كلمة (الذاتية) له أي ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ لا لدليل خارجي. فالقضية، كقولنا: (زيد شاعرٌ) هي قول يصح أن يقال لقائله أنت صادق فيه أو كاذب.

والقول وهو المركّب التامّ: إما لفظيّة أي ملفوظة أو عقليّة أي معقولة.

ويخرج باضافة قيد(لذاته) في تعريف القضية جميع المركبات الإنشائية سواء كانت طلبيّة كالأمر والنهي والنداء والسؤال ونحوها، أو غير طلبيّة كالقسم وأفعال المدح والذمّ وصيغ العقود كبعت واشتريت فإن كلّ مركب من هذه المركبات ليس بقضيّة بل هو من التصورات التي لا حكم معها، فلها حكم المفردات عند المناطقة.

وإن كان كلّ مركب كلاماً عند النحاة فلا يلزم منه أن يكون قضية في المنطق.

وكذا يخرج بقيد الصدق والكذب (لذاته) من القضية الخبرية، المركبات التقييدية بالوصف أو الإضافة كقولنا زيد الشاعر، وقولنا الحيوان الناطق، ورامي الحجارة. فكلّ ذلك عار عن النسبة الخبرية التي هي مورد التصديق والتكذيب، فافهم ذلك واعتن بحفظه.

فصدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع وعدمها، ولا حكم كما ترى في أي من الإنشائيات والتقييديات. لأن الحكم إخبار عن الواقع وفي نفس الأمر بمنتسبين بنسبة خبريّة تامة، ويسمى هذان المنتسبان طرفي النسبة، والموضوع والمحمول أيضاً، والمحكوم عليه وبه كذلك.

وتسمى هذه النسبة الخبرية بالنسبة الحكميَة لأنها مورد الحكم. وهي ليست بمتحققة في الإنشائيات والتقييديات، وأن غير المركبات الخبريَة ليس مخبرة عن الواقع في نفس الأمر.

ويسمى إخبار الواقع أداء له، ولا أداء في الإنشائيات والتقييديات كما ترى. كما مرَ مثل هذا الكلام في الفرق بين المفرد والمركب، من الجزء الاول من الظفر بلطائف منطق المظفر فراجع.

فتحصل عندك إن شاء الله أن القضية قول مركب تام أي يحسن السكوت عليه يحتمل الصدق أو الكذب. وعرفت أن لها طرفين يسمى الأول منهما موضوعاً والثاني محمولاً. وهما المعبر عنهما في النحو بالمبتدأ والخبر. وفيها نسبة حكميَة.

وقيل: ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه وهو إفادة المخاطب أمرا في ماضي أو من زمان أو مستقبل أو دائم. و (الصدق)، هو مطابقة الخبر او مضمونه للواقع. و (الكذب)، هو عدم مطابقته الواقع.

لذا قال (قده): القضية تقدم في الباب الاول ان الخبر هو القضية، وعرفنا الخبر ـ أو القضية ـ بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب).

وقولنا: المركب التام، هو (جنس قريب) يشمل نوعي التام، الخبر والانشاء.

وباقي التعريف (خاصة) يخرج بها الانشاء، لان الوصف

بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به، كما فصلناه هناك، فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولاجل أن يكون التعريف دقيقا نزيد عليه كلمة (لذاته)، فنقول: القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته. وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الانشاء. (اي لا لذاته، فاما ان تكون صيغة تعريف الانشاء بانه القول الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، او ان نقول انه القول الذي يحتمل الصدق والكذب لا لذاته. وسياتي كيف ان الانشاء يحتمل الصدق والكذب لا لذاته وانما باعتبار شيء آخر غير الذاتية، وان كان الضابط فيه مطابقته وعدمها للواقع كذلك كما في الخبر).

ولهذا القيد فائدة، فانه قد يتوهم غافل فيظن ان التعريف الاول للخبر يشمل بعض الانشاءات فلا يكون مانعا، ويخرج هذا البعض من تعريف الانشاء فلا يكون جامعا.

وسبب هذا الظن ان بعض الانشاءات قد توصف بالصدق والكذب، كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه، أو سأل الغني سؤال الفقير، أو تمنى انسان شيئا هو واجد له، فان هؤلاء نرميهم بالكذب، وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمني الفاقد اليائس انهم صادقون.

ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء.

ولكنا إذا دققنا هذه الأمثلة وأشباهها يرتفع هذا الظن، لاننا نجد ان الاستفهام الحقيقي لا يكون إلا عن جهل، والسؤال لا يكون إلا عن حاجة، والتمني لا يكون إلا عن فقدان ويأس، فهذه الانشاءات تدل بالدلالة الالتزامية على الأخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الانشاء.

فالتعريف الاول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الانشاءات، ولكن لاجل التصريح بذلك دفعا للالتباس، نضيف كلمة (لذاته)، لان هذه الانشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب، فليس هذا الوصف لذاتها، بل لاجل مداليلها الالتزامية.

بيان تعريف القضية مع شيء من التوضيح

المراد مما تقدم وما قيل في تعريف القضية هو: «المركب التام الذي يصحّ أن نصفه بالصدق أو الكذب».

وقد تقدم في الجزء الاول من المنطق الوقوف على بعض حقائق هذا التعريف للخبر، فراجع.

وهذا التعريف لاشتماله على (الخاصّة) فهو تعريف منطقي دقيق، إلا أنَّه من الرسم التّام او الرسم الناقص؛ فإن قلنا بأنَّ (المركب التّام) المذكور في التعريف هو جنس قريب، فهذا التعريف يكون من الرسم التام، وإن قلنا إنَّه عرض عامٌ وهو بمنزلة الجنس - كما هو الأرجح - فالتعريف من الرسم الناقص.

وعلى أي حال: (المركب التام) يشمل كلاً من الخبر والإنشاء و (الذي يصح أن نصفه بالصدق والكذب) يختص بالقضية أعني الخبر فقط ويُبعِد عن الذهن كلَّ ما سواه، فالإنشاء المشترك مع الخبر في الجنس أو العرض العام، قد خرج عن التعريف بهذا القيد لأن التوصيف بالصدق والكذب ليس من عوارض الإنشاء.

ولكن مع ذلك، ينبغي أن نضيف إلى هذا التعريف كلمةَ (لذاته)، فنقول: القضية هي: «المُرَكّبُ التام الذي يصحُّ أن نصفَه بالصدق أو الكذب لذاته». وفائدة هذا القيد هي إخراج جميعَ الإنشاءات التي يُتوهَّمُ تَوصيفُها بالصدق أو الكذب، فإنَّ ذلك - لا بذاتها - بل بأمرٍ آخر مدلول للإنشاء بالدلالة الالتزامية.

مثال ذلك: لو أن الإنسان العالِم بالفقه سأل عن مفهوم الزكاة أو الجهاد، فما دام أنَّه يَعرِفُ الجوابَ، نقول إن هذا السائل يكذب..

وأمّا لو أنَّ غير العالم سأل بها نقول إنَّه يصدق! فإذاً صفتا الصدق والكذب، قد شملتا الإنشاء أيضاً، فما هو الحلّ بعد امكان دخول وصف الصدق والكذب على الانشاء كما في الخبر؟.

نقول. إنّ اضافة قيد (لذاته) في تعريف القضية كي تكون جامعة للخبر فقط، وباضافة قيد (لذاته) قد أخرج الإنشاء عن التعريف مهما كان، لأنَّ الصدق والكذب اللذَيْن وُصف بهما الإنشاء في بعض حالاته لم يكونا لذات الإنشاء لأنَّه لا يُوصفُ بالصدق أو الكذب أصلاً بل ليس له قابلية التوصيف بهما، فإذاً الصدقُ أو الكذبُ في الإنشاء يرجعان إلى أمرٍ آخر وهو: أننا عَرِفنا ومن خلال أمرٍ خارجٍ عن مضمون الكلام أن هذا الإنسان السائل عالمٌ ومع ذلك يَسأل، وعلمنا أيضاً أنّ الاستفهام الذي هو طلب الفهم لا يصح إلاّ مع الجهل بالواقع، فحينئذٍ قلنا إنّه كاذب أي أن لسانَ حاله لسان كذبٍ، وبعبارة أخرى: هو يكذب في الخبر المفهوم من لسان حاله وهو (أنا جاهل).

فالقضية التي استُفيدت من الإنشاء ولَزِمته الإنشاء بالدلالة الالتزامية، هي قضية كاذبة لا الإنشاء في حدٍّ نفسه مع غضٍّ النظر عن تلك القضيَّة.

وكذلك لو تمنَّى أن يكون عالماً وهو عالم بالفعل، أو تمنَّى أن يكون شاباً وهو شابٌ، نقول إنه كاذب، وذلك لأنَّ التمني يدلُّ بالدلالة الالتزامية على قضية خبرية - مستفادة من لسان الحال لا المقال - مدلولُها أن هذا الإنسان فاقدٌ لهذا الشيء، لأنه لو لم يكن فاقداً فلماذا يتمناه إذاً، فما دام هو شابٌ كيف يتمنَّى الشباب؟

فنسبة الكذب إليه تعني أنَّ الجملة الخبرية القائلة (أنني لستُ بشابٍ) كاذبةٌ، وأيضا إذا قلنا إنه صادق، نعني به القضية المستفادة من

الإنشاء بالدلالة الالتزامية وهو (أنَّه كبيرٌ) .

وأمّا التمني في حدِّ ذاته لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

ثمَّ لا يخفى أنَّ القضية لا تختص بالجملة الاسميَّة بل تارة تكون اسمية، سواء دخل عليها أحد الأدوات مثل كان وأخواتها أو إنّ وأخواتها أو لا، وتارة أخرى تكون جملة فعلية. والمهمّ في الخبر، اشتمالها على العناصر الرئيسيَّة التّي عرفت بيانها.

أقسام القضية

بعد أن استوعبنا مفهوم القضيّة، نأتي الآن إلى أقسامها. وهذا التقسيم يتعلَّق بالنسبة في القضيَّة فقط، فإذا كانت هذه النسبة هي نسبةَ حملٍ، فالقضية تسمى قضية حملية وإذا كانت نسبة اشتُراط، تكون القضية قضية شرطية.

القضية: حملية واخرى شرطية

تنقسم القضية المنطقية إلى قسمين رئيسين هما: الحملية، والشرطية. وبعضهم يقسم القضية إلى حملية، وشرطية متصلة، وشرطيه منفصلة.

فالقضيَة إما أن يكون طرفاها مفردين - سواء بالفعل أو بالقوَة - أو لا يكون طرفاها كذلك. فالتي يكون طرفاها كذلك تسمَى حمليَة.

والمركّب الذي في قوّة المفرد، كقولنا: (هذا إنسان: قضيَة جزئيَة). فتلاحظ أن قولنا: (هذا إنسان) هي في الحقيقة قول مركّب

فيه نسبة بين محمول وموضوع، ولكننا هنا أنزلناه منزلة المفرد. لأنه وقع في معنى المفرد الموضوع في قضيّة أخرى، وحملنا عليه قولنا: [قضيّة جزئيّة] الذي هو كما ترى قول مفرد لأنه مركّب من مفرد مقيّد بصفة. والمركبات التقييديّة سواء بالوصف أو الإضافة من المفردات قطعاً. فكلّما رأيت قضيّة طرفاها مفردان، أو في قوّة المفردين. فسمّ هذه القضيّة قضيّة حمليّة.

والقضية التي لا يكون طرفاها مفردين، بل يكون فيها حكم معلّق على شرط تسمّى القضيّة الشرطيّة.

اولاً- القضية الحملية

تنقسم القضية الحملية باعتبار التصريح بكيفية نسبة المحمول إلى الموضوع القائمة بينهما في نفس الأمر والواقع، وعدم التصريح بها إلى قسمين: الموجهة والمطلقة .

١- الموجهة: هي التي يصرح فيها بالجهة .

٢- المطلقة: هي التي لا يصرح فيها بالجهة .

ويصطلح على كيفية النسبة القائمة في نفس الأمر والواقع بـ (مادة القضية). ويصطلح على اللفظ الدال على مادة القضية في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة على مادة القضية في القضية المعقولة بـ (جهة القضية) ومن هنا سميت القضية بالموجهة .

والجهات التي ذكرها المناطقة استخلاصاً من الواقع هي:

١- الوجوب: وهو ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه على وجه يمنع سلبه عنه .

٢- الإمتناع: وهو استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه .

٣- الإمكان الخاص: وهو سلب الضرورة عن طرفي القضية معاً .

٤- الدوام: وهو دوام ثبوت المحمول للموضوع ما دامت ذات الموضوع موجودة .

٥- اللادوام: وهو عدم دوام ثبوت المحمول للموضوع ما دامت ذات الموضوع موجودة .

ومن الأمثلة على هذا قولنا: (كل انسان حيوان بالضرورة) فلفظ (الضرورة) هنا هو الجهة، ووجوب نسبة الحيوانية إلى الإنسان في الواقع هي المادة .

والفائدة المترتبة على هذا البحث هي:

١- أن جهة القضية إذا وافقت مادة القضية كانت القضية صادقة .

٢- وإذا حالفت الجهة المادة كانت القضية كاذبة .

وتقسم القضية الموجهة إلى: بسيطة ومركبة .

١- الموجهة البسيطة: هي المكونة من قضية واحدة فقط إمّا موجبة وإمّا سالبة .

٢- الموجهة المركبة: هي المؤلفة من قضيتين إحداهما موجبة

والأخرى سالبة .

ويتحقق هذا التأليف للمركبة بتقييد قضية من القضايا البسيطة الآتي ذكرها بقيد اللادوام أو اللاضرورة وهو يعني القضية الثانية وربما أشير إليها إشارة كما في (الممكنة الخاصة) كما سيأتي .

أهم أقسام الموجهة البسيطة ست هي :

ـ الضرورية المطلقة: وهي التي تدل على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة .

مثل (كل انسان حيوان بالضرورة). فحكم فيها بضرورة أو وجوب ثبوت الحيوانية للإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة.

ومثل: (لا شيء من الإنسان بجماد بالضرورة). فحكم فيها بضرورة ووجوب سلب الجمادية عن الإنسان ما دامت ذات الإنسان موجودة. وسميت بالضرورية لإشتمالها على الضرورة (الوجوب)، وبالمطلقة لعدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت كما في الموجهات الآتية .

والطرف الأوّل في الحمليَة هو المحكوم عليه وفي المنطق الموضوع.

ويسمى المسند إليه في علم المعاني، والمبتدأ في علم النحو.

والطرف الثاني هو المحكوم به، وهو في المنطق المحمول، وفي المعاني المسند والخبر.

وعرفوا القضية الحملية بانها: «القضيَّة التي حُكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه». فعندما نريد أن نبني القضيَّة الحملية، نضع في ذهننا موضوعاً ما، أي نتصوره ثم نتصوَّر أمراً آخر نجعله محمولاً وبذلك تكتمل صناعة القضيَّةً.

ففي قولنا: (زيد جالسٌ) نتصور مفهوم زيد ونضعه في ذهننا، ثم نتصور مفهوم الجلوس، فنسنده ونربطه بزيد، وبعبارة أدق: نحمله عليه، ومن هنا سميت القضية حملية.

وأمثلة للقضايا الحملية من الكتاب العزيز كثيرة منها: (والْجِبالَ أَرْسَاهَا)، (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا)، (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صدقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ)..

التفصيل في أجزاء القضية الحملية

القضية الحملية لها طرفان ونسبة، فالطرفان وهما الموضوع والمحمول (المسند إليه والمسنَد أو المحكوم عليه والمحكوم به)، وحيث قلنا إنَّ طرفي القضيَّة، ينبغي أن يكونا مفهومين تصوريين، فهما إمّا مفردين أو مُركَّبين غير تامَّين[1]، وأمّا المركب التامّ فلا يمكن أن

---

(١) والمفرد بالفعل هو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات، مثل قولنا (الإنسان)، فإنَّ (الإن و السان) لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان، منهما يأتلف معنى الإنسان. اي أنها التي لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة ←

يكون موضوعاً أو محمولا .

فالقضية الحملية تشتمل على طرفين ونسبة:

الطرف الأول: الموضوع.

الطرف الثاني: المحمول.

النَسبة: وهي الرابطة .

ففي كل هذه الأمثلة يلاحظ ان الحملية لها طرفان وهما الموضوع والمحمول، وبينهما نسبة، وهي أجزاء القضية الحملية من حيث الثبوت أو النفي إيجابا أو سلباً.

كما في (الحديد معدن)، (الربا محرم)، (الصدق ممدوح)، (الكاذب ليس بمؤتمن)، (العلم هو النافع).

فالطرف الأول: وهو الجزء الأول في الرتبة كـ(الحديد. الربا،

→

على معان، لكنها لا تكون أجزاء معاني الجملة.

وأما المفرد بالقوّة، فهو المركّب الذي في قوّة المفرد. كقولنا: (هذا إنسان) قضيّة جزئيّة. فتلاحظ أن قولنا: (هذا إنسان) هي في الحقيقة قول مركّب فيه نسبة بين محمول وموضوع. ولكننا هنا أنزلناه منزلة المفرد، لأنه وقع في معنى المفرد الموضوع في قضيّة أخرى، وحملنا عليه قولنا: [قضيّة جزئيّة] الذي هو كما ترى قول مفرد لأنه مركّب من مفرد مقيّد بصفة. وقد تقدّم أنّ المركبات التقييديّة سواء بالوصف أو الإضافة من المفردات قطعاً. إذاً كلّما رأيت قضيّة طرفاها مفردان، أو في قوّة المفردين، فسمّ هذه القضيّة قضيّة حمليّة.

الصدق، الكاذب، العلم)، كما في الامثلة المتقدمة وهو المحكوم عليه ويسمى (الموضوع) وقد سُمِّي موضوعاً لانه مشتق من الوضع اي أنه يوضع ليحمل عليه المحمول.

وأما التسمية الثانية حيثُ يعبر المناطقة بإنه المحكوم عليه لأنه يحكم عليه بالمحمول.

والطرف الثاني: هو الجزء الثاني في القضية المنطقية وان تقدم كـ(محرم، ممدوح، ليس بمؤتمن، لا يسود، النافع) في الامثلة المتقدمة. وهو المحكوم فيه ويسمى (المحمول).

وسُمِّي محمولاً لأنه يحمل على الموضوع. ويعبر المناطقة عنه بإنه المحكوم به لأنه حكم به على الموضوع.

والطرف الثالث: وهو النسبة في القضية الحملية، وهي الرابطة التِّي تَربِطُ المحمولَ بالموضوع، وليس لها وجودٌ مُستقلٌ بل وجودُها متقوِّمٌ بالطرفين، فلولا الطرفان لما كان لها وجودٌ لا في العين ولا في الذهن. ثمَّ ينبغي أن يعلم هو أنّ التفكيك بين الموضوع والمحمول وايجاد النسبة انما هو في المُتصوَّر الذهني فحسب، فالشيء ففي الواقع الخارجي نجد أنَّ هناك اتِّحاداً حقيقياً بين الموضوع والمحمول، فهما شيءٌ واحدٌ، فلو قلنا: زيد شجاعٌ، هناك اتحاد في الخارج العيني بين ما ينطبق عليه مفهوم شجاعٌ وبين ما ينطبق عليه مفهوم زيد أي أنَّ مصداقهما واحدٌ، والذي جمعهما معاً، هو الوجود العيني، فهذا المَظهَر أو الحصَّة من الوجود صار محلاً لصدق مفهومِ زيد ومفهومِ شجاع وهذا

شأن كلّ قضيَةٍ حملية من هذا النمط.

وهذا الإتحاد هو المسمّى بالهُوهُويَة أي هو هو .

وعلى ضوئه نصل إلى نتيجةٍ مهمّةٍ وهي: إن القضايا الحملية من النمط الذي ذكرنا، تتكوّن دائماً من جوهرٍ «وهو الموجود لا في موضوع» وعَرَضٍ «وهو الموجود في موضوع». والاول هو الموضوع، والثاني هو المحمول حيث لا يمكن أن يُحْمَل جوهرٌ على جوهر أو عرضٌ على عرض أو جوهرٌ على عرض وإنّما يُحمل عَرَضٌ على جوهر، فزيد جوهرٌ له وجود مستقل والشجاعة صفةٌ عارضةٌ عليه ومتّحدةٌ معه لأنّ قوام العرض في الوجود بالجوهر وإن كان مفهومهما مختلفين.

وقد عرفت معنى العروض في مبحث التعريفات من الجزء الاول من الظفر بلطائف منطق المظفر فراجع.

وبالنتيجة، هناك موجودٌ واحد في العين والخارج هو زيد وهو شجاعٌ، ولأجل ذلك صحّ قولنا: (زيد شجاعٌ)، والمهمُّ - في هذا المجال - معرفة الموضوع والمحمول في القضايا مهما كان ترتيبها، فعندما نقول: اصفرَّ النبتُ، ففي هذه القضيَّة اللفظية، النبت هو الموضوع واصفرَّ هو المحمول، والموجود في الخارج هو شيء واحد وهو النبت المصفر، ولم يتحقق ذلك إلاّ لأنَّ الاصفرار (وهو كيفيَّةٌ عارضة) اتحدَ مع النبت (وهو ذات مستقلة وجوهر عيني).

ولو قلنا: (أثمرت الشجرةُ) فالشجرة في هذه القضيَّة اللفظيَة هي الموضوع و(أثمرت) هو المحمول، وأمّا في الخرج العيني، ليست هناك

إلاّ شجرةٌ متَّصفةٌ بتلك الصفة أعني الإثمار في الظرف المعْيَّن.

وفي قضية: (زيد في المسجد) الموضوع هو (زيد)، وأمّا المحمول في هذه القضية الحملية هو الجار والمجرور (في المسجد)، والنحاة يعربون الجار والمجرور خبراً للمبتدأ، وبما أنَّ اداة الجر او اداة الربط (في) هو أداة ليس لها دورٌ إلاّ الربط بين مفهومين، فلا يمكنها أن تمثّل المحمول في القضيَّة وأيضاً لفظ (الدار) هو اسم ذاتٍ وهو جوهرٌ ايضا كما (زيد).

إن قلتَ: كيف نصحح الحمل هنا بعد ان عرفنا انه لا يصح حمل الجوهر على جوهر آخر؟ فلا يمكن أن نجعله محمولاً كما مرّ، وأمّا مجموع الجار والمجرور أعني: (في المسجد) فليس هو إلاّ تركيب من المفردتين السابقتين. فكيف إذاً صارت هذه الجملةُ (في المسجد) تامَّةً؟ وكيف يصحح اتِّحاد الهوهوية؟

قلتُ: ان المستفاد من الظرف (في)، هو الكينونة، المقدرة لزيد وهذا التقدير كاف في تصحيح الحمل، كما ان العبارة التي لاينتزع منها هذا المعنى المعقول لايصح حملها على الموضوع، ومع هذا التقدير اعني(الكون والاستقرار) المحمول على زيد يصح اعتبارها من القضايا التي يحتمل صدقها او كذبها لذاتها، فينطبق عليها تعريف القضية فلا اشكال. وبهذا يصحح ايضا حمل الهوهوية، فان الاتحاد بين الموضوع والكون في المسجد المقدر يحقق الهوهوية المعتبرة في الحمل.

وقد عرفنا إنَّ في العربية تفهم النسبة من هيئات الجمل

وأشكالها، كهيئة الجملة الاسمية أو الفعلية، وإن كانت هناك أدوات وضعت للربط.

ثمَّ: من خلال الضابطة التي ذكرناها في معرفة الموضوع والمحمول، يمكننا تحليل القضايا ذهنيا، مهما تقدم المحمول او تاخر اظهر او اضمر.. ولأجل التوضيح نذكر الأمثلة التالية:

١ - قال تعالى: (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ)، ففي هذه القضية الساعة هو الموضوع واقتربت هو المحمول والنسبة بينهما هي اقتراب الساعة.

٢ - قال تعالى: (حُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ)، فالموضوع هو نائب الفاعل لأنَّه هو المسند إليه وهو الضمير الظاهر في حلُّوا والمحمول هو نفس الفعل المبني للمجهول.

٣ - قال تعالى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ)، الموضوع في هذه القضيَة هو الأبرار فهو المحكوم عليه ولفي نعيم هو المحمول بتقدير صفةٍ محذوفة، وهذه الصفة هي التي تمثّل المحمول الحقيقي.

لذا قال (قده): اولا- (الحملية) مثل: الحديد معدن، الربا محرم، الصدق ممدوح، الكاذب ليس بمؤتمن، البخيل لا يسود. وبتدقيق هذه الامثلة نجد:

أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما، ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول، أو نفي الاتحاد والثبوت. وبالاختصار نقول:

معناها ان (هذا ذاك) أو (هذا ليس ذاك) فيصح تعريف الحملية بأنها: ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه.

ثانيا: القضية الشرطية

الشرطية: هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما. فلا يحمل بها شيئاً على شيء، ولا يحكم بها بثبوت شيءٍ لشيء بل يحكمُ باشتراط مفادِ ومفهومِ قضيةٍ بمفاد ومفهوم قضية أخرى. فالشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالاصل، والقضيتان كل منهما مركب تام كما هو معروف .

نحو: (اذا اشرقت الشمس فالنهار موجود)، (اللفظ اما أن يكون مفردا او مركبا). فالقضية الاولى في الاصل قضيتان: (اشرقت الشمس) و (النهار موجود).

والقضية الثانية في الاصل قضيتان: (هذا اللفظ مفرد) و (هذا اللفظ مركب) .

ولكن الفرق بين القضيتين: في الاولى وردت فيها الاداة (اذا.. فأن) والثانية وردت فيها الاداة (أما.. أو). ان هذا الفرق لم يخضعه المنطق التقليدي للدرس ولم يعده اساسا لتقسيم القضايا، وراح ينقب عن ما يسميه (النسبة) بين طرفي الشرطية، وهي نسبة مؤوّلة ومقدرة، اصطلح عليها بـ (نسبة الاحوال والازمان)، ويظهر ذلك جليا في تعريف الشرطية، فيعرفونها بأنها (ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى

أو لاوجودها)، وحتى الان لدينا نسبتان بحسب المنطق التقليدي. هما:

. النسبة او الرابطة (هو)، في الحملية، كما تقدم ذكرها .

. ونسبة الاحوال والازمان في الشرطية .

وتتألف القضية الشرطية من ثلاثة أركان هي:

١- المقدم وهو في المثال الأول: (أشرقت الشمس) وفي المثال الثاني: (دق الجرس) .

٢- التالي وهو: في المثال الأول: (النهار موجود) وفي المثال الثاني: (قد حان وقت الدرس) .

٣- الرابطة: وهي أدوات الربط.. كاذا والفاء في المثال الأول وكلما والفاء في المثال الثاني .

وتنقسم القضية- حملية كانت أو شرطية إلى قسمين هما الموجبة والسالبة.

١- الموجبة: هي القضية المثبتة. مثل (المدرسة كبيرة) و (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود) .

٢- السالبة: هي القضية المنفية. مثل (خالد ليس بغائب) و (ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس).

تقسيم الحملية: وتنقسم القضية الحملية - موجبة كانت أو سالبة - باعتبار موضوعها إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة .

١- الشخصية: وهي ما كان موضوعها جزئياً مثل: (البصرة ميناء العراق) و (محمود ليس بمجتهد) .

٢ـ الطبيعية: وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها عليه بصفته كلياً، مثل: (الإنسان نوع) و (الضاحك ليس بجنس) .

٣ـ المهملة: وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها على مصاديقه مع إهمال بيان كمية المصاديق المحكوم عليها مثل: (الإنسان في خسر) (الطالب المجد لا يرسب) .

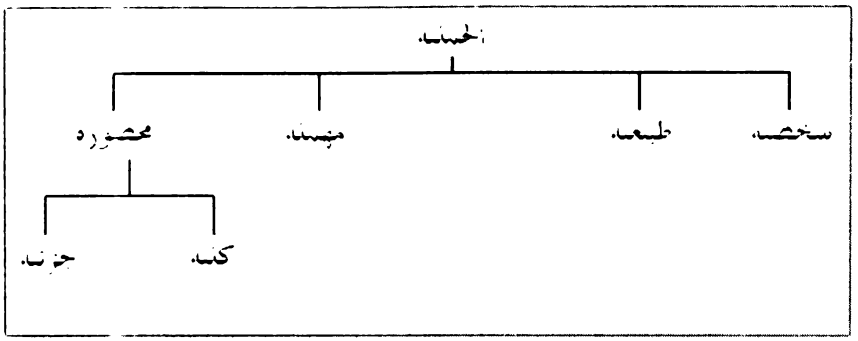
٤ـ المحصورة: وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها على مصاديقه مع حصر كمية المصاديق المحكوم عليها كلاً أو بعضا مثل: (كل نبي مبعوث من قبل الله) (بعض الطلاب فقراء) .

تقسيم المحصورة :

وتنقسم القضية المحصورة إلى قسمين هما: الكلية والجزئية :

١ـ الكلية: وهي ما حكم فيها على جميع المصاديق مثل: (كل نفس ذائقة الموت) (لاشيء من الكسل بنافع) .

٢ـ الجزئية: وهي ما حكم فيها على بعض المصاديق مثل: (بعض المدارس أهلية) (بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين) .



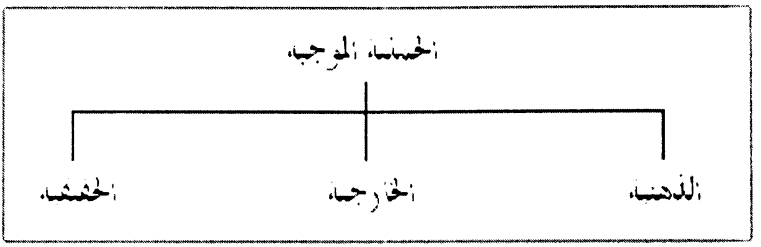
تقسيم الحملية الموجبة: وتنقسم الحملية الموجبة فقط على اعتبار مواقع وجود موضوعها إلى ثلاث أقسام هي:

١ـ الذهنية: وهي ما كان موقع موضوعها الذهن مثل: (شريك الخالق مستحيل) . فإن مفهوم شريك الخالق لا موقع له إلا الذهن لأنه ليس له مصداق في الواقع الخارجي .

٢ـ الخارجية: وهي ما كان موضوعها الخارج. ومعناه أن الحكم فيها يوجه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج مثل: (كل طالب يحضر درسه غداً). فإن المقصود بكل طالب هنا: الطلاب الموجودون حالياً .

٣ـ الحقيقية: وهي ما كان موقع موضوعها الخارج الحاضر والمستقبل . ومعناه أن الحكم فيها يوجه إلى مصاديق الموضوع

الموجودة في الخارج الحاضر والتي ستوجد في المستقبل مثل: كل من قال: (لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم) . فإن المقصود بذلك كل من قال كلمة الشهادة من الناس الموجودين في الخارج الحاضر والذين سيوجدون في المستقبل .



الفرق بين النسبة في الحملية وبين النسبة في الشرطية:

الملاحظ ان مفهوم النسبة في كلا الموضعين يعني ثبوت الطرف الثاني من القضية للطرف الاول من القضية .

ففي الحملية ثبوت المحمول الانسان للكاتب في القضية (كل كاتب انسان)، وفي الشرطية ثبوت الطرف الثاني طلع النهار الى الطرف الاول اشرقت الشمس، في القضية الشرطية (اذا اشرقت الشمس طلع النهار).

أمثلة للقضايا الشرطية:

(إذا أشرقت الشمس فالنهار موجودٌ)، (وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا)، (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)، (فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)، (لَوْ أَنفَقْتَ

ما في الأرْضِ جميعاً مَا أَلَّفْتَ بيْنَ قُلُوبهمْ)، (لَوْ أنزلْنا هذَا الْقُرآنَ على جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللّه)، (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا)، (إن ينصركم الله فلا غالب لكم).

تحليل الشرطية:

١ - (أشرقت الشمس) قضيةٌ حملية أولى، (النهار موجود) قضية حملية ثانية، ومع إدخال (إذا والفاء) عليهما انقلبتا إلى: (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود) فصارت القضية حينئذٍ شرطية.

٢ - (استقاموا) أي الناس، قضيَّةٌ حملية و(أسقيناهم ماءاً غدَقاً) قضيَّةٌ حملية أخرى ومع إدخال (أنْ واللاّم) عليهما، انقلبتا إلى: (وَأَلَّو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقًا). فصارت شرطيةً.

٣ - (الإنسان شاكرٌ) قضيةٌ حملية أولى و(الإنسان كفورٌ) قضيَّةٌ حملية ثانية وبدخول كلمة (إمّا) عليهما، صارتا مركبين ناقصين وصارت القضيَّة شرطيَّة وهي: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا).

وعلى ضوء الأمثلة الثلاثة نقول: إننا قد أوجدنا علاقةً بين الرابطة الموجودة في القضية الحملية الاولى وبين الرابطة الموجودة في القضية الحملية الثانية، وهذا الربط الثاني بين القضيتين هو نمط آخر من الربط يختلف عن الربط الحاصل في القضية الحملية تماماً، فهو اشتراط وتعليق لا إسناد وحمل، فهذه الرابطة الثالثة هي أكبر من الرابطتين في القضيتين الحمليتين.

ففي المثال الأوَّل قد تعلَّق واشترط وجود النهار بطلوع الشمس.

وفي المثال الثاني قد تعلَّق واشترط الإسقاء بالماء الغدق بالاستقامة على الطريقة وهاتان القضيتان الشرطيتان، يطلق عليهما (المتَّصلة)، وهناك نوعٌ آخر من القضايا الشرطية وهي التي في المثال الثالث حيث ارتبط كلٌّ من الطرفين أعني (الإنسان شاكرٌ) و(الإنسان كفورٌ) بعدم الطرف الآخر فلو كان شاكراً فليس بكفورٍ ولو كان كفوراً فليس بشاكرٍ، ومن هنا سمِّيت هذه بالشرطية، وهذا النوع من الشرطية يُسمَّى (منفصلة). وتفصيلها آتٍ إن شاء الله تعالى.

ثمَّ إنَّ الشرطية لها طرفان وهما المُقدَّم، والتالي ونسبة: وهي علاقة الاشتراط والارتباط بين المقدَّم والتالي المستفادة من أدوات الشرط، مثل إن الشرطية و (الفاء) في المتصلة و (إمّا) في المنفصلة.

تنبيه: إذا قلنا: (إنْ احترمَ زيد والديه، فنعم الخلف هو) أو قلنا: (إنْ تاب، تاب الله عليه) فالجملتان، رغم كونهما شرطيتين، إلا أنَّهما ليسا من الشرطيَّة بشيء، لان من المهم هو أن يكون طرفاها قضيتين حمليتين تحتملان الصدق أو الكذب أُدخل عليهما أدوات الشرط، فانقلبتا إلى مركبين ناقصين، والمثالين المذكورين ليسا كذلك لأنَّ الطرف الثاني أعني التالي ليس قضيَّةً أصلاً، بل هو إنشاءٌ لا يحتمل الصدق أو الكذب. نعم الجملة فيهما إنشائيَّةً ولكنَّها مقيَّدة ومشروطة بشرطٍ وهو احترام الوالدين في المثال الأوّل والتوبة في المثال الثاني.

لذا قال (قده): ثانياً (الشرطية) مثل: إذا أشرقت الشمس

فالنهار موجود . وليس إذا كان الانسان تماما كان أمينا .

ومثل: اللفظ إما أن يكون مفردا أو مركبا .

وليس الانسان إما أن يكون كاتبا أو شاعرا .

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد: ان كل قضية منها لها طرفان، وهما قضيتان بالاصل .

ففي المثال الاول لولا (إذا) و (فاء الجزاء) لكان قولنا (أشرقت الشمس) خبرا بنفسه وكذا (النهار موجود) .

وهكذا باقي الامثلة، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب أحدهما إلى الاخر جعلهما قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبرا يصح السكوت عليه، فانه لو قال (أشرقت الشمس..) وسكت فانه يعد مركبا ناقصا، كما تقدم في بحث المركب .

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالاصل، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية، لان لا اتحاد بين القضايا، بل هي إما نسبة الاتصال والتصاحب، والتعليق، أي تعليق الثاني على الأول أو نفي ذلك كالمثالين الاولين، واما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الأخيرين .

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور:

(الاول): تعريف القضية الشرطية بأنها (ما حكم فيها

بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها).

الشرطية: متصلة ومنفصلة

القضية الشرطية حين نربط موضوعا بحكم، نسمي العملية بقضية حملية، بينما لو ربطنا القضية بقضية اخرى سميناها قضية شرطية. فإذا قلنا: الشمس طالعة، كانت قضية حملية.

كذلك لو قلنا: النهار موجود، كانت قضية حملية أخرى، أما لو قلنا: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كانت قضية شرطية.

فالقضية الشرطية: قضية مركبة من قضيتين حمليتين . على الأقل . تكون إحداهما شرطا لوجود الأخرى.

والقسم الأول، من هذه القضية يسمى مقدما، والقسم الثاني يسمى تاليا.

وتقسم الشرطية بدورها الى: متصلة ومنفصلة، وهذا التقسيم يتخذ من (نسبة الاحوال والازمان) أساسا له..

المتصلة: تكون فيها النسبة بين القضيتين البسيطتين هي (تعليق احداهما على الاخرى) ومثالها (اذا أشرقت الشمس فأن النهار موجود). و (ليس اذا كان الانسان نماما كان أمينا). في الاولى حسب التعريف النسبة موجودة وهي (التعليق)، اما في الثانية فيعدونها غير موجودة (لاموجودة) بسبب دخول اداة النفي عليها (ليس) .

المنفصلة: تكون فيها النسبة بين القضيتين البسيطتين

(الانفصال والعناد). ومثالها (اللفظ اما أن يكون مفردا أو مركبا) و (ليس الانسان اما ان يكون كاتبا أو شاعرا) .

تنبيه: القضية الشرطية التي تحتوي اداة الشرط (اذا، أن) يتميز فيها الطرفان تبعا لوضعهما في القضية: فالاول يسمى (مقدم) والثاني (تالي). ولايمكن إبدال المقدم بالتالي، كما لايجوز العكس في الشرطية.

وفي الحقيقة ان البنية المنطقية للشرطية هي (اذا كانت (ب) متحققة فأن (حـ) متحققة)، فالمقدم (ب) شرط للتالي (حـ)، وان كلا من (ب) و (حـ) قضيتان.

أقسام الشرطية المنفصلة: ويقسم المناطقة الشرطية المنفصلة، إلى عدة أقسام هي التالية:

أ- انفصال النقيض (ويسمى مانعة الجمع والخلو) .

مثل: الناس إما مؤمنون أو كافرون. فلا يمكن أن يوجدا معا ولا يمكن أن يعدما معا.

ب- انفصال الضد (ويسمى مانعة الجمع).

مثل ان نقول: ذهب فلان اليوم إما إلى بيروت أو إلى دمشق، فلا يمكن أن يوجدا معا ولكن يمكن ألا يوجدا معا مثل أن يكون فلان قد ذهب اليوم إلى النجف.

جـ- انفصال الند (ويسمى مانعة الخلو) .

مثل: تعلم إما النحو أو الرياضيات فلا يمكن أن تتعلم واحدا

منهما في الوقت الذي يمكن أن تتعلم الاثنين معا.

لذا قال (قده): (الثاني): ان الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، لان النسبة:

١ـ إن كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احداهما على الاخرى أو نفي ذلك، كالمثالين الاولين، فهي المسماة (بالمتصلة).

٢ـ وإن كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك، كالمثالين الاخيرين فهي المسماة (بالمنفصلة).

الموجبة والسالبة

إنَّ هذا التقسيم يدور حول كيفيَّة الرابطة الموجودة بين الموضوع والمحمول، والمقصود من الكيفية ما يقال في جواب (كيف)، فعندما نسأل: كيف تكون هذه القضية؟ يقال في الجواب إنَّها موجبة أو سالبة، فالإيجاب والسلب هما (كيف) القضيَّة. فإذا اتَّحد الموضوع والمحمول في الوجود الخارجي وثبت المحمول للموضوع، فقد ثبتت تلك الرابطة المتحقّقة بينهما وحينئذٍ تكون النسبة إيجابيَّة والقضية موجبة، وإن لم يتَّحدا في الوجود ونفيت الرابطة والنسبة بينهما تكون القضية سالبة.

ولا توصف السالبة بالحملية، لان شرطها هو الاتحاد وهو غير

حاصل في السالبة، وهكذا ايضا بالنسبة الى وصفها بالشرطية بنوعيها المتصلة او المنفصلة لا تتصف السالبة بهما لفقدها شرطهما. لان معنى السلب هو سلب الربط بين الموضوع والمحمول في مرحلة التصديق، وفي نظر الفلاسفة ان السلب حاصل في مرحلة التصور فحسب، اي وجود رابطة ايجابية يدركها الذهن في مرحلة التصور وان كانت في مرحلة التصديق مسلوبة الرابط بين الموضوع والمحمول . وهذا يعني ثمة خلاف بين المناطقة والفلاسفة في اعتبار القضايا السالبة ودخولها ضمن القضايا المبحوث عنها في المقام.

في الفرق بين القضايا الموجبة والسالبة

وقيل في الفرق بين القضايا الموجبة والسالبة هو أنّ الذهن في القضية الموجبة يحكم ويصدِّق بوجود الرابطة والنسبة في ظرف الخارج والعين أيضاً، وأما في القضية السالبة، لا يحكم الذهن بذلك، بل يحكم برفع تلك الرابطة والنسبة من ظرف الخارج.

فيكون مفاد القضية السالبة هو أن تلك الرابطة الإيجابية المتصورة في الذهن في مرحلة التصور منتفية في عالم الخارج. أي لا وجود لها في الخارج العيني.

وبعبارة أخرى: القضية الموجبة تحكم بوقوع النسبة الإيجابية المتصوَّرة والقضية السالبة تحكم بارتفاع النسبة الإيجابية المتصوَّرة، والقضية الموجبة تحكي عن مطابَق لتلك النسبة الإيجابية الذهنية

في الخارج العيني لما هو في الذهن المدرك في مرحلة التصور والقضية السالبة تحكي أن ليس لتلك النسبة الإيجابية الذهنية في الخارج العيني مصداق.

وبالنتيجة يكون مفاد القضيَّة السالبة هو سلب الربط لا ربط السلب، وهذا من لوازم الإخبار كما عرفت من تعريف الجملة الخبرية.

وقيل عكس ذلك في الفرق بين القضيا الموجبة والقضيا السالبة هو في تنوع النسبة، فهناك نوعان من النسبة وهما (النسبة الإيجابية والنسبة السلبية)، وهذا يعني ان النسبة موجودة في القضية الموجبة وموجودة بنفس المستوى في القضية السالبة، فعندما نقول: (زيد عادل)، فنحن بذلك نحقّق نسبة إيجابية بين زيد وبين العدالة وهذه النسبة من نوع الوجود، وأمّا عندما نقول: (زيد ليس بعادل)، فالنسبة موجودة بين الموضوع والمحمول، وهي نسبة سلبية. وبهذا الاعتبار تكون القضايا السالبة داخلة في عنوان القضايا الحملية.

وعلى كل حال فان القضايا السالبة لابدَّ وأن تشتمل على أداة السلب وهي (ليس، لن، لا، ما..) وغير ذلك. وحيث ان في القضايا السالبة لا يوجد اتِّحاد بين الموضوع والمحمول، اصطلح عليها بـ(لسالبةُ بانتفاء الموضوع)، أي التِّي لا مصداق لموضوعها في الخارج أي أنَّ موضوعها معدومٌ.

لذا قال (قده): (الثالث): ان القضية بجميع أقسامها سواء

كانت حملية أو متصلة أو منفصلة، تنقسم إلى، موجبة وسالبة، لان الحكم فيها:

١ـ إن كان بنسبة الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (موجبة).

٢ـ وإن كان بسلب الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (سالبة).

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة، لانها سلب الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال، ولكن تشبيها لها بالموجبة سميت باسمها.

ويسمى الايجاب والسلب (كيف القضية)، لانه يسأل بـ (كيف) الاستفهامية عن الثبوت وعدمه.

أجزاء القضية

تقدم ذكر اجزاء القضية وقلنا ان كل قضية فيها ثلاثة امور تتكون منها وهي الجزء الاول اعني الموضوع، والجزء الثاني وهو المحمول، ثم ثالثا النسبة، وهي الرابط بين الموضوع والمحمول وهذا ينطبق على القضايا الحملية، والشرطية بفارق بينهما لفظي بسيط، فان الذي يقع اولا في الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا، والرابط هو النسبة بين القضيتيت اللتان تتالف منهما الشرطية.

وهذا التقسيم في المقدم والتالي حاصل في الشرطية المتصلة لان المتلقي يستطيع ان يعرف ويميز بينهما، وهذا غير حاصل في المنفصلة، لذا لا يصح فيهما تمييز المقدم عن التالي، لعدم القدرة للمتلقي ان يميز بينهما.

لذا قال (قده): قلنا: إن كل قضية لها طرفان ونسبة، وعليه ففي كل قضية ثلاثة أجزاء، ففي الحملية:

الطرف الاول: المحكوم عليه، ويسمى (موضوعا).

الطرف الثاني: المحكوم به، ويسمى (محمولا).

النسبة: والدال عليها يسمى (رابطة).

وفي الشرطية: الطرف الاول: يسمى (مقدما).

والطرف الثاني: يسمى (تاليا).

والدال على النسبة: يسمى (رابطة).

وليس من حق أطراف المنفصلة: أن تسمى مقدما وتاليا، لانها غير متميزة بالطبع كالمتصلة، فإن لك أن تجعل أيا شئت منها مقدما وتاليا، ولا بتفاوت المعنى فيها، ولكن إنما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعا لها، كما سميت السالبة باسم الموجبة الحملية أو المتصلة أو المنفصلة.

اقول: اذا كان ليس من حق اطراف المنفصلة ان تسمى مقدما

وتاليا فكيف إذن تسمى القضية المؤلفة منهما قضية شرطية ؟! بعد ان عرفنا ان القضية الشرطية تستمد صفتها هذه من إمكان تمييز طرفيها الى مقدم وتالي، واذا لم يتميز فيها الطرفان هكذا فهي ليست شرطية أبدا!.

وان لم يكونا متميزين بهذا النحو فمن اين اتتها صفتها الشرطية ؟!

ثم ان تجويز اعتبار اي من طرفي القضية المنفصلة مقدم، والآخر تالي بحجة عدم تغيير المعنى، يخرج القضية عن كونها شرطية. لأن عدم تغيير المعنى بسبب تبديل الطرفين التالي بالمقدم والمقدم بالتالي، يولّد اعتلالا منطقيا في القضية، إن أريد بها الشرطية.

ومن المعروف ان كل قضية شرطية ليست إبدالية وهذه قاعدة، يجب ان تسري على كل قضية شرطية دون استثناء. والابدال خاصة من خواص الادوات والعمليات، وتعني ان ابدال طرف بآخر لايغير من قيمة القضية . وليس من الصحيح القول ان لكل قاعدة استثناء، فالقاعدة التي تسقط في مثل واحد فقط لايصح اطلاق اصطلاح قاعدة عليها. ان القاعدة والقانون صيغ عامة لاتقبل الاستثناء، فافهم تغنم.

مثلا القضية الشرطية (اذا ارتفعت درجة حرارة الحديد تمدد) لايصح فيها إبدال المقدم بالتالي فالقضية (اذا تمدد الحديد ارتفعت درجة حرارته) قضية خاطئة فقد يكون التمدد ناتج عن الطرق او السحب مثلا.

والحلّ: هو اننا نعتبر في تمييز القضية الشرطية عن سواها كما هو المعتبر في التمييز بينهما في علوم اللغة والبلاغة، بان يكون المائز هو وجود الاداة الشرطية (اذا، أن..) فهذه الاداة تميز المقدم والتالي، بترتيبهما الطبيعي فالمقدم طرف أول والتالي طرف ثان. ولا مانع يمنع ذلك الاعتبار، ولا يخلو المقام من فائدة التأمل، فتامل[1].

---

(١) فائدة في تقابل القضايا: عرفنا فيما سبق ان القضايا على أنواع: سالبة وموجبة، وكلية وجزئية، فما هو وجه الصدق والكذب بينهما؟ بمعنى آنه إذا صدقت إحداهما، فأي واحدة، تصبح كاذبة وأيها تصبح مجهولة وأيها تصبح صادقة يقينا؟ لكي نعرف هذا التقابل، لا بد أن نمثل له مثلا واضحا ومعروفا.

المثل:

١- (كل إنسان ناطق): نحن نعلم أن هذه قضية كلية موجبة، ولكن يمكن أن نفترض وجوها أخرى لها بالضبط.

٢- ونقول: بعض الإنسان . ناطق . (موجبة جزئية / ب).

٣- ونقول: ليس من الإنسان . بناطق . (سالبة كلية /ل).

٤- أو نقول: ليس بعض الإنسان . بناطق . (سالبة جزئية / س).

من هذه الأمثلة الأربع نستطيع أن نعرف درجة التقابل بينها. فحيث ان المثل الأول صحيح فالمثل الثاني صحيح أيضا. إذ ان الكل يحتوي على الجزء ويزيد عليه فالموجبة الجزئية جزء من الموجبة الكلية.

ولكن. هل العكس أيضا صحيح؟ أي هل الموجبة الكلية جزء من الموجبة الجزئية؟ طبعا لا. ولذلك ليس دائما يتفقان في الحكم. فإذا قلنا مثلا: بعض الناس مجانين، فهل نستطيع أن نحكم أن كلهم مجانين؟ طبعا لا، ولكن، تبقى الأجزاء الباقية غير معروفة لنا، ولذلك فإنه إذا أصبحت ←

←

الموجبة الجزئية صحيحة تصبح الموجبة الكلية مجهولة وعندما نفترض جدلا صحة هذا الفرض، ليس من الإنسان بناطق فمن المؤكد أنه يتنافى مع قولنا كل إنسان ناطق (أي ان السالبة الكلية تتنافى مع الموجبة الكلية).

والسؤال: هل أنها تتنافى أيضا مع القول: بعض الإنسان ناطق؟

الجواب: نعم إذ ليس من المعقول الا يكون أي واحد من أفراد الإنسان بناطق (كما هو مفهوم القضية السالبة الكلية).

ثم يكون بعض الإنسان ناطقا، إذا السالبة الكلية تتنافى مع الموجبة الجزئية. يبقى أن نعرف أنه إذا كان بعض الناس فقط ليس بناطق، فماذا تكون النتيجة؟ النتيجة أننا لا نعرف آنئذ حالة البقية من القضية. أي أنه. هل أن (بعض الناس ناطق) صحيح أم لا؟ لا يفهم هذا من القضية.

وأيضا: هل أن (ليس من الإنسان بناطق) صحيح أم لا؟ أيضا لا نعرف. فتكون النتيجة إذا كانت السالبة الجزئية صحيحة، فإن الموجبة الجزئية، والسالبة الكلية، قد تكونان صحيحتين أيضا، وقد تكونان باطلتين.

وفيما ياتي تتوضوح أكثر عناصر هذا الشكل:

١- إذا كانت الكلية الموجبة (ك) في قضية صادقة مثل (كل إنسان ناطق) فإن السالبة الكلية (ل) فيها كاذبة مثل (لا إنسان بناطق) بينما الموجبة الجزئية (ب) صادقة مثل (بعض الإنسان ناطق) أما السالبة الجزئية (س) فهي كاذبة أيضا مثل (بعض الإنسان ليس بناطق).. إذا، (ك) صادقة، (ل) كذابة، (ب) صادقة، (س) كاذبة.

٢- وإذا كانت الكلية السالبة (ل) في قضية صادقة مثل (ليس من الإنسان بحمار) فإن الكلية الموجبة (ك) كاذبة بالطبع مثل (كل إنسان حمار) وكذلك الموجبة الجزئية (ب) كاذبة (بعض الإنسان حمار) بينما الجزئية ←

أقسام القضايا

الأول- باعتبار الموضوع

→

السالبة (س) صادقة مثل (ليس بعض الإنسان بحمار).

إذا: إذا كانت (ل) صادقة.. (ك) كاذبة، (ب) كاذبة، (س) صادقة.

٣- إذا كانت الجزئية الموجبة (ب) في قضية صادقة مثل (بعض الناس أدباء) فإن الكلية الموجبة (ك) مجهولة إذ لم يذكر في النص هل (ان البعض الآخر أدباء أم لا) فلا نعلم بالتالي: هل صحيح كل الناس أدباء أم لا. بينما بالتأكيد السالبة الكلية (ل) كاذبة مثل: (ليس من الناس بأديب) أما السالبة الجزئية (س) فلا نعلم أمرها كذلك فلا نعلم هل صحيح (بعض الناس ليسوا بأدباء؟).

إذا: (ب) صادقة، (ك) مجهولة، (ل) كاذبة، (س) مجهولة.

٤- إذا كانت الجزئية السالبة (ب س) صادقة مثل: ليس بعض الناس قادة، فإن الكلية الموجبة (ك) كاذبة مثل: كل الناس قادة، بينما الكلية السالبة (ل) مجهولة، فلا نعلم هل صحيح ليس من الناس بقادة أم لا.. (وطبعا لم يذكر ذلك في متن القضية) وكذلك الجزئية الموجبة، فهي مجهولة أيضا فلا نعلم: هل ان بعض الناس قادة أم لا؟ إذا (ب س) صادقة. (ك) كاذبة (ل) مجهولة (ب) مجهولة. هذا عن القضايا الصادقة ويعرف منها القضايا الكذابة وعلاقتها بالصادقة وغيرها والجدول التالي يختصر ذلك:

إذا كانت:

١- (ك)... كاذبة، (ل)... مجهولة، (ب)... مجهولة، (س)... صادقة.

٢- (ل)... كاذبة، (ك)... مجهولة، (ب).. صادقة، (س)... مجهولة.

٣- (ب)... كاذبة، (ل)... صادقة، (ك)... كاذبة، (س)... صادقة.

٤- (س)... كاذبة، (ك)... صادقة، (ل)... كاذبة، (ب)... صادقة.

الثاني- باعتبار وجود الموضوع.

الثالث- باعتبار حرف السلب.

الرابع- باعتبار الجهة. واليك التفصيل:

أقسام القضية باعتبار الموضوع

لذا قال(قده):الحملية: شخصية، وطبيعية، ومهملة، ومحصورة.

المحصورة: كلية وجزئية.

نبتدئ بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية، ثم نتبعه بتقسيم الشرطية، فنقول:

التقسيم الأول: باعتبار موضوعها: ان القضيّة الحمليّة تنقسم باعتبار مفهوم موضوعها إلى قسمين: اما شخصيّة أو كليّة.

لأنّ موضوعها إما أن يكون جزئيّاً مثل قولنا [زيد عالم] أو كليّاً كقولنا [العالم حادث].

ولا احتمال آخر للمفرد، لأن المفرد ينقسم إلى كليّ وجزئي.

وعليه فإذا كان موضوع القضيّة الحمليّة جزئيّاً سمّيت القضيّة شخصيّة، لأنها تتكلّم عن شخص معيّن، وجزئيّ متشخّص.

وإذا كان موضوعها كليّاً سمّيت القضيّة كليّة.

ثم كلا منهما الى سلبا او ايجابا.

(أ)- القضية الحملية الشخصية المخصوصة:

وهي القضية التي يكون موضوعها جزئيةً مخصوصةً شخصية كـ(زيد عالمٌ)، و (عمرو ليس جاهلٌ)، و (الكعبةُ قبلة المسلمين)، و (القدسُ ليست قبلة المسلمين).

(ب)- القضية الحملية المهملة:

وهي القضية التي يكون موضوعها كلياً ويكون الحكم فيها على إفراد الكلي، ولم يبين فيه كمية الإفراد. فهي قضيّة كليّة مهملة كقول شخص ما: [الصلاة واجبة]. فإنه لا يعلم منها على التحديد كميّة الأفراد الذين يقصدهم المتكلّم. فإنه قد يكون في ذهنه أن [كلّ صلاة فهي واجبة] فتكون قضيّته خاطئة، لأن نقيضها وهو أنّ [بعض الصلاة ليست واجبة] كالرواتب اليومية مثلاً قضيّة صحيحة.

والقضيّتان المتناقضتان لا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً، ونحن على يقين من صحّة القضيّة الثانية، فتكون نقيضتها وهي [كلّ صلاة واجبة] قضيّة خاطئة.

وربّما يكون في ذهن المتكلّم إثبات الحكم للبعض دون الجميع أي أنه يقصد [بعض الصلاة واجبة]، فتكون قضيّته صحيحة لأن ذلك معلوم من الدّين بالضرورة. أي معلوم من الدّين بالضرورة أن صلاة الصبح مثلاً فرض عين على كلّ مكلّف.

ولمّا تحقق عندنا أنّ مفهوم المحمول وهو الوجوب الشرعيّ ثابت لبعض أفراد الموضوع أي صلاة الصبح التي هي فرد من أفراد الصلاة،

تحقّق القدر الكافي لصحّة القضيّة، وهو ثبوت الحكم فيها لفرد واحد من أفراد الموضوع على الأقلّ، وهو كافٍ لتصحيح حكم الجزئيّة.

(ج)ـ القضية الحملية الطبعية:

وهي القضية التي يكون موضوعها كلياً والحكم فيها على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي اي ماهيتها وحقيقتها وطبيعة الافراد مع قطع النظر عن الافراد، على وجه لايصح تقدير رجوع الحكم الى الافراد، مثاله: الإنسان نوع، الحيوان جنس، والمشي خاصه، والناطق فصل.

(د)ـ القضية الحملية المحصوره

وهي القضية التي يكون الحكم فيها على تمام الافراد او حصر كمية الافراد المحكوم عليهم، فهنا كمية الافراد المشتملين لحكم الموضوع مبينه وواضحه ومعروفه للكل او البعض، وتنقسم من هذه الحيثية الى:

(١)ـ الكلية: يكون الحكم فيها لجميع الافراد .

مثاله: (كل نفس ذائقة الموت)، (كل سرقة محرمه)، (كل ذنب عاقبته مذمومة).

ثمّ القضيّة الكليّة تنقسم إلى قسمين: مسوّرة ومهملة.

لأنّ القضيّة إما أن يذكر فيها سور أو لا . فإن ذكر فيه السور فهي مسوّرة، وإن أهمل ذكر السور فيها فهي مهملة.

(٢)ـ الجزئية: يكون الحكم فيها لبعض الافراد، مثاله: (بعض

الاصوليين فلاسفة)، (بعض المناطقه محققين).

بيان السور في القضية الحملية المحصوره:

ان ما يبين كمية الافراد في القضية الحملية المحصورة سواء الكلية والجزئية يسمى (سورا)، كما مر في الامثلة السابقة، مثاله: (كل، بعض، لاشيء، ليس بعض).

ثم ان لهذه التسمية سبب وهي ان السور في القضيه يشبه سور المدينه او البلاد من حيث انه محصور ومحيطه بها.

لذا قال (قده): تنقسم الحملية باعتبار الموضوع إلى الاقسام الاربعة المذكورة في العنوان لان الموضوع إما أن يكون جزئيا حقيقيا أو كليا:

(أ) - فإن كان جزئيا سميت القضية (شخصية) و (مخصوصة) مثل: محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع.

بغداد عاصمة العراق.

أنت عالم.

هو ليس بشاعر.

هذا العصر لا يبشر بخير.

(ب)- وإن كان كليا، ففيه ثلاث حالات تسمى - في كل حالة - القضية المشتملة عليه باسم مخصوص، فانه:

١ـ أما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غض النظر عن أفراده، على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم إلى الأفراد، فالقضية تسمى (طبيعية)، لان الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية. مثل: الانسان نوع، الناطق فصل، الحيوان جنس، الضاحك خاصة.. وهكذا، فانك ترى ان الحكم في هذه الامثلة لا يصح ارجاعه إلى أفراد الموضوع، لان الفرد ليس نوعا ولا فصلا ولا جنسا ولا خاصة.

٢ـ وأما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، بأن يكون الحكم في الحقيقة راجعا إلى الافراد، والكلي جعلي عنوانا ومرآة لها، إلا أنه لم يبين فيه كمية الافراد، لا جميعها ولا بعضها، فالقضية تسمى (مهملة) لاهمال بيان كمية أفراد الموضوع، مثل: الانسان في خسر. رئيس القوم خادمهم. ليس من العدل سرعة العذل. المؤمن لا يكذب. فانه ليس في هذه الامثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

(تنبيه): هنا اشكال وهو كيف لا يعرف التعميم لكل الافراد أو بعضهم مع وجود (الألف واللام) أو (النكرة في سياق النفي) التي تدل على التعميم والاستغراق!!. وفي مقام الجواب ان يقال: ان محل

المهملة خارج الأسماء التي تدل على الاستغراق والتعميم، لان كل كلمة فيها (الألف واللام) التي تدل على التعميم والاستغراق من قرائن الأحوال والصيغ فتحمل عليه من غير إهمال وبلا شرط ولا قيد وهذا الأسلوب معروف في اللغة العربية.

أو ان يقال هذه صناعه منطقيه وتلك صناعه نحويه والفرق بين بينهما وهذا جواب ضعيف وما تقدم أفضل منه.

لذا قال (قده): تنبيه: قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهملة: «فإن كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وشركة وادخال التنوين يوجب تخصيصا، فلا مهملة في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أخرى.

وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها..».

والحق وجود المهملة في لغة العرب إذا كانت اللام للحقيقة، فيشار بها إلى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها، من دون دلالة على إرادة الجميع أو البعض.

نعم إذا كانت للجنس فانها تفيد العموم. ويفهم ذلك من قرائن الاحوال. وهذا أمر يرجع فيه إلى كتب النحو وعلوم البلاغة.

٣ـ وأما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، كالسابقة، ولكن كمية أفراده مبينة في القضية، إما

جميعا أو بعضا، فالقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسورة) أيضا. وهي تنقسم بملاحظة كمية الأفراد إلى:

أ- (كلية): إذا كان الحكم على جميع الافراد، مثل: كل إمام معصوم، كل ماء طاهر، كل ربا محرم، لا شيء من الجهل بنافع، ما في الدار ديار.

ب- (جزئية): إذا كان الحكم على بعض الافراد. مثل: بعض الناس يكذبون، قليل من عبادي الشكور، وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين، ليس كل إنسان عالما، رب أكلة منعت أكلات.

الخلاصة الحاصلة: الحمليّة إنما تتحقّق بأجزاء ثلاثة: محكوم عليه ويسمّى موضوعاً، ومحكوم به ويسمى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع. واللفظ الدّال عليها يسمّى رابطة، كـ(هو) في قولنا: زيد هو عالم. وتسمّى القضيّة حينئذٍ ثلاثيّة. وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، والقضية تسمّى حينئذٍ ثنائية.

وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصحّ أن يقال إن الموضوع محمول، فالقضية موجبة، كقولنا: الإنسان حيوان.

وإن كانت نسبة بها يصحّ أن يقال: إن الموضوع ليس بمحمول. فالقضيّة سالبة، كقولنا: الإنسان ليس بحجر.

وموضوع الحمليّة إن كان شخصاً معيّناً سميّت مخصوصة وشخصيّة، وإن كان كليّاً: فإن بيّن فيها كميّة أفراد ما صدق عليه الحكم: ويسمى اللفظ الدالّ عليها سوراً سميّت محصورة ومسوّرة. وهي أربع؛ لأنّه إن بُيّن فيها أن الحكم على كلّ الأفراد فهي الكليّة، وهي إما موجبة وسورها كلّ، كقولنا: كلّ نار حارّة؛ وإما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد، كقولنا: لا شيء أو لا واحد من الناس بجماد.

وإن بُيّن فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهي الجزئيّة، وهي اما موجبة، وسورها بعض أو واحد، كقولنا: بعض الحيوان أو واحد من الحيوان إنسان. وإما سالبة وسورها ليس كلّ وليس بعض وبعضٌ ليس، كقولنا: ليس كلّ حيوان إنساناً، وليس بعض الحيوان بإنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان. والتفصيل فيها أت في تعريف السور والفاظه، فانتظر.

وإن لم يبيّن فيها كميّة الأفراد: فإن لم تصلح لأن تصدق كليّة وجزئية، سميّت القضيّة طبيعية، كقولنا: الحيوان جنس والإنسان نوع. لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة، وإن صلحت لذلك سمّيت مهملة، كقولنا: الإنسان في خسر. والإنسان ليس في خسر. وهي في قوّة الجزئية، لأنه متى صدق الإنسان في خسر، صدق بعض الإنسان في خسر. وبالعكس.

لا اعتبار إلا بالمحصورات

القضايا المعتبرة التي يبحث عنها المنطقي، ويعتد بها، هي المحصورات، دون غيرها من باقي الأقسام. وهذا ما يحتاج إلى البيان:

أما (الشخصية)، فلأن مسائل المنطق قوانين عامة، فلا شأن لها في القضايا الشخصية التي لا عموم فيها.

وأما (الطبيعية)، فهي بحكم الشخصية، لان الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعدة عامة، وانما الحكم - كما قلنا - على نفس المفهوم بما هو من غير أن يكون له مساس بأفراده.

وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي لا عموم فيه، فان الانسان في مثال (الانسان نوع) لا عموم فيه، لان كلا من أفراده ليس بنوع.

قاعدة: (المهملة الموجبة في قوّة الجزئيّة الموجبة، والمهملة السالبة في قوّة الجزئيّة السالبة).

معنى هذه القاعدة هو ان المحققين من المناطقة يقولون إن (القضيّة المهملة) في قوّة الجزئيّة. ومعنى قولهم إن المهملة في قوّة الجزئيّة أنّ القدر الذي نستيقنه منها هو ثبوت مفهوم المحمول لبعض أفراد الموضوع. لأنّ المتكلّم إما أن يريد الجزئيّة فيكون مطابقاً لاعتبارنا لها جزئيّة، وإما أن يريد الكليّة فتكون الجزئيّة صادقة أيضاً في هذه الحالة قطعاً، ولكننا نكون شاكّين في ثبوت الحكم لجميع

الأفراد، فنكتفي بالقدر المتيقن الصّادق على جميع الأحوال.

إذاً فعندما نسمع قول القائل: [الإنسان كاتب]، فإننا نستيقن منه أنّ بعض الإنسان كاتب. لأنه إذا قصد ذلك كان ما استيقناه عين ما أراده. وإن قصد كلّ إنسان كاتب، فإنه يصدق معه أنّ بعض الإنسان كاتب. فنتمسّك بالمتيقن ونطرح المشكوك.

ونفس الكلام يقال في قول القائل: [الإنسان ليس كاتباً] فالقدر المتيقن منها أنه [ليس بعض الإنسان كاتباً]. وهذا هو معنى قولهم المهملة الموجبة في قوّة الجزئيّة الموجبة، والمهملة السالبة في قوّة الجزئيّة السالبة.

لذا قال (قده): وأما (المهملة)، فهي في قوة الجزئية، وذلك لان الحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع الافراد ويجوز أن يرجع إلى بعضها دون البعض الاخر، كما تقول: (رئيس القوم خادمهم)، فانه إذا لم يبين في هذه القضية كمية الافراد، فانك تحتمل ان كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه.

وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم، فقد يكون رئيس مستغنيا عن قومه إذ لا تكون قوته مستمدة منهم. وعلى كلا التقديرين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم)، لان الحكم إذا كان في الواقع للكل، فإن البعض له هذا الحكم قطعا أما البعض الاخر فهو مسكوت عنه.

واذا كان في الواقع للبعض، فقد حكم على البعض.

إذن الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعا. ولا نعني بالجزئية إلا ما حكم فيها على بعض الافراد من دون نظر إلى البعض الباقي بنفي ولا اثبات.

فانك إذا قلت (بعض الانسان حيوان)، فهي صادقة. لانها ساكتة عن البعض الاخر فلا تدليل على أن الحكم لا يعمه. ولا شك ان بعض الانسان حيوان وإن كان البعض الباقي في الواقع أيضا حيوانا ولكنه مسكوت عنه في القضية.

وإذا كانت القضايا المعتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فإذا روعي مع (كم) القضية كيفها، ارتقت القضايا المعتبرة إلى أربعة أنواع: الموجبة الكلية. السالبة الكلية. الموجبة الجزئية. السالبة الجزئية.

السور وألفاظه

تعريف السور: هو اللفظ الذي يُلحق بالقضيَة ليدلّ على كميَة أفراد الموضوع المحكوم عليهم فيها. مثل لفظ [كلّ] فإنه يدل في قولنا [كل إنسان حيوان] على ثبوت مفهوم المحمول وهو الحيوان لكلّ فرد فرد من أفراد الموضوع وهو الإنسان. فإذا قرأنا هذه القضيَة نعرف أن قائلها يقرر ثبوت الحيوانيَة لزيد وعمرو وبكر.. إلخ. اي كل أفراد

الإنسان، لا يخرج منهم عن حكمه شيء.

ولا تكون قضيّته صحيحة إلا إذا كان كلّ فرد من أفراد الإنسان حيواناً. أي أنها تكون خاطئة إذا وجد فرد من أفراد الإنسان ليس بحيوان.

وسمّيت القضيّة مسوّرة تشبيهاً لها بسور البلد الذي يجمع كلّ أهل البلد ولا يخرج أحد منهم عنه ما دام مسوّراً لهم محيطاً بهم.

فالسور هو اللفظ الدّال على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع في القضية الكلية أو لبعض أفراده في القضية الجزئية.

وبناء على هذا الشرح، تبيّن لك أنه إذا أطلقت القضيّة بلا سور، فإنه لا يعرف على التحديد كميّة الموضوع فيها.

لذا قال (قده): يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية) تشبيها له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة). ولكل من المحصورات الأربع سور خاص بها:

السور اما كلي او جزئي:

بقي أن تعرف أنّ السّور إما أن يكون كليّاً أو جزئيّاً. لأنّك إذا أتيت بلفظ في القضيّة يدلّ على إثباتك مفهوم المحمول لكلّ فرد من أفراد الموضوع فهي كليّة. وإن أتيت بلفظ يدلّ على إثباتك مفهوم المحمول لبعض أفراد الموضوع لا كلّ أفراده فالقضيّة جزئيّة. ولا ثالث بين

إرادتك الكلّ أو البعض. فإما أن تزيد لفظاً يعرف به أنّ قضيّتك كليّة، أو تزيد لفظاً يعرف به أنّ قصيّتك جزئيّة، أو لا تأتي بلفظ مطلقاً فلا يعرف ما تريد على التحديد، فتسمّى قضيّتك عندئذٍ مهملة .

الألفاظ الدالة على السور الكلي في القضية الحملية: جرت عادة المناطقة أن يستخدموا ألفاظاً معيّنة للدلالة على السور الكليّ في القضيّة الحمليّة، مثل قولهم: [كلّ] في حالة الإثبات، لذلك يرمز للموجبة الكلية بـ(كل)، و[لا شيء من] في حالة النفي، ويرمز بـ(لا)، للسالبة الكلية، وهي أوضح الألفاظ وأيسرها، وأكثرها شيوعاً.

ولكن هذا لا يعني أنّها هي الألفاظ الوحيدة الصالحة للتعبير عن السّور الكليّ سواء في المنطق أو اللغات عموماً. فمثلاً في قولك: [كلّ إنسان حيوان] يمكنك أن تسبدلّ كلّ بلفظ [جميع] أو [كافّة] أو [عامّة] أو غيرها من الألفاظ التي تدلّ على إرادتك إثبات مفهوم المحمول لكلّ مصداق من مصاديق الموضوع، دون أن يخرج منهم فرد واحد عن حكمك.

وكذا قولك: [لا شيء من الإنسان بحجر]، يمكنك أن تستبدل لفظ [لا شيء من] بلفظ [لا أحد] أو [ولا واحد من] و[لا فرد من] ونحو ذلك مما يدلّ على سلبك مفهوم المحمول عن كلّ مصداق من مصاديق الموضوع، بحيث لا يثبت لأحد من هذه الأفراد مفهوم المحمول وهو هنا الحجريّة.

لذا قال (قده): اولا- (سور الموجبة الكلية): كل، جميع، عامة، كافة، لام الاستغراق.. إلى غيرها من الالفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

ثانيا- (سور السالبة الكلية): لا شيء، لا واحد، النكرة في سياق النفي.. إلى غيرها من الالفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

الألفاظ الدالة على السور الجزئيّ: ما قلناه عن ألفاظ السّور الكليّ نقوله ههنا عن ألفاظ السّور الجزئيّ، فإنّ أشهر الألفاظ استخداماً هي: لفظ [بعض] في حال الإثبات، لذلك يرمز لسور الموجبة الجزئية بـ(ع)، والفاظ المسورة السالبة الجزئية مثل[لَيْس بعض] و[بعض ليس]. ويرمز لها بـ(س)، ولكن يمكنك في قولك: [بعض الإنسان كاتب] أن تستبدل لفظ بعض بلفظ [واحد من] أو [اثنان من] إلخ، أو [طائفة من] أو [ثلّة من] أو [فريق من] ونحو ذلك مما يدلّ بشكل قاطع على إثباتك مفهوم المحمول لعددٍ من أفراد الموضوع دون الجميع.

وكذلك في سور السالبة الجزئية يمكنك ان تستبدل الالفاظ بما يساويها في النفي فقولك: [ليس بعض المعدن بقابل للسحب]، فإنه يمكنك التعبير عن هذا السلب الجزئيّ بطرق أخرى كقولك: [بعض المعدن ليس بقابل للسحب] أو [ليس كلّ معدن قابلاً للسحب] أو [ليس

طائفة من المعادن قابلة للسحب] ونحو ذلك مما يدلّ قطعاً على نفيك مفهوم المحمول عن بعض أفراد الموضوع دون جميعهم[١].

لذا قال (قده): ثالثاً- (سور الموجبة الجزئية): بعض، واحد، كثير، قليل، ربما، قلما.. إلى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول

---

(١) فائدة: يعرف كم القضية او سورها بنفس المعنى بأنه عدد افراد الموضوع وينقسم الى: كم كلي، وكم جزئي. فالكم الكلي يعبر عنه بالفاظ مثل: كل، جميع، اما الكم الجزئي فيعبر عنه بلفظة بعض لتعني الواحد. وهذا امر مسلم به بقدر تعلق الامر بالفاظ الكم؛ وهما الكلي والجزئي نحو (كل انسان حيوان) قضية كلية، و (بعض المعدن ذهب) قضية جزئية.

ويتداخل كم القضية مع مفهومين آخرين هما: المفهوم الكلي، والمفهوم الجزئي. فالمفهوم الكلي له اكثر من مصداق، اما المفهوم الجزئي فليس له اكثر من مصداق. على ان السورين الكلي والجزئي يحصران افراد موضوع القضية، بينما المفهومين الكلي والجزئي مجرد اسمين يدلان على مصاديق او مصداق على الترتيب. والمصداق هو الشئ الموجود خارج ذهن الانسان، او بنحو مطلق هو الموجود في الخارج. ان بيان العلاقة بين السورين الكلي والجزئي والمفهومين الكلي والجزئي على غاية من الاهمية لتعلق الامر بسلامة بناء القضايا. ان السورين الكلي والجزئي يقرنان بالمفهوم الكلي فقط ولايقرنان بالمفهوم الجزئي، نحو : كل انسان، وبعض الانسان، الانسان مفهوم كلي، ففي الاولى تمت احاطته احاطة كلية وفي الثانية جرى تعيين فرد منه ليس على سبيل التعيين. وليس من الصواب القول: كل زيد، لأن زيد مفهوما جزئيا، اذا عنينا زيدا الفرد المتعين تعيينا مفردا في الخارج بعينه دون سواه.

لبعض أفراد الموضوع.

رابعاً (سور السالبة الجزئية): ليس بعض، بعض، ليس، ليس كل، ما كل.. أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع.

الخلاصة: في جملة أقسام القضايا الحمليّة إما أن تكون شخصيّة أو مهملة أو مسوّرة. والمسوّرة إما أن تكون مسوّرة بسور كليّ أو جزئيّ. ثمّ كلّ من الشخصيّة والمهملة والكليّة والجزئيّة إما أن تكون موجبة أو سالبة. فالمجموع ثماني قضايا. إذ القضية الحمليّة تنقسم باعتبار مفهوم الموضوع إلى قسمين كليّة وشخصيّة. وباعتبار السّور إلى مهملة ومسوّرة. وتنقسم المسوّرة باعتبار الكمّيّة إلى كليّة وجزئيّة. وباعتبار ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه تنقسم كلّ واحدة من القضايا الأربع، إلى سالبة أو موجبة. فالمجموع ثماني قضايا.

الأمثلة:

١- مثال الشخصيّة الموجبة: [زيد كاتب].

٢- مثال الشخصيّة السّالبة: [زيد ليس بعالم].

٣- مثال المهملة الموجبة: [العالم أعيان لا تخلو عن أعراض].

٤- مثال المهملة السالبة: [العالم ليس قديماً].

٥- مثال الكليّة الموجبة: [كلّ جسم حادث].

٦- مثال الكليّة السالبة: [لا شيء من الجسم بقديم].

٧- مثال الجزئيَة الموجبة: [بعض الإنسان كاتب].

٨- مثال الجزئيَة السالبة: [ليس بعض الإنسان مبصراً][١].

---

(١) وتنقسم القضيا بنفسها إلى:

(أ)- القضايا البسيطة: هي التي حقيقتها ومعناها إما: (إيجاب فقط): كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة فإن معناه ليس إلا إيجاب الحيوانية للإنسان. (وإما سلب فقط): كقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة فإن حقيقية ليست إلا سلب الحجرية عن الإنسان. والقضية البسيطة هي التي حكم فيها على ما يصدق عليه في نفس الأمر الكلي الواقع عنوانا في الخارج محققا أو مقدرا أو لا يكون موجودا فيه أصلا وهي البسائط ثمانية - ضرورية مطلقة - ومشروطة عامة - ووقتية مطلقة.. الخ .

ب- القضايا المركبة: والمركبة من اسمها وهي ما اندرجت قضيتين موجهتين بسيطتين احدهما موجبه والأخرى سالبه، سيأتي الحديث عنها .وتقسم من حيث واعتبار البداهة وغيرها إلى:

١- (القضايا البديهية): التي لا يحتاج إلى استدلال وبرهنه إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا يكون فالأول هو الأوليات كقولنا: الكل أعظم من الجزء والثاني لا بد أن يكون الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الأطراف أو لا تكون كذلك: والأول هو النطريات وتسمى قضايا قياساتها معها كقولنا: (الأربعة زوج)، فإن من تصور الأربعة والزوج تصور الانقسام بمتساويين فيحصل في ذهنه أن الأربعة منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فالأربعة زوج. وعلى الثاني إما أن تكون تلك الواسطة حسا فقط فهي المشاهدات فإن كان ذلك الحس من الحواس الظاهرة فهي الحسيات مثل الشمس .

٢- (قضايا غير بديهية): تحتاج إلى استدلال وبرهنه وتجارب حتى تعرفها ←

وطلبا للاختصار نرمز لسور كل قضية برمز خاص كما يلي: (كل): للموجبة الكلية.

(لا): للسالبة الكلية.

(ع): للموجبة الجزئية.

(س): للسالبة الجزئية.

وإذا رمزنا دائما للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (حـ) فيكون رموز المحصورات الأربع كما يلي:

(كل ب حـ) الموجبة الكلية.

(لا ب حـ) السالبة الكلية

(ع ب حـ) الموجبة الجزئية

(س ب حـ) السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية

تنقسم الشرطيّة إلى إلى شخصية، ومهملة، ومحصورة، ولا الى الطبيعية تنقسم الشرطية، لأنَّ القضية الطبيعية لا تتأتَّى إلاّ في

→

هل مطابقة فتكون صداقه أو مخالف غير موافقة فتصبح كاذبة كالتجريبيات مثل قولنا شرب السقمونيا مسهل للصفراء.. الخ. هذه التقسيمات أولية للقضايا.

الحملية وذلك باعتبار أنّها تتطلّبُ موضوعاً فيلاحظ بما هو مفهوم وموجود في الذهن، والشرطيّة لا موضوع لها فليس من أقسامها الطبيعيّة. ثمّ إنّ المعيار في هذا التقسيم يختلف عن المعيار في الحمليّة فالميزان هنا هو الزمن أو الحال.

لذا قال (قده): تقسيم الشرطية إلى شخصية، ومهملة، ومحصورة: لاحظنا ان الحملية تنقسم إلى الاقسام الاربعة السابقة باعتبار موضوعها.

وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم، ولكن لا باعتبار الموضوع، إذ لا موضوع لها، بل باعتبار الاحوال والازمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتنقسم الشرطية بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام فقط: شخصية، مهملة، محصورة. وليس من أقسامها الطبيعية التي لا تكون إلا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن.

١ ـ الشخصية في القضية الشرطية: هي التي حُكم فيها بالاتصال في المتصلة أو التنافي في المنفصلة أو نفيهما في السالبة منهما في زمن معين شخصي أو حالٍ معينٍ شخصي. مثال المتصلة: (إذا جاء زيد غاضباً فلا أسلّم عليه). (إذا أمطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار). نلاحظ أن في المثال الأول هناك حال معيّن شخصيٌ بالنسبة إلى زيد، وهو كونه غاضباً وفي المثال الثاني هناك زمن معيّن

شخصيٌّ بالنسبة إلى إمطار السماء وهو اليوم، هذا في الموجبة، وأمّا السّالبة فتَنفي هذا الأمر كقولك: (ليس إذا كان المدرّسْ حاضراً الآن فإنه مشغولٌ بالدرس).

مثال المنفصلة: (إما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية). (إمّا أن يكون زيد وهو في البيت نائماً أو مستيقظا). نلاحظ في المثال الأول أنَّه قد ذُكرت فيه كلمة الآن الدالة على الزمن المعيَّن والمشخَّص، وفي المثال الثاني قد ذكرت فيه الجملة وهو في البيت وهي جملة حالية تدلُّ على حالٍ مُعَيَّنٍ، هذا في الموجبة، وأمّا السالبة فكقولك: (ليس إما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفاً أو في الدرس).

لذا قال (قده): اولا- (الشخصية): وهي ما حكم فيها بالاتصال، أو التنافي، أو نفيهما، في زمن معين شخصي، أو حال معين كذلك. مثال المتصلة- (إن جاء زيد غاضبا فلا أسلم عليه). (إذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار). (ليس إذا كان المدرس حاضرا الان فإنه مشغول بالدرس).

مثال المنفصلة- (إما أن تكون الساعة الان الواحدة أو الثانية). و(إما أن يكون زيد وهو في البيت نائما أو مستيقظا). (ليس إما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفا أو في الدرس).

٢ـ المهملة في القضية الشرطية: وهي التي حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حالٍ أو زمنٍ ما من غير تشَخُّص ولا عمومية،

فلا يُنظر إلى خصوصيَة الأحوال والأزمان و لا إلى عموميتهما.

مثال المتَّصلة: (إذا بلغ الماء كُراً فلا ينفعل بملاقاة النجس) فلم يُعيَّن الزمن ولا الحالة فيها أصلاً أهي في جميع الحالات أو في بعضها. هذا في الموجبة، وأمّا في السالبة فكقولك: (ليس إذا كان الإنسان فاسقاً كان محبوباً).

أمثلة قرآنيَّة: قال تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ). قال تعالى: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ۝ لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ). قال تعالى: (وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ). قال تعالى: (لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ). قال تعالى: (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ).

مثال المنفصلة: (القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة) فهاهنا نحكم على القضيَّة ونحن مُهملون الحال والزمان، هذا في الموجبة، وأمّا السالبة فكقولك (ليس إما أن يكون الشيء معدناً أو ذهباً).

لذا قال (قده): ثانيا- (المهملة): وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حال أو زمان ما، من دون نظر إلى عموم الأحوال والازمان أو خصوصهما. مثال المتصلة- إذا بلغ الماء كرا فلا

ينفعل بملاقاة النجاسة. ليس إذا كان الإنسان كاذبا كان محمودا. مثال المنفصلة. القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة. ليس إما أن يكون الشيء معدنا أو ذهبا.

٣ ـ المحصورة في القضية الشرطية: هي الشرطيَّة التي بُيِّنت فيها كميةُ أحوال الحكم وأوقاتِه كلاً أو بعضاً، وهي على قسمين كالحملية:

(أ)ـ الكلية في القضية الشرطية: وهي ما إذا كان إثبات الحكم أو رفعُه فيها يشمل جميعَ الأحوال أو الأوقات.

(ب)ـ الجزئية في القضية الشرطية: هي ما إذا كان إثبات الحكم أو رفعُه فيها يختص ببعضٍ غير معين من الأحوال والأوقات.

لذا قال (قده): ثالثا ـ (المحصورة): وهي ما بيّن فيها أحوال الحكم وأوقاته كلا أو بعضا وهي على قسمين كالحملية:

أ – (الكلية): وهي إذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الأحوال أو الاوقات.

مثال المتصلة. كلما كانت الامة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة. ليس أبدا، أو ليس البتة إذا كان الإنسان صبورا على الشدائد كان غير موفق في أعماله.

مثال المنفصلة. دائما إما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو فردا. ليس أبدا، أو ليس البتة إما أن يكون العدد الصحيح زوجا أو

قابلا للقسمة على اثنين.

بـ (الجزئية): إذا كان اثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الأحوال والاوقات.

مثال المتصلة قد يكون إذا كان الإنسان عالما كان سعيدا. وليس كلما كان الانسان حازما كان ناجحا في أعماله. مثال المنفصلة قد يكون إما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا (وذلك عندما يكون في السيارة مثلا إذ لا يمكنه الوقوف). قد لا يكون إما أن يكون الانسان مستلقيا أو جالسا (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصبا).

السور في الشرطية

وهو الأمر الدال على عموم الأحوال والأزمان أو خصوصهما.

سور الموجبة الكلية: كلما ومهما ومتى للمتصلة. دائماً للمنفصلة. مثال ذلك: {كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ}. {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً}، {كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا}، {وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}.

سور السالبة الكلية: ليس أبداً ليس البتة للمتصلة والمنفصلة.

مثال ذلك: (ليس البتة كلما كان الحيوان ذا جناحين فهو يطير في الجو)، (ليس البتة إذا كان العدد فرداً فهو قابل للقسم إلى متساويين من غير كسر)، (ليس البتة متى كان الإنسان مقطوع اليدين فهو غير كاتب).

سور الموجبة الجزئية: قد يكون في المتصلة أو المنفصلة.

سور السالبة الجزئية: قد لا يكون، ليس كلما، ليس كلما للمتصلة خاصة، وقد لا يكون يشمل المتصلة والمنفصلة.

لذا قال (قده): السور في الحملية يدل على كمية أفراد الموضوع. أما في الشرطية فدلالته على عموم الاحوال والازمان أو خصوصها.

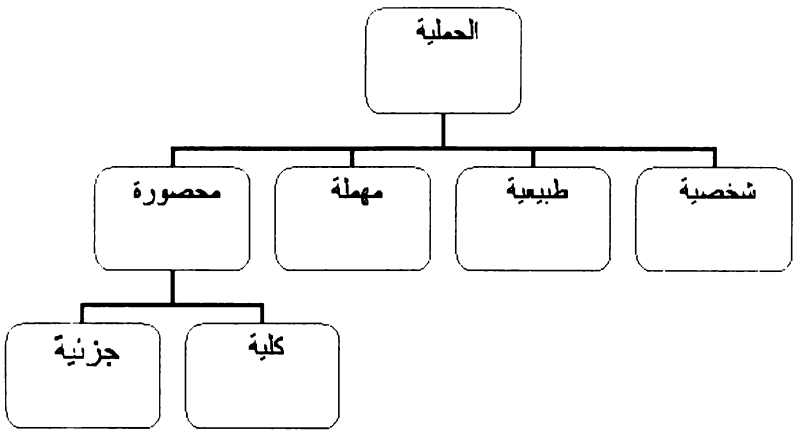
ولكل من المحصورات الاربع سور يختص بها كالحملية:

١ـ (سور الموجبة الكلية): كلما، مهما، متى، ونحوها، في المتصلة، ودائما، في المنفصلة.

٢ـ (سور السالبة الكلية): ليس أبدا، ليس البتة، في المتصلة والمنفصلة.

٣ـ (سور الموجبة الجزئية): قد يكون، فيهما.

٤ـ (سور السالبة الجزئية): قد لا يكون، فيهما، وليس كلما، في المتصلة خاصة.



خلاصة: عرفت فيما تقدم ان أقسام القضية الحملية باعتبار موضوعها أربعة أقسام، وهي:

١- الشخصية: وهي ما كان موضوعها جزئياً، مثل: أنت طالب، فريد راكض.

٢- المهملة: وهي ما كان موضوعها كلياً، ووجهنا الحكم فيها إلى أفراده، لكن لم نبين كمية الأفراد التي حكمنا عليها، لا جميع الأفراد ولا بعض الأفراد، مثل: الإنسان في خسر.

٣- المحصورة: وهي ما كان موضوعها كلياً ووجهنا الحكم فيها إلى الأفراد مع بيان كمية الأفراد المحكوم عليها، وتنقسم إلى قسمين:

أ- كلية: إذا كان الحكم فيها على جميع أفراد الموضوع، مثل: كل إمام معصوم، لا شيء من الجهل بنافع.

ب- جزئية: إذا كان الحكم فيها على بعض أفراد الموضوع. مثل:

بعض الناس مؤمنون، بعض المعدن ليس بحديد.

لا اعتبار إلا بالمحصورات

وهي القضايا المعتبرة هي القضايا المحصورة خاصة وهي ما بيِّن فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلاً أو بعضاً، سواء كان الحكم فيها على كل أفراد الموضوع أو بعضها، فتصبح القضايا المعتبرة أربعة أنواع وذلك إذا نظرنا إلى كيف القضية (السلب والايجاب) وكمّ القضية (الكلية والجزئية)، وهي:

أ- الكلية: (موجبة الكلية و السالبة الكلية): وهي إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها، يشمل جميع الأحوال أو الأوقات، فالموجبة: ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول لكل أفراد الموضوع، مثل: (كل إنسان ناطق)، ويرمز إليها بـ(كل ب ح).

والسالبة: ما كان الحكم فيها بسلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع، مثل: (لا شيء من الحجر ببشر)، ويرمز لها بـ(لا ب ح).

وكل من الموجبة والسالبة ينقسم الى المتصلة والمنفصلة، وامثلتها هي:

١- المتصلة الموجبة: كلما كانت الأمة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة.

٢- المتصلة السالبة: ليس أبداً إذا كان الإنسان صبوراً على الشدائد كان غير موفق في أعماله.

٣- المنفصلة الموجبة: دائماً إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً

أو فرداً.

٤- المنفصلة السلبية: ليس أبداً إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو قابلاً للقسمة على اثنين.

ب- الجزئية: وهي إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في غير معين من الأحوال والأوقات.

والموجبة الجزئية: ما كان الحكم فيها بثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، مثل: بعض الطائر أبيض، ويرمز إليها بـ(ع ب ح).

والسالبة الجزئية: ما كان الحكم فيها بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، كـ(بعض الطائر ليس بأبيض)، ويرمز لها بـ(س ب ح).

وكل من الجزئيتين تنقسمان الى المتصلة والمنفصلة وامثلتها الاربعة هي:

١- المتصلة الموجبة: قد يكون إذا كان الإنسان عالماً كان سعيداً.

٢- المتصلة السالبة: ليس كلما كان الإنسان حازماً كان ناجحاً في أعماله.

٣- المنفصلة الموجبة: قد يكون إما أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً (وذلك عندما يكون في السيارة مثلاً إذ لا يمكنه الوقوف).

٤- المنفصلة السالبة: قد لا يكون إما أن يكون الإنسان مستلقياً

أو جالساً (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصباً)[١].

اما التي لا يعتد بها في المنطق من القضايا فهي:

١- الشخصية: فإن مسائل المنطق قوانين عامة، والشخصية لا تتناول إلا موضوعها فقط، فلا عموم فيها. وان كانت من تقسيمات الشرطية لاعتبار الاحوال الشخصي او الزمن الشخصي. متصلة كانت او منفصلة مثال المتصلة: إن جاء علي غاضباً، فلا أسلم عليه. فالحال معين شخصي وهو: كون علي في حالة الغضب.

ومثال المنفصلة: إما أن تكون الساعة الان الواحدة أو الثانية

---

(١)أسئلة وتمرينات

١- ما هي أقسام القضية الحملية إذا لاحظنا كمها وكيفها؟ واضرب مثلاً لكلّ منها.

٢- ما السبب في كون المحصورات هي الوحيدة المعتبرة في المنطق؟

٣- بأي إعتبار تم تقسيم الشرطية الى شخصية ومهملة ومحصورة؟

٤- ما هي الرموز التي تشير إلى المحصورات الأربع؟

التمرينات

لاحظ هذه القضايا من جهة كمها وكيفها، وأدرجها ضمن عناوينها الأربعة.

❖ كل من عليها فانٍ. ❖ ما كل ما يتمنى المرء يدركه. ❖ عامة المكلفين مخاطبون بالصلاة .

❖ قليل من عبادي شكور. ❖ ليس كل عاقل بالغاً. ❖ لا واحد من الصاهل بناطق.

❖ كثير من المتقين متفقهون. ❖ لاشيء من الحجر بنبات.

فالزمن معين شخصي: وهو الان. ومع كل الاحوال والازمان والتلازم والعناد فيها الا انه لا عتبار لها في المنطق لما عرفت.

٢- المهملة: وهي ما حكم فيها بالإتصال أو التنافي أو رفعهما في حال أو زمان ما دون النظر إلى عموم الأحوال أو الأزمنة أو خصوصهما. وهي في قوة الجزئية، فقولك (رئيس القوم خادمهم)، فلا يعلم الحكم هل هو على كل الأفراد (أفراد الرؤساء) أي كل رئيس خادم لقومه(أو) بعض الرؤساء خدم لقومهم، والجزئية هي القدر المتيقن الثابت على كل حال، لذلك يمكن البناء عليها كجزئية.

مثال للمتصلة: إذا بلغ الماء كراً فلا ينفعل بملاقاة النجاسة.

مثال للمنفصلة: القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة.

تقسيمات الحملية

قسم أهل المعقول القضية إلى كونها عقلية وتسمى ايضا الذهنية، وطبيعية، وحقيقة، وخارجية. ولا يتعلق لنا غرض بالطبيعية. فمن التقسيمات المهمَّة للقضيَّة الحمليَّة هو تقسيمها إلى الذهنية والخارجية والحقيقيَّة.

وقيل إنَّ هذا التقسيم ولأوَّل مرَّة قد ابتكره أبو علي سينا. وقد تقدم البحث في تقسيم القضايا الى الموجبة والسالبة وذكرنا بان السالبة تنقسم إلى قسمين هما: السالبة بوجود الموضوع والسالبة بانتفاء الموضوع، وأمّا القضية الموجبة فلا تنقسم إليهما، بل لابدَّ من

فرض وجود موضوعها حتّى تصدق، وإلا فهي كاذبةً.

فالموضوع في القضية الموجبة، يمكن أن يكون محققاً في مواطنَ ثلاثة: إمّا في الذهن، وإمّا في الخارج، وإمّا في نفس الأمر والواقع، وعلى حسب كل موطن سوف تتميز القضية عن الأخرى ويطلق عليها اسم خاص بها.

فلو كان الموضوع في عالم الذهن، فالقضية حينئذٍ تسمى ذهنية.

ولو كان الموضوع في عالم الخارج، تسمى خارجية.

ولو كان الموضوع في نفس الأمر والواقع، تسمى حقيقية.

لذا قال (قده): تمهيد: تقدم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الموضوع إلى شخصيّة وطبيعية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلية وجزئية.

وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والان نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية، وهي: (أولا) تقسيمها باعتبار وجود موضوعها في الموجبة.

(ثانيا) تقسيمها باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما.

(ثالثا) تقسيمها باعتبار جهة النسبة.

فهذه تقسيمات ثلاثة:

١ـ الذهنية. الخارجية. الحقيقية

(١) ـ القضية الذهنية:

الذهنية عند المنطقيين قضية يكون الحكم فيها على الأفراد الذهنية. وهي أقسام:

منها ما يكون أفرادها موجودة في الذهن متصفة بمحمولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للواقع.

ومنها ما يكون محمولاتها منافية للوجود. ومنها ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود.

ومن الذهنيات ما يكون أفرادها موجودة في الذهن متصفا بمحمولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للواقع، كجميع المسائل المنطقية، فإن محمولاتها عوارض تعرض للمعقولات الأولى في الذهن، ويكون لموضوعاتها وجودان ذهنيان:

أحدهما: مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي به يتغاير الموضوع والمحمول.

وثانيهما: الوجود الاصلي الذي به اتحاد المحمول بالموضوع، وهو مناط الصدق والكذب الفارق بين الموجبة والسالبة.

ومن الذهنيات ما يكون محمولاتها منافية للوجود، وهذا يكون الموضوع فيه ممتنعَ الوجود بمعنى أنّه يمتنع عقلاً تحققه في الخارج

فهو محالٌ عقلي نحو شريك الباري ممتنع، واجتماع النقيضين محال، فالموضوع في المثال هو كلُّ اجتماع النقيضين وهو ليس بموجودٍ في الخارج أصلاً لأنَّه يستحيل أن يجتمع النقيضان في الخارج، وإنَّما فُرض له مصداقٌ في الذهن، بنحو الفرض.

وايضا مسالة المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم، والمعدوم المطلق مقابل للموجود المطلق. او أن يكون الموضوع ممكن الوجود، بمعنى أنَّه يمكن تحقُّقه في الخارج، ولكنَّه لن يتحقق في الظروف العاديَّة، فهو محالٌ عاديٌّ لا عقليٌّ، كقولنا: كلُّ جبلٍ من ياقوت ممكن، فالجبل من ياقوت وإن كان ممكنَ الوجود في الخارج وليس بممتنع، ولكنَّ يستحيل وجوده عادةً، وإنَّما تصورناه في ذهننا فقط فحكمنا عليه بالامكان.

فالقضايا الذهنية هي القضية التي يكون موضوعها في الذهن فقط، بمعنى أنه ليس لهذا الموضوع مصداقٌ في الخارج والعين أصلاً. وقيل أنَّ القضايا الذهنيَّة تختص بما يكون موضوعها ممتنعَ الوجود عقلاً. أما التي يكون موضوعها ممكناً، فلا تُعدُّ من الذهنية[1].

---

(١) ومن الذهنيات ما يكون محمولاتها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود، نحو زيد ممكن أو واجب بالغير أو موجود، فلموضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم كسائر القضايا، أو لكون الاتصاف بها ذهنيا انتزاعيا لا بد أن يكون لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدأ لانتزاع هذه الأمور ←

لذا قال (قده): إن الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء. ولا شك أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له. أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجودا قبل فرض ثبوت المحمول له، إذ لولا أن يكون موجودا لما أمكن أن يثبت له شيء، كما يقولون في المثل (العرش ثم النقش).

فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود، ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبة فانها لا تستدعي وجود موضوعها، لان المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء.

ولذا قالوا (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع).

فيصدق نحو «أب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم.. وهكذا»، لأنه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الأشياء قطعا، فيقال لمثل هذه السالبة (سالبة بانتفاء الموضوع).

والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لابدَ من فرض وجود

→

ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها. ثم إذا توجه العقل إليها ولاحظها من حيث إنها موجودة بهذا الصدق انتزع عنها وجودا أو إمكانا ووجوبا آخر.

موضوعها في صدقها وإلا كانت كاذبة.

ولكن وجود موضوعها: تارة يكون في الذهن فقط فتسمى (ذهنية) مثل: كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين. كل جبل ياقوت ممكن الوجود.

فان مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج، ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن.

٢ ـ القضية الخارجية:

الخارجية عبارة عن ثبوت وصف أو حكم على شخص خاص، بحيث لا يتعدى ذلك الوصف والحكم عن ذلك الشخص إلى غيره وان كان مماثلا له في الأوصاف، ولو فرض انه ثبت ذلك المحمول على شخص آخر كان ذلك لمجرد الاتفاق من دون ان يرجع إلى وحدة الملاك والمناط، بل مجرد المقارنة الاتفاقية، من غير فرق في ذلك بين ان تكون القضية خبرية، أو طلبية، كقولك: زيد قائم، أو أكرم زيدا.

ومن غير فرق أيضا، بين القاء القضية بصورة الجزئية، أو القائها بصورة الكلية، نحو كل من في العسكر قتل وكل ما في الدار نهب، إذ القائها بصورة الكلية لا يخرجها عن كونها خارجية، إذ المناط في القضية الخارجية، هو ان يكون الحكم واردا على الأشخاص لا على العنوان، كما سيأتي في بيان القضية الحقيقية.

وهذا يعني ان القضية الخارجية هي القضية التي يكون وجود

موضوعها في عالم الخارج، بحيث يكون التوجُّه إلى أفراد الموضوع الموجودة فعلاً في أحد الأزمنة الثلاثة، سواء الآن أو المستقبل أو الماضي.

فيكون المراد من القضيّة الخارجيّة هي القضيّة التي يكون الحكم فيها واقعاً على أفراد محقّقة الوجود بنظر مؤلّف القضيّة، وهذا ما يستوجب التحقّق من وجود الأفراد أولا قبل الحكم عليها.

ثمّ انّ الحكم في القضيّة الخارجيّة مجعول على الأفراد ابتداءً، وجعله على الجامع انّما هو لغرض التعبير عن الأفرا، فحينما يقال: (هلك كلُّ من في العسكر) يراد منه جعل الحكم ابتداء على كلّ فرد فرد من أفراد العسكر إلاّ انّه توسّل لذلك بصيغة كلّيّة هي قوله (كلّ من في العسكر)، وإلاّ فمراده هو انّ زيداً هلك وانّ عمرواً هلك وهكذا.. ولهذا لا فرق في القضيّة الخارجيّة بين أن يكون موضوعها متحداً في شخص واحد أو أن يكون موضوعها كليّاً صورة، ففي تمام الحالات يكون موضوع القضيّة الخارجيّة هو الفرد.

ثم انّ هنا أمراً تتميّز به القضايا الخارجيّة وهو انّ اتّحاد موضوعاتها في الحكم لا يُعبِّر عن وحدة المناط بل انّ مناط ثبوت الحكم لموضوع في هذه القضيّة يختلف عن مناط ثبوت الحكم في القضيّة الأُخرى، فالإتّحاد بين بعض القضايا الخارجيّة من حيث الحكم انّما هو اتفاقي، ولا يُعبِّر عن وجود جامع مناطي اقتضى اتّحاد القضايا الخارجيّة في الحكم.

وهذا الكلام لايختلف الحال فيه بين أن تكون صيغ القضايا متعدّدة كأن يُقال: (مات زيد، مات عمرو ومات خالد) وبين أن تكون القضايا مؤلّفة في قضيّة خارجيّة واحدة صورة، كأنْ يقال: (مات كلّ من في الدار)، إذ انَّ هذه القضيّة تنحلّ روحاً الى قضايا بعدد أفراد من في الدار، والجامع الكلّي انَّما اريد منه التعبير عن الأفراد.

لذا قال (قده): وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الافراد الموجودة المحققة منه في أحد الأزمنة الثلاثة.

نحو: كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح. بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت. كل طالبٍ في المدرسة مجد.

وتسمى القضية هذه (خارجية).

٣ ـ القضية الحقيقية:

الحقيقية: فهي عبارة عن ثبوت وصف أو حكم على عنوان اخذ على وجه المرآتية لافراده المقدرة الوجود، حيث إن العناوين يمكن ان تكون مرأة لمصاديقها وافرادها، سواء كان لها افراد فعلية أو لم يكن، بل يصح اخذ العنوان مرأة للأفراد وان لم يتحقق له فرد في الخارج.

وبتعبير منطقي: ان القضيّة الحقيقيّة هي القضيّة التي يكون

فيها الحكم واقعاً على الطبيعة باعتبارها مرآة لافرادها على أن يكون جعل الحكم على الطبيعة بغرض التعبير عن انّ الطبيعة هي مناط الحكم في القضيّة، وهذا مايقتضي انّ الحكم ليس مجعولا على الأفراد ابتداء كما في القضيّة الخارجيّة بل هو مجعول على الطبيعة ابتداء ولكن من حيث انّها مرآة لأفرادها، وهو ما يصحّح اتّحاد أفراد الطبيعة في المناط الموجب لثبوت الحكم لها، إذ انّ افتراض جعل الحكم على الطبيعة باعتبارها مرآة لافرادها المقدّرة الوجود معناه اتّحاد أفراد الطبيعة في المناط الموجب لجعل الحكم عليها.

والعبرة في القضية الحقيقية هو اخذ العنوان موضوعا فيها، لكن لا بما هو هو حتى يمتنع فرض صدقه على الخارجيات ويكون كليا عقليا، بل بما هو مرآة لافراده المقدر وجودها كما تقدم، بحيث كلما وجد في الخارج فرد ترتب عليه ذلك الوصف والحكم، سواء كانت القضية خبرية، أو طلبية، نحو كل جسم ذو ابعاد ثلاثة، أو كل عاقل بالغ مستطيع يجب عليه الحج، فان الحكم في مثل هذا يترتب على جميع الافراد التي يفرض وجودها بجامع واحد وبملاك واحد.

وبذلك تمتاز القضية الخارجية عن القضية الحقيقية، حيث إنه في القضية الخارجية ليس هناك ملاك جامع وعنوان عام ينطبق على الافراد، بل كل فرد يكون له حكم يخصه بملاك لا يتعدى عنه، ومن هنا لا تقع القضية الخارجية كبرى القياس ولا تقع في طريق الاستنباط، لان القضية الخارجية تكون في قوة الجزئية لا تكون كاسبة ولا مكتسبة.

فلا يصح استنتاج مقتولية زيد من قوله: كل من في العسكر قتل، لأنه لا يصح قوله: كل من في العسكر قتل، الا بعد العلم بمن في العسكر وان زيدا منهم، وبعد علمه بذلك لا حاجة إلى تأليف القياس لاستنتاج مقتولية زيد، وعلى فرض التأليف يكون صورة قياس لا واقع له، كقوله: زيد في العسكر وكل من في العسكر قتل فزيد قتل، لما عرفت: من أنه لا يصح قوله: كل من في العسكر قتل، الا بعد العلم بقتل زيد، فلا يكون هذا من الأقيسة المنتجة.

أمثلة القضايا الحقيقيَّة:

أ - (كلُّ حديد يتمدَّد بالحرارة) فلا نحكم على خصوص الحديد الموجود فعلاً، بل نعمم الحكم على كل ما يصدق عليه الحديد - سواء كان موجوداً في الزمان الماضي أو في الحال وحتَّى الذي سيوجد في المستقبل - فما دام الحديدُ حديداً، وإن وُجد في كوكب آخر غير الأرض، يشمله حكم التمدد بالحرارة.

نعم: لو انقلبت ماهية الحديد إلى ماهية أخرى، فحينئذ ينتفي عنه الحكم، حيث أن الموضوع قد تبدل وانقلب.

ب - (كلُّ كلبٍ نجسُ العينِ) قضيةٌ حقيقيةٌ لأنَّها تشمل كافة الكلاب في أي زمانٍ ومكانٍ، فلا ننظر إلى موردٍ خاصٍ، بل نعمِّم الحكم على كلّ ما يصدق عليه الكلب.

نعم: لو تبدَّل الكلب إلى الملح واستحال، فحينئذ سوف يكون طاهرا، كما صرَّح بذلك فقهاؤنا وذلك حيث أنه حينئذٍ تحول إلى ملح

وكل ملح طاهر.

تحصل: أنّ القضية الحقيقية هي حملية بتيّة أي أكيدة. وليست بشرطية، غاية ما هناك أنّها نمط خاص من الحملية[١].

لذا قال (قده): وثالثة يكون وجوده في نفس الامر والواقع، بمعنى ان الحكم على الافراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معا، فكلما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلا فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم.

نحو: كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين. بعض المثلث قائم الزاوية. كل انسان قابل للتعليم العالي. كل ماء طاهر. فانك ترى في هذه الأمثلة ان كل ما يفرض للموضوع من أفراد (سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها.

---

(١) ولكن المحقق آية الله الميرزا النائيني - ره - يعتقد بأنها تؤول إلى شرطية فقولنا: (كلُّ مثلثٍ زواياه تساوي قائمتين) تؤول إلى (كل مثلث إن وجد في الخارج تكون زواياه قائمتين) وكذلك (كل ماء طاهرٍ) أي كل ماء إن وجد في الخارج فهو طاهر. ولكن هذا الكلام غير مقبول عند أكثر الفقهاء، منهم الإمام الخميني - رُه - ولهذا البحث ثمرات مباركة ومهمة جداً في علم الأصول والفقه، وذلك لأنّ كثيراً من الأحكام الشرعية المستنبطة، تتوقّف على فهم القضايا الحقيقية.

وتسمى القضية هذه (حقيقية).

٢ـ المعدولة والمحصلة

فقد قلنا فيما مضى إن القضية الحمليّة كلية وجزئية ومهملة وشخصية، وكلّ منهما إما سالبة أو موجبة، فالقضايا الحمليَة ثمانية. ونزيد الآن، أنّ القضايا الثمان المتقدمة إما أن تكون أداةُ السلب جزءا من محمولها أو منفصلة عن المحمول.

فإن كانت جزءاً من المحمول سمّيت القضية معدولة، وإن لم تكن كذلك سمّيت القضيّة محصّلة، ووجوديّة. وعليه فالقضايا الثمان تنقسم إلى معدولة ومحصّلة، فيكون الحاصل ستّة عشر.

وتعتبر أداة السلب جزءاً من المحمول إذا وقعت في القضية بُعْد الرابطة، فيكون النفي متسلّطاً على نفس المحمول، أي أنّ الذي يحمل على الموضوع هو المحمول المنفي. لأنّ النفيَ ههنا جزء من نفس المحمول. بخلاف ما إذا كانت أداة النفي سابقة على الرابطة فإنها في هذه الحال تكون قاطعة للرابطة، أي أنّ وظيفتها هي نفي النسبة بين المحمول والموضوع.

أمثلة القضايا المحصّلة أو الوجودية:

موجبة كلية محصّلة: كلّ أ هو ب

سالبة كليّة محصّلة: لا شيء من أ هو ب

موجبة جزئيّة محصّلة: بعض أ هو ب

سالبة جزئيَة محصلَة: ليس بعض أ هو ب

مهملة إيجابية محصلة: أ هو ب

مهملة سلبيَة محصلَة: ليس أ هو ب

موجبة شخصية محصلَة: زيد هو عالِم

سالبة شخصيَة محصلَة: ليس زيد هو عالماً.

أمثلة القضايا المعدولة:

موجبة كلية معدولة: كلّ أ هو ليس ب [أو] كلّ أ هو غير ب [كلّ أ هو لا ب] إلخ ..

سالبة كليَة معدولة: لا شيء من أ هو ليس ب.

موجبة جزئيَة معدولة: بعض أ هو ليس ب.

سالبة جزئيَة معدولة: ليس بعض أ هو ليس ب [أو] بعض أ ليس هو ليس ب [أو] بعض أ ليس هو لا ب [إلخ مما علمت سابقاً من صور السلب الجزئيّ].

مهملة إيجابية معدولة: أ هو ليس ب.

مهملة سلبيَة معدولة: ليس أ هو ليس ب [أو] أ ليس هو لا ب.

موجبة شخصية معدولة: زيد هو غير عالم.

سالبة شخصيَة معدولة: ليس زيد هو غير عالم [أو] زيد ليس هو غير عالم [أو] زيد ليس هو لاعالم.

تنبيه: لاحظ في المثال الأخير، أنّ أداة النفي الأولى ليس. ليست جزءاً من المحمول، وإنّما جيء بها لقطع النسبة أي نفيها، وقد عرفت

أنّ النسبة هي تعلّق المحمول بالموضوع. واعلم أنّ الأمثلة المذكورة آنفاً دارت كلّها على كون الرابطة مذكورة في القضيّة، وأمّا إذا لم تكن الرابطة مذكورة فيها بحيث يظهر للناظر في القضيّة أن النفي جزء من المحمول أم أنه لنفي النسبة، فالمدار على النيّة والاعتبار وربّما وجدت قرائن بها يترجح اعتبار تقدّم النفي على الرابطة أو تأخره عنها، بحيث تعرف أنّ القضيّة محصّلة أو معدولة.

وقد اعتبرنا ههنا القضية معدولة ومحصّلة باعتبار المحمول فقط تسهيلاً للمبتدي، والتحقيق أنّ التحصيل والعدول يكونان للموضوع أيضاً كما يكونان للمحمول، ويكونان لكلّ من المحمول والموضوع معاً. فيقال معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط، ومعدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول فقط، ومعدولة المحمول والموضوع معاً، ومحصلة الموضوع والمحمول معاً، فالقضية الواحدة تنقسم إلى ست قضايا باعتبار التحصيل والعدول كما ترى، فإذا ضربناها في ثمانية القضايا الحمليّة التي عرفتها سابقاً، فتكون الجملة ثمانية وأربعين.

إلا أنّك لو عملت لها جدولاً ووضعت لها أمثلة لوجدت أنّ ثمّة تكراراً ظاهراً فيها، لأنّ محصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط، ومحصّلة المحمول فقط هي عين معدولة الموضوع فقط. فإذا حذفت المكرر، يكون المجموع الباقي لديك اثنتين وثلاثين قضية، لأنّ المكررات ستّ عشرة قضية].

واعلم أنّها سمّيت محصّلة لأنّ المحمول فيها أمراً محصّلاً أي وجودياً لا عدمياً. ومنه تعلم جهة تسميتها وجوديّة. وقد عرفت أنّ المراد بكون المحمول وجودياً أنّ حرف السلف ليس جزءاً من المحمول، لا أنّ مفهوم المحمول وجودي. وعليه فقولك زيد أعمى، قضية محصّلة مع أنّ مفهوم العمى عدميّ.

وأيضاً سمّيت المعدولة بذلك لأنه قد عدل بأداة السلب فيها عن أصل مدلولها الذي هو قطع النسبة بين المحمول والموضوع. عدل بالأداة عن مدلولها إلى مدلول آخر بحيث صار بها المحمول منفيّاً في نفسه.

لذا قال (قده): موضوع القضية الحملية أو محمولها قد يكون شيئا (محصلا) بالفتح، أي يدل على شيء موجود. مثل: انسان. محمد. أسد. أو صفة وجودية مثل: عالم، عادل، كريم، يتعلم، وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئا معدولا أي داخلا عليه حرف السلب على وجه يكون جزءا من الموضوع أو المحمول مثل: لا إنسان، لا عالم، لا كريم، غير بصير، وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما، تنقسم إلى قسمين: محصلة ومعدولة.

١- (المحصلة): ما كان موضوعها ومحمولها محصلا سواء كانت موجبة أو سالبة مثل: الهواء نقي، الهواء ليس نقيا،

وتسمى أيضا (محصلة الطرفين).

٢ـ (المعدولة): ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولا، سواء كانت موجبة أو سالبة.

وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما.

ويقال لمعدولة أحد الطرفين: محصلة الطرف الآخر: الموضوع أو المحمول.

مثال معدولة الطرفين: كل لا عالم هو غير صائب الرأى.

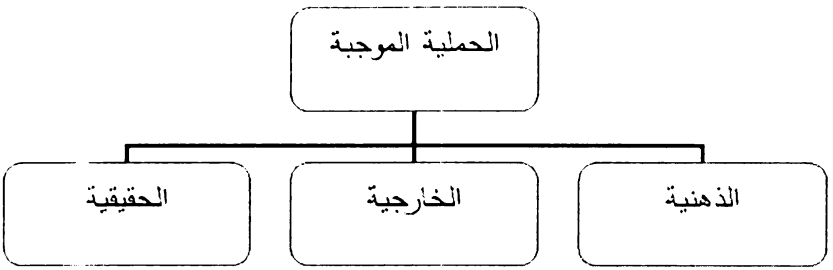
كل غير مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة.

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول: غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

تنبيه: تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول:

١ـ في المعنى: فان المقصود بالسالبة سلب الحمل، وبمعدولة المحمول حمل السلب، أي يكون السلب في المعدولة جزءا من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

٢ـ في اللفظ: فان السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب. وغالبا تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة. الخلاصة:



٣ـ الموجهات

من جملة الأبحاث المتعلقة بقسم التصديقات: البحث عن جهة القضية وهناك بحث آخر يُطرح في هذا المجال مقدمةً لجهة القضية وهو المواد الثلاث، والمواد الثلاث تُطرح في الفلسفة أيضا.

مراتب الوجود: اعلم أن للشيء وجوداً في الأعيان، ووجوداً في الأذهان، ووجوداً في اللفظ او العبارة، والمراد بالوجود الخارجي فيشمل المحسوسات، والمنتزعات الذهنية التي ينتزعها الذهن من الخارج العيني.

والاول هو الوجود العيني الخارجي، والثاني هو ايضا خارجي لكنه ذهني اي محل وجود الذهن، وهو موطن المنتزعات اي الصور المنتزعة من الخارج العيني، وسمي بالخارجي لانه نحو من الوجود المقابل للعدم، فهي خارج عن نسبة التساوي بين الوجود والعدم قبل الانوجاد في الذهن، فان الاشياء قبل وجودها مفاهيم متساوية النسبة بين الوجود والعدم، لا كما يتبادر من لفظ الخارج من تخصيصه

بالمحسوس فقط فإنه يشمل الوجود الذهني ايضا، فثبوت الكتابة لزيد في (قولنا زيد كاتب)، مثلاً أمر اعتباري لكن من حيث كونه منتزعاً ومرتبطاً بأمرين وجوديين (زيد، والكتابة)، قيل إن له تحققا في نفسه وإن كانت الأمور لا وجود لها في الخارج العيني الذي يكتشف بالحس وإنما يتعلق وجودها في الخارج في وجود الافراد والاشياء التي انتزعت منه.

وكذلك النسبة المفهومة من القضية لها وجود في نفسها أي تحققها في الواقع بقطع النظر عن فهمنا لها من اللفظ.

ونفس الأمر عبارة عن الشيء في نفسه أي الشيء في حد ذاته بقطع النظر عن تعقلنا له وفرضنا إياه، فإذا قلنا أن النسبة ثابتة أو واقعة في نفس الأمر قصدنا أن نفس الأمر ظرفاً لها لا بمعنى كون نفس الأمر ظرفاً لوجودها وبينهما فرق يعلم في محله.

والمصطلح عند الفلاسفة، حيث يجعلون وعاء «نفس الأمر» وعاءً في قبال وعاء الذهن، ووعاء الخارج، فوعاء الخارج ووعاء الذهن ظرفان لوجود الماهيّة، وللماهية ظرف في عالم التصوّر هو نفس الأمر.

النسبة في القضية: اعلم أن النسبة في قولك: (زيد قائم) هي نسبة القيام إلى زيد لا نسبة زيد إلى القيام؛ فإن زيداً أريد به الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطاً بغيره، والقيام أريد به مفهومه الذي يقتضي ارتباطاً بغيره فلذلك يقال: (نسبة المحمول إلى الموضوع)، وإن كانت النسبة المتصورة بينهما طرفاها الموضوع

والمحمول معا.

حقيقة النسبة في القضية: ان حقيقة النسبة في كل قضية هي الوقوع واللاوقوع وهما اللذان يوصفان بالضرورة واللاضرورة[١].

---

(١) القضية الملفوظة والقضية المعقولة: تطلق القضية تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة إما بالاشتراك أو الحقيقة والمجاز والثاني أولى: لأن المعتبر هو القضية المعقولة وأما الملفوظة فإنما اعتبرت لدلاتها على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول، إذ الألفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية.

والمراد من قولهم قضية معقولة الحكم من حيث حصوله في العقل أي وقوع النسبة أو لا وقوعها وهو عبارة عن الصورة الذهنية للنسبة، أما مطابقة المعقول لما في نفس الأمر فهو التصديق، وقد يحصل اشتباه في بعض الأوهام بين القضية والتصديق لاعتبار الحصول في الذهن في القضية لأن الصدق والكذب إنما يعرض للقضية باعتبار حصولها في الذهن والحصول في الذهن شرط لها، والتصديق من قبيل العلم واطلاق التصديق عليها إما على التجوز باعتبار أنه متعلق التصديق أو على إرادة المصدق به عن التصديق.

فيكون الفرق بين القضية المعقولة والتصديق أن الأول صورة الوقوع أو اللاوقوع في الذهن والثاني الإذعان والتسليم للنسبة لا التصور لها.

ولا يشترط مطابقة الصورة العقلية لما في نفس الأمر، فكما إذا وجدنا شبحاً هو إنسان وأحسسناه من بعيد فربما يحصل في عقولنا صورة إنسان وحينئذ يعبر عنه بالإنسان، وربما يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس، فللشبح وجود في نفس الأمر ووجود في العقل إما مطابق للواقع أو غير مطابق ووجود في العبارة إما في عبارة صادقة أو كاذبة.

←

مادة القضية وعنصرها: وهذه الكيفية للنسبة باعتبار تحققها في نفس الأمر تسمى مادة القضية وعنصرها، والمادة وإن كانت مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفيتها في نفس الأمر لكون كل منها جزءاً لكنها خصوها بالكيفية وتسميتها عنصراً لكونها جزءاً من القضية، فإن نسبة أيّ محمول إلى أيّ موضوع، إما أن تكون ضرورية لايصح فيها الانفكاك كنسبة الزوجية إلى الأربعة في قولنا: الأربعة زوج. وإما أن لا تكون ضرورية، كنسبة الاحتراق إلى الورقة، في قولنا: الورقة محترقة، أو أن تكون ضرورية السلب او الامتناع، كما في قولنا: الثلاثة زوجٌ.

ففي المثال الأول يعبّر عن النسبة بالوجوب، أي وجوب نسبة المحمول إلى الموضوع، كما ويعبّر عن النسبة في المثال الثاني بالإمكان، أي إمكان نسبة المحمول إلى الموضوع وإمكان عدمه، وأما النسبة في المثال الثالث فيُعبّر عنها بالامتناع، أي امتناع نسبة

→

في كيفية النسبة فرع ثبوت النسبة في نفس الأمر: كل نسبة فرضت وتعقلت بين الشيئين إذا قيست إلى نفس الأمر واعتبر وجودها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون منحصرة في الضرورة واللاضرورة لامتناع ارتفاع النقيضين في التصور عن أمر وجودي، فالنسبة المعتبرة بين الشيئين إذا لم يفرض وجودها في نفس الأمر لا يفرض لها كيفية في نفس الأمر أصلاً.

لأن ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف، وبما قدمنا يندفع إشكال ثبوت النسبة التي هي اعتبارية انتزاعية وجودها بوجود أطرافها فكيف تكيف بالكيفيات.

المحمول إلى الموضوع.

والنسب الثلاث هذه يُعبَّر عنها في علم المنطق بمادة القضية. وهذا هو معنى قولهم: كيفيات النسبة (الوجوب والامتناع والامكان)، إذا نسبت لنفس الأمر تسمى مادة القضية.

لذا قال (قده): مادة القضية: كل محمول إذا نسب إلى موضوع، فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الامر من احدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية):

وهذه النسبة في واقع القضية لا تخلو من إحدى كيفيات ثلاث بحسب القسمة العقلية: (الوجوب، الامتناع، الامكان). وهذه الحالات الثلاث للنسبة تسمى (مواد القضايا) او تسمى (عناصر العقود) او تسمى (أصول الكيفيات).

شرح المواد الثلاث (الوجوب، الامتناع، الامكان):

عندما ننسب محمولا إلى موضوع فنقول مثلا: الأربعة زوج، أو نقول: خالد إنسان، أو نقول: الله موجود، فالعلاقة الموجودة بين المحمول والموضوع لا تخلو من أحد الكيفيات الثلاث:

(أ)- مادة الوجوب: ومعناه أن تكون بين المحمول والموضوع في القضية علاقة الضرورة بمعنى أن المحمول ضروري الثبوت لذات الموضوع على وجه يمتنع سلبه عنه كالزوجية بالنسبة إلى الأربعة حيث أن الزوج لا يمكن أن ينفك عن الأربعة بل ثبوته إلى الأربعة حتمي غير

قابل للتخلف. بحكم العقل، فالمادة في ههنا هي الوجوب، لأن الزوجية بالنسبة إلى الأربعة ضرورية الثبوت أو واجبة الوجود، وكذلك الوجود بالنسبة إلى الله تعالى ضروري الثبوت أو واجب الوجود.

لذا قال (قده)(أ)- (الوجوب) ومعناه: ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه لها، على وجه يمتنع سلبه عنه، كالزوج بالنسبة إلى الأربعة، فإن الأربعة لذاتها يجب أن تتصف بأنها زوج. وقولنا (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه لأمر خارج عن ذات الموضوع، مثل ثبوت الحركة للقمر، فانها لازمة له، ولكن لزومها لا لذاته، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالأرض.

(ب)- مادة الامتناع: وإما أن تكون العلاقة بين المحمول والموضوع في القضية يستحيل فيها ثبوت المحمول للموضوع ويجب سلبه عنه، كسلب الاجتماع من النقيضين فلا يمكن أن نقول أن النقيضين يجتمعان. والمادة في ههنا هي الامتناع لأن الاجتماع بالنسبة إلى النقيضين ضروري السلب أو ممتنع الوجود.

لذا قال (قده): (ب)- (الامتناع). ومعناه: استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه، كالاجتماع بالنسبة إلى النقيضين، فان النقيضين لذاتهما لا يجوز أن يجتمعا. وقولنا: (لذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لأمر خارج عن ذات

الموضوع، مثل سلب التفكير عن النائم، فان التفكير يمتنع عن النائم. ولكن لا لذاته، بل لأنه فاقد للوعي.

(تنبيه) - يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب، والامتناع ضرورة السلب.

(ج)- مادة الامكان: واما أن تكون العلاقة بين المحمول والموضوع لا ضرورية الثبوت ولا ضرورية السلب، كالقيام بالنسبة إلى خالد فلنا أن نقول: خالد قائم إذا كان كذلك، ولنا أن نقول: خالد ليس بقائم، حيث أن القيام بالنسبة إلى خالد ليس ضروري الثبوت ولا ضروري السلب. والمادة في ههنا هي الإمكان، وكقولنا: الجو حار، فالحرارة بالنسبة إلى الجو ليست ضرورية الثبوت ولا ضرورية السلب أي ليست بواجبة الوجود ولا ممتنعة الوجود، لأن الجو يمكن أن يكون حارا ويمكن ألا يكون كذلك، وهذا ما يصطلح عليه باللااقتضاء ويقصد به: «سلب الضرورة عن القضية من الطرفين معا أي طرف الإيجاب وطرف السلب». فالإمكان هو معنى عدمي يقابل الضرورتين.

لذا قال (قده): (ج)- (الامكان). ومعناه: أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع، ولا يمتنع، فيجوز الايجاب والسلب معا، أي ان الضرورتين ضرورة الايجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا،

فيكون الامكان معنى عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة، ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معا). أي طرف الايجاب وطرف السلب للقضية.

ويقال له: (الامكان الخاص) أو (الامكان الحقيقي) في مقابل (الامكان العام) الذي هو أعم من الامكان الخاص.

الامكان الخاص(الذاتي): إن مصطلح الامكان ويسمى الإمكان الحقيقي وهو من أحد أقسام المواد الثلاث للقضية، ويطلق عليه (الإمكان الذاتي) أيضا في قبال الوجوب الذاتي والامتناع الذاتي. وهو سلب الضرورتين؛ ضرورة الوجود وضرورة العدم من موضوع ما، فحينما نقول: الإنسان ممكن، نعني به سلب ضرورة الوجود وضرورة العدم منه، وبعبارة أخرى أنه بحد ذاته مجرداً عن أي شيء، فلا يقتضي الوجود ولا العدم ولا التقدم ولا التأخر ولا البياض ولا السواد..

وإنما سمِّيَ هذا الإمكان بالخاص؛ لأنه أخص من الإمكان العام الذي هو المعنى اللغوي للإمكان والدارج بين الناس.

الإمكان العام: وهو مصطلح آخر للإمكان يختلف تماما عن الإمكان الخاص يسمى (الإمكان العام) أو (الإمكان العامّي). وهو سلب الضرورة عن الطرف المقابل مع السكوت عن الطرف الموافق، فقد يكون مسلوب الضرورة أيضا وقد لا يكون كذلك.

بيان ذلك: إن الإمكان العام على نحوين: فقد يكون سلباً لضرورة

السلب اي الامتناع كما في قولنا: «الإنسان ممكن الوجود». (الله ممكن الوجود)، ففي المثال الأول والثاني سلبت ضرورة العدم، أي أن العدم غير ضروري بالنسبة للإنسان وبالنسبة لله جلّ وعلا.

وأماالطرف الموافق وهو الوجود فقد يكون مسلوب الضرورة أيضا، كما في المثال الأول، إذ إن الوجود بالنسبة للإنسان غير ضروري كما أن العدم بالنسبة إليه ليس ضروريا.

وأما بالنسبة للطرف الموافق في المثال الثاني، فإن ضرورة الوجود غير مسلوبة عنه، إذ إن الوجود بالنسبة لله تعالى ذاتي لا ينفك عنه.

وقد يكون سلبا لضرورة الوجوب كما في قولنا: «الإنسان ممكن العدم»، و«شريك الباري ممكن العدم»، فإن ضرورة الإيجاب مسلوبة في المثالين، بمعنى أن الوجود غير ضروري بالنسبة إلى الإنسان وشريك الباري، وأما الطرف الموافق فمسكوت عنه، فقد يكون مسلوب الضرورة أيضا كما في المثال الأول، فإنه مسلوب لضرورة الوجود والعدم معاً؛ فلا الوجود ولا العدم ضروريان بالنسبة إليه.

وقد لا يكون مسلوبا للطرف الموافق كما في المثال الثاني، فإن ضرورة العدم غير مسلوبة عن شريك الباري، بمعنى أن العدم ضروري بالنسبة إليه، وهو مقتضى أدلّة التوحيد النافية لوجود آلهة غير الله: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا).

وسُمي عامّيا لأنه هو المستعمل لدى عامة الناس أو العرف العام،

فعامة الناس عندما يطلقون كلمة الإمكان يريدون منه هذا المعنى لا المعنى الأول. فيقولون: يمكن أن أسافر غدا ويمكن أن لا يكون هذا الأمر صحيحا أو من الممكن أن يكذب خالد.

وسُمي عامًا لأنه أعم من المواد الثلاث فيجتمع مع الوجوب ومع الامتناع والإمكان الخاص كما سنشرحه.

والإمكان العام «هو ما يقابل إحدى الضرورتين - ضرورة الإيجاب أو ضرورة السلب - فهو أيضا سلب الضرورة ولكن لا الضرورتين معا بل ضرورة واحدة فقط».

أمثلة:

١-موجبة: كل نار محرقة بالإمكان العام، فقد حكم فيها بسلب الضرورة عن عدم إحراق النار . ومعنى الموجبة ههنا سلب الحرارة عن النار ليس بضروري.

٢-سالبة: لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام، فقد حكم بسلب الضرورة عن برودة الحار.، ومعنى السالبة هنا أن إيجاب البرودة للحار ليس بضروري.

فإذا قلتَ: إذا كان الإمكان العام سلب لضرورة عن الجانب المخالف (المقابل) فما هو الحكم في الجانب الموافق (الأصل).

قلتُ: ان الحكم في الجانب الموافق لم يُتعرض له حتى يحتمل أن يكون واقعاً وأن لا يكون..

وقيل: ان الإمكان العام يفسر تارة بسلب الضرورة الذاتية (المطلقة) عن

الجانب المخالف للحكم، وتارة بسلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق، فإن إمكان الإيجاب معناه عدم امتناع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب. وكذا الحال في إمكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى.

الخلاصة: الإمكان العام هو سلب ضرورة واحدة عن الطرف المقابل مع السكوت عن الطرف الموافق، كما في قولنا: شريك الله ممكن العدم، أي أنه غير ضروري الوجود، أما أنه ضروري العدم أم غير ضروري العدم؛ فذلك مسكوت عنه. وبعبارة ثانية هو: سلب الضرورة عن الجانب المخالف، سواء كان الجانب الموافق ضروريا أم غير ضروري، فيقال: الشيء الفلاني ممكن، أي ليس بممتنع.

والإمكان الخاص هو سلب ضرورتين هما ضرورة العدم وضرورة الوجود، كما في قولنا: الإنسان ممكن، أي أنه غير ضروري الوجود كما أنه غير ضروري العدم، وكذا في قولنا: يمكن للسماء أن تمطر، فمعناه سلب ضرورة أن تمطر وسلب ضرورة أن لا تمطر كذلك.

بعبارة ثانية هو: ما لا يوجد في ذاتها قتضاء ضرورة الوجود ولا اقتضاء ضرورة العدم[١].

---

(١) ومن تقسيمات الامكان: الامكان الوقوعي: وهو كون الشيء بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال، أي ليس ممتنعاً بالذات أو الغير. أي ما لا يترتّب على وقوعه وثبوته محذور عقلي ولا شرعي، الإمكان مشترك لفضي له معان ←

لذا قال (قده): الامكان العام: والمقصود منه: ما يقابل احدى الضرورتين ضرورة الايجاب أو السلب فهو أيضا معناه سلب الضرورة، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا، فإذا كان سلب (ضرورة الايجاب) فمعناه ان طرف السلب ممكن، وإذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه ان طرف الايجاب ممكن.

فلو قيل: هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع أو فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة، وإذا قيل: هذا الشيء ممكن العدم أي انه لا يجب، أو فقل ان ضرورة الايجاب (وهي الوجوب) مسلوبة.

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم: (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل) أي مع السكوت عن الطرف الموافق، فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون.

وهذا الامكان هو الشايع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الامكان الخاص، لانه إذا كان امكانا للايجاب فانه يشمل الوجوب والامكان

→

متعددة بالاضافة الى ماعرفت من العامّ والخاصّ والوقوعي، فهناك الأخصّ والاستقبالي والاستعدادي والاحتمالي وبالقياس إلى الغير، وتطلب جميعا من ابحاث الفلسفة.

الخاص، وإذا كان امكانا للسلب فانه يشمل الامتناع والامكان الخاص.

وعلى غرار ما تقدّم من أنماط نسبة المحمول إلى الموضوع. ذكر الفلاسفة أن الوجود حينما يحمل على موضوع من الموضوعات فإنّ نسبته إليه قد تكون واجبة كنسبة الوجود إلى الله في قولنا: الله واجب الوجود. ويُسمى هذا الموضوع بواجب الوجود.

وقد تكون نسبة الوجود إلى الموضوع ممتنعة فيسمى الموضوع بممتنع الوجود، كما لو قيل بأن شريك الباري موجود، فإن النسبة هنا ممتنعة إذ لا يمكن أن يُنسب الوجود إلى الشريك المفترض لله جَلّ وَعلا كما هو ثابت في أدلة التوحيد.

وقد لا تكون نسبة الوجود إلى موضوع واجبة ولا ممتنعة، فيسمّى بالممكن، كالإنسان، مثلاً حينما يُقال إنه موجود، فإن الوجود بالنسبة إليه غير ضروري الإيجاب ولا ضروري السلب، بل ممكن. وهكذا سائر الموجودات.

أمثلة: فيما إذا سلبنا ضرورة السلب:

(١) مثاله قولك: إن زيدا يمكن أن يكون عالما، فالمقصود أن العلم ليس ممتنعا بالنسبة إلى زيد سواء كان واجبا أو ممكنا بالإمكان الخاص.

(٢) ومثاله قولهم: إن الله يمكن أن يكون موجودا، فهذا يعني أن الوجود بالنسبة إليه تعالى ليس ممتنعا سواء كان ممكنا بالإمكان

الخاص أو واجبا.

فالإمكان العام يجتمع مع الإمكان الخاص كما في المثال الأول ومع الوجوب كما في المثال الثاني، وذلك لأن الإمكان العام في القضية الموجبة يعني سلب ضرورة السلب فقط وهو يجتمع مع الإمكان الخاص والوجوب.

امثلة فيما إذا سلبنا ضرورة الإيجاب:

(١) مثاله قولك: إن زيدا يمكن ألا يكون نائما، فالمقصود أن النوم ليس بواجب بالنسبة إلى زيد سواء كان ممتنعا أو ممكنا بالإمكان الخاص.

(٢) ومثاله قولهم: إن النقيضين يمكن ألا يجتمعا، فهذا يعني أن الامتناع بالنسبة إلى النقيضين ليس بواجب سواء كان ممكنا بالإمكان الخاص أو ممتنعا.

فالإمكان العام يجتمع مع الإمكان الخاص كما في المثال الأول ومع الامتناع كما في المثال الثاني، وذلك لأنك من خلال الإمكان العام في القضية السالبة قد سلبت ضرورة الإيجاب فقط وهو يجتمع مع الإمكان الخاص والامتناع.

لذا قال (قده): مثال امكان الايجاب ـ قولهم (الله ممكن الوجود)، و (الانسان ممكن الوجود)، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع، أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريا، ولو

كان العدم ضروريا لكان الوجود ممتنعا لا ممكنا.

وأما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم، فيحتمل أن يكون واجبا كما في المثال الاول، ويحتمل ألا يكون واجبا كما في المثال الثاني، بأن يكون ممكن العدم أيضا، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم، فيكون ممكنا بالامكان الخاص، فشمل هنا الامكان العام الوجوب والامكان الخاص.

مثال امكان السلب - قولهم: (شريك الباري ممكن العدم)، و(الانسان ممكن العدم)، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريا ولو كان الوجود ضروريا لكان واجبا وكان عدمه ممتنعا لا ممكنا.

وأما الطرف الموافق، وهو العدم فغير معلوم، فيحتمل أن يكون ضروريا كما في المثال الاول (وهو الممتنع)، ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني: بأن يكون ممكن الوجود أيضا، وهو الممكن (بالامكان الخاص)، فشمل هنا الامكان العام الامتناع والامكان الخاص.

وعلى هذا فالامكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث: الوجوب والامتناع والامكان، فليس هو معنى يقابلها، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والامكان

الخاص، وفي السلب على الامتناع والامكان الخاص.

وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداها واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر العقود) و(أصول الكيفيات). والامكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي.

اقول: ان الإمكان يستعمل على وجهين: إمكان ذهني، وإمكان خارجي، فالإمكان الذهني أن يعرض الشيء على الذهن فلا يعلم امتناعه بل يقول يمكن هذا لا لعلمه بإمكانه بل لعدم علمه بامتناعه مع أن ذاك الشيء قد يكون ممتنعا في الخارج .

وأما الإمكان الخارجي فأن يعلم إمكان الشيء في الخارج وهذا يكون بأن يعلم وجوده في الخارج أو وجود نظيره أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودا ممكن الوجود فالأقرب إلى الوجود منه أولى .

فملخص الفرق بين الإمكان الذهني والإمكان الخارجي هو: أن الإمكان الذهني عدمي، حقيقته عدم العلم بالاستحالة وأما الإمكان الخارجي فهو وجودي راجع إلى وقوع عين الشيء أو وجود نظيره أو وجود ما هو أولى منه .

ومن المسائل التي ترتبت على الخلط بين الإمكان الذهني والخارجي: هو القول بإمكان وجود موجود خال عن أي وصف ثبوتي أو

سلبي: وهذا عند التحقيق لا يتعدى الذهن ولا حقيقة له في الخارج . ولعل يوجد لوازم اخر للخلط بين الامكانين فتنبه.

جهة القضية

سبق في مادة القضية تسمية الكيفية التي تتكيف بها النسبة باعتبار تحققها في نفس الأمر مادة القضية أما جهة القضية: فهي تلك الكيفية التي تتكيف بها النسبة باعتبار ارتسامها في العقل أي كيفية النسبة المفهومة من القضية المعقولة، وهذه التي يعبر عنها بالألفاظ، فيتحصل لدينا أن جهة القضية يطلق على كيف القضية المعقولة والملفوظة.

مخالفة الجهة للمادة وحاصل ما سبق: الكيفية الثابتة في نفس الأمر تسمى مادة القضية، واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة يسمى جهة القضية، ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة لأن اللفظ إذا دل على أن كيفية النسبة في نفس الأمر هي كيفية كذا أو حكم العقل بذلك، ولم تكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ أو حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الأمر لم يكن الحكم في القضية مطابقاً للواقع، مثلاً: إذا قلنا كل إنسان حيوان لا بالضرورة دل اللاضرورة على أن كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان في نفس الأمر هي اللاضرورة وليس كذلك في نفس الأمر فلا جرم كذبت القضية.

وتلخيص الكلام: في هذا المقام بأن نقول، ان نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أو سلبية يجب أن يكون لها وجود في نفس الأمر ووجود لها عند العقل ووجود في اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الأشياء التي لها وجود في نفس الأمر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ، فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الأمر لم يكن لها بد من أن تكون مكيفة بكيفية ما(اما وجوب او امتناع او امكان)، ثم إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي: إما عين تلك الكيفية والمعتبرة عند العقل إذ الألفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية فكما أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الأمر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت أجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت أجزاء للقضية الملفوظة، كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الأمر وعند العقل وفي اللفظ، فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الأمر هي مادة القضية، والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة، والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية الملفوظة.

ولما كانت الصورة العقلية والألفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة للأمور الثابتة في نفس الأمر لم يجب مطابقة الجهة للمادة، فكما إذا وجدنا شبحاً هو إنسان وأحسسناه من بعيد فربما يحصل في عقولنا صورة إنسان وحينئذ يعبر عنه بالإنسان، وربما يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس، فللشبح وجود في نفس الأمر ووجود في العقل إما مطابق للواقع أو غير مطابق، ووجود في العبارة إما في عبارة

صادقة أو كاذبة، فكذلك كيفية نسبة الحيوان إلى الإنسان لها ثبوت في نفس الأمر وهي الضرورة، وفي العقل وهي حكم العقل. وفي اللفظ فإن طابقتها الكيفية المعقولة أو العبارة الملفوظة كانت القضية صادقة وإلا كاذبة لا محالة.

وبما تقدم يظهر جلياً الفرق بين المادة والجهة، فالمادة كيفية النسبة بملاحظتها في نفس الأمر وإن لم نفهمها أو نتصورها، أما الجهة فالكيفية للنسبة عندها تفهم وتتعقل وقد تطابق المادة وقد لا تطابقها، وعند فقد الكيفية بسبب عدم تعقلنا لها وعدم الدلالة لها باللفظ فالقضية تسمى خالية ومهملة.

لذا قال (قده): جهة القضية: تقدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن احدى تلك الحالات الثلاث.

ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث، وهو قولهم (جهة القضية) والجهة غير المادة، فان المقصود بها(اي بمادة القضية): **ما يفهم ويتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية.**

والفرق بينهما مع ان كلا منهما كيفية في النسبة: ان المادة هي تلك النسبة الواقعية في نفس الامر التي هي إما الوجوب أو الامتناع أو الامكان ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام توجه النظر إلى القضية، فقد تفهم وتبين في العبارة وقد لا تفهم ولا

تبين.

وأما الجهة فهي خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فاذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة فالجهة مفقودة، أي ان القضية لا جهة لها حينئذ، وهي أي الجهة لا يجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها.

فإذا قلت: (الانسان حيوان بالضرورة)، فان المادة الواقعية هي الضرورة، والجهة فيها أيضا الضرورة فقد طابقت في هذا المثال الجهة المادة وبتعبير آخر إن المادة الواقعية قد فهمت وبينت بنفسها في هذه القضية.

وأما إذا قلت في المثال: (الانسان يمكن أن يكون حيوانا)، فان المادة في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لان الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والادراك.

ولكن الجهة هنا هي الامكان العام، فانه هو المفهوم والمتصور من القضية، وهو لا يطابق المادة، لانه في طرف الايجاب يتناول الوجوب والامكان الخاص كما تقدم، فيجوز أن تكون المادة واقعا هي الضرورة كما في المثال، ويجوز أن تكون هي الامكان الخاص، كما لو كانت القضية هكذا (الانسان يمكن أن يكون كاتبا).

وهكذا لو قلت (الانسان حيوان دائما) فإن المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجوب والامكان الخاص، لان الممكن بالامكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلا، وكزرقة العين، فلم تطابق الجهة المادة هنا.

ثم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى (موجهة) بصيغة اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلقة) أو (غير موجهة).

ومما يجب أن يعلم انا إذ قلنا ان الجهة لا يجب أن تطابق المادة، فلا نعني انه يجوز أن تناقضها، بل يجب ألا تناقضها، فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلا وكانت الجهة دوام الثبوت أو امكانه، فان القضية تكون كاذبة. فيفهم من هذا ان من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية.

أنواع الموجهات

عرفت مما تقدم ان القضية التي يبين فيها كيفية النسبة من وجوب او امتناع او امكان، تسمى (موجَّهة) بصيغة اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلَقة) أو (غير موجهة).

انقسام القضية إلى بسيطة ومركبة باعتبار الجهة:

١ـ القضية البسيطة: وهي التي حقيقتها أي معناها إما إيجاب

فقط كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة، فإن معناه ليس إلا إيجاب الحيوانية للإنسان وإما سلب فقط كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإن حقيقته ليست إلا سلب الحجرية عن الإنسان.

٢ـ القضية المركبة: وهي التي حقيقتها أي معناها تكون ملتئمة من الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان كاتب بالفعل لا دائماً فإن معناه إيجاب الكتابة للإنسان وسلبها عنه بالفعل.

توضيح المصطلحات(الضرورية، الدوام، الاطلاق، الممكنة):

١ـ الضرورية: أي المنسوبة للضرورة أي الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهي القضية التي عقلاً لا تقبل الانتفاء، فمفهوم الضرورة هو امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع.

٢ـ الدوام: هو شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات، ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لأن الممكن لا يجب أن يكون واقعاً.

٣ـ الإطلاق: وهو الفعل هنا وهو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو كائن وعلى هذا فهو قسيم القوة وهي كون الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن.

٤ـ مفهوم الممكنة: قد تقدم التعريف بمفهوم الإمكان، وعرفت انه بمعنى سلب الضرورة، وهو المبحوث عنه في الموجهات وله معانٍ

أخرى خارجة عن بحثنا. والإمكان العام المبحوث عنه في الموجهات هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف.

فإن معنى (أ) هي (ب) بالإمكان العام أن (أ) ليس (ب) ليست ضرورية. ومعنى ضرورية (أ) ليس (ب) هو استحالة كون (أ) هي (ب). فرفع هذه الاستحالة عن هذا الطرف المخالف الذي هو مفهوم الممكنة هنا يقتضي أن (أ) هي (ب) إما بالضرورة وهو وجوب كون (أ) هي (ب)، أو بالإمكان الخاص. هذا في الممكنة العامة الموجبة.

وأما في الممكنة العامّة السالبة أي في نحو قولنا (أ) ليس (ب) بالإمكان العام فإن معناها أن كون (أ) هي (ب) ليس ضرورياً. ومعنى ضرورية (أ) هي (ب) هو وجوب كون (أ) هي (ب). فرفع هذا الوجوب عن هذا الطرف المخالف الذي هو مفهوم الممكنة هنا يقتضي أن (أ) ليس (ب) إما بالضرورة وهو استحالة كون (أ) هي (ب)، أو بالإمكان الخاص. وعلى هذا فالممكنة العامة تتناول الوجوب والإمكان الخاص تارة، وتتناول الاستحالة والإمكان الخاص تارة اخرى.

ولنأخذ قولنا (أ) ليس (ب) بالإمكان العام، فلو عرّفنا الممكنة العامة بأنها القضية التي نسبتها ليست بمستحيلة، فعدم استحالة أن (أ) ليس (ب) يتقضي أن (أ) ليس هي (ب) إما وجوباً وهو الاستحالة العقلية أو بالإمكان الخاص. هذا صحيح بناء على أن النسبة تكون سالبة وموجبة.

ولكن اعتبار السلب والإيجاب جزءاً من النسبة خلاف التحقيق. لأن النسبة هي مجرد النسبة أعني تعلّق المحمول بالموضوع ثم

يعرض لها الإيقاع والانتزاع. فإذا اعتبر ما هو التحقيق هنا لم يكن الكلام صواباً. لأن معنى قولنا الممكنة العامة هي التي لا تكون نسبتها مستحيلة عند تطبيقه على قولنا: (أ) ليس (ب) بالإمكان العام يكون معناه عدم استحالة حمل ب على (أ)، لأن النسبة لا يدخل فيها أداة السلب. بل أداة السلب عارضة على النسبة قاطعة لتعلق المحمول بالموضوع. وعدم استحالة حمل (ب) على (أ) يقتضي أن (أ) هي (ب) وجوباً أو بالإمكان الخاص، وليس هذا مفهوم الممكنة هنا.

من فوائد البحث في القضايا الموجهة: وإنما لم يقتصروا على المواد بل تجاوزوا إلى الجهات بما لها من التفاصيل لأن الغرض من معرفة القضايا تركيب الأقيسة لاستخراج النتائج وهي لا تحصل من المقدمات بحسب موادها الثابتة في نفس الأمر بل بحسب جهاتها المعتبرة عند العقل.

الخلاصة: إن الغرض من استخدام الإمكان العام هو: أنه ربما نواجه من يدّعي استحالة أمر ما أو وجوبه، ففي مثل هذا الموقف ينبغي أن نثبت عدم استحالة ذلك الأمر أو عدم وجوبه - على حسب رأيه - فلابد أن نأتي بقضية تستهدف هذا الغرض فقط فنتوسل بالإمكان العام. فمن يتوهم وجوب اجتماع النقيضين ينبغي أن ندفع توهمه بذكر قضية ممكنة عامة ليتنازل عن رأيه فيقبل بأن النقيضين ممكن ألا يجتمعا ثم في المرحلة الثانية نتوسل بأمر آخر لإثبات استحالة اجتماعهما. ومن يقول بامتناع وجود الله تعالى يجب أن

يتقبل أولا قضية ممكنة عامة تثبت أن وجوده تعالى ممكن وبعدئذ يصل الدور إلى إثبات وجوب وجوده جل وعلا شأنه. ومن يتوهم امتناع كون زيد عالما فمن اللازم أن نرد توهمه في البداية بإثبات العلم لزيد بالإمكان العام ومن ثم ننتقل إلى مستوى أرقى وهو أن العلم ممكن لزيد بالإمكان الخاص.

ثم إن الإمكان العام لا يرد مادة للقضية بل هو جهة من جهاتها، فالقضية التي قد ذكر فيها الإمكان العام تسمى قضية موجهة.

وقد عرفت الفرق بين المادة والجهة: وهو أن المادة هي تلك النسبة الواقعة الموجودة في القضية سواء صُرّح بها في الكلام أو لم يُصرّح وهي منحصرة في الثلاثة التي شرحناها.

وأما الجهة فهي خصوص ما يُفهم ويُتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها، فربَّ قضية لا تُذكر فيها الجهة فهي إذن غير موجهة.

ثم: إن القضايا الموجهة غير منحصرة في الإمكان العام، بل هي كثيرة. لانه لابدّ لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفيّة إيجابيّة كانت النسبة أو سلبيّة، كالضرورة والدّوام، واللاضرورة واللادوام. وتسمى تلك الكيفية مادّة القضيّة، واللفظ الدالّ عليها يسمى جهة القضيّة. والقضايا الموجّهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاث عشرة قضية، منها بسيطة: وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط، ومنها مركّبة: وهي التي حقيقتها تركّبت من إيجاب وسلب معاً.

أما البسائط فستُ، على ما سياتي في بيان تفصيلاتها.

لذا قال (قده): تنقسم الموجهة إلى: بسيطة ومركبة: و(المركبة): ما انحلت إلى قضيتين موجهتين بسيطتين، احداهما موجبة والأخرى سالبة. ولذا سميت مركبة، وسيأتي بيانها.

أما البسيطة فخلافها، وهي لا تنحل إلى أكثر من قضية واحدة.

البسيطة تنقسم إلى:

١ – الضرورية الذاتية ويصطلح عليها ايضا بـ(الضرورية المطلقة): وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذاتُ الموضوع موجودةً، كقولنا: بالضرورة كلّ إنسان حيوان، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر. والضروري هو الدائم الوجود الذي لم يزل، ولا يزال، ولا يمكن ألا ان يوجد، ولا في وقت من الأوقات.

والقضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في جهتها ضرورية. فالتي مادتها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يفارق موضوعها أصلا، ولا في وقت من الأوقات. كقولنا: كل ثلاثة عدد فرد.

وأما التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ويتهيأ في المستقبل أن يوجد فيه، وألا يوجد. كقولنا: زيد سيكون عالما.

والتي جهتها ضرورية هي التي تقرن بها لفظة الاضطرار. كيف كانت مادتها، ضرورية كانت، أو ممكنة المادة، وقولنا: كل ثلاثة فهي باضطرار عدد فرد، اضطراري في الأمرين جميعا: في الجهة. والمادة جميعا. وكذلك التي جهتها ممكنة هي التي تقرن بها لفظة الممكن. كيف ما كانت مادتها. فإن قولنا: كل ثلاثة ممكن أن تكون عددا فردا. هي ممكنة في الجهة، اضطرارية في المادة.

وقولنا: زيد ممكن أن يمشي، هي ممكنة في الأمرين جميعا.

لذا قال (قده): أقسام البسيطة: واهم البسائط ثمان وإن كانت تبلغ أكثر من ذلك: اولا- (الضرورية الذاتية)، ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودا من دون قيد ولا شرط، فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة، والامتناع في السالبة.

نحو: الإنسان حيوان بالضرورة، الشجر ليس متنفسا بالضرورة، وعندهم ضرورية تسمى (الضرورية الأزلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع، وهي تنعقد في وجود الله تعالى وصفاته، مثل: (الله موجود بالضرورة الأزلية)، وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة الأزلية).

٢ – المشروطة العامة هي القضية التي يحكم فيها بضرورة ثبوت

المحمول للموضوع أو سلبه عنه، بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع، أي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقيق الضرورة، مثال الموجبة قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا، فإن تحرك الأصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب، بل ضرورة ثبوته إنما هي بشرط اتصافها بوصف الكاتب، ومثال السالبة قولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا، فإن سلب ساكن الأصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري إلا بشرط اتصافها بالكتابة.

اما المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة مع قيد (اللادوام)، بحسب الذات، مثال الموجبة: قولنا بالضرورة: كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبا لا دائما، فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة.

أما المشروطة العامة الموجبة، فهي الجزء الأول من القضية.

وأما السالبة المطلقة العامة، أي قولنا: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالفعل، فهو مفهوم (اللادوام)، لأن إيجاب المحمول للموضوع، إذا لم يكن دائما كان معناه أن الإيجاب ليس متحققا في جميع الأوقات، وإذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الأوقات تحقق السلب في الجملة، وهو معنى السالبة المطلقة، وإن كانت سالبة، كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع، ما دام كاتبا، لا دائما، فتركيبها من مشروطة عامة سالبة، وهي الجزء الأول، وموجبة مطلقة عامة، أي قولنا: كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، وهو مفهوم (اللادوام)،

لأن السلب إذا لم يكن دائما لم يكن متحققا في جميع الأوقات. وإذا لم يتحقق السلب في جميع الأوقات يتحقق الإيجاب في الجملة. وهو الإيجاب المطلق العام.

وباختصار المشروطة العامة: هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرّك الأصابع ما دام كاتباً، وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً.

لذا قال (قده): ثانياً (المشروطة العامة)، وهي من قسم الضرورية، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته، نحو: الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة، أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك.

٣ – الدائمة المطلقة: وهي التي كان المحمول فيها دائماً ما دام ذات الموضوع موجودة، مثل: (كل فلك متحرك بالدوام) فإن التحرك دائمي للفلك، والفرق بين (الضرورة) وبين (الدوام) أن المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع، فمثلاً: لا يمكن وجود إنسان مع عدم كونه حيواناً، أو وجود الكتابة مع عدم تحرك الأصابع، وهكذا، أما المحمول الدائمي فيمكن عدمه مع وجود الموضوع.

وإن كان ذلك غير واقع، ولن يقع. فالفلك لا يخرج عن كونه فلكاً إذا وقف ولم يتحرك. وباختصار: هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت

المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة.

لذا قال (قده): ثالثا (الدائمة المطلقة)، وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجودا، سواء كان ضروريا له أو لا، نحو: (كل فلك متحرك دائما، لا زال الحبشي اسود) فإنه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك، ولكنه لم يقع.

٤ – العرفية العامة: وهي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع دائماً ما دام الوصف، مثل: (كل إنسان متحرك الدم بالدوام ما دام حياً) فدوام تحرك الدم ثابت للإنسان ما دام وصف الحياة موجودا. فهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع.

لذا قال (قده): رابعا (العرفية العامة)، وهي من قسم الدائمة، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتا لذاته، فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع، نحو: (كل كاتب متحرك الأصابع دائما ما دام كاتبا)، فتحرك الأصابع ليس دائما ما دام الذات، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتا لذات الكاتب.

٥ – المطلقة العامة: المطلق هو ما كان من طبيعة الممكن،

وحصل الآن موجودا، بعد أن كان ممكنا أن يوجد، وألا يوجد. وممكن أيضا ألا يوجد في المستقبل. وبتعبير آخر: هي التي كان المحمول فيها ثابتاً للموضوع بالفعل أي: في أحد الأزمنة الثلاث (الماضي، والحال، والمستقبل) مثل: (كل إنسان ماش بالفعل) أي: في أحد الأزمنة الثلاث.

والمطلقة قد جرت العادة فيها أن تجعل علامتها حذف الجهات كلها، وألا يصرح فيها، لا بالإمكان، ولا باضطرار .

وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها.

قيل: إذا كان الشيء فيما تقدم ممكنا أن يوجد وممكنا أن لا يوجد، وهو أيضا في المستقبل ممكن ألا يوجد. فبأنه موجود بالفعل شارك الضروري، وبأنه من طبيعة الممكن وممكن أيضا ألايوجد في المستقبل شارك الممكن، كقولنا: زيد قاعد، و عمرو يمشي، والإنسان عادل، وأشباه هذه القضايا.

والقضية قد تكون مطلقة في مادتها، وجهتها، كقولنا: كل إنسان عادل. وقد تكون مادتها مطلقة، وجهتها ممكنة، أو اضطرارية، كقولنا فيما هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض، أو باضطرار هو أبيض. وقد تكون مادتها اضطرارية، ولا يصرح بها، لاباضطرار، ولا بإمكان، فتكون مطلقة في جهتها، اضطرارية في مادتها، كقولنا: كل ثلاثة فهو عدد فرد.

والمطلقة قد تسمى الوجودية، وسميت مطلقة إذ كانت لا يشترط

فيها جهات أصلا. وسميت وجودية لأنها تدل على الوجود غير مشترط فيه، لا باضطرار، ولا بإمكان.

فالوجودية والمطلقة كاسمين مترادفين .والموجبات والسوالب في الاضطرارية، والممكن والبسيطة فيهما والمعدولة والمهملة، وفي ذوات الأسوار على مثال ما تقدم.

وباختصار: المطلقة العامة: هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، كقولنا: بالإطلاق العام كلّ إنسان متنفّس، وبالإطلاق العام لا شيء من الإنسان بمتنفّس[١].

لذا قال (قده): خامسا (المطلقة العامة) وتسمى الفعلية، وهي ما دلت على إن النسبة واقعة فعلا، وخرجت من القوة إلى الفعل ووجدت بعد أن لم تكن، سواء كانت ضرورية أو لا، وسواء كانت دائمة أو لا، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر

---

(١) فائدة: سالبة الممكن غير السالبة الممكنة- فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود، كقولنا: كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالما. والسالبة الممكن هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود، كقولنا: كل إنسان ممكن أن لا يوجد عادلا.

سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية- فإن سالبة الاضطرار هي التي تسلب الاضطرار وتوجب الوجود، كقولنا: زيد ليس باضطرار يوجد عادلا.

والسالبة الاضطرارية هي التي توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا: الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجا.

أو في غيره، نحو: (كل إنسان ماش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل). وعليه فالمطلقة العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٦ – الحينية المطلقة. وتسمى ايضا بـ(الوقتية المطلقة) وهي التي كان المحمول فيها ضرورياً للموضوع في وقت وحين معين. مثل: (كل إنسان محمر الوجه بالضرورة وقت الغضب) فإن صيرورة الوجه احمر ضرورية للإنسان في حال الغضب.

لذا قال (قده): سادساً (الحينية المطلقة)، وهي من قسم المطلقة، فتدل على فعلية النسبة أيضا، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر)، فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه.

٧ – الممكنة العامة. الممكن هو ما ليس بموجود الآن. ويتهيأ في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجد، وألا يوجد. فهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم، كقولنا: بالإمكان العامّ كلّ نار حارّة، والإمكان العام لا شيء من النار ببارد.

لذا قال (قده): سابعاً (الممكنة العامة)، وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية، فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب، وإن كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الإيجاب، ومعنى ذلك أنها تدل على

أن النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا، وسواء كانت واقعة أو لا، وسواء كانت دائمة أو لا نحو (كل إنسان كاتب بالإمكان العام) أي أن الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل إنسان فعدمها ليس ضروريا، وإن اتفق أنها لا تقع لبعض الأشخاص.

وعليه فالممكنة العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

٨ – الحينية الممكنة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف للحكم كقولنا: كلّ من به ذات الجنب ''ممكن أن يسعل في بعض أوقات'' كونه مجنوبا، وهي نقيض المشروطة العامة.

والحينيّة الممكنة عند المنطقيين قضية موجّهة بسيطة غير معتبرة عندهم كالحينية المطلقة.

كما أنّ الحينية المطلقة نقيض العرفية العامة وهي التي حكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع كقولنا: كلّ من به ذات الجنب ''يسعل بالفعل في بعض أوقات'' كونه مجنوبا.

لذا قال (قده): ثامنا- (الحينية الممكنة)، وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: (كل ماش مضطرب اليدين بالامكان العام حين هو ماش).

والحينية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم ان المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

أقسام المركبة: قلنا فيما تقدم: أن المركبة ما انحلت إلى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحا، فنقول: أن المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الأول منها (سواء كانت موجبة أو سالبة، وباعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الأول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة، وإنما يشار إليها، بنحو كلمة (لا دائما) و (لا بالضرورة).

وإنما يلتجأ إلى التركيب، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام، فيراد بيان أنها ليست بضرورية أو ليست بدائمة، فيضاف الى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو لا دائما.

مثل ما إذا قال القائل: (كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا لا ينفك عنه ويحتمل إلا يكون ضروريا، فلأجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على انه ليس بضروري تقيد القضية بقولنا (لا بالضرورة).

كما يحتمل أن يكون ذلك دائما ويحتمل إلا يكون،

ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا (لا دائما).

فالجزء الأول وهو (كل مصلٍ يتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة كلية مطلقة عامة، والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به إلى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لان معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل. فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم: (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالإمكان العام).

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (لا دائما) فإنه يشار بهُ إلى قضية سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة، لان معنى (لا دائما) أن تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصلٍ دائما، فيكون المؤدي (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل).

والمركبة تنقسم إلى:

١ – المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كلّ كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فتركيبها من موجبة مشروطة عامّة وسابة مطلقة عامّة.

وإن كانت سالبة كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن

الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فتركيبها من سالبة مشروطة عامّة وموجبة مطلقة عامّة.

لذا قال (قده): وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست:

اولا- (المشروطة الخاصة) وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي. والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتا له، فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وإن تجرد عن الوصف ويحتمل إلا يكون.

ولأجل دفع الاحتمال وبيان انه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللادوام الذاتي، فيشار به إلى قضية مطلقة عامة. فتتركب المشروطة الخاصة- على هذا- من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائما) نحو (كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرا لا دائما) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل. وإنما سميت خاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

٢ – العرفية الخاصة. وهي العرفيّة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات؛ وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامّة وسالبة مطلقة عامّة، وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفيّة عامّة وموجبة مطلقة عامّة.

لذا قال (قده): ثانيا- (العرفية الخاصة) وهي العرفية العامة

المقيدة باللادوام الذاتي. ومعناه ان المحمول وإن كان دائما ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات، فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات.

ويشار باللادوام الى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو: (كل شجر نام دائما ما دام شجرا لا دائما) أي لا شيء من الشجر بنام بالفعل.

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار اليها بكلمة (لا دائما). وانما سميت خاصة لانها اخص من العرفية العامة. إذ العرفية العامة تحتمل الدوام ما دام الذات وعدمه، والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام مادام الذات.

٣ – الوجودية اللاضرورية. وهي المطلقة العامّة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: كلّ إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فتركيبها من موجبة مطلقة عامّة، وسالبة ممكنة عامّة، وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة، فتركيبها من سالبة مطلقة عامّة وموجبة ممكنة عامّة.

لذا قال (قده): ثالثا (الوجودية اللاضرورية) وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية، لان المطلقة العامة يحتمل

فيها ان يكون المحمول ضروريا لذات الموضوع ويحتمل عدمه. ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة (لا بالضرورة) وسلب الضرورة معناه الامكان العام، لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل، فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحا في القضية ولنفرضه حكما ايجابيا فمعناه أن الطرف المقابل وهو السلب موجه بالإمكان العام.

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: (كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة) فإن (لا بالضرورة) إشارة إلى قولك: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام.

فتتركب إذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة وممكنة عامة، وإنما سميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجا، وسميت لا ضرورية لتقيدها باللاضرورة.

٤ – الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامَة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي سواء كانت موجبة أو سالبة، فتركيبها من مطلقتين عامّتين: إحداهما موجبة، والأخرى سالبة، نحو (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما) أي أن كل إنسان متنفس بالفعل.

لذا قال (قده): رابعاً (الوجودية اللادائمة)، وهي المطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي، لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد القضية بكلمة (لا دائما)، فيشار بها إلى مطلقة عامة كما تقدم، فتتركب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين، وسميت وجودية للسبب المتقدم.

نحو (لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائما) أي أن كل إنسان متنفس بالفعل.

٥ – الحينية اللادائمة ويصطلح عليها بـ(الوقتيَة): وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معيّن من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً، فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامّة، وإن كانت سالبة كقولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة[1].

---

(١) والمنتشرة: وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معيّن أوقات وجود الموضوع مقيّداً باللادوام بحسب الذات، ←

لذا قال (قده): خامساً (الحينية اللادائمة)، وهي الحينية المطلقة المقيدة بالادوام الذاتي، لأن الحينية المطلقة معناها أن المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد (باللادوام الذاتي) الذي يشار به الى مطلقة عامة كما تقدم، فتتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة، ومطلقة عامة. نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائما)، أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

٦ – الممكنة الخاصة: وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً، وهي سواء كانت موجبة كقولنا: بالإمكان الخاصّ كلّ إنسان كاتب، أو سالبة كقولنا: بالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب، فتركيبها من ممكنتين عامّتين: إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

والضابط فيها أن اللادوام إشارة إلى مطلقة عامّة، واللاضرورة إشارة إلى

→

وهي إن كانت موجبة كقولنا: بالضرورة كلّ إنسان متنفّس في وقت ما لا دائماً، فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامّة، وإن كانت سالبة كقولنا: بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفّس في وقت ما لا دائماً، فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامّة.

ممكنة عامّة، مخالفتي الكيفيّة موافقتي الكميّة للقضيّة المقيّدة بهما.

لذا قال (قده): سادسا- (الممكنة الخاصة)، وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، ومعناها أن الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريا كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضروريا أيضا، فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب إذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع إذا كانت سالبة.

ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الإمكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين. فتتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين، وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية إذا كانت صادقة.

ويكفي لإفادة ذلك تقييد القضية بالإمكان الخاص اختصارا، فنقول: (كل حيوان متحرك بالامكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالإمكان العام، ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالإمكان العام.

والتعبير بالامكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة، كما لو قلت في المثال: (كل حيوان متحرك بالامكان العام لا بالضرورة).

وينبغي أن نعلم أن الجهة يمكن أن تطابق المادة ويمكن أن لا تطابقها. فمثلا لو قلت: الإنسان حيوان بالضرورة، فالمادة هي الوجوب لأن الإنسان يجب أن يكون حيوانا والجهة أيضا الوجوب وهي الضرورة، فتحقق التطابق بينهما.

وأما لو قلت: الإنسان يمكن أن يكون حيوانا، فالمادة هي الوجوب ولكن الجهة هي الإمكان العام، فلا يحصل تطابق بينهما ولكن لا تناقض بينهما[١].

---

(١) تمرينات

١. اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الأربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.

٢. اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة!

٣. ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة، وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.

٤. لو انا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورية الذاتية هل يصح التركيب؟

٥. هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورية الذاتية؟ واذا صح ماذا ينبغي ان نسمي هذه القضية المركبة؟

٦. هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟

٧. اذكر مثالا واحدا من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها.

تمرينات عامة

←

تقسيمات الشرطية الأخر

عرفت ان الجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدّماً والثاني تالياً. وهي باعتبار نسبتها تنقسم الى متصلة أو منفصلة.

وتنقسم باعتبارات اخر، مثل الكيف وبه تنقسم الى السالبة والموجبة، وباعتبار الحال والزمان تنقسم الشرطية الى مهملة

←

١ - ما هي مواد القضايا؟ اذكرها.

٢ - في أي باب يتحدّث الفلاسفة حول مواد القضايا؟

٣ - لماذا لا تحتاج مواد القضايا إلى التعريف؟

٤ - هناك تباين ذاتي بين المفهوم البسيط وسائر المفاهيم؟ لماذا؟

٥ - هل يمكن للعناصر الذهنية البسيطة أن تعرض الذهن مع إبهام واجْمَال؟ لماذا؟

٦ - اشرح كلاً من المواد الثلاث مع ذكر أمثلة لها؟

٧ - ما هو المقصود من ضرورة الإيجاب وضرورة السلب؟

٨ - ما هو اللااقتضاء؟

٩ - هل الإمكان معنى وجودي أم معنى عدمي، لماذا؟

١٠ - ما هو الإمكان العام؟

١١ - لم سمّي الإمكان العام بهذا الاسم ولماذا يقال له عامّي؟

١٢ - ما هو الفرق بين الإمكان العام والإمكان الخاص؟

١٣ - ما هو مورد استخدام الإمكان العام؟

١٤ - ما هي جهة القضيّة؟ وما هو الفرق بينها وبين مادة القضيّة؟

١٥ - هل من الضروري أن تُذكر جهة القضيّة؟

١٦ - هل من الضروري أن تطابق الجهةُ المادة؟ لماذ؟.

ومحصورة، والمحصورة الى جزئية وكلية وهذا جميعه تقدم. بقي تقسيم القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة الى اقسام اخر. وهذا التقسيم يرتبط بطبيعة العلاقة والاتّصال المتواجد بين المُقدَم والتالي والاتصال.

لذا قال (قده): تقدم أن الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها إلى متصلة ومنفصلة، وباعتبار الكيف الى موجبة وسالبة، وباعتبار الأحوال والأزمان إلى شخصية ومهملة ومحصورة، والمحصورة الى كلية وجزئية.

وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة إلى أقسامها.

اللزومية والاتفاقية

اولا: اقسام القضية الشرطية المتصلة

وتنقسم القضية الشرطية المتصلة في نفسها بحسب علاقة المقدم فيها مع التالي الى اقسام:

(أ) لزوميّة: وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدَم، لعلاقة بينهما توجب ذلك، كالعليّة والتضايف. فالعلاقة بين المقدم والتالي حقيقيةً توجب استلزام أحدهما للآخر. وهي تتلخص في العلاقات الأربع التالية:

١ ـ علاقة السببيّة: وذلك بأن يكون المقدَم سبباً للتالي

أمثلة: (إذا مرّت الرياح الباردة على السحاب المثقل ببخار الماء

نزل المطر). (لو لم يقتل قابيل هابيل لما كتب الله على بني إسرائيل من قتل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنَّما قتل الناس جميعا).

٢ـ علاقة المسبَبيَة: بأن يكون التالي سبباً للمقدَّم فالمقدَّم مسببٌ له. بنحو: (إذا نزل المطر فقد برد جو السحاب الحامل له).

٣ـ التلازم بين المسبَبين: بأن يكونا مسببين لسبب واحد. بنحو: (لو كان القوم يراعون شأن الزهراء عليها السلام لما افتُقد قبرها).

٤ـ علاقة العليَة بأن يكون المقدَم علة للتالي:

امثلتها: (لو كانت السفينة تسير في البحر فركّابها يسيرون).

(كلَّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود). (كلَّما كانت الشمس طالعة فالعالم مُضيء). (إذا سخن الماء تمدَّد).

٥ـ علاقة المعلوليَة: بأن يكون المقدَّم معلولاً للتالي فالتالي علَّةٌ له. بنحو: (لو كان ركّاب السفينة يسيرون فالسفينة تسير). (كلَّما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة). (إذا تمدد الماء فقد سخن).

٦ـ علاقة التضايف: بأن يكون بين المقدَّم والتالي تقابل التضايف. بنحو: (لو كان يعقوب أباً ليوسف فيوسُف هو ابنٌ له)، (إذا كان حيوان ناطق كلُّ الإنسان فالناطق جزءٌ له).

٧ـ علاقة التلازم بين المعلولين: بأن يكونا معلولين لعلَّةٍ واحدة. بنحو: (إذا كان النهار موجوداً فالنهار مُضيء).

لذا قال (قده): اللزومية والاتفاقية: تنقسم المتصلة باعتبار

طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي الى لزومية واتفاقية:

١ـ (اللزومية) وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام احدهما للآخر، بأن يكون أحدهما علة للآخر، أو معلولين لعلة واحدة.

نحو (إذا سخن الماء فإنه يتمدد) والمقدم علة للتالي، ونحو (إذا تمدد الماء فإنه ساخن) والتالي علة للمقدم، بعكس الأول، ونحو (إذا غلا الماء فانه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة، لأن الغليان والتمدد معلولان للسخونة إلى درجة معينة.

(ب)ـ الاتفاقية: هي القضية الشرطية التّي تكون العلاقة فيها بين المقدَّم والتالي هي مجردَ تصاحبٍ بنحوِ الاتِّفاق فليس بين طرفي القضية اتصالٌ حقيقيٌ ولا تلازم بينهما. بنحو: (إذا كان النهار مبصرا فالليل مظلما)، (إذا كان الإنسان يمشي على رجلين فالفرسُ يمشي على أربعة)، (إذا كان الفرس صاهلا فالحمار ناهقا)، (ليس دائماً إذا كان الإنسان صالحَ الأبوين فهو صالحٌ).

ولكثرةِ التَكرار بين حادثتين تؤدي إلى الارتباط الوثيق بينهما بحيث يتصور الإنسان أنهما بالفعل متلازمتان رغم عدم وجود التلازم بينهما، فان اهمية التمييز بين اللزومية والاتفاقية له اهمية قصوى في فهم القضايا الفكرية، وأهل المغالطة يستغلون هذا النمط المستمر من الاتفاق بين حادثتين لإيجاد المغالطة لاثبات آرائهم المنحرفة.

لذا قال (قده): ثانيا ـ (الاتفاقية) وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلقة التي توجب الملازمة، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم، كما لو اتفق أن محمدا الطالب لا يحضر الدرس إلا بعد شروع المدرس، فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فإن المدرس قد سبق شروعه في الدرس).

وليس هنا أية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع الدرس، وإنما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيرا ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات أنها قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

الخلاصة: ان القضية (الشرطية المتصلة) وهي التي حكم فيها بوجود النسبة بين قضية وقضية أخرى على نحو الاتصال، أو بسلب النسبة بينهما على نحو الاتصال ـ إن كانت النسبة، أو سلب النسبة ضرورية، سميت (لزومية) مثل: (إن طلعت الشمس فالنهار موجود) و(ليس كذلك إن طلعت الشمس كان الليل موجوداً) فطلوع الشمس ووجود النهار، النسبة بينهما ضرورية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، وطلوع الشمس ووجود الليل سلب النسبة بينهما ضروري، إذ لا يمكن اجتماعهما بأن تطلع الشمس ويكون الليل موجوداً.

وإن كان وجود النسبة، أو سلب النسبة غير ضروري، سميت القضية (اتفاقية) مثل: (إن جاء زيد جاء عمرو) أو (ليس كذلك إذا جاء زيد أن

يجيء جعفر). فالنسبة بين مجيء زيد ومجيء عمرو ليست ضرورية، بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر، وإنما هو اتفاق وكذلك عدم النسبة بين مجيء زيد ومجيء جعفر ليست ضرورية بحيث لا يمكن أن يجمعا وإنما هو اتفاق، فمن الممكن ـ غير المحال ـ أن يجيء زيد دون عمرو أو يجيء عمرو دون زيد كما أن من الممكن . غيرالمحال . أن يجيء زيد وجعفر معاً .

أقسام المنفصلة

ثانيا: اقسام القضية الشرطية المنفصلة

(أ): المنفصلة اتفاقية او عنادية باعتبار التباعد.

القضية الشرطية (المنفصلة) وهي التي حكم فيها بوجود نسبة التباعد بين قضية وقضية أخرى أو بسلب نسبة التباعد بينهما ـ إن كانت نسبة التباعد أو سلب نسبة التباعد من باب الاتفاق سميت (اتفاقية) مثل (في الدار إما زيد وإما جعفر) و (ليس كذلك أن يكون في الدار إما زيد أو عمرو) فعدم اجتماع زيد وجعفر . معاً . في الدار اتفاقي، وعدم افتراق زيد وعمرو . أيضاً . من باب الاتفاق، إذ ليس من المحال اجتماع زيد وجعفر كما ليس محالاً افتراق زيد عن عمرو، وإن كانت نسبة التباعد بين القضيتين، أو سلبها ضرورية بحيث يمتنع غير ذلك سميت القضية (عنادية) .

لذا قال (قده): للمنفصلة تقسيمات:

(أ)- **العنادية والاتفاقية: وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين، كالمتصلة فتنقسم إلى:**

(١)- عنادية: وهي التي يكون التنافي فيها لذات الجزأين نحو (العدد الصحيح أما أن يكون زوجا أو فردا).

لذا قال (قده): اولا- (العنادية) وهي التي بين طرفيها تناف وعناد حقيقي، بأن تكون ذات النسبة في كل منهما، تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر، نحو (العدد الصحيح أما أن يكون زوجا أو فردا).

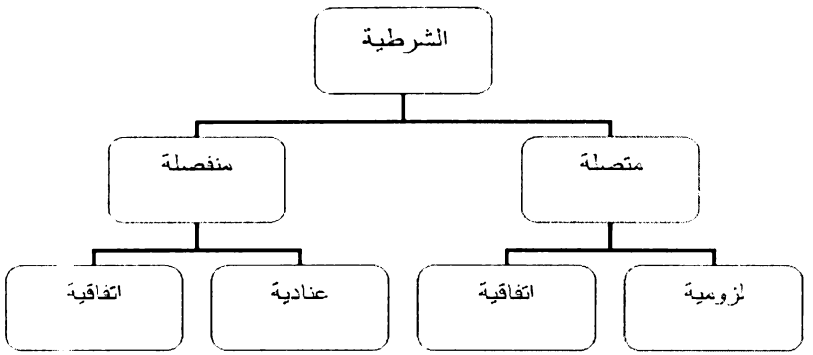
واما اتفاقية: وهي التي يكون فيها التنافي بمجرد الاتفاق، كقولنا: الأسود اللاكاتب: إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً حقيقية. أو لا أسود أو كاتباً مانعة الجمع، أو أسود أو لاكاتباً مانعة الخلوَ.

لذا قال (قده): ثانيا- (الاتفاقية) وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقيا ذاتيا، وإنما يتفق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما.

نحو: (أما أن يكون الجالس في الدار محمدا أو باقرا) إذا اتفق أن علم أن غيرهما لم يكن.

ونحو: (هذا الكتاب أما أن يكون في علم المنطق وأما أن يكون مملوكا لخالد) إذا اتفق أن خالدا لا يملك كتابا في علم

المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.



ب- الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو

وهذا التقسيم باعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم إمكان ذلك, فتنقسم إلى:

(١)- حقيقية: وهي القضية التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً؟، وبتعبير آخر: هي المنفصلة التي كان الانفصال فيها في الوجود والعدم، بحيث لا يوجدان معاً، ولا يعدمان معاً مثل (العدد إما زوج وإما فرد) حيث لا يمكن أن يكون زوجاً وفرداً، ولا يمكن أن لا يكون زوجاً ولا فرداً، بل لابد أن يكون أحدهما.

ويصطلح عليها ايضا بـ(مانعة جمع وخلوَ): وهي القضية التي دلّت على امتناع الجمع والخلوَ، فقولنا المتقدم: (العدد إما زوج أو

فرد)، فالزوجيّة والفرديّة فيه لا يجتمعان، ولا يخلو العدد عنهما.

وهي أخصّ من النوعين الآتيين: مانعة الجمع لمنعها الخلوّ، ومن مانعة الخلوّ لمنعها الجمع، فبينها وبين كلّ منهما العموم والخصوص المطلق.

لذا قال (قده): (أ) ـ (حقيقية) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقا وكذبا في الإيجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الإيجاب، ويجتمعان ويرتفعان في السلب. مثال الإيجاب ـ العدد الصحيح أما أن يكون زوجا أو فردا، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان. مثال السلب ـ ليس الحيوان أما أن يكون ناطقا وأما أن يكون قابلا للتعليم فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان في غيره.

وتستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة: الثنائية وغيرها. واستعمالها أكثر من أن يحصى.

(٢)ـ مانعة الجمع: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الصدق فقط، كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً.

فيكون الانفصال فيها في الوجود فقط، يعني: كان من المحال اجتماعهما ولكن أمكن انعدامهما، مثل: (هذا الشيء إما شجر أو حجر) حيث لا يمكن أن يكون شجراً وحجراً، ولكن يمكن أن لا يكون شجراً ولا

حجراً، بأن يكون إنساناً مثل.

لذا قال (قده): (ب)ـ (مانعة جمع)، وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقا لا كذبا، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الإيجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الإيجاب ـ أما أن يكون الجسم أبيض أو أسود، فالأبيض والأسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الأحمر.

مثال السلب ـ ليس أما أن يكون الجسم غير ابيض أو غير أسود فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الأحمر، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بان لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض وأسود، وهذا محال.

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم إمكان الاجتماع بين شيئين، كمن يتوهم أن الإمام يجوز أن يكون عاصيا لله، فيقال له: (أن الشخص أما أن يكون إماما أو عاصيا لله) ومعناه أن الإمامة والعصيان لا يجتمعان وإن جاز أن يرتفعا بأن يكون شخص واحد ليس إماما وعاصيا. هذا في الموجبة.

وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والإمامة في

بيت واحد، فيقال له (ليس إما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو إمامة) ومعناه أن النبوة والإمامة لا مانع من اجتماعهما في بيت واحد.

(٣)ـ مانعة الخلوّ: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الكذب فقط، كقولنا: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق. فيكون الانفصال فيها في العدم فقط يعني: كان انعدامهما محالاً، ولكن أمكن اجتماعهما مثل: (زيد إما في الماء وإما أن لا يغرق) حيث لا يمكن أن لا يكون زيد في الماء ويغرق، إذ لا يغرق الشخص في غير الماء، ولكن يمكن اجتماعهما بأن يكون زيد في الماء ولا يغرق، لعلمه بالسباحة.

لذا قال (قده): (ج)ـ (مانعة خلو) وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذبا لا صدقا، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الإيجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب.

مثال الإيجاب ـ الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود، أي أنه لا يخلو من أحدهما وإن اجتمعا، ونحو (أما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق) فإنه يمكن اجتماعهما بان يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق.

مثال السلب ـ ليس إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن

يكون أسود، ومعناه أن الواقع قد يخلو من احدهما وان كانا لا يجتمعان.

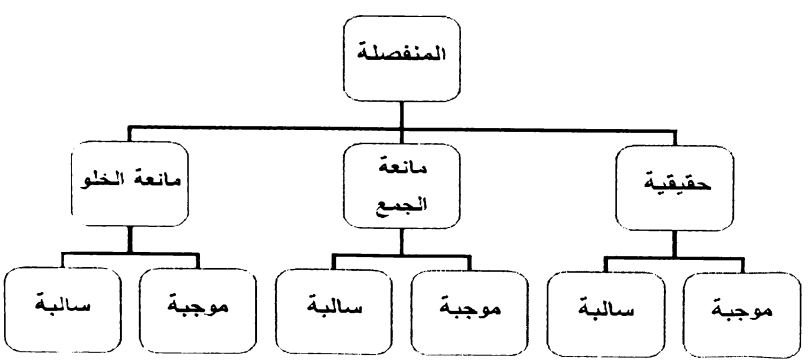
وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم إمكان أن يخلو الواقع من الطرفين، كمن يتوهم أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علة ومعلولا، فيقال له:

(كل شيء لا يخلو إما أن يكون علة أو معلولا)، وان جاز أن يكون شيء واحد علة ومعلولا معا: علة لشيء ومعلولا لشيء آخر.

وإما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم أن الواقع لا يخلو من الطرفين، كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له، ودين لا عقل له، فيقال له:

(ليس الانسان إما أن يكون عاقلا لا دين له أو دينا لا عقل له) بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلا ودينا معا.

الخلاصة:



تنبيهان

وقد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا، فلا يسهل عليه إلحاقها بقسمها من أنواع القضايا، لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق.

وهذه الغفلة قد توقعه في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدي إلى وجه الاستدلال في كلام غيره.

وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات. فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هذا الباب نرجو أن يستعين بها المبتدئ.

اولا- تأليف الشرطيات: أن الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالأصل، والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر.

فالطرفان أو الإطراف التي هي القضايا بالأصل قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات بأن تتألف المتصلة مثلا من حملية ومتصلة.

وترتقي أقسام تأليف الشرطيات إلى وجوه كثيرة لا فائدة في إحصائها. وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه، ولا يغفل

عنه، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة، فيظن أنها أكثر من قضية.

وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها:

فمثلا قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو:

(إن كان العلم سببا للسعادة فإن كان الانسان عالما كان سعيدا)، فإن المقدم في هذه القضية حملية والتالي متصلة وهو إن كان الانسان عالما كان سعيدا.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة، نحو: (إذا كان اللفظ مفردا فإما أن يكون اسما أو فعلا أو حرفا) فالمقدم حملية والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف.

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو (إما أن لا تكون حيلولة الأرض مسببا لخسوف القمر أو إذا حالت الأرض بين القمر والشمس كان القمر منخسفا).

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين أو منفصلتين أو متصلة ومنفصلة ويطول ذكر أمثلتها.

ثم أن الشرطية التي تكون طرفا في شرطية أيضا تأليفها يكون من الحمليات أو الشرطيات أو المختلفات وهكذا فتنبه لذلك.

ثانيا- المنحرفات: ومن الموهمات في القضايا انحراف القضية

عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي، فيشتبه حالها بأنها من أي نوع، ومثل هذه تسمى (منحرفة).

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية، كما لو اقترن سورها بالمحمول، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع، كقولهم: الانسان بعض الحيوان، أو الانسان ليس كل الحيوان. وحق الاستعمال فيهما أن يقال: بعض الحيوان انسان، وليس كل حيوان انسانا.

وقد يكون الانحراف في الشرطية، كما لو خلت عن أدوات الاتصال والعناد، فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية، نحو (لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودا) فهي إما في قوة المتصلة وهي قولنا:

(كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا واما في قوة المنفصلة وهي قولنا: أما أن لا تكون الشمس طالعة واما أن يكون النهار موجودا.

ونحو (ليس يكون النهار موجودا إلا والشمس طالعة) وهي أيضا في قوة المتصلة أو المنفصلة المتقدمتين.

ونحو (لا يجتمع المال إلا من شح أو حرام) فإنها في قوة المنفصلة وهي قولنا: إما أن يجتمع المال من شح أو من حرام، أو في قوة المتصلة وهي قولنا: أن اجتمع المال فاجتماعه أما من شح أو من

حرام.

وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالأصل. وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم، فإنها كثيرا ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها. وليستعمل فطنته في إرجاعها إلى أصلها[1].

---

(١) تطبيقات

١. كيف ترد هذه القضية إلى أصلها (ليس للإنسان إلا ما سعى)؟ الجواب: أن هذه قضية فيها حصر فهي تنحل إلى حمليتين موجبة وسالبة، فهي منحرفة. والحمليتان هما: كل إنسان له نتيجة سعيه. وليس للإنسان ما لم يسع إليه.

٢. من أي القضايا قوله: (أزرى بنفسه من استشعر الطمع)؟

الجواب: أنها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا: كلما استشعر المرء الطمع أزرى بنفسه.

٣. كيف ترد هذه القضية إلى أصلها: (ما خاب من تمسك بك)؟

الجواب: أنها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي: كل من تمسك بك لا يخيب.

تمرينات

١. لو قال القائل: (كلما كان الحيوان مجترا كان مشقوق الظلف) أو قال: (كلما كان الانسان قصيرا كان ذكيا) فماذا نعد هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الاتفاقيات؟

٢. بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة إلى أصلها.

أ . إذا ازدحم الجواب خفى الصواب.

رموز واسماء القضايا

يقسم المنطق الشكلي القضية إلى كلي وجزئي وسالب وموجب ويضع لكل واحد منهما إسما ورمزا.

نصطلح عليهما أيضا وهي حسب الترتيب:

١ـ القضية الكلية الموجبة: مثالها(كل إنسان فان). ورمزها (ك) ورمزها باللغة اللاتينية (A)، والكلمة المفصلة الدالة عليها غالبا (كل).

٢ـ القضية الكلية السالبة: مثالها: ليس الإنسان بجماد رمزها (ل) و(E) والكلمة الدالة عليها (لا).

٣ـ القضية الجزئية الموجبة: مثالها (بعض الإنسان يكتب) ورمزها (ب) و(P) والكلمة الدالة عليها (بعض).

٤ـ القضية الجزئية السالبة: مثالها: (ليس بعض الناس علماء)، ورمزها

←

ب . إذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

ج . من نال استطال.

د . رضي بالذل من كشف عن ضره.

هـ . إنما يخشى الله من عباده العلماء.

٣. قولهم (الدهر يومان يوم لك ويوم عليك) من أي انواع القضايا. واذا كانت منحرفة فأرجعها إلى تصلها وبين نوعها.

٤. من أي القضايا قول: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهرا مشهورا أو خائفا مغمورا). وإذا كانت منحرفة فارجعها إلى أصلها وبين نوعها.

(س) و(O) والكلمة الدالة عليها (ليس بعض).

وفيما وراء هذه الأقسام الأربع للقضايا، يوجد قسمان آخران يندرجان بالتالي تحت واحدة منها وهما:

أ- القضية المهملة: وهي التي لم يصرح في عبارة القضية بطبيعتها مثل ان نقول: الإنسان ميت والإنسان يكتب. ومرد هذه القضية - في الواقع - إلى إحدى قضيتين أما الكلية، أو الجزئية، ففي الواقع كل إنسان يموت وبعض الإنسان يكتب.

ب- القضية الشخصية: مثل: علي بن أبي طالب عليه السلام إمام، وهذه قضية كلية في حدود الموضوع أي كل علي بن أبي طالب (أي علي أقصده) إمام. فليس هو إمام في بعض حالاته، التي لا اقصده فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني: احكام القضايا

وفيه عدة ابحاث

تمهيد

التناقض وملحقاته:

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد

العكوس: العكس المستوي، وعكس النقيض وملحقاتهما:

قاعدة نقض المحمول

تنبيهان: في طريقة تحويل الاصل، ومعدولة المحمول

قاعدة النقض العام ونقض الموضوع

البديهية المنطقية

احكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد

لا يعني الحكم العلم بحقيقة شيء إنما يعني: اعتبار القضية أنها قد انتهت عند حده، وكأنها وصلت إلى شاطئ العلم ولذلك فإننا نحكم بأشياء مظنونة، بل نحكم بأشياء خاطئة لأسباب فنية. كأن نريد أن نتعرف إلى نتيجتها.

وهكذا يكون الحكم، هو نهاية مرحلة فكرية تعتبر ولأسباب ذاتية أو موضوعية، وكأن القضية أصبحت معلومة، ومنتهية من البحث.

ويأتي الحكم مرتبا على نتيجة أحكام أخرى مهما كانت عناصر الحكم بسيطة، فإذا قلنا مثلا، السكر حلو، فهو حكم يأتي نتيجة تصورين لا أكثر، ولكنه في الواقع ناشئ من أحكام أخرى هي، مثلا إن الحلو هو إحساس شيق مصدره شيء خارجي وموقعه طرفي اللسان. إن السكر شيء أبيض يتخذ من قصب وهكذا.

كما يصبح الحكم تصورا، في أحكام جديدة، ولهذا الارتباط

الموجود بين التصورات لا يمكن أن نزعم إن الأحكام كلها تامة حقيقية بل ولا واحدة منها.

والقضية هي المرحلة النهائية التي تصل بنا إلى الحكم.

فالقضية كأنها ترتيب للعناصر بحيث تورث اعتبارا حكميا.

اذا عرفت هذا فللقضية حكمان هما: التناقض، والعكس.

فالتناقض: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخرى.

وشروطه الاتحاد في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط. فنقيض الشخصية بمجرد تبديل الإيجاب بالسلب.

ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية. ونقيض السالبة الكلية موجبة جزئية. والمهملة في قوة الجزئية فتنقض بالكلية.

والعكس: تبديل كل من طرفي القضية بالآخرمع بقاء الإيجاب والسلب والصدق بحاله. فمتى صدق الأصل صدق عكسه، ومتى كذب العكس كذب الأصل. بتفصيل ياتي ان شاء الله.

وعكس الموجبة الكلية والجزئية موجبة جزئية.

وعكس السالبة الكلية كنفسها.

والسالبة الجزئية لا تنعكس. وتفصيله آت ان شاء الله.

والإستدلال: اقامة الدليل لإثبات المطلوب .

و ينقسم الإستدلال إلى قسمين هما:

١ـ الإستدلال المباشر او البديهي: ومقدماته هي: العكوس (عكس مستو، وعكس نقيض، ونقض) وسمي بالمباشر، لان يحصل من خلاله انتقال الذهن مباشرة من المعلوم التصديقي الى المجهول التصديقي (المطلوب)، الذي هو صدق القضية او كذبها، انما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط، بلا توسط قضية اخرى. ومنه ايضا البديهية العقلية على ما سياتي، ذكره ان شاء الله.

٢- الاستدلال غير المباشر، وهو ما سيبحث في الباب الخامس من ابحاث هذا الكتاب، ويتمثل بالقياس والتمثيل والاستقراء، وعدٍ من انواعه إقامة الدليل على لازمه المطلوب لإثباته. ويستعمل هذا النوع من الاستدلال او البرهان في القضايا التي يصعب أو يمتنع الاستِدلال المباشر عليها.

فالباحث في مثل هكذا قضايا لا يستطيع البرهنة عليها بالمباشر فيعمد إلى قضية أخرى لازمة للقضية المطلوب البرهان عليها، فيستدل بالاستدلال المباشر على الأولى، ثم ينتقل إلى القضية الثانية فيثبت المطلوب على أساس من الملازمة بين القضيتين. فيكون قد استدل عليها عن طريق غير مباشر.

مثاله: المطلوب: إثبات القضية التالية (الروح موجودة). ولما كانت هذه القضية لا يقتدر على إثباتها عن إحدى طرائق الاستدلال المباشر، لابد وأن يلتجئ - هنا- إلى لازمتها وهي (الروح غير موجودة) فيبرهن على صدقها أو كذبها لينتهي منها إلى إثبات المطلوب.

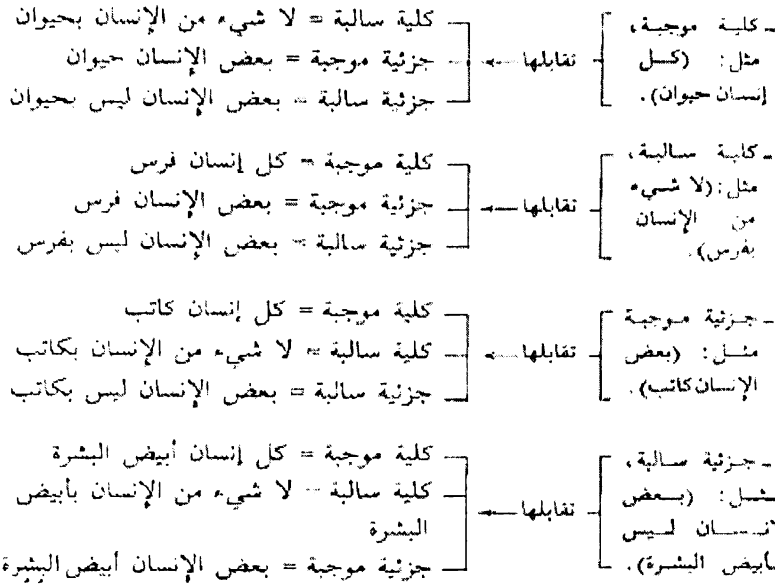
وحيث قد قام البرهان فلسفيا على كذب القضية الثانية. إذن لابد من صدق القضية الأولى (القضية الأولى هي الروح موجودة) لأن القضية الثانية (القضية الثانية هي الروح غير موجودة) نقيض القضية الأولى، وكذب أحد النقيضين يستلزم صدق الآخر لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا.

وعليه تجب مراعاة بعض الامور التي من شانها الحصول على استدلال صحيح يعتمد في الحوارات العقلائية ويعتمد كنتيجة مسلم بها.

أولا: كل قضية موجبة أو سالبة يستطيع الفكر أن يشتق منها مباشرة قضية أخرى مخالفة لها: في الكم (الكلية والجزئية) او الكيف (الإيجاب أو السلب)، مع المحافظة على موضوع القضية ومحمولها وكل قيودهما وشروطهما ومتعلقاتهما.

ثانيا: لدى تبديل الكيف والكم في القضايا بمقابلاتها مع المحافظة على موضوع القضية ومحمولها وكل قيودهما وشروطهما ومتعلقاتهما تنتج التقابلات التاليات:

١- شخصية موجبة تقابل شخصية سالبة: الكوفة عاصمة تقابلها الكوفة ليست عاصمة.



ثم ان بالاستقراء وجد ان التقابل في القضايا يرجع إلى أربعة وجوه وهي: التناقض، التضاد، الدخول تحت التضاد، التداخل. وسنتناولها ان شاء الله في المطالب الآتية.

انواع التلازم بين القضيتين

ثم إن أنواع التلازم بين القضيتين اعني قضية الاصل والقضية الاخرى التي يراد اثبات المطلوب فيها او البرهنة عليها والتي يقوم الاستدلال على أساسها، لاجل انجاح عملية الانتقال التي تحصل في الذهن من قضية الاصل الى القضية المراد الاستدلال عليها كما ينبغي، فلابد من ان الباحث او المستدل ان يكون ملما بالعلاقة بين

القضيتين، وهذه العلاقات تنحصر في :

(أ)- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب اثباتها)، لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

(ب)- لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب)، لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

(ج) - لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب)، لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

(د) - لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب)، لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

لذا قال (قده): كثيرا ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة، بل قد يمتنع عليه ذلك أحيانا، فيلتجئ إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة، أو بالعكس، وذلك إذا كان هناك تلازم بين صدق أحداهما وكذب الأخرى.

وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الأولى العلم بكذب الثانية.

وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان

كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها، حتى يستطيع أن يبرهن على مطلوبه أحيانا من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى (أحكام القضايا). ونحن نشرع - إن شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به: أن كثيرا ما تمس الحاجة الى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة. ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة او بالعكس، عندما يكون صدق أحداهما يلزم كذب الأخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فإذا أردت مثلا أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة)، مع فرض انك لا تتمكن على ذلك مباشرة، فيكفي أن

تبرهن على كذب نقيضها وهو (الروح ليست موجودة) فإذا علمت كذب هذا النقيض لا بد أن تعلم صدق الأولى، لان النقيضين لا يكذبان معا. وإذا برهنت على صدق النقيض لا بد أن تعلم كذب الأولى لأن النقيضين لا يصدقان معا.

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائض المفردات، كالإنسان واللانسان، التي يكفي فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب.

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا، مثل: بعض الحيوان انسان، وبعض الحيوان ليس بانسان.

ويجوز أن تكونا كاذبتين معا، مثل: كل حيوان انسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان.

وعليه، لا غنى للباحث عن الرجوع إلى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية.

في الاستدلال المباشر، لا يمكن أن نعكس عكسا بسيطا إلا إذا كانت الإضافة تماثلية فلا نقدر أن نقول: زيد أب لعمرو . وعمرو اب لزيد. لأن الأبوة إضافة لا تماثلية. وكذلك لا نستطيع أن نقول في عكس كل الشعراء فنانون، كل الفنانون شعراء إذ الإضافة لا تماثلية، والسبب واضح. إذ العلاقة بين أن يكون كل أفراد نوع، من صنف معين لا

يستوجب أن يكون كل أفراد الصنف في النوع أيضا.

بينما نستطيع أن نقول في عكس بعض الشعراء فنانون، بعض الفنانين شعراء، إذ علاقة البعضية تماثلية فإذا كان بعض أنواع الإنسان حيوان فبعض الحيوان إنسان أيضا.

التناقض في القضايا

اعلم ان المنطق لم يكن يتحدث عن الأشكال بعيدة عن الواقع، إذ مع حذف الواقع، لا يبقى أي سبب لإستحالة اجتماع المتناقضين وارتفاعهما، أو اجتماع المتضادين، أترى، ما هي العلة في استحالة اجتماع العمليتين التاليتين؟ كل عنقاء حيوان، ليس من العنقاء بحيوان. إذا كانت العنقاء أساسا لا وجود لها ولم يمكن افتراض وجودها. وكذلك هو لا يتحدث عن القضايا وما أشبه بشرط الوجود الخارجي، لها أيضا.

فليس من الضروري وجود الحكومة الديمقراطية، خارجا حين نقول: كل حكومة ديمقراطية، تؤمن بمبدأ الإنتخاب.

فما هي إذا علاقة الصور والأشكال والقضايا بالواقع الخارجي..؟ إنها علاقة افتراض وجوده، أي على أساس وجود عنقاء لا يمكن أن تكون وإلا تكون من صنف الحيوان.

ولذلك لا تحتاج القضايا في المنطق القديم إلى الاستقراء التجريبي، بل يجوز أن يغلق المنطقي على نفسه الأبواب، ويضع أشكالا

منطقية تتبع أشكالا[١].

---

(١) يشار في الدراسات المنطقية الى ان - هناك قضايا لا تتضمن الوجود الخارجي مثل قضية (ك) أ ب = صفر. إذ لا تعني هذه القضية إلا شيئا واحدا هو أنه لا يوجد أي شيء ينتسب إلى الصنف (أ) ولا ينتسب إلى الصنف (ب)، وتسكت القضية عن وجود موضوعات تنتسب إلى كلا الصنفين.

ومثل آخر: القضية (ل) اَ ب = صفر، تعني أنه لا يوجد أي موضوع ينتسب إلى (أ ب) معا دون أن يقول بالطبع، هل هناك موضوعات تنتسب إلى واحدة منهما.

وهناك قضايا تتضمن الناحية الوجودية فمثلا القضية (ب) أ ب = صفر، تتحدث عن (وجود) صنف ينتسب إلى: أ ب معا. وبالضبط تتحدث عن (عدم) فراغ الصنف الذي ينتسب إلى أ ب معا.

كذلك قضية (س) ا بَ = صفر، تقول بوجود موضوعات تنتسب إلى (أ) دون أن تنتسب إلى (ب).

بعد هذا التقسيم نقول: الاستدلالات أقسام منها صحيحة، ومنها غير صحيحة.

أ- الاستدلال المتقابل بالتناقض صحيح فمثلا: إذا صحت القضية أ ب = صفر، فلا بد أن تكون القضية المتناقضة معها كاذبة، وهي قضية اَ ب = صفر. كما ان القضية ا بَ، إذا كانت صحيحة القضية ا ب = صفر كاذبة، لماذا؟ لأن هاتين القضيتين متعارضتين في الوجود والعدم الأولى تقول: ليس من فئة تنتسب إلى ا ب، والثانية تقول: كل فئة تنتسب إلى ا تنتسب إلى ب.

وكذلك القضية أ ب = صفر، تتناقض مع قضية أ ب = صفر. فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى، وعليه فيمكننا ان نستدل استدلالا مباشرا من ←

ومن بين اهم أحكام القضايا الذي له أهمية أكثر من الجميع والذي يستعمل في كل الموارد هو أصل التناقض. قال الناظم..

تناقض خلف القضيتين في
كيف وصدق واحد أمر قفي
فإن تكن شخصية أو مهملة
فنقضها بالكيف أن تبدله
وإن تكن محصورة بالسور
فانقض بضد سورها المذكور
فإن تكن موجبة كلية
نقيضها سالبة جزئية
وإن تكن سالبة كلية

←

قضية على عكسها المتناقض معها.

ب- أما الاستدلال بالتضاد، فهو غير صحيح، إذ يمكن أن يجتمع الضدان في العدم. فلا يكون أحدهما موجودا أبدا. فيمكن ان يكون الشيء أحمر أو أزرق، كما يمكن أن يكون أصفر، أي لا أحمر ولا أزرق. فإذا لم يكن الشيء أحمر لا يعني أنه سيكون أزرق.

وبتعبير رمزي:

إذا كانت أ = صفر، فإن ب = صفر.

∴ بَ = صفر ∴ ا بَ = صفر.

ج- أما العكس البسيط فهو سيكون صحيحا، لأنه ليس إلا تعبيرا آخر عن القضية المعكوسة. وكذلك نقض المحمول، الذي ليس هو الآخر إلا تعبيرا آخر عن ذات الفكرة.

نقيضها موجبة جزئية

تعريف التناقض في القضايا

اعلم ان أصل التناقض هو (أم القضايا) ولا يختص هذا الاصل فقط في المسائل المنطقية بل يعم قضايا كل العلوم وكل القضايا التي يستعملها الإنسان عرفية كانت ام علمية فإنها جميعا مبتنية على هذا الأصل. بل ان هذا الأصل هو أساس كل أفكار الإنسان، فإذا فقد هذا الأصل فإن كل الأفكار لايبقى لها اصل تستند اليه، وإذا لم يكن أصل (امتناع اجتماع النقيضين وامتناع ارتفاع النقيضين) صحيحا فإن كل المنطق الأرسطي يصبح بلا فائدة ولا اعتبار.

عرّفوا التناقض في القضايا بأنه: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة.

فالتناقض حكم من أحكام القضايا، ومعنى التناقض في الأصل: ثبوت الشيء وسلبه، كزيد ولا زيد. وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب. ومعناه هنا: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسّلب، بحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى. والتعريف قيد بامرين، وهما:

أولاً: أن يقتضي الاختلاف بين القضيتين صدق إحداهما وكذب الأخرى. فخرج باختلاف القضيّتين اختلاف المفردين كزيد ولا زيد. وبالإيجاب والسلب المعبّر عنه عندهم بالكيف الاختلاف بالكمّ. المعبّر عنه عندهم بالكليّة والجزئيّة، ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان.

وبحيث تصدق إحداهما وتكذب الأخرى، قولنا زيد فاضل وزيد ليس بفاسق، لاتفاقهما على الصّدق.

واحترز بهذا القيد عمّا يمكن أن يقتضيه الاختلاف غير ما ذكر من صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى، وحاصله احتراز عن الاختلاف الذي تكون معه القضيتان صادقتين معاً أو كاذبتين معا.

والقيد الاخر: هو أن يكون اقتضاء صدق إحداهما وكذب الأخرى لذات اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب وليس لأمر آخر خارج عن ذات هذا الاختلاف.

واحترز بهذا القيد عن الاختلاف الموجب صدق إحداهما وكذب الأخرى لا لذات الاختلاف بل لأمر آخر.

والاختلاف المقتضي لصدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى إما: أن يقتضي ذلك لذاته، بأن يكون ذات الاختلاف منشأ اقتضاء صدق إحداهما وكذب الأخرى كقولنا: زيد قائم، وزيد ليس بقائم.

فإن السلب والإيجاب لما كانا واردين على نفس المحل، أعني على نفس النسبة الحكميّة، اقتضى ذلك صدق إحداهما وكذب الأخرى، لأنّ السلب والإيجاب نقيضان لا يجتمعان في محلّ واحد.

فهذه النسبة بين المحمول والموضوع إما أنها ثابتة أو منفيّة، ولا ثالث بين النفي والإثبات، ولما استحال اجتماع النقيضين معاً في محل واحد، وارتفاعهما عنه، وجب ثبوت أحدهما لهذه النسبة وانتفاء الآخر عنه، فوجب صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى، قطعاً.

وإما: أن لا يقتضي صدق إحداهما وكذب الأخرى لذاته، بل بواسطة معيّنة، كإيجاب قضية مع سلب لازمها المساوي، كقولنا هذا إنسان، وهذا ليس بناطق.

فإنك لو تأملت هذا المثال لوجدت أنّ اختلافهما يقتضي افتراقهما في الصدق والكذب لكن لا لذات هذا الاختلاف، بل بواسطة استلزام كلّ من القضيتين نقيض الأخرى.

ألا ترى أنّ كون زيد إنساناً يستلزم أن يكون ناطقاً، لأنّ الناطق لازم للإنسان مساوٍ له، فثبوت الأولى [هذا إنسان] يوجب ثبوت لازمها المساوي [هذا ناطق]، التي هي نقيض الثانية [هذا ليس بناطق]. والكلام نفسه يقال إذا ثبتت الثانية وهي [هذا ليس بناطق] فإن ثبوتها يوجب ثبوت لازمها المساوي [هذا ليس بإنسان] التي هي نقيض الأولى.

من ذلك تعلم أنّ سبب افتراق أمثال هاتين القضيتين في الصدق والكذب لم يكن لذات الاختلاف بينهما بل بواسطة التناقض الواقع بين لازم كلّ منهما مع الأخرى.

وثمة مباحث أخرى دقيقة وإيرادات وجوابات على التعريف يجدها في المطوّلات من أراد الاستزادة وتعميق فهمه من المتأملين. رزقنا الله تعالى وإياكم لذة الفهم.

قوانين التناقض بين القضايا

أ- التناقض في القضايا المخصوصة (الشخصية): يتم بتبديل الكيف فقط مع اتحاد الموضوع والمحمول بكل قيودهما وشروطهما ومتعلقاتهما. نحو: (الأربعة نصف الثمانية) يقابلها (الأربعة ليست نصف الثمانية). فإذا كانت الأولى صادقة حتما فالثانية كاذبة حتما فصدق إحداهما ينقض حتما صدق الأخرى.

فإذا لم يتحد الموضوع والمحمول أو اختلف شيء من قيودهما أو شروطهما أو متعلقاتهما سقط التقابل وانحل التناقض. بنحو: (مدينة طرابلس تقع على الساحل السوري) - (مدينة طرابلس لا تقع على الساحل السوري)، إذا قصد بالأولى طرابلس الشام وبالثانية طرابلس المغرب.

ب- التناقض في القضايا المحصورة (الكلية-الجزئية وتساويها المهملة):

١- نقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة. نحو: (كل حيوان إنسان) يقابلها (بعض الحيوان ليس بإنسان).

٢- نقيض الكلية السالبة موجبة جزئية. نجو (لا شيء من الحيوان بإنسان) يقابلها (بعض الحيوان إنسان).

٣- نقيض الموجبة الجزئية سالبة كلية. بنحو: (بعض الحيوان إنسان) يقابلها (لا شيء من الحيوان بإنسان).

٤- نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية. بنحو: (بعض الحيوان ليس

بإنسان) يقابلها (كل حيوان إنسان).

ثالثا: لا يحصل التناقض في القضايا ما لم يحصل فيها اختلاف في الكيف، فإذا كانت محصورة وجب مع ذلك حصول اختلاف في الكم.

رابعا: فهم النقيض تمس الحاجة إليه في البحث عن المعارف وفي الاستدلال النظري، فبعض الأشياء قد لا يدل البرهان عليها ولكن يدل على إبطال نقائضها فيستفاد من ذلك إثباتها نحو: إذا بطل أن يكون العدم هو الأصل العام المطلق وجب أن يكون نقيضه هو الأصل.

التضاد في القضايا المحصورة:

أولا: هو إن صدق إحدى القضيتين يقتضي كذب الأخرى حتما، لكن كذب إحدى القضيتين لا يقتضي صدق الأخرى حتما؛ لاحتمال أن يكون الواقع على خلافهما جميعا فتكونا عندئذ كاذبتين، فالضدان لا يجتمعان في الصدق وإنما قد يجتمعان في الكذب.

ثانيا: التقابل بين الكلية الموجبة والكلية السالبة وبالعكس هو من قبيل تقابل التضاد. نحو: (كل حيوان إنسان) يقابلها (لا شيء من الحيوان بإنسان). و(لا شيء من الإنسان بحجر) يقابلها (كل إنسان حجر).

امثلة التناقض في القضايا الأربعة:

في الشخصيّة: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

وفي المهملة: الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان.

وفي الكليّة: كلّ إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

وفي الجزئيّة: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان بحيوان.

نقيض المهملة سالبة كليّة، فنقيض الإنسان حيوان: لا شيء من الإنسان بحيوان، فتكون المهملة داخلة في المسوّرة بالسور الجزئيّ.

واعلم أنّ التناقض لا يتحقّق بين القضيّتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمان مذكورة في المطوّلات، ترجع إلى وَحدة واحدة، وهي اتحاد النسبة الحكميّة. سناتي ان شاء الله على ذكرها بما يناسب المقام.

فتلخص: انهم عرفوا التناقض في القضايا بأنه: اختلاف قضيّتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. وان القضيّتين الشخصيّتان تناقضهما يتحقّق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات، وأن المسوّرتين يتحقّق تناقضهما بالاختلاف في الكيف والكمّ مع الاتفاق فيما ذكر.

لذا قال (قده): قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل، ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول (تناقض القضايا: اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة).

ولا بد من قيد (لذاته) في التعريف، لانه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب، ولكن لا لذات

الاختلاف، بل لامر آخر، مثل: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحيوان، فانه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت إحدى الكليتين وكذبت الأخرى.

إما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان، كما تقدم. ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية.

شروط التناقض

عرفت مما تقدم أنه إذا اتحدت قضيتان بلحاظ الموضوع والمحمول ولكن اختلفتا بلحاظ الكم والكيف أي بلحاظ الكلية والجزئية، والإيجاب والسلب، فإن الرابطة بين هاتين القضيتين هي رابطة التناقض وتسمى هاتان القضيتان بـ(المتناقضتين).

وقلنا أيضا أن حكم المتناقضين هو أنه يلزم عن صدق إحداهما كذب الأخرى وعن كذب إحداهما صدق الأخرى. بعبارة أخرى فإن اجتماع النقيضين وأيضا ارتفاعهما محال.

بناء على ما تقدم فإن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية هما نقيضتان لبعضهما البعض، والسالبة الكلية والموجبة الجزئية أيضا

نقيضتان لبعضهما البعض.

ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع، ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكلّ، وعند اتحاد المحمول، ويندرج فيه اتحاد الزمان والمكان والإضافة والقوّة والفعل.

وفي المحصورتين كما تقدم لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمّيتين لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين في كلّ مادة فيها الموضوع أعمّ من المحمول.

وفي التناقض بالإضافة إلى وحدة الموضوع والمحمول يشترط أيضا وحدة أشياء أخرى: كالوحدة في الزمان، والوحدة في المكان، والوحدة في الشرط، والوحدة في الإضافة، والوحدة في الجزء والكل، والوحدة في القوة والفعل الذين هم مجموعاً ثماني وحدات وقد بُيّنوا في هذين البيتين للناظم :

في التناقض من الشروط وحدات ثمان
وحدة الموضوع والمحمول والمكان
وحدة الشرط والإضافة، الجزء الكل
القوة والفعل أيضا وأخيرا الزمان

فقولك: (الإنسان ضاحك) (الحصان ليس ضاحكا) فإن هذا ليس تناقضاً لإن الموضوعات غير متحدة. وقولك: (الإنسان ضاحك) و(الإنسان ليس رباعي الأقدام) فإن هذا ليس تناقضاً لأن المحمولات غير متحدة، وقولك: (إذا حدث الكسوف فإن صلاة الآيات واجبة وإذا لم

يحدث الكسوف فإن صلاة الآيات غير واجبة) فإن هذا ليس تناقضاً لأن الشرط مختلف وقولك: (الإنسان في النهار لا يخاف) و (الإنسان في الليل يخاف) فإن هذا ليس تناقضاً لأن الزمان مختلف، وقولك: (وزن ليتر من الماء على سطح الأرض كيلوغرام واحد وفي الفضاء الأعلى مثلا نصف كيلو غرام) فإن هذا ليس تناقضاً لأن المكان يختلف. وقولك: (علم الإنسان متغير) و (علم الله ليس متغيرا) فإن هذا ليس تناقضاً لأن المضافات أي (المضافين إليه) موضوعان مختلفان. وقولك: (كل مساحة النجف ٥٠٠ كيلو متر مربع) و(بعض من مساحة النجف سوق الحويش مثلا ليس ٥٠٠ كيلو متر مربع) فإن هذا ليس تناقضاً فإنه يختلف بلحاظ الكل والجزء، وقولك: (كل وليد للإنسان مجتهد بالقوة) و(بعض من وليدي الإنسان ليسوا مجتهدين بالفعل) فإن هذا ليس تناقضاً لأنهما يختلفان بلحاظ القوة والفعل.

نفس هذه الشرائط موجودة أيضاً في المتضادتين والداخلتين تحت التضاد والمتداخلتين أي أن القضايا المتضادة أو الداخلة تحت التضاد أو المتداخلة مشتملة على الوحدات المذكورة. وسنوافيك ان شاء الله بتفصيل هذه الوحدات مضافا لها وحدة الحمل كما سياتي[١].

---

(١) وايضا لا بدّ في الموجّهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان.

فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامّة، لأن سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزماً.

←

فالتناقض: هو تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب

←

ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة العامّة، لأن السلب في كلّ الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض والعكس.

ونقيض المشروطة العامّة الحينيّة الممكنة، أعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف، كقولنا: كلّ من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً.

ونقيض العرفيّة العامّة الحينيّة المطلقة، أعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع، ومثالها ما مرّ.

وأما المركبات: فإن كانت كليّة، فنقيضها أحد نقيضي جزئيها، وذلك جُليّ بعد الإحاطة بحقائق المركبات ونقائض البسائط، فإنك إذا تحققت أن الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامّتين: إحداهما موجبة، والأخرى سالبة.

وأن نقيض المطلقة هو الدائمة، تحققت أن نقيضها إما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة.

وإن كانت جزئية: فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا، لأنه يكذب: بعض الجسم حيوان لا دائماً، مع كذب كلّ واحد من نقيضي جزأيها، بل الحق أن يردّد بين نقيضي الجزأين لكلّ واحد واحد؛ أي كلّ واحد واجد لا يخلو عن نقيضيهما، فيقال كلّ واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً.

وأما الشرطيّة: فنقيض الكليّة منها الجزئيّة الموافقة لها في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف وبالعكس.

الأخرى. ويستعمل التناقض في القضايا من النوعين:

أ - لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب)، لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

ب - لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب)، لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

ويشترط في التناقض أن يكون بين القضيتين اتحاد في أمور واختلاف في أخرى وهي ما يلي:

اولا ـ شروط الاتحاد (وتسمى الوحدات الثمان)

١ ـ الاتحاد في الموضوع، فلو اختلفت القضيتان في الموضوع لم تتناقضا. فمثل (الإنسان ناطق) مع (الفرس ليس بناطق) ليس تناقضاً، إذ الموضوع في إحداهما (الإنسان) وفي الأخرى (الفرس) وهما شيئان، لا شيء واحد.

٢ ـ الاتحاد في المحمول، فلو اختلفت القضيتان في المحمول لم تتناقضا. فمثل (الإنسان ناطق) مع (الإنسان ليس بصاهل) ليس تناقضاً، إذ المحمول في إحداهما (ناطق) وفي الأخرى (صاهل) وهما شيئان، لا شيء واحد.

٣ ـ الاتحاد في الزمان، فلو اختلفت القضيتان في الزمان لم تتناقضا.

٤ ـ الاتحاد في المكان، فلو اختلفت القضيتان في المكان لم

تتناقضا. فمثل: (القمر منخسف وقت الحيلولة) مع (ليس القمر بمنخسف وقت التربيع) ليس تناقضاً إذ الزمان فيهما ليس واحداً.

٥ـ الإتحاد في القوة والفعل، فلو اختلفت القضيتان في القوة والفعل لم تتناقضا. بأن يكون الحكم فيهما بالقوة، أو يكون الحكم فيهما بالفعل، لا أن يكون الحكم في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل، فمثل: (زيد عالم بالقوة) مع (زيد ليس بعالم بالفعل) ليس تناقضاً، إذ الحكم في إحداهما بالفعل وفي الأخرى بالقوة.

٦ـ الاتحاد في الكل والجزء، فلو اختلفت القضيتان في الكل والجزء لم تتناقضا. بأن يكون الحكم فيهما إما على الكل، وإما على الجزء لا أن يكون الحكم في إحداهما على الكل وفي الأخرى على الجزء، فمثل (زيد أبيض أسنانه) مع (زيد ليس بأبيض كله) ليس تناقضاً.

٧ـ الاتحاد في الشرط، فلو اختلفت القضيتان في الشرط لم تتناقضا. فمثل: (زيد يجب إكرامه إن جاء) مع (زيد لا يجب إكرامه إن لم يجيء) ليس تناقضاً، إذ الشرط فيهما ليس واحداً.

٨ـ الاتحاد في الإضافة، فلو اختلفت القضيتان في الإضافة لم تتناقضا. فمثل: (زيد أعلم أهل العراق) مع (زيد ليس أعلم أهل اليمن) ليس تناقضاً لأن الإضافة فيهما ليست واحدة وإنما الأعلمية في الأولى بالنسبة والإضافة إلى أهل العراق، وفي الثانية بالنسبة والإضافة إلى أهل اليمن.

لذا قال (قده): شروط التناقض: لا بد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية، واختلافهما في أمور ثلاثة: الوحدات الثمان: تسمى الأمور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان) وهي ما يأتي:

١ـ (الموضوع)، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.

٢ـ (المحمول)، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، العلم ليس بضار.

٣ـ (الزمان)، فلا تناقض بين (الشمس مشرقة) أي في النهار وبين (الشمس ليست بمشرقة) أي في الليل.

٤ـ (المكان)، فلا تناقض بين (الأرض مخصبة) أي في الريف وبين (الأرض ليست بمخصبة) أي في البادية.

٥ ـ (القوة والفعل) أي لا بد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل، فلا تناقض بين (محمد ميت) أي بالقوة وبين (محمد ليس بميت) أي بالفعل.

٦ـ (الكل والجزء)، فلا تناقض بين (العراق مخصب) أي بعضه وبين (العراق ليس بمخصب) أي كله.

٧ـ (الشرط)، فلا تناقض بين (الطالب ناجح آخر السنة) أي أن اجتهد وبين (الطالب غير ناجح) أي إذا لم يجتهد.

٨ـ (الإضافة) فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي بالإضافة إلى الثمانية، وبين (الأربعة ليست بنصف) أي بالإضافة إلى العشرة.

الشرط (التاسع) وحدة الحمل

اضاف الملا صدرا رحمه الله(١٠٥٠هـق)، شرطا تاسعا لهذه الشروط الثمانية للتناقض، وهو شرط وحدة الحمل، فان التناقض يتصور في اتحاد الحمل، كما هو الامر في اتحاد الموضوع، واتحاد المحمول واجهات من الزمان والمكان وغير ذلك، ومنها وحدة الحمل ايضا، فاذا اختلف جهة الحمل او نوعه وكان المقدم في القضية بنحو الحمل الاولي الذاتي، والتالي بنحو الحمل الشايع الصناعي فلا تناقض بين القضيتين، وانما يتحقق لو اتحد الحملان في جزئي القضية الواحدة. ويااليت الماتن ذكره شرطا تاسعا لان الشروط الثمانية ليست هي الا بنحو الاستقراء فيمكن ان تكون تسعة وربما اكثر او تتداخل فتكون اقل، فلا مانع من كونها تسعة باضافة الشرط التاسع الذي قرره الملا صدرا رحمه الله وهو من كبار الفلاسفة الامامية اعزهم الله تعالى.

لذا قال (قده): تنبيه: هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطقة. وبعضهم يضيف إليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملا أوليا أو حملا شايعا.

وهذا الشرط لازم، فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل، فلو كان الحمل في إحداهما أوليا وفي الأخرى شايعا،

فإنه يجوز أن يصدقا معا، مثل قولهم (الجزئي جزئي) أي بالحمل الأولى (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشايع، لان مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي، فإنه يصدق على كثيرين.

كيفية الاستدلال بالتناقض: هي أن يعمد المستدل إلى نقيض القضية (المطلوب البرهان عليها). فيبرهن على صدقها أو كذبها. فإذا ثبت صدق القضية (النقيض) بالبرهان، يطبق عليها قاعدة النقيضين وهي: (النقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا) فينتج كذب القضية المطلوب. وإذا ثبت كذب القضية (النقيض) ينتج بعد تطبيق قاعدة النقيضين. صدق القضية المطلوب.

مثال في الاستدلال على المطلوب بطريقة (التناقض):

والمطلوب هو (لا شيء من الأرواح بموجود). فيقول: المطلوب: لا شيء من الأرواح بموجود. النقيض: الأرواح موجودة.

الاستدلال: وقد ثبت بالبرهان - في محله - صدق النقيض وهو (بعض الأرواح موجودة) فلابد وأن يكذب المطلوب وهو (لا شيء من الأرواح بموجود) لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا، فإذا صدق أحدهما كذب الآخر، وقد صدق النقيض فلابد وأن يكذب المطلوب.

النتيجة: كذب (لا شيء من الأرواح بموجود).

والخطوات التي اتبعت في الاستدلال بالتناقض هي ما يلي:

١ - تعيين المطلوب.

٢ - تعيين النقيض.

٣ - الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه.

٤ - تطبيق قاعدة النقيضين.

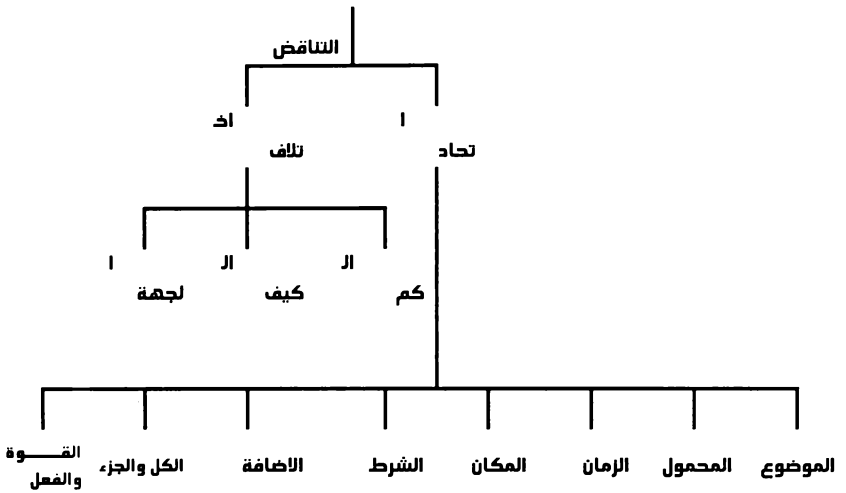
٥ - النتيجة.

فتحصل ان حكم المتناقضين هو إن صدق أحد القولين او القضيتين يلزم منه كذب الآخر، وإن كذب أحدهما يلزم منه صدق الآخر، وبعبارةٍ أخرى، أن اجتماع القضيتين المتناقضتين محال وارتفاعهما أيضاً محال.

وعليه يمكننا أن نستغل حكم التناقض لأجل إثبات قضيَّةٍ أو نفيها، فلو أردنا إثبات صحة قضية ما فبدلاً عن الاستدلال على صحتها بصورة مباشرة نثبت بطلان نقيضها المستلزم منه إثبات صحة القضية الأولى ولو أردنا إثبات بطلان قضيَّة ما فبدلاً عن الاستدلال على بطلانها بصورة مباشرة نثبت صحةَ نقيضها المستلزم منه إثبات بطلان القضية الأولى.

ومن الواضح أننا لا نلتجئ لمثل هذا الأسلوب إلاّ عندما كان هو الأسهل، او تعذر الاخر.

الخلاصة:



خلاصـــة: قواعد إيجاد النقيض: قد عرفت أنّ القضايا أربع: شخصية موجبة وسالبة، وكليّة موجبة وسالبة، وجزئية موجبة وسالبة، والمهملة الموجبة والسالبة سبق أن ذكرنا أنها في قوة الجزئية، فالأولى إعطاؤها أحكامها.

أولا: الشخصية: ونقضها أن تبدل كيفها، فتقول في نحو: زيد كاتب: زيد ليس بكاتب وفي نحو: زيد ليس بعالم: زيد عالم.

ثانيا: الكليّة: ونقضها أن تضع ضد سورها مع تبديل كيفها، فتقول في نحو: كل إنسان ناطق: بعض الإنسان ليس بناطق . وفي نحو: لا

شيء من الإنسان بحجر: بعض الإنسان حجر .

ثالثا: الجزئيّة: ونقضها أن تضع ضد سورها مع تبديل كيفها، تماماً كما فعلت في الكليّة، إذ للمسورة مطلقاً سواء كان سورها جزئياً أو كلياً حكم نقض واحد.

وهو تبديل الكيف مع الإتيان بضد السور المذكور. فاحفظه. فتقول في نحو: بعض الإنسان كاتب: لا شيء من الإنسان بكاتب. وتقول في نحو: بعض الإنسان ليس بكاتب: كلّ إنسان كاتب.

رابعا: المهملة: ونقضها أن تبدل كيفها تماماً كما فعلت في الشخصيّة، فتقول في نحو: الإنسان حيوان: الإنسان ليس بحيوان . وفي نحو: الإنسان ليس بحجر: الإنسان حجر .

وباعتبار ذلك تكون الشخصية والمهملة مندرجتان تحت قاعدة واحدة في حكم التناقض وهي تبديل كيف القضية. والتحقيق أنّ المهملة في قوّة الجزئيّة، فحكمها حكمها، فتعتبر المهملة الموجبة جزئية موجبة، والمهملة السالبة جزئية سالبة.

ويكون نقيض المهملة كليّة تخالفها في الكيف، فتقول في نحو: الإنسان حيوان: لا شيء من الإنسان بحيوان . وتقول في نحو: ليس الإنسان حجراً: كل إنسان حجر.

ولا يتحقق التناقض بين القضيتين إلا إذا روعي في كلّ واحدة منهما ما روعي في الأخرى بحيث يكون السلب رافعاً لما أثبته الإيجاب، عندها فقط يكون اختلاف القضيتين في السلب والإيجاب مقتضياً

لذاته صدق أحدهما وكذب الأخرى، لاستحالة اجتماع النقيضين في محل واحد كما بينته لك سابقاً، فاحفظ هذه النفيسة.

وما يراعى ههنا هو ثماني وحدات: وحدة الموضوع في القضيتين، ووحدة المحمول فيهما، ووحدة زمانهما، ووحدة مكانهما. ووحدة شرطهما، ووحدة الإضافة، ووحدة الجزء أو الكل، ووحدة القوة أو الفعل. فلا بدّ من مراعاة هذه الوحدات الثمانية بين القضيتين، لاحتمال صدق القضيتين أو كذبهما معاً عند اختلافهما في شيء منها.

كما يقال: زيد جالس في السوق، وليس بجالس في البيت، وهو ضاحك نهاراً، وليس بضاحك ليلاً، وكاتب بالقوة وليس بكاتب بالفعل، ونحو ذلك.

واعلم أنّ الفارابيّ اكتفى بثلاث من هذه الوحدات: الموضوع والمحمول والزمان، وذلك للعلم الضروريّ باقتسامهما الصدق والكذب إذ ذاك. أما وحدة الشرط والجزء والكل فتندرج تحت وحدة الموضوع، ووحدة المكان والإضافة والقوّة أو الفعل فتندرج تحت وحدة المحمول لاختلافه باختلافها، ويمكن ردّ جميع هذه الوحدات إلى اتحاد النسبة الحكميّة.

وبحث جميع ذلك والأسئلة والأجوبة عليه يجدها المجتهد في المطوّلات. وزاد على الثمانية الملا صدرا وحدة الحمل وجعلها تسع.

ثانياً ـ الاختلاف

الشرط الثاني لتصور التناقض أن تكون القضيتان مختلفتين من ثلاثة أمور هي: (الكم، الكيف، الجهة).

لذا قال (قده): الاختلاف: قلنا: لا بد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة. وهي (الكم والكيف والجهة).

الاختلاف بالكم والكيف

(أ) ـ الاختلاف في الكم: يعني الكلية والجزئية، إذ لو اتفقا في ذلك أمكن كذبهما معاً مثل (كل حيوان إنسان) مع (لا شيء من الحيوان بإنسان) فإنهما ليستا متناقضتين، إذ في التناقض يجب صدق إحداهما مع كذب الأخرى.

(ب) ـ الاختلاف في الكيف: أي الإيجاب والسلب، بأن تكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة، حتى يصدق (التناقض) إذ لو كانتا ـ معاً ـ موجبتين أو كانتا ـ معاً ـ سالبتين أمكن صدقهما معاً، أو كذبهما معاً وفي التناقض يجب صدق إحداهما وكذب الأخرى.

فمثال الموجبتين الصادقتين معاً: (كل إنسان حيوان) و (بعض الإنسان حيوان).

ومثال الموجبتين الكاذبتين معاً: (كل إنسان حجر) و (بعض الإنسان حجر).

ومثال السالبتين الصادقتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحجر) و (ليس بعض الإنسان حجراً).

ومثال السالبتين الكاذبتين معاً: (لا شيء من الإنسان بحيوان) و (ليس بعض الإنسان حيواناً).

والاختلاف في الإيجاب والسلب هو كاف لوحده في نقض القضية الشخصية. نحو: زيد قائم نقيضها زيد ليس بقائم. وعمرو جالس نقيضها عمرو ليس بجالس. والعراق بلد كبير نقيضها العراق ليس بلدا كبيرا، وهكذا.

وليعلم ان في المحصورات الأربع أعني الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية والسالبة الجزئية فلا يكفي الاختلاف في الإيجاب والسلب، بل لا بد معه من الاختلاف في السور فتنقض الكلية بالجزئية. فالموجبة الكلية نقيضها السالبة الجزئية.

والسالبة الكلية نقيضهاالموجبة الجزئية.

فمثال: الموجبة الكلية: (كل إنسان حيوان) نقيضها السالبة الجزئية (بعض الإنسان ليس بحيوان).

ومثال السالبة الجزئية: (بعض الإنسان ليس بحيوان) تنتقض بالموجبة الكلية (كل إنسان حيوان).

ومثال: (كل مواطن يحب وطنه) نقيضها (بعض االمواطنين لا يحبون وطنهم). فهاتان قضيتان متناقضتان إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. ومثال السالبة الكلية: (لا شيء من الإنسان بحجر) نقيضها

موجبة كلية (بعض الإنسان حجر).

ومثال الموجبة الجزئية: (بعض الإنسان حجر) تنتقض بالسالبة الكلية (لا شيء من الإنسان بحجر).

ومثال السالبة الكلية: (لا أحد من الكفار سيدخل الجنة) نقيضها موجبة كلية (بعض الكفار سيدخل الجنة).

فهاتان قضيتان متناقضتان إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. هذا ما يتعلق بنقض المحصورات.

ثم انك علمت ان نقيض المهملة الموجبة هو السالبة الكلية. ونقيض المهملة السالبة هو الموجبة الكلية. والقضية المهملة هي في قوة الجزئية كما سبق فتنقض بالكلية.

فاذا كانت المهملة في الاولى موجبة فتكون نقيضها سالبة كلية، واذا كانت المهملة في الاولى سالبة تكون نقيضها في الثانية كلية موجبة، فالانتقاض يكون في الكيف فقط اعني الايجاب يقابله السلب والسلب يقابله الايجاب.

فمثال موجبة مهملة: (الإنسان كاتب)، تنتقض بسالبة مهملة كـ(لا شيء من الإنسان بكاتب)؛ لأن (الإنسان كاتب) هي بقوة قولك: (بعض الإنسان كاتب) وهذه موجبة جزئية تنتقض بالسالبة الكلية.

ومثال: سالبة مهملة: (الإنسان ليس بكاتب) تنتقض بـ(كل إنسان كاتب)؛ لأن (الإنسان ليس بكاتب) في قوة (بعض الإنسان ليس بكاتب)، وهذه سالبة جزئية تنتقض بالموجبة الكلية.

فيكون نقيض المهملة الموجبة هو السالبة الكلية.

الخلاصة:

١- نقيض الشخصية الموجبة شخصية سالبة.

٢- نقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية.

٣- نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية.

٤- نقيض المهملة الموجبة سالبة كلية.

٥- نقيض المهملة السالبة موجبة كلية.

وقد يقول قائل إنكم قلتم إن بين القضيتين المتناقضتين غاية التنافي فلم جعلتم الموجبة الكلية تنتقض بالسالبة الجزئية؟ لِمَ لا تنتقض بالسالبة الكلية فتكون أشد في التنافي؟

مثل: كل إنسان حيوان ننقضها بلا شيء من الإنسان حيوان.

بينما أنتم نقضتموها ببعض الإنسان ليس بحيوان؟

والجواب: لأن أساس التناقض هو أن تكون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة ولو جعلنا نقيض الموجبة الكلية سالبة كلية لأمكن أن تكذب القضيتان معا في بعض الأمثلة وهذا مناف للتناقض.

نحو: كل حيوان إنسان، هذه كلية موجبة كاذبة فلو نقضناها بالسالبة الكلية لقلنا لا شيء من الحيوان بإنسان، وهذه كاذبة أيضا فهنا كذبت القضيتان معا ولكن لو نقضناها ببعض الحيوان ليس بإنسان لكانت صادقة فيتحقق التناقض.

ويجب ان يعلم أن النقيض السالب قد ينحصر في شيء فيسمى حينئذ بالمساوي للنقيض.

نحو: الإنسان موجود، والإنسان ليس بموجود قضيتان متناقضتان.

والإنسان ليس بموجود = في المعنى الإنسان معدوم.

فلو قلنا زيد موجود وزيد معدوم كان التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه؛ لأن معدوم = ليس بموجود.

فالتناقض يكون دائما بين موجبة وسالبة وقولنا زيد معدوم هو قضية موجبة لكنها مساوية في المعنى للسالبة وهو زيد ليس بموجود.

مثال: هذا العدد زوج، وهذا العدد فرد.

فان بينهما تنافر واضح فلا يجتمعان ولا يرتفعان، والتقابل بينهما هو تقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه لأن الفرد = ليس بزوج. فإذا قلنا هذا العدد زوج، وهذا العدد ليس بزوج صار التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه.

لذا قال (قده): الاختلاف بالكم والكيف: أما الاختلاف بالكم والكيف، فمعناه أن إحداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة، وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية.

وعليه، الموجبة الكلية نقيض السالبة الجزئية، الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية، لانهما لو كانتا موجبتين أو

سالبتين لجاز إن يصدقا أو يكذبا معا.

ولو كانتا كليتين لجاز أن يكذبا معا، كما لو كان الموضوع أعم، على ما مثلنا سابقا.

ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا، كما لو كان الموضوع أيضا أعم. نحو: بعض المعدن حديد. وبعض المعدن ليس بحديد.

الاختلاف بالجهة

تذكر اننا ذكرنا فيما سبق انه حتى يتحقق التناقض بين اي قضيتين لابد له من وجود حيثية اتحاد وقلنا انها ثمان او تسع وحدات مر عليك ذكرها، وقلنا ايضا انه لابد من حيثية اختلاف بين المتناقضتين وتحصل بثلاثة امور ذكرنا منها اثنتين وهما الكم والكيف فيما تقدم . وبقي من الثلاثة امر واحد وهو الاختلاف بالجهة. وهذا اوان بحثه، فاعلم، ان هناك شرط ثالث في تصور التناقض هو: (الاختلاف في الجهة) فيما إذا كانت القضيتان موجهتين (كالوجوب في احداهما والامتناع في الاخرى، او الامتناع في احدهما والامكان في الاخرى، او الوجوب في احدهما والامكان في الاخرى)، والمقصود بالجهة في القضايا الموجهة كما عرفت هي تلك القضايا التي تحوي على امكان عام. وهو الاعم من الوجوب والامكان الخاص.

والاختلاف بالجهة امر يقتضيه طبع التناقض، كالاختلاف

بالايجاب والسلب بين القضيتين ان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة، لان نقيض كل شيء رفعه، فاذا كانت احداهما الضرورة، كان نقيضها عدم الضرورة، وان كانت جهة احدهما الدوام كان نقيضها عدم الدوام، وان كانت الامكان كان نقيضها عدم الامكان وهكذا.. فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب..

او تكون الجهة التي ترفع جهة اخرى من احد الجهات المعروفة، فيكون لها نقيض صريح مثل رفع الممكنة العامة بالضرورة ورفع الضرورة بالممكنة العامة، لان الامكان هو سلب الضرورة، وهما متقابلان بنحو التناقض.

واذا كانت القضية العين موجهة بالضرورية المطلقة فنقيضها ممكنة عامة، واذا كانت القضية العين مشروطة عامة فنقيضها حينية ممكنة، واذا كانت القضية العين وقتية مطلقة فنقيضها ممكنة مؤقتة، واذا كانت القضية العين موجهة بالمنتشرة المطلقة فنقيضها الممكنة الدائمة، واذا كانت القضية العين موجهة بالدائمة المطلقة فنقيضها المطلقة العامة، واذا كانت القضية العين موجهة بالعرفية العامة فنقيضها الحينية المطلقة. هذا، فكلما كانت الجهة التي ترفع جهة أخرى من إحدى الجهات المعروفة، فيكون لها نقيض صريح في الكلام كما تقدم فان الرافع والمرفوع من الجهات معلوم ومعروف باسمه.

لذا قال (قده): أما الاختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب، لأن نقيض كل شيء

رفعه(اي ان كل قضية دلت على رفع مضمون قضية اخرى فهي نقيضها)، **فكما يرفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب**(اي ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب وايضا نقيض الدوام هو سلب الدوام)، **فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها.**

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات المعروفة، فيكون لها نقيض صريح، مثل رفع الممكنة العامة بالضرورية وبالعكس، لأن الإمكان هو سلب الضرورة (وسلب كل ضرورة عين امكان الطرف المقابل، كما ان امكان شيء عين سلب ضرورة الطرف المقابل، لا انه لازم له كما في اللادوام على مياتي).

هذا كان دليلا على كون نقيض الضرورية ممكنة عامة، وحاصله: انه اذا كانت قضية ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة فنقيض هذه القضية هي الممكنة العامة(بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام)، لان نقيض كل شيء رفعه والممكنة العامة ترفع الضرورة عن مقابلها، ومقابلها هو قضية الاصل(كل انسان حيوان بالضرورة) فان الاصل موجبة وهذه سالبة وكذا العكس اي اذا كان الاصل سالبة فنقيضها الموجبة الممكنة.

واما اذا كانت الجهة الرافعة غير معروفة لانقيض لها، فيتوسل بطريقة اخرى في اثبات ذلك النقيض الرافع من خلال اثبات لازم

الجهة الرافعة غير المعروفة.

وحيث ان الانفكاك بين اللازم والملزوم غير معقول، فيثبت النقيض الرافع. مثلا الدائمة تنقضها المطلقة العامة، ولكن التناقض بينهما ليس صريحا، لان ليس احدهما نقيضا صريحا للاخر، بل هي لازمة لنقيض الدائمة، ولهذا توسلنا الى اثبات النقيض بالازم وليس بالملزوم، لان الملزوم المطلقة العامة في المثال ليس له جهة او اسم مشخص لانها عبارة اخرى عن احدهما، فتكون لازمة لنقيض الاخرى. فمثلا قولهم: الارض متحركة دائما، فان الدوام جهة القضية وهو من الجهات المعروفة، ونقيضها الصريح هو سلب الدوام اعني عدم الدوام، وهو قضية كاذبة، باعتبار عدم مطابقتها الاعتقاد والواقع، لكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة الا بلازمه، فيكون الطريق الى النقيض الرافع الذي هو سلب الدوام قد ثبت بلازمه، فيقال: لازم عدم الدوام، هو: ان سلب التحرك عن الارض حاصل في زمن ما، اي ان الارض ليست بمتحركة بالفعل، وهذه مطلقة عامة وهي تنسجم مع الدائمة وغير الدائمة، فتكون المطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة غير المصرح به وهو الملزوم.

واذا قلت كل انسان كاتب بالفعل، فان نقيضها الصريح، هو ان الانسان، لم تثبت له الكتابة بالفعل، ولازمه دوام السلب اعني ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما، فقد يكون كاتبا وقد لا يكون كاتبا، وهذا معنى انه كاتب بالفعل ليس دائما، وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض

المطلقة العامة.

لذا قال (قده): وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف(مثل: رفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب، لان فعلية الايجاب وقوعه في وقت فتنتقض دوام السلب وفعلية السلب عدم الوقوع في وقت فتنقض دوام الايجاب، فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة، والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطاقة لا عينها، ولما لم يكن لنقيض الدائمة المطلقة الصريح(اي اللادوام) اسم وعنوان بين القضايا اعني لم يكن عندهم قضية بين القضايا اسمها او عنوانها اللادوام ـ كما كان لنقيض الضرورية اسم وعنوان وهو الممكنة العامة ـ اضطروا الى ان يقنعوا بلازمه وهو المطلقة العامة)، **فلا بد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقيضا صريحا، بل لازم النقيض.**

مثلا (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح، بل احداهما لازمة لنقيض الأخرى، فإذا قلت: (الأرض متحركة دائما)، فنقيضها الصريح سلب الدوام، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة، فنلتمس له جهة لازمة، فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الأرض حاصل في زمن من الأزمنة أي (ان الأرض ليست متحركة بالفعل)، وهذه مطلقة

عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة.

وإذا قلت: (كل إنسان كاتب بالفعل)، فنقيضها الصريح إن الإنسان لم تثبت له الكتابة كذلك، أي بالفعل.

ولازم ذلك دوام السلب أي (ان بعض الإنسان ليس بكاتب دائما) وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض المطلقة العامة.

ولا حاجة إلى ذكر تفصيل نقائض الموجهات، فلتطلب من المطولات ان أرادها الطالب، على انه في غنى عنها وننصحه الا يتعب نفسه بتحصيلها فأنها قليلة الجدوى.

واعلم ان التناقض في القضايا الشرطية (المتصلة) أو (المنفصلة) يكون بمثل ما كان في القضايا (الحملية) فيشترط فيه اتحاد القضيتين المتناقضتين في ثمانية أمور، واختلافهما في ثلاثة أمور. أما الشرطية المتصلة فمثل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) نقيض لمثل: (ليس في بعض أوقات كون الشمس طالعة النهار موجوداً).

وأما الشرطية المنفصلة فمثل (كلما كان الشيء عدداً فهو إما زوج وإما فرد) نقيض لمثل: (ليس بعض أوقات كون الشيء عدداً أن يكون إما زوجاً وإما فرداً).

من ملحقات التناقض

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد: تقدم ان التناقض في

المحصورات الاربع اعني الكلية والجزئية الايجاب والسلب. يقع هذا التقابل من حيثيتين معا، اي من حيثية الكمية باعتبار الكلية والجزئية، ومن حيثية الكيفية، باعتبار الايجاب والسلب.

والى هنا كان البحث يدور حول هذا النوع من انواع التقابل والتناقض بين القضايا، اما البحث في ملحقات التناقض سوف يدور ان شاء الله حول المختلفين من حيث الكم فقط وهذا هو المعروف بالتداخل في القضايا المحصورة، اي تداخل الجزئي في الكلية، ثم ياتي بعده بحث التضاد الذي يكون في التقابل من حيث الكيفية اعني الايجاب والسلب بين الكليين، ثم ثالثا يقع البحث في القضايا الجزئية المتقابلة التي تدخل تحت عنوان (ما يدخل تحت التضاد)، ولكل نوع من انواع هذه التقابلات احكام خاصة بهاسنوافيك بها ان شاء الله.

اولا- التداخل في القضايا المحصورة

التقييد بالقضايا (المحصورة) فقط، لان الكلام المفيد والمعتبر في علم المنطق، وباقي العلوم هو القضايا المحصورة، وعرفت فيما سبق هي التي تقع في قبال القضايا المهملة وقد عرفت الفرق بينها. وتقدم ايضا القول في ان التناقض في القضايا المحصورة الاربعة - الكليتين الموجبة والسالبة والجزئيتين الموجبة والسالبة - حيث ان التناقض يقع او يتصور بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية. وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية.

وقلنا ايضا في جملة ما قلنا ان الموجبة الكلية نقيضها السالبة الجزئية، والموجبة الجزئية نقيضها السالبة الكلية، وكان البحث في مبحث التناقض هو في صورة التناقض بين المختلفين في الكم والكيف معا. وقد تقدم الكلام وكان وافيا كافيا ان شاء الله.

والتناقض يمكن ان يتصور بين المختلفين بالكم فقط، او بين المختلفين بالكيف فقط. ويحصل تداخلهما من حيثية الكم، اي كون احداهما جزئية واخرى كلية، وهذا هو معنى الاختلاف في الكم فقط، ان لا يكون مقدارهما الكمي متساو، بل احدهما اكبر كما من الآخر، والاخر اصغر كما من الثاني، فالاصغر جزئي والاكبر كلي، حيث افترضتا متداخلتان.

لذا قال (قده): التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد: تقدم أن التناقض في المحصورات الأربع يقع بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية، وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية، أي بين المختلفتين في الكم والكيف.

ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط، ومعرفة هذه النسب تنفع أيضا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي:

وعليه نقول: المحصورتان إن اختلفتا كما وكيفا فهما

المتناقضتان وقد تقدم التناقض. وان اختلفتا في احدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام.

احكام التداخل بين القضايا الكلية والجزئية

أولا: التبديل والاختلاف لم يحصل إلا في الكم فقط.

وهو كون إحدى القضيتين داخلة في الأخرى باعتبار أن إحداهما كلية والأخرى جزئية مع اتفاقهما في الكيف، فالتبديل والاختلاف لم يحصل إلا في الكم فقط.

ثانيا: يلزم من التداخل ما يلي:

١ـ (صدق الكلية) يقتضي صدق الجزئية؛ لأنها بعض أفرادها. نحو: (كل إنسان حيوان) (صادقة) يقابلها (بعض الإنسان حيوان) (صادقة).

٢ـ (كذب الكلية) لا يقتضي كذب الجزئية؛ لأن كذب الأعم لا يستلزم كذب الأخص. نحو: (كل حيوان إنسان) (كاذبة) يقابلها (بعض الحيوان إنسان) (صادقة).

فيتحصل: ان من احكام القضايا المتداخلة التي بينها اختلاف في الكم فقط، واتحاد من حيث الكيف ـ اعني الايجاب والسلب فيهما واحدـ ان الحكم بصدق الكلية يقتضي صدق الجزئية كذلك حيث لا فرق بينهما، لان الكلية اذا صدقت في مورد صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف، لان الحكم يكون ثابتا لجميع الافراد والجزئية من

حيث هي جزئية داخلة في الافراد.

نحو: كل انسان حيوان، بعض الحيوان انسان.

اما كذب الكلية فلا يقتضي كذب الجزئية، فمثلا: في الكلية الموجبة الكاذبة الاتية نقول: (كل حيوان انسان)، فهي كاذبة من جهة ان ليس كل الحيوان انسان واقعا، فمن الحيوان الصاهل والناهق وغيرهما، فيكون نقيض هذه الكلية الكاذبة هو الجزئية موجبة: (بعض الحيوان انسان)، وهذه صادقة، لانها مطابقة للواقع والاعتقاد، فهذا دل ان حكم الكلية في حال كذب الكلية فقد تصدق الجزئية، بخلاف حكم الكلية الكاذبة، وقد تكذب معها .

نحو: كل الانسان حجر، نقيضها بعض الانسان حجر، فكلاهما كاذب لانه لا يطابق الواقع والمعتقد. فلا يشترط كذب الجزئية عند كذب الكلية الداخلة فيها، ولا يشترط صدقها مع كذب الكلية، فقد تصدق فتكون بخلافها وقد تكذب معها.

لذا قال (قده): اولا- (المتداخلتان) وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين. وسميتا متداخلتين لدخول احداهما في الاخرى لان الجزئية داخلة في الكلية.

ومعنى ذلك: ان الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف، ولا عكس.

ولازم ذلك ان الجزئية إذا كذبت كذبت الكلية المتحدة

معها في الكيف ولا عكس.

مثلا (كل ذهب معدن) فإنها صادقة ولا بد أن تصدق معها (بعض الذهب معدن) قطعا.

ومثل (بعض الذهب أسود) فإنها كاذبة ولا بد أن تكذب معها (كل ذهب أسود).

٣ـ (كذب الجزئية) يقتضي كذب الكلية؛ لأنه إذا لم يكن البعض صادقا فالكل لا يكون صادقا حتما.

نحو: (بعض الحيوان حجر) (كاذبة) يقابلها (كل الحيوان حجر) (كاذبة).

٤ـ (صدق الجزئية) لا يقتضي صدق الكلية؛ لأن صدق بعض الشيء لا يستلزم صدقه كله.

نحو: (بعض الإنسان أبيض البشرة) (صادقة) يقابلها (كل إنسان أبيض البشرة) (كاذبة).

خلاصة التداخل: ان التقابل بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة هو من قبيل التداخل.

فإذا صدقت الكلية صدقت الجزئية. نحو:(كل إنسان حيوان) (صادقة) يقابلها (بعض الإنسان حيوان) (صادقة).

لكن لا يقتضي صدق الجزئية صدق الكلية فقد تصدق وقد تكذب.

أمثلة: (بعض الإنسان حيوان) (صادقة) يقابلها (كل إنسان حيوان) (صادقة)، (بعض الإنسان أبيض البشرة) (صادقة) يقابلها (كل إنسان أبيض البشرة) (كاذبة).

ان التقابل بين الكلية السالبة والجزئية السالبة هو من قبيل التداخل. فإذا صدقت الكلية صدقت الجزئية.

نحو: (لا شيء من الإنسان بحجر) (صادقة) يقابلها (بعض الإنسان ليس بحجر) (صادقة).

لكن لا يقتضي كذب الكلية كذب الجزئية فقد تكذب وقد تصدق.

أمثلة: (لا شيء من الحيوان بإنسان) (كاذبة) يقابلها (بعض الحيوان ليس إنسان) (صادقة). (لا شيء من الإنسان بناطق) (كاذبة) يقابلها (بعض الإنسان ليس بناطق) (كاذبة).

ثانيا- المتضادتان

القضيتان المتضادتان هما المختلفتان من حيث الكيف دون الكم ودونهما معا، وهما اما ان يكونا كليتان معا، يعني الاولى فيهما كلية موجبة والثانية ان تكون كلية ايضا لكنها سالبة، او ان يكونا جزئيتان معا واختلافهما في السلب والايجاب فقط.

واصطلح عليهما بالمتضادتين لانهما كالضدين في امكان ارتفاعهما معا حال كذبهما معا، ولا يمكن ان يجتمعا لعدم امكان اجتماع الضدين معا.

فيتحصل ان من احكام التضاد في المتضادتين هو امكان كذبهما معا واحتمال صدق احدهما وكذب الاخرى واستحالة صدقهما معا عقلا.

وهذا يعني ان مرجع القضايا في الاساس من حيث الصدق والكذب الى الاجتماع والارتفاع في قاعدة التقابل.

فاذا صدق(كل ذهب معدن)، لابد ان يكذب(لاشيء من الذهب معدن)، واللابدية العقلية هذه يدركها العقل لقانون التضاد. بان لا يمكن ان يجتمع قول (كل ذهب معدن) مع قول (لاشيء من الذهب معدن)، لتنافيهما وتناقضهما، فاذا صدق الاول كذب الثاني قطعا.

اما اذا كذب قول (كل معدن ذهب) باعتبار ان بعض المعدن ذهب وبعض نحاس وبعض حديد وهكذا المعدن اسم جامع او قل نوع يقع تحته افراد كثيرة.

فيحكم على هذه الكلية الموجبة بانها كاذبة، لكن هذا لا يعني لابدية صدق القضية الاخرى التي تقع ضدا لها، وهي الكلية السالبة (لاشيء من المعدن ذهب)، فهي كاذبة ايضا، وهذا هو مورد الافتراق بينهما، فان صدقت الاولى فلابد ان تكذب الاخرى، اما اذا كذبت الاولى فلا يتحتم صدق الاخرى، بل قد تكذب ايضا فتؤول الى ارتفاع الضدين. والمقام من المقامات التي تدعوا الى التامل فتامل وافهم تغنم. باركك الله.

لذا قال (قده): ثانيا (المتضادتان) وهما المختلفتان في

الكيف دون الكم، وكانتا كليتين.

وسميتا متضادتين لانهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معا(اي لا يجوز اجتماعهما، ويجوز ارتفاعهما الى ضد ثالث يحل محلهما).

ومعنى ذلك أنه إذا صدقت احداهما لا بد أن تكذب الأخرى، ولا عكس، أي لو كذبت احداهما لا يجب أن تصدق الأخرى.

فمثلا إذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن).

ولكن إذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب بأن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب)، بل هي كاذبة في المثال.

ثالثا- الداخلتان تحت التضاد

عرفت ان القضيتين المتضادتان كليتان متحدتان في الكلية لان كلا منهما كلي، ويختلفان في الكيفية من حيث ان الاولى اذا كانت موجبة فلابد ان تكون الثانية سالبة، وهو معنى التضاد من جهة الايجاب والسلب، وهما يمكن ان يكذبان معا فيكونا من قبيل ارتفاع الضدين، ولا يصدقان معا اي لايجتمعان.

ولاجله عنون التقابل بين القضيتين الكليتين بالتضاد، اما هنا

في القضيتين الداخلتين تحت التضاد فالامر مختلف واهم تلك الاختلافات بين هذا النوع من التقابل وبين المتضادتين من القضايا ماياتي:

(أ)- ان القضيتين جزئيتان، بينما كنا نفترض في التضاد ان يكون كلا من القضيتين كليتين.

(ب)- لازم كونهما جزئيتان دخولهما ضمن كليين. اي ان يكون كلا منهما داخل تحت قضية كلية تتحد معها في الكيف وتختلف معها في الكم وهذا هو التداخل الذي عرفت.

(ج)- لازم التداخل هو التبعية في الكيف، فالجزء متحد في الايجاب والسلب مع الكلي الداخل تحته، وفي القضية الثانية هكذا فانها جزئية داخلة تحت كلية تتبعها في السلب والايجاب، فلو كانت الاولى موجبة فجزئها موجب، ولكانت الثانية سالبة وجزئها تابع لها.

(د)- الجزئي يتفق صدقه مع جزئي أخر، اي في محل واحد لعدم التنافي بينهما، ولا يرتفعان معا، وهذا خلاف ما كان ظاهرا بل محققا في قانون التضاد، لان الكليين المتضادان يمكن كذبهما معا اي ارتفاعهما معا ولا يمكن اجتماعهما معا.

ومن هنا جاءت تسمية (تحت التضاد) وليس التضاد بعينه، لانه يدخا تحت الكليين وهما متضادان، اما احكامه بخلاف التضاد جملة وتفصيلا.

وقد يجمع حكم الداخلة تحت التضاد من القضايا الجزئية هو:

اذا كذب (بعض الذهب اسود) فانه يجب ان يصدق(بعض الذهب ليس اسود)، ولكن اذا صدق (بعض الذهب معدن) لايجب ان يكذب (بعض المعدن ليس ذهب)، بل هو صادق ايضا، فيجتمعان في الصدق.

لذا قال (قده): ثالثا (الداخلتان تحت التضاد) وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا جزئيتين. وانما سميتا داخلتين تحت التضاد، لانهما داخلتان تحت الكليتين كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف، من جهة، ولانهما على عكس الضدين في الصدق والكذب، أي أنهما يمتنع اجتماعهما على الكذب، ويجوز ان يصدقا معا.

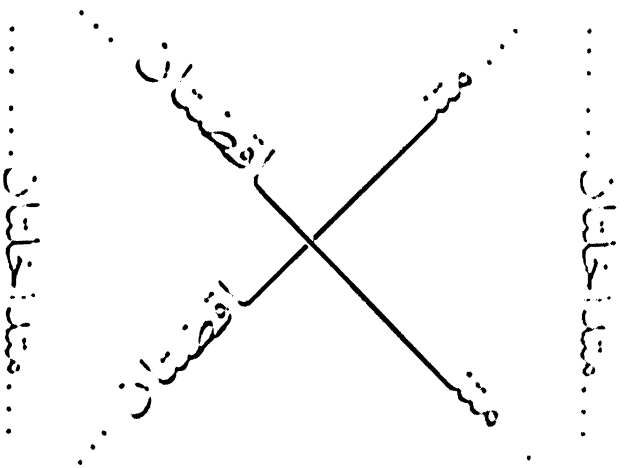
ومعنى ذلك: أنه إذا كذبت احداهما لا بد أن تصدق الأخرى، ولا عكس، أي أنه لو صدقت احداهما لا يجب أن تكذب الأخرى. فمثلا إذا كذب (بعض الذهب أسود) فإنه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس بأسود).

ولكن إذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب)، بل هذه صادقة في المثال.

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المحصورات جميعا لأجل توضحيها لوحا على النحو الآتي.

الخلاصة:

كل ب حـ..متضادتان..لا ب حـ



ع ب حـ.. داخلان تحت التضاد س ب حـ

العكوس

قد علمتَ أن للقضية أحكاما كان أولها هو التناقض وقد سبق تفصيله، وأما الحكم الثاني من أحكام القضية فهو العكس.

والعكس هو: تبديل كلٍّ من طرفي القضية بالآخر مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق بحاله. أي أننا نجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا، ولا نبدِّل الإيجاب بالسلب، فنحصل على نتيجة هي أنه (متى كان الأصل صادقا كان العكس صادقا أيضا).

مثال: بعض الإنسان أبيض. هذه القضية جزئية موجبة فإذا عكسناها صارت: بعض الأبيض إنسان، وهذه قضية جزئية موجبة أيضا وهذه القضية الثانية حصلنا عليها من عملية العكس حيث قمنا بتبديل أطراف القضية الأولى فجعلنا الموضوع محمولا والمحمول موضوعا وبما أن القضية الأولى صادقة فالقضية الثانية لا بد أن تكون صادقة أيضا.

مثال: بعض الصلاة واجبة، فإذا عكسناها صارت بعض الواجب صلاة.

وتسمى القضية الثانية المعكوسة بالعكس مثل بعض الواجب صلاة.

وتسمى القضية الأولى بالأصل مثل بعض الصلاة واجبة.

مثال: بعض المسلمين فقراء، تنعكس إلى بعض الفقراء مسلمون.

والأولى أصل، والثانية عكس.

فتحصل: ان العكس هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله، والتصديق والتكذيب بحاله، ففي العكس تكون القضيتان صادقتين لزوما، وفي التناقض تكون القضيتان إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لزوما. ومعنى بقاء التصديق هو كلما صدق الأصل صدق العكس، ومعنى بقاء التكذيب هو كلما كذب العكس كذب الأصل .

- والموجبة الكلية لا تنعكس كلية: بل تنعكس جزئية والسبب، إذْ يصدق قولنا كل إنسان حيوان، ولا يصدق كل حيوان إنسان، فلا يحصل العكس، بل تنعكس جزئية.

الدليل على صحة العكس: إذا عكست الكلية جزئية هو: أننا إذا قلنا كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان: فإنا نجد شيئا موصوفا بالإنسان والحيوان فيكون بعض الحيوان إنسان، بمعنى أنه إذا كانت القضية كل إنسان حيوان صادقة فلابد قطعا أن يكون بعض الحيوان إنسان، لأنه حينما يحمل الحيوان على الإنسان يكون شيئا معينا متصفا بالإنسان والحيوانية مثل زيد وعمرو وبكر، وحينئذ يكون بعض الحيوان إنسان وهو زيد وغيره.

بعبارة أخرى إن الحمل يقتضي الاتحاد بين الموضوع والمحمول أي توجد مصاديق مشتركة بينهما وإلا لما صح الحمل فمثلا حينما نقول الإنسان كاتب، فإنا نجد بعض الأفراد كزيد يقال عليه هذا إنسان كاتب فيتصف زيد بالإنسانية والكتابة معا، وهذا يقتضي أن يكون بعض الكاتب إنسان وذلك البعض هو نفسه زيد الذي تحقق به وصف الإنسانية ووصف الكتابة فتأمله.

- والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة: التي ذكرها فإننا حينما نقول بعض الإنسان أبيض فإنا نجد شيئا معينا كزيد يتصف بالإنسانية والبياض فيكون بعض الأبيض إنسان.

- والسالبة الكلية تنعكس كلية لا جزئية: وانعكاسها كلية بيّن بنفسه، لا يحتاج إلى دليل، فإنه إذا صدق لاشيء من الإنسان بحجر صدق لاشيء من الحجر بإنسان، أي لأن السلب الكلي يقتضي أن لا يوجد أي أفراد مشتركة بينهما فإذا قلنا لاشيء من الإنسان بحجر فمعناه أن جميع أفراد الإنسان لا تتصف بالحجرية، فيكون بالعكس جميع أفراد الحجرلا تتصف بالإنسانية.

فلذا يصح السلب الكلي من جهتين فإذا صدق لاشيء من(أب) صدق لاشيء من (ب أ).

- والسالبة الجزئية لا عكسلها لزوما: أي لا عكس لها بشكل لازم ودائم بل أحيانا في بعض الأمثلة يحصل عكس صادق للسالبة الجزئية وأحيانا لا يحصل لها عكس صادق.

وبما أن المنطق قواعد كلية فلا يعترف بوجود العكس للجزئية السالبة. مثال: بعض الإنسان ليس بأبيض قضية صادقة. وبعض الأبيض ليس بإنسان قضية صادقة أيضا.

وبعض الحيوان ليس بإنسان قضية صادقة، وبعض الإنسان ليس بحيوان قضية كاذبة.فلا يوجد عكس لازم في السالبة الجزئية فسقطت، لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه وهو بعض الإنسان ليس بحيوان.

والعكس على ثلاثة أقسام:

عكس مستوي

عكس نقيض موافق

عكس نقيض مخالف

ومتى أطلق العكس فالمراد به الأوّل. فكل قضية من القضايا إذا كانت صادقة. يصدق منها عكسان: أحدهما العكس المستوي والآخر عكس النقيض.

والعكس المستوي هو أن نضع الموضوع مكان المحمول والمحمول مكان الموضوع مثلاً عندما نقول (الإنسان حيوان) فإننا نعكسه ونقول (الحيوان إنسان).

ولكن عكس النقيض بأسلوب آخر وهو على نحوين:

أحدهما: أن تُبدل الموضوع والمحمول بنقيضهما وأن نبدل مكانيهما. مثلاً في قضية (الإنسان حيوان) نقول (لا حيوان لا إنسان).

والثاني: أن يوضع المحمول مكان الموضوع والموضوع مكان المحمول ولكن بشرط الإختلاف في الكيف أي بشرط الاختلاف في الإيجاب والسلب. بناءً على هذا فإن عكس نقيض قضية (الإنسان حيوان) هو (ليس لا حيوان إنسان).

والقضية المحصورة يجب أن تُقرن ببيان كمية الأفراد، إذ يجب أن تأتي كلمات على رأس موضوع القضية من قبيل (كل) أو (جميع) أو (بعض) التى قلنا سابقاً أنها تسمى بـ(سور القضية) مثل (كل إنسان حيوان) أو (بعض الحيوان إنسان).

ومن جهة أخرى فإن القضايا المعتبرة في العلوم هي القضايا المحصورة.

شرائط العكس المستوي وعكس النقيض

مع الإلتفات إلى القضايا المحصورة. وقد عرفت مما تقدم ان العكس، هو أن يصير المحمول موضوعاً، والموضوع محمولاً، مع بقاء الصّدق والكيف (كيف القضية يعني كيفيتها من ناحية النفي أو الاثبات يعني انها نافية أم مثبتة)، والكمّ. نحو: (بعض الإنسان حيوان)، عكسه (بعض الحيوان إنسان)، فالقضيّة الأولى موجبة جزئيّة صادقة، والثانية كذلك.

ويستثنى من هذا الضابط الموجبة الكليّة، فإن عكسها موجبة جزئيّة، نحو: (كلّ إنسان حيوان)، عكسه: (بعض الحيوان إنسان). والعكس الصحيح جار في بعض القضايا دون الاخرى كماسنوافيك به.

القضايا التي يجري فيها العكس صحيحا:

أولا- القضية المخصوصة: التي يكون محمولها أو تاليها مخصوصا أيضا تنعكس مثل نفسها تماما كماً وكيفاً.

نحو: (الوزير الشاعر الصاحب بن عباد هو أبو القاسم إسماعيل بن عباد القزويني، الطالقاني، الاصفهاني) عكسها (الوزير الشاعر أبو القاسم إسماعيل بن عباد القزويني، الطالقاني، الاصفهاني، هو الوزير الشاعر الصاحب بن عباد). و(إذا كان الوزير الشاعر أبو القاسم إسماعيل بن عباد القزويني، الطالقاني، الاصفهاني، فهو الوزير الشاعر الصاحب بن عباد)، عكسها (إذا كان الوزير الشاعر أبو القاسم إسماعيل بن عباد القزويني، الطالقاني، الاصفهاني، فهو الوزير الشاعر الصاحب بن عباد).

ثانيا- القضايا الموجبة كلها: (عدا شخصية الحدين) تنعكس إلى موجبات جزئية سواء كانت: كلية، نحو: (كل إنسان حيوان) عكسها (بعض الحيوان إنسان). (كلما اعتصم المسلمون بحبل الله تولاهم ونصرهم)، عكسها (قد يكون إذا تولى الله المسلمين ونصرهم فقد اعتصموا بحبل الله).

أو جزئية: نحو: (بعض النبات مأكول) عكسها (بعض المأكول نبات). و(قد يكون إذا حافظ المسلم على صلاته انتهى عن الفحشاء والمنكر) عكسها (قد يكون إذا انتهى المسلم عن الفحشاء والمنكر فقد حافظ على صلاته).

أو مهملة: نحو: (الطائر هو حيوان) عكسها (بعض الحيوان هو طائر). (إذا أكل الجائع خبزا شبع) عكسها (قد يكون إذا شبع الجائز فقد أكل خبزا).

أو شخصية: نحو: (زيد فقيه مجتهد) عكسها (من الفقهاء المجتهدين زيد). (إذا جاء سعيد إلى داري علمته العربية) عكسها (قد يكون إذا علمت سعيدا العربية فقد جاء إلى داري).

ثالثا- السالبة الكلية: تنعكس مثل نفسها سالبة كلية، وكذلك السالبة الشخصية التي لا يكون محمولها شخصيا تنعكس سالبة كلية. نحو: (لاشيء من الزنا هو مباح) عكسها (لاشيء من المباح هو زنى). (ليس البتة إذا كان الإنسان خطيبا كان أبكم) عكسها (ليس البتة إذا كان الإنسان أبكما كان خطيبا). (خالد ليس بجبان) عكسها (لا أحد من الجبناء هو خالد). (ليس البتة لو كان أسامة جبانا لكان قائدا منتصرا) عكسها (ليس البتة لو كان القادة منتصرين لكانوا جبناء).

في ما لا يكون فيه العكس صحيحا

السالبة الجزئية: (السالبة المهملة)، لا تقبل عكسا صحيحا على أية صورة من الصور . نحو: (بعض الحيوان ليس بإنسان) (صادقة) عكسها (بعض الإنسان ليس بحيوان) (كاذبة). فلا يكون عكسها صحيحا.

المنفصلة الشرطية: ولا يجري العكس صحيحا في القضية الشرطية المنفصلة لان الترتيب في المنفصلة ترتيبا وضعيا لا طبعيا،

اما الشرطية المتصلة فيجري فيها العكس صحيحا بلا فرق.

لذا قال (قده): سبق في أول هذا الفصل أن قلنا: أن الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبة إلى أن يبرهن على قضية أخرى لها علاقة مع مطلوبة يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق (وهذا ما عرفت فيما تقدم من الشرح وهو اذا صدق اصل القضية المطلوبة صدق عكسها بلا حاجة الى اقامة البرهان عليه لاثبات صدق العكس). **وهذه الملازمة** (في الصدق بين الاصل وعكسها) **واقعة بين كل قضية و (عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقيضها)** (فاذا صدق اصلها صدق عكسها المستوي وعكس نقيضها، وبما ان لكل من العكس المستوي وعكس النقيض احكاما مختلفة).

فنحن الآن نبحث عن القسمين.

اولا- العكس المستوي

العكس: هو تبديل طرفي القضية وعكسهما فالمحمول مكان الموضوع والموضوع مكان المحمول مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق، فاذا كان الاصل صادقا يجب ان يكون العكس صادقا ايضا، ولكن لا يشترط ان تكونا متوافقين في الكم، فقد تكون قضية الاصل كلية ويكون عكسها قضية جزئية على ما سياتي بيانه، أي أن القضية المحكوم بصدقها تحوَّل إلى قضية تتبع الأولى في الصدق وفي

الإيجاب والسلب (الايجاب والسلب مرتبطان بكيف القضية)، بتبديل طرفي الأولى بأن يجعل موضوع الأولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا(هذا في القضية الحملية، اما في الشرطية المتصلة)، أو المقدم تاليا والتالي مقدما.

والعَكْسُ لاَزِمٌ لكل قضية، فالأصل في القضايا أنها تنعكس، واستثني من القضايا المهملة السلبية، أي السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها كقولنا: الحيوان ليس بإنسان، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان، الحيوان ليس بإنسان، لان الحيوان هذا موضوع محكوم عليه، ليس بإنسان لأنها في قوة الجزئية، إذاً الحيوان ليس بإنسان هذه في قوة الجزئية فإنه صادق، ولا يصدق عكسه وهو الإنسان ليس بحيوان، لو بدلت قدمت وأخرت، الموضوع محمول وهو الإنسان ليس بحيوان نقول: هذا لا يصدق، لما تقدم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم هذا صحيح يصدق، نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم يصح، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص، الأعم الذي هو الحيوان، لا يصح نفيه عن بعض أفراد الأخص، لأنه يكذب لا يصح أن تقول: بعض الإنسان ليس بحيوان، هذا كاذب، لكن يصح أن تقول: بعض الحيوان ليس بإنسان، وهذا هو معنى قولهم: (المهملة السلبية في قوة الجزئية، فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهملة السالبة، لأن المهملة في قوة الجزئية هذا أولاً، إذاً هي جزئية، وسالبة، إذاً ضد الإيجاب، فاجتمع فيها الاهمال

والسلب، فتبين إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة، وأما الشرطيات المنفصلة فلا يدخلها العكس، إذا العكس لازم لكل قضية، واستثنى نوعين: الجزئية السالبة، المهملة السالبة. والعكس إذا أُطلق عند المناطقة الذي عليه العمل هو العكس المستوي، فإذا أطلقوا العكس انصرف إلى المستوي فلا يحتاج إلى تقييد، أما عكس النقيض الموافق أو المخالف هو الذي يحتاج إلى تقييد.

والكيفية المنطقية للعكس المستوي: العكس، يستدل به من قضية على أخرى، بشرط ان يكون موضوع الثانية محمول الأولى، فالموضوع يكون . وفق هذا التعريف . محمولا في القضية الثانية ويكون المحمول موضوعا والشرط الأساسي هو أن نلاحظ الاستغراق في القضية الأولى في الموضوع والمحمول معا، فلا بأس بالعكس وبدون أي تغيير في (كم) القضية، وكم القضية يعني ناحية الاستغراق وعدم الاستغراق أي الجزئية والكلية في القضية.

مثلا: لا راهب متزوج. لماذا لأن القضية الأولى (ل) مستغرقة في الموضوع والمحمول معا . إذ إن النفي استغراق والقضية بذاتها (ل) قضية سالبة.

أما لو لم يكن كذلك، بل كان الموضوع فقط مستغرقا.. في المحمول دون العكس فلا نستطيع أن نعكس إلا إذا غيرنا (كم) القضية أي بدلنا الكلية إلى جزئية وكمثل كل إنسان حيوان لا يكون عكسها إلا

(بعض الحيوان إنسان).

والموجبة الجزئية غير مستغرقة لا في الموضوع ولا في المحمول، فيمكن عكسها كذلك . بدون الاستغراق . مثلا: بعض أفراد الإنسان، أبيض نعكسها بعض ما هو أبيض إنسان.

تبقى السالبة الجزئية لا يمكن أن نعكسها إذ ان المحمول حين يأتي مكان الموضوع ويدخل عليه النفي يصبح مستغرقاً في الموضوع الذي يصبح آنئذ محمولا له، فيكون العكس أوسع استغراقا من أصل القضية وبالتالي يكون الاستدلال المباشر فاقدا لشرط المطابقة في الاستغراق. مثاله: ليس بعض الناس أدباء، عكسه.. ليس بعض الأدباء أناسا؟ فهل هذا صحيح؟ كلا.

لذلك قال المناطقة: ليس للسالبة الجزئية عكس.

من أمثلة العكس المستوي

القضية الأصلية:

١- كل عالم مثابر في عمله (ك).

٢- لا مؤمن متكبر (ل).

٣- بعض العلماء فقراء (ب).

٤- ليس بعض العلماء قادة (س).

القضية المعكوسة: بعض المثابرين في أعمالهم علماء (ب)...

لا متكبر مؤمن (ل)..

بعض الفقراء علماء (ب)...لا عكس لها..

طريقة العكس المستوي: هو أن تجري التبديل بين حدي القضية فتضع المحمول بدل الموضوع في القضايا الحملية أو العكس وتضع التالي بدل المقدم في القضايا الشرطية أو العكس. نحو: (لا شيء من الإنسان بطائر) عكسها (لا شيء من الطائر بإنسان). قالوا..

العكس قلب جزأي القضيّة
مع بقاء الصدق والكيفيّة
والكمّ إلا الموجب الكليّة
فعوضها الموجبة الجزئيّة
والعكس لازم لغير ما وجد
به اجتماع الخسّتين فاقتصد
ومثلها المهملة السلبيّة
لأنها في قوّة الجزئيّة
والعكس في مرتّب بالطبع
وليس في مرتّب بالوضع

والمعنى: ان العكس لازم لكلّ قضيّة لم يجتمع فيها خسّتان. وهما (السّلب والجزئيّة)، فتخرج من العكس الصحيح، القضايا التي هي بنحو السالبة الجزئيّة، والمهملة السلبيّة لأنها في قوتها، ويبقى منها الشخصيّة بقسميها، أعني: الموجبة والسالبة، والكليّة الموجبة والسالبة، والجزئيّة الموجبة، والمهملة الموجبة، كما تقدم.

فالعكس المستوي: هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق .

والمراد بالتبديل هو: تحويل موضوع القضية (المحكوم بصدقها) إلى محمول، وتحويل محمولها إلى موضوع أو تحويل المقدم تاليا والتالي مقدما مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف (الإيجاب والسلب).

وتسمى القضية الأولى بـ (الأصل)

وتسمى القضية الثانية بـ (العكس المستوي)

ويستعمل العكس المستوي في القضايا من النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين وهو: لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

ويشترط في العكس المستوي ما يلي:

١- تبديل الطرفين .

٢- بقاء الكيف .

٣- بقاء الصدق .

ومع توفر الشروط المتقدمة تكون نتائج العكس المستوي هي ما يلي:

١- الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية

كل ماء سائل يصدق بعض السائل ماء

كل إنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان

٢- الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية .

نحو:

بعض السائل ماء يصدق بعض الماء سائل

بعض الماء سائل يصدق بعض السائل ماء

بعض الطير أبيض يصدق بعض الأبيض طير

بعض الإنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان

٣- السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية

لا شيء من الحيوان بجماد يصدق لا شيء من الجماد بحيوان .

٤- السالبة الجزئية: لا عكس لها، وذلك لتخلف إنتاج الاستدلال في بعض صورها وهي: فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من محمولها (بعض الحيوان ليس بإنسان) فإنه لا يصح أن يقال (لا شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان)، لأنهما كاذبتان، وتقدم أن من شروط العكس المستوي بقاء الصدق.

والمهملة السالبة نحو الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لها .

أمثلة في قواعد كيفية عكس القضايا:

أولا: الموجبة الكلية والجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية.

ثانيا: السالبة الكلية تنعكس إلى سالبة كلية.

ثالثا: السالبة الجزئية لا عكس لها.

نحو: (كل إنسان حيوان) هذه قضية موجبة كلية صادقة، فتنعكس إلى (بعض الحيوان إنسان) وهي صادقة أيضا لأنه متى صدق الأصل صدق العكس قطعا.

ونحو: (كل العدول ثقات) هذه قضية موجبة كلية، تنعكس إلى

(بعض الثقات عدول) وهي موجبة جزئية، وبما أن الأصل صادق فعكسه صادق أيضا.

نحو: (بعض التجار زكوا) هذه موجبة جزئية تنعكس إلى (بعض الذين زكوا تجار) وهذه موجبة جزئية وبما أن الأصل صادق فالعكس لا بد أن يكون صادقا.

نحو: (بعض الأسماء مرفوعة) هذه موجبة جزئية تنعكس إلى (بعض المرفوعات أسماء) وهذه موجبة جزئية وبما أن الأصل صادق فعكسه صادق أيضا.

نحو: (لا شيء من الإنسان بحجر) هذه سالبة كلية تنعكس إلى (لا شيء من الحجر بإنسان) وهذه سالبة كلية وبما أن الأصل صادق فالعكس صادق أيضا.

نحو: (لا أحد من الكفار سيدخل الجنة) هذه سالبة كلية تنعكس إلى (لا أحد من الذين سيدخلون الجنة كفار) وهذه سالبة كلية أيضا، وبما أن الأصل صادق فالعكس صادق أيضا.

نحو: (بعض الحيوان ليس بإنسان) وهذه سالبة جزئية صادقة، فإذا عكسناها قلنا (بعض الإنسان ليس بحيوان) وهذه قضية كاذبة، فلذا قالوا (لا عكس للسالبة الجزئية) فتسقط من القسمة.

والخلاصة: هي أن العكس هو تلازم بين قضيتين في الصدق بحيث متى صدقت القضية الأولى أمكننا أن نستخرج منها قضية ثانية تكون صادقة أيضا.

ثمَ إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي. التي يكون فيها الترتيب بين المقدم والتالي بنحو تقدم العلة على المعلول. وتقتصر على القضايا الحمليَة والشرطيَة المتَصلة.

وأمَا في القضايا المرتَبة بحسب الوضع فقط، كالشرطيَات المنفصلة، فلا عكس لها.

فتلخص ان العكس المستوي: هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق. والمراد بالتبديل هو: تحويل موضوع القضية (المحكوم بصدقها) إلى محمول، وتحويل محمولها إلى موضوع أو تحويل المقدم تاليا والتالي مقدما، مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف (الإيجاب والسلب).

وتسمى القضية الأولى بـ (الأصل).

وتسمى القضية الثانية بـ (عكس المستوي).

لذا قال (قده): أما العكس المستوي فهو: تبديل طرفي القضية (العكس هو تبديل طرفي القضية وعكسهما فالمحمول مكان الموضوع والموضوع مكان المحمول مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق) **مع بقاء الكيف والصدق** (فاذا كان الاصل صادقا يجب ان يكون العكس صادقا ايضا، ولكن لا يشترط ان تكونا متوافقين في الكم، فقد تكون قضية الاصل كلية ويكون عكسها قضية جزئية على ما سياتي بيانه)، **أي أن القضية المحكوم بصدقها تحوّل إلى قضية تتبع الأولى في الصدق وفي**

الإيجاب والسلب (الايجاب والسلب مرتبطان بكيف القضية)، **بتبديل طرفي الأولى بأن يجعل موضوع الأولى محمولا في الثانية والمحمول موضوعا** (هذا في القضية الحملية، اما في الشرطية المتصلة)، **أو المقدم تاليا والتالي مقدما.**

وتسمى الأولى (الأصل) والثانية (العكس المستوي) . (وعليه فالعكس مشترك لفظي بين ان يطلق ويراد منه نفس القضية المعكوسة، او يطلق ويراد منه نفس عملية تبديل الموضوع بالمحمول وتبديل المحمول بالموضوع) .

فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان:

اصطلاح في نفس التبديل.

واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

التلازم في العكس

قد علمتَ أن العكس هو تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع بقاء الإيجاب والسلب والصدق بحاله ولفهم حقيقة العكس لا بد من الالتفات إلى قواعد التلازم لأن (الأصل ملزوم، والعكس لازم أعم).

وفي باب التلازم أربع قواعد هي:

١- متى صدق الملزوم صدق اللازم.

٢- ليس متى صدق اللازم صدق الملزوم.

٣- متى كذب اللازم كذب الملزوم.

٤- ليس متى كذب الملزوم كذب اللازم. مثال: الزوجية لازم أعم للأربعة، فالأربعة ملزوم والزوجية لازم. فمتى صدق أن هذا العدد أربعة صدق أنه زوج. ولكن ليس متى صدق أن العدد زوج صدق أنه أربعة لتحقق الزوجية مع غير الأربعة كالستة والثمانية، ومتى انتفى وكذب أن هذا العدد زوج كذب أنه أربعة، ولكن ليس متى انتفى وكذب أن هذا العدد أربعة كذب أنه زوج لتحقق الزوجية مع الستة مثلا، فإذا ثبت أن الأصل ملزوم والعكس لازم أعم حصلنا على القواعد التالية:

١- متى صدق الأصل صدق العكس.

٢- ليس متى صدق العكس صدق الأصل، بل قد يصدق العكس ويكذب الأصل.

٣- متى كذب العكس كذب الأصل.

٤- ليس متى كذب الأصل كذب العكس، بل قد يكذب الأصل ويصدق العكس.

ولنطبق هذه القواعد على الأمثلة:

نحو: كل إنسان حيوان عكسها بعض الحيوان إنسان.

فالأولى أصل والثانية عكس. والأولى ملزوم والثانية لازم.

وهنا متى صدق الملزوم الذي هو الأصل (كل إنسان حيوان) صدق اللازم الذي هو العكس (بعض الحيوان إنسان). نحو: كل حيوان إنسان قضية كاذبة إذا عكسناها صارت بعض الإنسان حيوان وهي قضية

صادقة. فهنا العكس صادق والأصل كاذب. إذاً لا يلزم من صدق العكس أن يكون الأصل صادقا. نحو: كل إنسان حجر، عكسها بعض الحجر إنسان. فالعكس بما أنه كاذب فالأصل كاذب أيضا لأنه متى كذب العكس لزم كذب الأصل. نحو: كل حيوان إنسان الذي مثلنا به قبل قليل كاذب وعكسه بعض الإنسان حيوان صادق. فهنا الأصل كاذب والعكس صادق.

فتلخص: أن التلازم في العكس في جانبين فقط:

الأول: متى صدق الأصل صدق العكس.

الثاني: متى كذب العكس كذب الأصل.

تنبيه: في المنطق لا يوجد مفهوم مخالف فإذا قلنا بعض الإنسان حيوان فتعتبر قضية صادقة ولا يقال فهذا يقتضي أن البعض الآخر من الإنسان ليس بحيوان وهذا باطل، لأننا نقول الطرف الآخر مسكوت عنه أي لم يبين حكمه فلا يستنبط من السكوت حكم.

وعليه فكل قضية كلية صادقة فالجزئية صادقة أيضا. مثال: كل إنسان جسم، وبعض الإنسان جسم كلاهما صادقتان ولا يقال فتخصيص بعض الإنسان بأنه جسم يقتضي أن البعض الآخر ليس بجسم لأنا نقول هو طرف مسكوت عنه أي لم يبين حكمه.

مثال: كل صلاة عبادة وبعض الصلاة عبادة كلاهما صادقتان. مثال: كل ذهب معدن، وبعض الذهب معدن كلاهما صادقتان. وعلى هذا مجرى الامور جميعا.

لذا قال (قده): ومعنى أن العكس تابع للأصل في الصدق:

أن الأصل إذا كان صادقا وجب صدق العكس (وهذه ثمرة العكس أن القضية الأولى وهي الأصل إن كانت صادقة فإن العكس المترتب عليها يكون صادقا أيضا، فالثمرة هو التلازم في الصدق إن وجد).

ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب، فقد يكذب الأصل و العكس صادق. (وسوف ياتي بانه قد يختلفان في الكم اعني الكلية في الاصل والجزئية في العكس مع احتمال اتحادهما في الكيف، واحتمال عدم اتحادهما ايضا، فان الجزئية المعكوسة عن الاصل تصدق اذا كان الاصل صادقا، ولكن قد تكذب مع كذب الاصل، وقد لا تكذب فتكون صادقة مع كذب الاصل).

ولازم ذلك أن الأصل لا يتبع عكسه في الصدق (بعبارة اوضح: ان القضية المعكوسة لاشرط من جهة متابعة الاصل في حال كذبه)، **ولكن** (الاصل) **يتبعه** (معكوسه) **في الكذب، فإذا كذب العكس كذب الأصل، لأنه لو صدق الأصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.**

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال:

الاولى ـ إذا صدق الأصل صدق عكسه.

الثانية ـ إذا كذب العكس كذب أصله، وهذه القاعدة

الثانية متفرعة على الأولى، كما علمت.

شروط العكس

يشترط في العكس المستوي ما يلي:

١ ـ تبديل الطرفين: أي تحويل الموضوع محمولا، والمحمول موضوعاهذا في القضية الحملية، أو تحويل المقدم تاليا والتالي مقدما في القضية الشرطية.

٢ ـ بقاء الكيف: أي إن كانت القضية الأولى موجبة يجب أن تكون القضية الثانية موجبة أيضا، وإن كانت القضية الأولى سالبة يجب أن تكون القضية الثانية سالبة أيضا.

٣ ـ بقاء الصدق: أي يلاحظ أن لا يكون تبديل الطرفين موجبا لكذب القضية الثانية.

اما الكم وهو الكلية والجزئية ـ راجع المحصورات الاربعة ـ فلا يشترط اتحاد العكس مع الاصل من حيث الكم، فقد يكون الاصل موجبة كلية والعكس موجبة جزئية كما تقدم. والمهم هو بقاء الصدق. نعم، ان الاصل اذا كان كاذبا، فلا يشترط كذب معكوسه، بل قد يكون صادقا، اذ لا ملازمة بين كذب الاصل وكذب العكس.

نعم، الملازمة قائمة فيما اذا كان العكس كاذبا فلابد ان يكون الاصل كاذبا. وهذا كله تقدم فراجع.

لذا قال (قده): علمنا أن العكس إنما يحصل بشروط ثلاثة:

تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق.

أما الكم فلا يشترط بقاؤه، وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر. والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقيا (الكيف هو الايجاب والسلب) **. ولكن لم يبق الصدق، فلا يسمى ذلك عكسا، بل يسمى (انقلابا)** (وذلك فيما اذا كان الاصل صادقا ولما اعتقد انه عكس لها كاذبا، او كانت الاولى كاذبة والثانية صادقة، فهذا لايقال عنه عكس وانما هو انقلاب).

نتائج العكس المستوي:

١ ـ الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية.

اذا كانت قضية الاصل موجبة كلية، فعكسها لابد ان يكون موجبة جزئية، نحو: (كل ماء سائل) يصدق (بعض السائل ماء)و(كل إنسان ناطق) يصدق (بعض الناطق إنسان).

وايضا الموجبة الجزئية تنعكس الى موجبة جزئية، ولا تنعكس الموجبة الكلية الى موجبة كلية، والموجبة الجزئية لا تنعكس كذلك الى موجبة كلية، بل الموجبة سواء كانت كلية ام جزئية فعكسها هو موجبة جزئية لا غير.

تعريف بالرموز المصطلحة:

(ب): تعني الموضوع في القضية.

(حـ): تعني المحمول في القضية.

(كل ب حـ): تعني موجبة كلية.

(ع حـ ب): تعني عكس موجبة جزئية.

(ع ب ح): تعني موجبة جزئية.

(لا ب ح): تعني سالبة كلية.

(س ب حـ): تعني السالبة الجزئية.

(س حـ ب): تعني عكس السالبة الجزئية.

نتائج القضايا وعكوسها بالاستعانة بالرموز

أولاـ اذا كان قضية الاصل نحو: (كل ب حـ)، صادقا، فان عكسها: (ع حـ ب)، صادقا ايضا.

ثانياـ اذا كان قضية الاصل نحو: (كل ب حـ)، كاذبا، فان عكسها: (ع حـ ب)، قد يكون صادقا، وقد لا يكون.

ثالثاـ اذا كان قضية الاصل نحو: (لا ب حـ)، صادقا، فان عكسها: (س حـ ب)، صادقا.

رابعاـ اذا كان قضية الاصل نحو: (لا ب حـ)، كاذبا، فان عكسها: (س حـ ب)، قد يكون كاذبا وقد لايكون.

خامساـ اذا كان قضية الاصل نحو: (ع ب حـ)، صادقا، فان عكسها: (ع حـ ب)، صادقا.

سادساـ اذا كان قضية الاصل نحو: (ع ب حـ)، كاذبا، فان عكسها:

(ع حـ ب)، قد يكون كاذبا وقد لا يكون.

سابعاً- اذا كان قضية الاصل (س ب حـ)، صادقا، فلا عكس مستوٍ لها.

لذا قال (قده): الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية: أي أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية.

والموجبة الجزئية تنعكس كنفسها.

فإذا قلت (في الموجبة الكلية): (**كل حـ ب**) (اي: كل ماء سائل) **عكسها** (**ع ب حـ**) (هو: جزئية موجبة وهي: (بعض السائل ماء)، وهذه قضية صادقة، لان السائل منه الماء ومنه سوائل اخر) .

و (الموجبة الجزئية) (**ع حـ ب**) **عكسها** (**ع ب حـ**) (اي عكسها موجبة جزئية، فهما متحدان من حيث الجهة في الكمية والكيفية، وكان انعكاسها مقتصرا على تبديل المحمول بالموضوع، فقولك بعض السائل ماء عكسها بعض الماء سائل)، **ولا ينعكسان الى** (**كل ب حـ**) (اي اذا كلنت القضية موجبة كلية مثل: (كل ماء سائل) او اذا كانت موجبة جزئية مثل (بعض السائل ماء) لا يكون عكسهما موجبة كلية، فلا يصدق ان قلت: (كل السائل ماء)، في عكسمها).

البرهان :(على ان الموجبة الكلية والموجبة الجزئية لا ينعكسان الى

موجبة كلية): **في** (القضية الحملية الموجبة) **الكلية: أن المحمول فيها إما أن يكون أعم من الموضوع أو مساويا له.** (مثال المحمول الاعم: كل ماء سائل، فان المحمول فيها اعم من الماء وغيره. ومثال المساوي: كل انسان ناطق، فالمحمول مساويا للانسان).

وعلى التقديرين (سواء كان المحمول اعم منه ام مسوايا للموضوع) **تصدق الجزئية قطعا** (فيمكن ان نقول في الاعم: بعض السائل ماء، وفي المساوي: بعض الناطق انسان) **لان الموضوع في التقديرين يصدق على بعض أفراد المحمول، فإذا قلت** (في الموجبة الكلية): (**كل ماء سائل**) (المحمول فيها هو (السائل) اعم من الموضوع (الماء)، فعكسها) **يصدق** (**بعض السائل ماء**)، **و**(ايضا في الموجبة الكلية) (**كل انسان ناطق**) (عكسها) **يصدق** (**بعض الناطق انسان**)، **ولكن لا تصدق** (الموجبة) **الكلية على كل تقدير** (اي لو كان عكس الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية موجبة كلية ايضا لا تصدق، لانه لو قلنا ان عكس (كل ماء سائل) عكسها (كل سائل ماء) لم يصدق)، **لان الموضوع في التقدير الأول** (كل ماء سائل) **لا يصدق على جميع أفراد المحمول** (الذي هو السائل **لانه** اعم منه)، **لأنه** (الماء) **اخص من المحمول** (السائل)، **فإذا قلت** (عند عكس الموجبة الكلية: كل سائل ماء): (**كل سائل ماء**) (اي لم تعكس

الكمية) **فالقضية كاذبة وهو المطلوب** (اي فثبت ان القضية القضية كاذبة لانه ليس كل السائل ماء، بل بعض السالب ماء، من هنا قال فيما تقدم مالم تغير كيف المعكوسة لا يعتبر عكس بل انقلاب، اما اذا تغير الكيف تصبح معكوسة، لانها تصدق ليس كل السائل ماء، او تغيير الكمية من كلية الى جزئية) .

٢ ـ الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية. وفي القضية الجزئية الموجبة اما ان يكون المحمول فيها اعم مطلقا من الموضوع او اخص مطلقا من الموضوع، او اعم من وجه او مساويا للموضوع.

مثل: الاعم محمولا مطلقا(بعض الماء السائل) فعكسها يصدق في (بعض الماء سائل).

ومثال الاخص محمولا (بعض السائل ماء) عكسها يصدق في (بعض الماء سائل). والاعم محمولا من وجه .

مثل: (بعض الطير أبيض) عكسها يصدق في (بعض الأبيض طير). ومثال المحمول المساوي نحو: (بعض الإنسان ناطق) عكسها يصدق في (بعض الناطق إنسان).

واما على التقدير الاول والثالث اذا كان عكسها موجبة كلية فلا يصدق فيهما العكسان نحو: (بعض الماء سائل، لايصدق عكسها اذا كان بنحو: كل سائل ماء، وايضا في الاعم من وجه. نحو: بعض الطير ابيض، لا يصدق عكسها اذا كان بنحو: كل الطير ابيض).

لذا قال (قده): وفي الجزئية: أما أن يكون المحمول أعم مطلقا من الموضوع أو اخص مطلقا، أو أعم من وجه، أو مساويا.

وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الأول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية، لأنه إذا كان المحمول أعم مطلقا أو من وجه، فإن الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول إنما يصدق لو كان أخص أو مساويا.

إما عكسه إلى الموجبة الجزئية فإنه يصدق على كل تقدير، فإذا قلت:

بعض السائل ماء يصدق بعض الماء سائل.

وبعض الماء سائل يصدق بعض السائل ماء.

وبعض الطير أبيض يصدق بعض الأبيض طير.

وبعض الإنسان ناطق يصدق بعض الناطق انسان.

طريقة الاستدلال بالعكس المستوي

هي أن يعمد المستدل إلى القضية المطلوب البرهان عليها فيعكسها. ومن ثم يبرهن على صدق القضية الثانية(المعكوسة).

ثم بعد أن يثبت صدقها يطبق (قاعدة العكس المستوي) وهي: (إذا صدق الأصل صدق عكسه).

فينتج صدق القضية المطلوب الاستدلال عليها لصدق أصلها.

مثال: (بعض السائل ماء).

المطلوب اثباته هو: إثبات صدق (بعض السائل ماء).

والمفروض: أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب وهي صعبة سواء كانت على المستدل او المتلقي، فينتقل المستدل إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر، وهي طريقة (العكس المستوي) فيقول: بعد عكس الاصل الى العكس المستوي المطلوب البرهان عليه هو: (بعض السائل ماء).

وكان اصلها هو (كل ماء سائل).

فالاستدلال: وقد ثبت بالبرهان - في محله - صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلابد من صدق العكس وهو (بعض السائل ماء) لأنه إذا صدق الأصل صدق عكسه، وقد صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلابد وأن يصدق عكسه وهو (بعض السائل ماء).

٣ـ السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية.

وفي القضية السالبة الكلية يكون عكسها سالبة كلية ايضا، مع اتحادهما في الجهة اعني الكم والكيف فيهما واحد، نحو: (لا شيء من الحيوان بشجر) فيكون عكسها صادقا في (لا شيء من الشجر بحيوان). و (لا شيء من الإنسان بحجر) يصدق (لا شيء من الحجر بإنسان).

لذا قال (قده): السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية: فيبقى الكم والكيف معا، فإذا صدق قولنا: (لا شيء من الحيوان بشجر)، صدق (في عكسها) (لا شيء من الشجر بحيوان).

والبرهان واضح: لان السالبة الكلية لا تصدق إلا مع تباين الموضوع والمحمول تباينا كليا. والمتباينات لا يجتمعان أبدا، فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر، سواء جعلت هذا موضوعا أو ذاك موضوعا (والا سوف يكون انقلابا وليس عكسا كما عرفت).

للتدريب على إقامة البراهين

اقام الماتن(ره)، تدريبا على اقامة البراهن والاستدلال من طريق النقيض والعكس المستوي على السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية بالصورة الاتية: المفروض (لا ب حـ)، قضية صادقة. اي ثبت صدقها بمرتبة سابقة. وهي تعبر عن: (لا شيء من الحيوان شجر)، او (ليس شيء من الحجر انسان)، او (ليس شيء من الجوهر عرض)، هذه جميعا كليات سالبة ثبت صدقها، والمطلوب هو اثبات صدق عكسها، وهو: (لا شيء من الشجر حيوان)، و(ليس شيء من الانسان حجر)، و (ليس شيء من العرض جوهر)؟.

فنقول: ان المدعى هو (لا حـ ب)، صادقة ايضا وهو عكس قضية الاصل.

البرهان: نقول: لو لم يكن العكس المستوي (لا حـ ب)، صادقة ـ وهو عكس قضية الاصل السالبة الكلية (لا ب حـ)ـ لصدق نقيضها وهو الموجبة الجزئية (ع حـ ب)ـ لان نقيض السالبة الكلية (لا حـ ب)، نقيضها موجبة جزئية (ع حـ ب)ـ، ومن الواضح انهما متناقضان، فلا

يرتفعان معا، ولا يجتمعا معا، للتناقض الحاصل بينهما، فلو لم تصدق السالبة الكلية، لصدق نقيضها وهو الموجبة الجزئية (ع حـ ب)، وهو العكس المستوي للنقيض لاستحالة ارتفاعهما معا.

وصدق النقيض (ع حـ ب) لازمه كذب السالبة الكلية (لا ب حـ)، التي فرض انها صادقة بمرتبة سابقة، وهذه النتيجة خلف الفرض، فاننا قد افترضنا صدق السالبة الكلية المتقدمة (لا ب حـ)، ومن هذه النتيجة المخالفة لما فرض نستنتج، كذب الموجبة الجزئية التي هي مستوي النقيض (ع حـ ب).

وعليه ثبت المطلوب اثباته الذي هو صدق عكس السالبة الكلية، وهو ايضا سالبة كلية، واذا كان صادقا بحسب البرهان المتقدم فقد يثبت معه صحة القول: عكس السالبة الكلية الصادقة سالبة كلية صادقة ايضا. و.هـ.م.

لذا قال (قده): وللتدريب على إقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الأمر بالصورة الآتية:

المفروض (ثبت صدق السالبة الكلية التي يرمز لها بـ)(**لا ب حـ**) **قضية صادقة.**

المدعى (صدق عكس السالبة الكلية وهو:)(**لا حـ ب**) **صادقة أيضا.**

البرهان: لو لم تصدق (لا حـ ب) (وهي السالبة الكلية التي تكون عكس قضية الاصل وهي السالبة الكلية: لا ب حـ).

لصدق نقيضها (ع حـ ب)(لان نقيض السالبة الكلية (لا ب حـ) موجبة جزئية ويرمز لها: ع حـ ب).

ولصدق (ع ب حـ) العكس المستوي للنقيض (لان ع ب حـ عكس قضية الاصل التي هي الموجبة الجزئية (ع حـ ب)التي وقعت نقيضا للسالبة الكلية: لا حـ ب).

وإذا لاحظنا هذا العكس المستوي (ع ب حـ) ونسبناه الى الأصل (لا ب حـ) وجدناه نقيضا له.

فلو كان (ع ب حـ) صادقا وجب ان يكون (لا ب حـ) كاذبا، مع ان المفروض صدقه.

فوجب ان تكون (لا حـ ب) صادقة وهو المطلوب.

فائدة مبحث العكس هي:

١- إذا أقمنا الدليل على صدق القضية الأصل أمكننا أن نعرف مباشرة صدق العكس أيضا بلا حاجة لدليل ثان على صحة العكس لأنه متى صدق الأصل صدق العكس.

٢- إذا لم نعلم حال القضية الأصل وعرفنا أن عكسها باطل وكاذب علمنا كذب القضية الأصل.

لأنه متى كذب العكس كذب الأصل.

مثال: إذا علمنا أن كل المرسلين أنبياء (على نبينا وآله وعليهم السلام)، فسنعلم بالعكس أن بعض الأنبياء مرسلين.

لأنه متى صدق الأصل صدق العكس.

مثال: إذا ارتبنا في حال هذه القضية (كل حرف معرب) فعكسناها إلى بعض المعرب حرف وعلمنا أن العكس كاذب فحينئذ نقول فالأصل أيضا كاذب لأنه متى كذب العكس كذب الأصل.

تنبيه: في المنطق لا يوجد مفهوم مخالف فإذا قلنا بعض الإنسان حيوان فتعتبر قضية صادقة ولا يقال فهذا يقتضي أن البعض الآخر من الإنسان ليس بحيوان وهذا باطل، لأننا نقول الطرف الآخر مسكوت عنه أي لم يبين حكمه فلا يستنبط من السكوت حكم.

وعليه فكل قضية كلية صادقة فالجزئية صادقة أيضا.

مثال: كل إنسان جسم، وبعض الإنسان جسم كلاهما صادقتان ولا يقال فتخصيص بعض الإنسان بأنه جسم يقتضي أن البعض الآخر ليس بجسم لأنا نقول هو طرف مسكوت عنه أي لم يبين حكمه.

مثال: كل صلاة عبادة وبعض الصلاة عبادة كلاهما صادقتان.

مثال: كل ذهب معدن، وبعض الذهب معدن كلاهما صادقتان. وعلى هذه القوانين يبنى صدق وكذب العكوس.

لذا قال (قده): تعقيب: بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال لأنا لا بد أن نرجع في هذا البرهان إلى الوراء، فنقول:

المفروض أن (لا ب حـ) صادقة، فتكذب (ع ب حـ) نقيضها،

وهذا النقيض عكس (ع حـ ب)، فيكذب أيضا، لانه اذا كذب العكس كذب الأصل (القاعدة الثانية)(اي وهذا فحوى القاعدة الثانية المتقدمة).

واذا كذب هذا الأصل اعني (ع حـ ب)، صدق نقيضه (لا حـ ب)، وهو المطلوب. فاستفدت (تارة) من صدق الأصل كذب نقيضه.

و (أخرى) من كذب العكس كذب أصله.

و (ثالثة) من كذب الأصل صدق نقيضه. وسيمر عليك مثل هذا الاستدلال كثيرا، فدقق فيه جيدا، وعليك بإتقانه.

خلاصة طريقة الاستدلال بالعكس المستوي هي: تعيين المطلوب، تعيين الأصل، الاستدلال على صدق الأصل، تطبيق قاعدة العكس المستوي، فالحصول على النتيجة.

السالبة الجزئية لا عكس لها

عرفت مما تقدم ان القضية السالبة الجزئية لا عكس لها، وذلك لتخلّف إنتاج الاستدلال في بعض صورها وهي: فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بإنسان). فإنه لا يصح أن يقال (لا شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان) لأنهما كاذبتان، وتقدم أن من شروط العكس

المستوي بقاء الصدق.

فيتحصل: ان نحو (بعض الحيوان ليس بإنسان) لا عكس لها. لأنه يصح سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم، ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص، فيصدق قولنا: (بعض الحيوان ليس بإنسان). ولا يصدق (بعض الإنسان ليس بحيوان).

وَمِثْلُ السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها القضية المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ، كقولنا: (الحيوان ليس بإنسان)، فإنه صادق ولا يصدق عكسه وهو (الإنسان ليس بحيوان)، لما تقدم من بيان صحة نفي الأخص عن بعض أفراد الأعم، وعدم صحة نفي الأعم عن بعض أفراد الأخص.

ولِأَنَّ المهملة السلبية فِي قُوَّةِ الجُزْئِيَّهْ فكما لا تنعكس الجزئية السالبة لا تنعكس المهلة السالبة، ثم إن العكس لا يكون إلا في الحمليات والشرطيات المتصلة كما تقدم ذكره.

لذا قال (قده): السالبة الجزئية لا عكس لها، أي لا تنعكس أبدا لا إلى كلية ولا إلى جزئية (المراد هو ان السالبة الجزئية لا تنعكس في كل الموارد التي تصدق فيها وتلك الموارد هي ثلاثة، مورد (ب) يساوي (حـ)، نحو: (بعض الانسان ليس بحجر)، فهي تنعكس الى (بعض الحجر ليس بانسان)، ومورد آخر وهو: (ب) اعم من (حـ)، نحو: (بعض الطير ليس بابيض)، فتنعكس الى (بعض الابيض ليس بطير)، ومورد ثالث هو: (ب)اكبر من (حـ)، نحو: (بعض الحيوان ليس بانسان) فهي لا تنعكس جزما لان

لا يصح ان يقال:(بعض الانسان ليس بحيوان)، فيكون مراده من قوله(ابدا)، هو عدم صدق(س حـ ب) في كل الموارد المتقدمة، وليس مراده انها لاتنعكس في كل الموارد، والمقام جدير بالالتفات فتنبه)، **لأنه يجوز ان يكون موضوعها اعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بإنسان). والأخص لا يجوز سلب الأعم عنه بحال من الأحوال لا كليا ولا جزئيا، لأنه كلما صدق الأخص صدق الأعم معه، فكيف يصح سلب الأعم عنه، فلا يصدق قولنا (لا شيء من الإنسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الإنسان ليس بحيوان).**

الشرطية المنفصلة لا عكس لها

الى هنا كان البحث في العكس المستوي للقضايا الحملية والشرطية المتصلة، التي يكون بين مقدمها وتاليها علاقة او نسبة خاصة، اما في هذا البحث نريد ان نتعرف على القضايا الشرطية المنفصلة هل لها عكس وهل له ثمرة او قيمة علمية او عملية معينة؟ قد يقال ان القضية الشرطية المنفصلة لا عكس لها، لان لا ثمرة في عكسها، فهي لا تدل الا على التنافي بين جزئي القضية المقدم والتالي، فيكون المتكلم بالخيار بان يقدم اي منهما بلا فرق.

نحو: العدد اما الفرد او زوج، او عكسها العدد اما زوج او فرد، فلا فرق ولا فائدة من ذلك. وهذا هو معنى قولهم: (ان العَكْسُ ثابت في

القضية المرتبة بالطَّبْع)، والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره ألا ترى أن معنى القضية الحملية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم. فإذا غُيِّرَ الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها، فقولك: العدد إما زوج أو فرد لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت: العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه، فعُلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر.

نعم لو تحولت الى حملية فقد تظهر الثمرة في عكسها صحيحا، لكن ستكون حملية لا شرطية منفصلة فتامل[1].

---

(١) العَكْسُ ثابت في قضية مرتبة بالطَّبْع، والترتيب الطبيعي هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره، يعني يكون بينهما ترابط، بين المقدم والتالي، الموضوع والمحمول، ويتأثر الثاني بالأول، يعني إذا قدّم وأخر تأثر تغير المعنى، وأما إذا لم يتغير فلا تأثير للعكس فيه، فالترتيب الطبيعي. هو ما اقتضاه المعنى بحيث يتغير بتغيره، لأنك إذا جعلت الموضوع محمولاً تأثر المعنى، لأن المحكوم عليه صار محكوماً به، فيتغير المعنى، إذاً حصل تأثير، كذلك في الشرطية المتصلة يحصل تأثير، لو جعلت المقدم تاليًا والعكس، ألا ترى أن معنى القضية الحملية ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، انتبه هذه القاعدة مهمة في فهم الحمليات، ثبوت مفهوم المحمول، لا أفراد المحمول لإفراد الموضوع، لأن الموضوع له مفهوم وله أفراد، والمحمول له ←

لذا قال (قده): المنفصلة لا عكس لها: أشرنا في صدر البحث

←

مفهوم ـ معنى ـ هو الذي يكون في الذهن وله أفراد، في الحملية يكون الحمل والإخبار بمفهوم المحمول لأفراد الموضوع، ولذلك تقول : الإنسان حيوان، لو أخبرت بالحيوان مراداً به الأفراد كذب هذا، لأنك تقول : أفراد الإنسان أفراد الحيوان، حينئذ اختلط وهذا باطل، وإنما أردت أفراد الإنسان لا الحقيقة التي هي الحيوان الناطق، وإنما الأفراد حينئذ تقول : أفراد الإنسان يصدق على كل واحد منها أنه حيوان يعني مفهوم الحيوان وليس أفراد الحيوان، لأن أفراد الحيوان هي فرس وبغل.. إلى آخره، وحينئذ نقول : ثبوت مفهوم المحمول لأفراد الموضوع، فإذا غُيِّرَ ترتيبها أفادت ثبوت مفهوم الموضوع لأفراد المحمول، عكست كنت في السابق أخبرت بمفهوم المحْمُول لا بأفراده على أفراد الموضوع لا مفهومه، فإذا قدمت وأخرت حينئذ أخبرت بمفهوم الموضوع لا بأفراده على أفراد المحمول لا بمفهومه ، عكس السابق .

ومعنى الشرطية لزوم التالي للمقدم، تلازم يعني مصاحبة، فإذا غُيِّرَ الترتيب أفادت لزوم المقدم للتالي، فرق بين أن يكون لازماً وبين أن يكون ملزوماً، هذا هو المرتب بالطبع، وأما المرتب بالوضع يعني في الذكر فقط فهو الشرطية المنفصلة لأن ترتيبها ذكري لا علاقة بينهما، العدد إما زوج أو فرد، العدد إما فرد أو زوج، قدمت وأخرت لا يضر المعنى واحد، لا يتأثر، بخلاف الشرطية المتصلة، لأنها ترتيبها يعني منفصلة ذكري، بحيث لا يتغير معناها بتغير طرفيها فقولك : العدد إما زوج أو فرد لو قدمت فيه الثاني على الأول وقلت : العدد إما فرد أو زوج لا يتغير معناه، فعُلم أن الترتيب إنما هو في مجرد الوضع والذكر، فلاحظ.

إلى أن العكس المستوي يعم الحملية والشرطية(اقول لا توجد اشارة بهذا العنوان، ولعلها جاء ذلك سهوا من قلمه الشريف): **ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها، لأنها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم والتالي. ولا ترتيب طبيعي بينهما**(لان الترتيب الطبيعي يحصل في العلة والمعلول وهو غير حاصل بالنسبة الى المقدم والتالي في المنفصلة)، **فأنت بالخيار في جعل ايهما مقدما والثاني تاليا من دون أن يحصل فرق في البين، فسواء أن قلت: العدد إما زوج أو فرد، أو قلت: العدد إما فرد أو زوج، فإن مؤداهما واحد.**

فلذا قالوا: المنفصلة لا عكس لها. أي لا ثمرة فيه. (لعل الانسب ان يقول لا ثمرة فيه من ان يقول لاعكس لها، لانك تعلم الفرق بينهما فالاول سالبة بانتفاء المحمول والثانية سالبة بانتفاء الموضوع وشتان بينهما، والامر سهل بسيط بعد ان عرفنا مراده الحقيقي هو ان لا عكس مفيد في القضية الشرطية المنفصلة، فتامل).

نعم لو حولتها إلى حملية فإن أحكام الحملية تشملها، كما لو قلت في المثال مثلا: العدد ينقسم إلى زوج وفرد فإنها تنعكس إلى قولنا: ما ينقسم إلى زوج وفرد عدد.

فتحصل: ان العَكْسِ المُسْتَوِي، هو عملية قَلْبُ جُزْأَيِ القَضيَّهْ. يعني بأن يجعل الموضوع فيها محمولاً، والمحمول فيها موضوعاً والمقدم تاليًا، والتالي مقدماً مع اشتراط بَقَاءِ الصِّدْقِ، بأن يكون العكس صادقًا إن كان الأصل صادقًا، والكيفية الذي هو السلب والإيجاب فلا يتغير، كذلك الكم يعني الكلية والجزئية، واستثنى مما يتغير فيه الكم هو الموجب الكلية، حينئذ عكسها يكون بالموجبة الجزئية لأن العكس بالموجبة الكلية مع بقاء الكم لا تصدق، فإذا كان كذلك لا بد من صدقها، وصدقها إنما يكون بتبديل الكم فيستثنى فيه هذا النوع.

وتحصل ايضا: حيث أن القضايا شخصية وكلية وجزئية ومهملة، وهي موجبات أو سوالب، فالموجبات الأربع تنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك: (زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد)، وقولك: (كل إنسان حيوان، أو بعض الإنسان حيوان، أو الإنسان حيوان، عكس هذه الثلاثة بعض الحيوان إنسان)[1].

---

(١) زيادة في الايضاح: علمت ان القضايا شخصية وكلية وجزئية ومهملة، هذه أربعة ومر معنا تفصيلها، وهي موجبات أو سوالب. إذًا ثمانية فالموجبات الأربع الشخصية والكلية والجزئية والمهملة إذا كانت موجبة، فتنعكس إلى موجبة جزئية، فقولك: (زيد حيوان) هذه شخصية موجبة، عكسه (بعض الحيوان زيد)، زيد حيوان هذه شخصية محمولها كلي، زيد موضوع، وحيوان محمول، والمحمول هنا كلي عكسها تبدل، ثم بالتقدّيم والتاخير اللذان هما شرط العكوس كما تقدم، تجعل المحمول موضوعًا، فالحيوان وهو ←

←

محمول جعلته موضوعاً، الحيوان زيد، هل كل الحيوان زيد ؟ الجواب : لا . إذاً بعض الحيوان زيد، فمن هنا القضية الشخصية الموجبة تنعكس إلى موجبة جزئية. وقولك : (كل إنسان حيوان) هذه كلية موجبة، أو (بعض الإنسان حيوان) هذه جزئية موجبة، أو (الإنسان حيوان)، هذه مهملة موجبة عكس هذه الثلاثة (بعض الحيوان إنسان). فبقلب الإنسان حيوان، فتصبح: (الحيوان إنسان)، لا يصح، هذه لا تَصْدُق إنما تكذب، الحيوان يعني أفراد الحيوان كله إنسان هذه كاذبة، بينما بعض الحيوان إنسان، لأن البعض الآخر ليس بإنسان، فافهم تغنم.

والسوالب لا ينعكس منها إلا الكلية نحو : (لا شيء من الإنسان بحجر، وعكسها كنفسها وهو لا شيء من الحجر بإنسان).

والشخصية نحو (ليس زيد بحجر، وعكسها كلية، لا شيء من الحجر بزيد)، وهذا إذا كان محمولها كلياً، فإن كان محمولها جزئياً انعكست كنفسها، نحو (ليس زيد بعمرو، ينعكس إلى قولنا : عمرو ليس بزيد).

وتوضيح ذلك: هو ان السوالب لا ينعكس منها إلا الكلية والشخصية كما سيأتي، نحو : (لا شيء من الإنسان بحجر)، فهي صادقة، (الإنسان) موضوع، و(بحجر) محمول، و(لا شيء) هذا سور كلي سالب، وعكسها كنفسها، وهو (لا شيء من الحجر بإنسان)، قدّمت وأخرت، عكسها كنفسها .

والشخصية السالبة نحو (ليس زيد بحجر)، وعكسها كلية، (لا شيء من الحجر بزيد)، إذاً عكس السالبة الكلية كنفسها، وعكس الشخصية السالبة كلية سالبة، (لا شيء من الحجر بزيد)، وهذا إذا كان محمولها كلياً، فإن كان محمولها جزئياً، يعني شخصية فيها تفصيل الآتي:

إن كان المحمول كلياً، حينئذ نظرنا إلى الجزئية والكلية، وإن كان المحمول جزئياً انعكست كنفسها، نحو (ليس زيد بعمرو)، ينعكس إلى قولنا: (عمرو ←

←

ليس بزيد)..

خلاصة في كيفية العكس المستوي وشرح قواعده:

اعتمدنا سرد كيفية العكس المستوي باسلوب اخر وتبديل الامثلة لما نعتقد من اهمية لهذا المبحث الذي تترتب عليه جل النتائج في الاستدلالات المنطقية كونه طرفا فيها وتبتني عليه البناءات البرهانية الاخرى، فاعلم، ان عكس كل قضية تحْويل مفرديها؛ بِأَن يجْعل الْموْضوع محْمولا، والمحمول موْضوعا، في القضايا المحمولة، والتالي مقدما، والمقدم تاليا في القضايا الشرطية المتصلة؛ على تقْدير صدق الأَصْل، لَا فِي نفس الْأَمر: إِذْ قد يكذب هو وأَصله؛ مثل: (كل إِنْسان حجر)، عَكسه: (بعض الْحجر إِنْسان)، وهما كاذبان، لَكن لَو صدق الأَصْل، لصدق. وعَليه:

اولا- عكس الْكُلية الموجبَة، جزئية موجبة ـ سواء كَانت حملية أَو شرطية متصلة ـ، لان الموضوع والمحمول قد التقيا في ذَات صدقا علَيْها، فَيصدق الموضوع على بعض ما صدق علَيْه الْمحْمول؛ لَكن الْمحْمول والتالي قد يكونان أَعم من الموضوع والمقدم؛ فيثبتان حيْثُ لَا ثُبوت للموضوع والمقدم، فَلَا يلْزم الْكُلية، نحو: (كل إِنْسان حيوان)، وكلما كَانَ الشَيْء إِنْسانا، فهو حيوان؛ فَلَا يكون عكسهما كليا، بل يكون جزئيا؛ لانه اذا صدق: (كل إِنْسان حيوان)، وجب أَن يصدق: (بعض الحيوان إِنْسان)، وألا يصدق: (لَا شيْء من الحيوان بانْسان)؛ لانه نقيضه؛ فتجعله كبرى للْأَصْل، وهو: (كل إِنْسان حيوان)؛ فَيصير هكَذَا: (كل إِنْسان حيوان)، (ولَا شيْء من الحيوان بانسان)؛ ينْتج: (لَا شيْء من الْإِنْسان بانسان)؛ فَيلْزم سلب الشيْء عن نفسه؛ وهو محال.

ثانيا- عكس الْكُلية السالبة مثلها، لان الطَّرفَيْن لا يلتقيان في شيء من الافراد، فَإِذا صدق: (لَا شيْء من الْحجر بفرس)، صدق: (لَا شيْء من الْفرس ←

عكس النقيض

عرفت فيما تقدم طريقة العكس المستوي وهي تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع في قضية العكس، مع المحافظة على كيف القضية الاولى فان كانت موجبة فالثانية المعكوسة موجبة ايضا وفي السلب كذلك.

وعكس النقيض: هو تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى، مع بقاء الكيف والصدق.

مثاله: كل كاتب إنسان. تنعكس: كل إنسان هو لا كاتب.

ويستعمل عكس النقيض في نفس المجال الذي يستعمل فيه العكس المستوي وهو التلازم الحاصل في لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

عكس النقيض ينقسم الى موافق، والمخالف.

→

بحجر)؛ وإلَّا لصدق نقيضه؛ وهو: (بعض الْحجر فرس)، فتجعله صغرى للْأَصْل؛ هكَذَا: (بعض الْحجر فرس)، (ولَا شيْء من الْفرس بحجر): ينْتج: (بعض الْحجر لَيْس بحجر)؛ فَيلْزم سلب الشيْء عن نفسه.

ثالثا- عكس الجزئية الموجبة مثلها؛ كَما عرفت، ولاعكس للجزئية السالبة، سواء كَانت حملية أم شرطية متصلة؛ لجواز سلب الْخاص عن بعض أَفْراد الْعام، وامتناع العكس؛ مثل بعض الحيوان لَيْس بانسان مع امتناع عكسه، وهذا تمام القَوْل في العكس المستوي.

(أ)- عكس النقيض الموافق(طريقة القدماء):

اما في هذا البحث اعني عكس النقيض فبالاضافة الى التبديل ان نجعل في القضية الثانية المعكوسة بدل الموضوع نقيض المحمول، وبدل المحمول نقيض الموضوع مع المحافظة على كيف القضية الاصل فان كانت موجبة فنقيض عكسها موجبا ايضا، والسلب كذلك.

وايضا يحافظ فيها على صدق قضية الاصل في عكس نقيضها، فاذا كانت قضية الاصل صادقة فعكس نقيضها صادق ايضا، والكاذبة ليس كذلك كما سيوافيك.

والكمية فيها تنعكس وبيانها آت ان شاء الله، وهذه الطريقة عرفت بطريقة القدماء واصطلحوا عليها ايضا بطريقة عكس النقيض الموافق: وهو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكيفية والكم والصدق، فقولنا: (كل إنسان حيوان) عكس نقيضه الموافق هو (كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان)، ويسمى موافقاً لموافقة الأصل للعكس في الكيف.

فهو يحصل صحيحا مع بقاء والكيف والصدق في قضية الاصل على حالهما في القضية الثانية المعكوسة النقيض، لان العكس لا يكون إلا مع بقاء الصدق .

وهنا التبديل حصل في الطرفين لكن لا بذات الطرفين وإنما بنقيض الآخر، يعني تقلب تقدم وتؤخر، لكن الذي تذكره وكان موضوعاً كان محمولاً هو النقيض، يعني الموضوع والمحمول إنما يكون في كل

إنسان حيوان مثلاً، كل إنسان حيوان عكسه، عكس النقيض الموافق (كل ما لا حيوان هو لا إنسان)..

هذا المراد بعكس النقيض الموافق او ما يعرف بطريقة القدماء، وهو تبديل كل من الطرفين إذاً لا بد من القلب، اي تجعل الموضوع محمولاً، لكن بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف والصدق، فقوله: (كل إنسان حيوان)، عكس نقيضه الموافق: (كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان)، ولو قلت: (كل ما لا حيوان لا إنسان) صح كلامك، يعني إدخال لا، ويسمى موافقاً لموافقة الأصل للعكس في الكيف اي توافقا في الكيف.

(ب)ـ عكس النقيض المخالف (طريقة المتاخرين)

وهو تبديل الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع الاختلاف في الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان عكس نقيضه المخالف لا شيء مما ليس بحيوان إنسان، وسمي مخالفاً لمخالفة العكس للأصل في الكيف .

وتوضيحه: هو ان النقيض المخالف يتم بتبديل الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق، والاختلاف في الكيف فلا بد من بقاء الصدق مع الاختلاف في الكيف أن يختلفا كيفاً، فقولنا: (كل إنسان حيوان) عكس نقيضه المخالف (لا شيء مما ليس بحيوان إنسان)، وعملية التبديل جرت بالطريقة الآتية: (إنسان) جعلته محمولاً بعينه كما هو، وإنما التبديل حصل للمحمول جعلته موضوعاً

لكن بالنقيض، فصغته بـ (لا شيء مما ليس بحيوان) وجعلته موضوعا بدل الموضوع في(كل انسان حيوان) جملة الاصل، والموجبة فيها جعلتها سالبة، إذاً مع اختلاف الكيف بدلت الكيف من الموجبة الى السالبة، إذاً عكس النقيض المخالف، هو تبديل الأول بنقيض الثاني، يعني تأتي في محل الموضوع بنقيض المحمول، والثاني بعين الأول يعني تجعل الموضوع عينه هو المحمول، مع الاختلاف في الكيف، ولا بد أن يصدقا، (كل إنسان لا شيء مما ليس بحيوان) جئت بنقيض المحمول وجعلته موضوعا، إنسان جئت بالموضوع فجعلته محمولاً كما هو بعينه.

وسمي هذا القسم من عكس النقيض مخالفاً لمخالفة العكس للأصل في الكيف، تخالفا في الكيف، هذا ما يتعلق بالعكس المستوي وهو المقدم وهو الأولى.

لذا قال (قده): وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان.

١ـ طريقة القدماء، ويسمى (عكس النقيض الموافق) لتوافقه مع أصله في الكيف، وهو (تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها نقيض موضوع الأصل، مع بقاء الصدق والكيف).

وبالاختصار هو: (تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق

والكيف).

فالقضية: كل كاتب إنسان، تحول بعكس النقيض الموافق الى: كل (لا إنسان) هو (لا كاتب).

٢ـ طريقة المتأخرين، ويسمى (عكس النقيض المخالف)، لتخالفه مع أصله في الكيف، وهو (تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل، مع بقاء الصدق دون الكيف).

فالقضية: كل كاتب إنسان، تحول بعكس النقيض المخالف إلى: لا شيء من (اللانسان) بكاتب.

قاعدة عكس النقيض

هو تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى، مع بقاء الكيف والصدق.

نحو: كل كاتب إنسان، تنعكس: كل لا إنسان هو لا كاتب. وقد عرفت أن العكس تلازم بين قضيتين في الصدق بحيث متى صدقت القضية الأولى أمكننا أن نستخرج منها قضية ثانية تكون صادقة أيضا.

وعرفت كذلك احكام العكوس المستوية للقضايا، فاعلم ان جميع ما ذكر من احكام هناك، نقول بعكسه من حيث الكم اعني الكلية والجزئية في قضية الاصل وعكس نقيضها.

ويشترط في عكس النقيض ما يلي:

١ـ تبديل طرفي القضية مع قلب الطرف إلى نقيضه، أي تحويل نقيض محمول القضية الأولى موضوعا للقضية الثانية ونقيض موضوع القضية الأولى محمولا للقضية الثانية .

٢ـ بقاء الكيف: أي القضية الموجبة تبقى موجبة بعد التبديل، والسالبة تبقى سالبة كذلك .

٣ـ بقاء الصدق: أي يراعى أن لا يكون تبديل الطرفين موجبا لكذب القضية الثانية.

نتائج عكس النقيض

ومع توفر الشروط المذكورة تكون نتائج عكس النقيض كما يلي:

١ـ السالبة الكلية، تنعكس، سالبة جزئية. نحو: (لا شيء من الإنسان بجماد)، يصدق على: (بعض اللاجماد ليس بلا إنسان) . فالسالبة الكلية عكسها المستوي سالبة كلية(كما تقدم). وعكس نقيضها جزئية سالبة في النقيض الموافق، وذلك للابدية الاتفاق بالكيف بين الاصل وعكس نقيضه الموافق.

وقد عرفت ان السالبة الكلية غالبا ما تنعكس جزئية، واحيانا الى كلية لعوامل خارجية منها مطابقتها الواقع في الصدق، ولهذا فهي تشبه الى حد ما ما ذكر في المهملة وانها بقوة الجزئية، وانسجامها مع الكلية والجزئية على حد سواء. والسالبة الكلية تنعكس جزئية موجبة

في عكس نقيضها المخالف، وذلك لاشتراط التخالف فيها من جهة الكيف مع الاصل.

٢ـ السالبة الجزئية، تنعكس سالبة جزئية. نحو: (بعض المعادن ليس بحديد)، يصدق (بعض اللاحديد ليس بلا معدن).

٣ـ الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية. نحو: (كل كاتب إنسان) يصدق (كل لا إنسان لا كاتب).

٤ـ الموجبة الجزئية لا تنعكس، وذلك لتخلف إنتاج الاستدلال فيها، فمثلا: قضية (بعض اللا حديد معدن) لا تنعكس إلى (بعض اللا معدن حديد) ولا إلى (كل لا معدن حديد) لأنهما كاذبتان، وتقدم أن من شروط عكس النقيض بقاء الصدق.

فتحصل: ان القضية السالبة الكلية تنعكس الى سالبة جزئية في عكس النقيض الموافق. وتنعكس القضية السالبة الكلية موجبة جزئية، في عكس النقيض المخالف.

والقضية السالبة الجزئية تنعكس الى سالبة جزئية في عكس النقيض الموافق والى موجبة جزئية في المخالف.

وعكس النقيض الموافق للموجبة الكلية موجبة كلية. وعكس نقيضها المخالف سالبة كلية.

والقضية الموجبة الجزئية لا عكس لها.

وعليه يتبين ان حكم القضايا السالبة في عكس النقيض هو حكم القضايا الموجبة في المستوي. وحكم القضايا الموجبة في عكس

النقيض حكم القضايا السالبة في المستوي. فتحصل مما جرى:

لذا قال (قده): من جهة الكم: حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي، وحكم الموجبات حكم السوالب هناك، أي أن:

اولا ـ السالبة الكلية تنعكس جزئية: سالبة في الموافق وموجبة في المخالف.

ثانيا ـ السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضا: سالبة في الموافق موجبة في المخالف.

ثالثا ـ الموجبة الكلية تنعكس كلية: موجبة في الموافق سالبة في المخالف.

رابعا ـ الموجبة الجزئية لا تنعكس أصلا بعكس النقيض.

البرهان: ولا بد من إقامة البرهان على كل واحد من تلك الأحكام السابقة، وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال.

وقد استعملنا الأسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان. فمن ألف أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك. وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحا.

ويجب أن يعلم أنا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة،

للاختصار وللتوضيح.

في كل ما سيأتي، على هذا النحو: (ب): نقيض الموضوع، (حـ) نقيض المحمول.

برهان عكس السالبة الكلية

فلأجل إثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين: برهانا على عكسها بالموافق(على طريقة القدماء)، **وبرهانا على عكسها بالمخالف**(طريقة المتاخرين)، **فنقول:**

(**أولا**) **المدعى أنها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق**(عرفت ان السالبة الكلية تنعكس سالبة جزئية، كما في العكس المستوي انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية) **ولا تنعكس سالبة كلية، فهنا مطلوبان**(الاول: ان السالبة الكلية تنعكس سالبة جزئية، والثاني: انها لا تنعكس سالبة كلية)، **أي أنه إذا صدقت** (قضية الاصل السالبة الكلية) (**لا ب حـ**)، **صدقت** (**س حـ ب**). (**المطلوب الاول**). (اي صدقت السالبة الجزئية مع تبديل الطرفين، لان الاصل(ب حـ)، وعكس النقيض هو (حـَ بَ) مع فتحتين رمز النقيض المطلوب الاول).

ولا تصدق (**لا- حـ ب**). (**المطلوب الثاني**)(اي لا تصدق السالبة الكلية).

البرهان: أن من المعلوم (هنا ثلاث قواعد سبق اقامة البرهان عليها وهي):

١ـ أن السالبة الكلية لا تصدق إلا إذا كان بين طرفيها تباين كلي. وهذا بديهي (مرّ ان السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، لاجل التباين الكلي بين الموضوع والمحمول فيها، الذي يرجع الى سالبتين كليتين).

٢ـ أن النسبة بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي، وقد تقدم البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الأول (من ان معنى التباين الجزئي هو عدم الالتقاء والصدق في امور).

٣ـ أن مرجع التباين الجزئي إلى سالبتين جزئيتين (مثل: لاشيء من الانسان بحجر، ولا شيء من الحجر انسان. فالتباين هنا بين الحجر والانسان مرجعه الى سالبتين كليتين)، **كما أن مرجع التباين الكلي إلى سالبتين كليتين. وهذا بديهي أيضا.**

وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه: إذا صدق (لا ب حـ) (وهذا هو المطلب الاول المدعى)، (**أي يكون بين الطرفين تباين كلي**) (وهذه مقدمة اولى بديهية). **صدقت (س ب جـ)، السالبة الجزئية بين النقيضين** (لان المتباينين كليا نقيضهما المتباينين جزئيا ومرجعه الى

سالبتين جزئيتين، هذا نستفاده من المقدمة الثالثة)، **وصدقت أيضا (س حـ ب) السالبة الجزئية بين النقيضين** (وهذا بحكم المقدمة الثانية). **وهو (المطلوب الأول)**(اي ثبت المدعى).

ثم يفهم من المقدمة الثانية أن التباين الكلي لا يتحقق دائما بين نقيضي المتباينين (اي ان النقيضين المتباينين قد يكون بينهما تباين كلي بنحو المقدمة الثانية، ولكن التباين الجزئي هو ما يتحقق بينهما)، **إذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه. أي أن السالبة الكلية بين نقيضي المتباينين لا تصدق دائما**(قد تصدق في مورد ولا تصدق في آخر وهذا يمنع من تنظير او ايجاد قاعدة او ضابط كلي له فلا يمكن الجزم في ان كلما صدق(لا ب حـ) صدق معه (لابَ حـ). **أو فقل لا تصدق دائما (لا حـ ب) (المطلوب الثاني)**.

(ثانيا) المدعى أن السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس موجبة كلية، فهنا مطلوبان، أي أنه إذا صدقت:(لا ب حـ)، صدقت (ع حـ ب) (المطلوب الأول). ولا تصدق (كل حـ ب)، (المطلوب الثاني).

البرهان: لما كان بين (ب، حـ) تباين كلي كما تقدم فمعناه أن احدهما يصدق مع نقيض الآخر. أي أن (ب) يصدق مع

(حـ)، وإذا تصادق (ب) و (حـ)، صدق على الأقل (ع حـ ب) (المطلوب الأول)، ثم أنه تقدم أن نقيضي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه.

فيصدق على هذا التقدير: (حـ) مع (ب)، ولا يصدق حينئذ (حـ) مع (ب)، والا لاجتمع النقيضان (ب)،(ب). فلا يصدق (كل حـ ب)، (المطلوب الثاني).

برهان عكس السالبة الجزئية

ولأجل إثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضا نقيم برهانين للموافق والمخالف، فنقول:

(أولا) المدعى أن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق، ولا تنعكس كلية، فهنا مطلوبان، أي انه إذا صدقت: (س ب حـ)، صدقت (س حـ ب)، (المطلوب الاول).

ولا تصدق (لا حـ ب)، (المطلوب الثاني).

البرهان: من المعلوم أن السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض:

١ـ أن يكون بين طرفيها عموم من وجه. وحينئذ يكون بين نقيضيهما تباين جزئي، كما تقدم في بحث النسب.

٢ـ أن يكون بينهما تباين كلي، وبين نقيضيهما أيضا

تباين جزئي كما تقدم.

٣ـ أن يكون الموضوع أعم مطلقا من المحمول، فيكون نقيض المحمول أعم مطلقا من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقارير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية:

(س ح ب)، (المطلوب الأول).

إما للتباين الجزئي بينهما أو لان نقيض (ح) أعم مطلقا من نقيض (ب). ثم على بعض التقارير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقا، فلا تصدق السالبة الكلية: (لا ح ب)، (المطلوب الثاني).

(ثانيا) المدعى أن السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف، ولا تنعكس كلية، فهنا مطلوبان، أي إذا صدقت: (س ب ج)، صدقت (ع حـ ب)، (المطلوب الأول).

ولا تصدق كل (حـ ب)، (المطلوب الثاني).

البرهان: تقدم أن على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية إما أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئي أو أن نقيض المحمول أعم مطلقا، فيلزم على التقديرين أن يصدق: بعض (ح) بدون (ب)، فيصدق بعض (ح) مع (ب).

لان النقيضين (وهما (ب)، (ب) لا يرتفعان، أي يصدق (ع ح

ب) (المطلوب الأول). ثم أن نقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه. وقد تصدق (ع ح ب).

ويمكن تحويلها إلى (س ح ب) صادقة، لان الأولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول إذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول إذا اتفقا في الكم، وإذا صدق الأخص صدق الأعم قطعا، فإذا كانت:

(س ح ب) صادقة، كذب نقيضها (كل ح ب) (المطلوب الثاني).

برهان عكس الموجبة الكلية

ولأجل إثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض نقيم أيضا برهانين للموافق والمخالف فنقول:

(أولا) المدعى أنها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق، أي أنه إذا صدقت: (كل ب ح) (المفروض).

صدقت (كل ح ب) (المطلوب).

البرهان: لو لم تصدق (كل ح ب)، لصدقت (س ح ب) نقيضها، فتصدق (س ب ح) (عكس نقيضها الموافق).

فتكذب (كل ب ح) (نقيض العكس المذكور). وهذا خلف

أي خلاف الفرض، لان هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس الأصل المفروض صدقه. فوجب أن تصدق (كل ح ب) (وهو المطلوب).

(ثانيا) المدعى أن الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض المخالف، أي أنه إذا صدقت: (كل ب ح) (المفروض). صدقت (لا ح ب) (المطلوب).

البرهان: لو لم تصدق (لا ح ب)، لصدقت (ع ح ب) نقيضها، فتصدق (ع ب ح) عكسها المستوي، وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول، فتحول الى سالبة جزئية محصلة المحمول، وقد تقدم، فيحدث أن: (س ب ح)، فتكذب (كل ب ح) نقيضها، وهذا خلف، لأنه الأصل المفروض صدقه، فوجب أن تصدق (لا ح ب) (وهو المطلوب).

الموجبة الجزئية لا تنعكس

يكفينا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق والمخالف مطلقا أن نبرهن على عدم انعكاسها إلى الجزئية. وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها إلى الكلية، لأنه تقدم أن الجزئية داخلة في الكلية، فإذا كذبت

الجزئية كذبت الكلية. وعليه فنقول:

(أولا) المدعى أن الموجبة الجزئية لا تنعكس إلى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق.

فإذا صدقت (ع ب ح)، لا يلزم أن تصدق (ع ح ب).

البرهان: من موارد صدق الموجبة الجزئية، أن يكون بين طرفيها عموم من وجه، فيكون حينئذ بين نقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه، فيصدق على تقدير التباين الكلي: (لا ح ب)، فيكذب نقيضها (ع ح ب) (وهو المطلوب).

(ثانيا) المدعى أن الموجبة الجزئية لا تنعكس الى السالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف.

فإذا صدقت (ع ب ح)، لا يلزم أن تصدق (س ح ب).

البرهان: قد تقدم على تقدير التباين الكلي بين نقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية: (لا ح ب)، فتصدق (كل ح ب)، لان سلب السلب إيجاب، فيكذب نقيضها (س ح ب) (وهو المطلوب).

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو (بعض اللانسان حيوان)، فإن

هذه القضية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق الى (بعض اللاحيوان انسان) ولا إلى (كل لا حيوان انسان) لانهما كاذبتان، لأنه لا شيء من اللاحيوان بانسان.

ولا تنعكس بالمخالف الى (ليس لا حيوان لا انسان) ولا إلى (لا شيء من اللاحيوان بلا انسان)، لانهما كاذبتان أيضا، لان كل لا حيوان هو لا انسان[1].

---

(١) تمرينات

١. إذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة.

فبين حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها. مع بيان السبب:

أ. بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ب. ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ج. جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء.

د. لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة.

هـ. كل من تبطره النعمة غير عاقل.

و. لا شخص ممن تبطره النعمة بعاقل.

ز. بعض من لا تبطره النعمة عاقل.

٢. إذا كانت هذه القضية (بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة) كاذبة. فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية.

٣. استدل فخر المحققين في شرحه (الإيضاح) على أن الماء يتنجس بالتغيير التقديري بالنجاسة فقال: (أن الماء مقهور بالنجاسة عند التغيير التقديري. لأنه كلما لم يصيرُ الماء مقهورا لم يتغير بها على تقدير ←

النقض/ من ملحقات العكوس بالنقض

النقض: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما[١].

→

المخالفة. وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهورا).

فبين أي عكس نقيض هذا. وكيف استخراجه.

ولاحظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.

(١) اقول: لا يخفى بما في هذا التعريف، الذي اقل ما يمكن ان يقال فيه انه ليس تعريفا حقيقيا للنقض، بل هو مستفاد من الامثلة المُساقة فيه التي تبين ان الطرف المنقوض معدولا الذي سياتي بيانه. فبين مصطلح اَلنَّقض وتطبيقه بصورة الطرف المنقوض يحصل التداخل واللاتعيين. ولعله بنحو تعريف الشيء بلازمه، لان هذا المبحث ليس له أصل في الآثار المنطقيّة القديمة المعدودة إطلاقا، ليبحث له عن تعريف منطقي جامع مانع.

وكان من حقّ من ابتدع هذا المبحث أن يكون قد اتَّخَذَ مصطلحا آخر تَوَرُّعًا من اللَّبس الّذي قد يَنَالُ لاَ سيَّمَا أهل الابتداء في علوم المنطق.

وقيل أن الاصطلاح على مبحث النقض بأنه " نقض" ليس دقيقا، لارتفاع صلته بالتناقض.

وقيل: الأدقّ أن نستبدل عبارة النَّقض هاهنا، لِلَبْسِهَا، بعبارة المعدول القديمة، وبعد تصحيح المصطلح، فعوض أن نقول "نقض المحمول"، نقول "معدولة المحمول"، وعوض أن نقول "نقض الموضوع"، نقول "معدولة الموضوع"، وعوض أن نقول "النّقض التّامّ"، نقول "المعدول التّامّ".

وقيل: ان العِبْرَةُ بالنّظر في المقاصد والمعاني، والتّسمية إنّما هي تَابِعَةٌ لَهَا، ←

وهو تقسيم آخر للقضايا الحملية باعتبار تحصيل طرف او عدوله الى محصلة ومعدولة . وان التحصيل والعدول حالات لكل من الموضوع والمحمول . وعندما يكون طرف ما من القضية " محصلا " فهو يدل على شئ موجود، أما عندما يكون الطرف معدولا، فمعنى ذلك دخول حرف السلب على وجه يكون جزءا من الطرف المعدول يحيل الى مصاديق اخرى ليس من بينها المعدول.

نحو: لا إنسان بنبات، قضية معدولة الموضوع ومحصلة المحمول.

و (لا إنسان لاحي) معدولةالطرفين.

و (الانسان لاجماد) محصلة الموضوع ومعدولة المحمول.

ويهمنا هنا بعد هذه التوطئة التعريفية للعدول، هو الفرق بين القضية السالبة والقضية المعدولة المحمول .

عادة تستخدم الاداة (ليس) في القضايا السالبة، ويستخدم الحرفين (لا) و (غير) في عدول طرف القضية . وكل الادوات المذكورة هي ادوات

→

وليس العكس؛ وإن نُظِرَ للمصطلح فليس لاستفادة فائدة نظريّة يُعْتَدُّ بهَا، بل لِلتَّنَبُّهِ أو التّنبيه على أنّ ذلك المصطلح لاَئِقٌ بالمعنى أو غير لائق، صحيح أو غير صحيح، وهلمّ جرًا .

اقول: الامر سهل لان الخلاف فيه لفظي، وهو ليس من دأب المحصلين، فلاحظ.

سلب بحسب المنطق التقليدي .

ويصطلح عليه بالنقض، وتحفظ عليه البعض، ولم يذكره السابقون، والحقه الماتن بالعكوس، وهو عملية تبْديل كل من الطَّرفَيْن بنقيض الآخر على وجه يصدق؛ مثل: (كل إنْسان حيوان) (يعكس بالنقيض): (كل ما لَيْس بانسان ليس بحيوان)؛ ومن ثمة انعكست السالبة سالبة جزئية.

وقد اعتبر الماتن (ره)، هذا البحث ليس مستقلا عن ابحاث العكوس وهو واحد منها، وله اهمية بالغة نظرا لاهميته في استخراج صدق القضية من صدق اصلها، والفارق الرئيس الذي يميزه عن سابقيه هو جعل الموضوع او المحمول نقيض الاصل[1].

---

(١) قيل: ان مَبْحَثُ النَّقْضِ لا أَصْلاً له مَعْدُوداً إطلاقا، في أيّ من كتب القدامى، لا عند قدماء القدامى كأرسطو وابن سينا، أو متأخرّي القدامى، كالقطب الرّازي، أو الكاتبي، أو العطّار.

وقيل في تَفْسيرْ ذلك هو أنّ من وَضَعَهْ فقد أخطأ لَمَّا تَوَهَّمَ أنّ هذا النّقض يمكن أن يكون طريقا من طرق الاستدلال، وهو يُفيدْ علْمَاً مُتَجَدِّدَاً من علم صادق متقدّم، كالعكس المستوي، أو عكس النّقيض. بل إنّما حقيقته العبارة بصورة أخرى لِمَعْنَى هو هو، وليس استنباطا لحقيقة أخرى من حقيقة أولى. لذلك فإنّ كلّ البراهين المستعملة في استخراج المنقوضات فقد استعملت أحكاما هي في الحقيقة أَقَلُّ بَيَانَا من نفس الأحكام الْمُبَيَّنَة، فتأمل.

والماتن (ره) جعل مبحث النقض ملحقا بابحاث العكوس كما فعل غير واحد ←

الخلاصة: نقيض كل صنف، يسمى مسلوب الصنف. فنقيض الذكور وهو الذي نقرأه لا ذكور يسمى مسلوب صنف الذكور وهذا المسلوب يكون إناثا. لأنه ليس في صنف البشر غير الذكور والإناث فحين نفينا الذكور جاء الإناث. وهكذا العكس.

ويرمز للصنف بـ(أ) مثلا ويرمز لمسلوبه بـ(آ) بفتحة على الحرف، ويقرأ (لا . آ) وبالتأكيد أن لا آ هو صنف آخر إذا هناك ثلاث عمليات منطقية تشبه العمليات الحسابية الضرب والجمع والسلب، والنتيجة التي نتوخاها بين هذه العمليات هو تحصيل صنف جديد بجمع أو ضرب أو سلب صنف من الأصناف.

→

ممن سبق عصره.

وقيل في سبب الالحاق هو أنهما ـ العكوس والنقض ـ طريقتان ينتجان قضية صادقة من قضية صادقة اخرى.

وفيه اولا: أن العكوس تتضمن تبديل طرفي القضية ببعضهما ليكون موضوع القضية الاصل محمولا في القضية المستخرجة، وليكون محمول الاصل موضوعا للمستخرجة، ولا يضطر الى ذلك في النقض .

ثانيا: ان اشتراك النَقض والعكس، في كونه فعلا يستخرج من قضيَة أصليَة صادقة، قضيَة أخرى صادقة، لا يوجب بمجرده جعل الأوَل مُلْحَقًا بالثّاني: فَلَوْ لَزِمَ ذلك لَكَانَ القياس الّذي هو أيضا استخراج قضيَة صادقة من مقدّمات صادقة، مُوجِبًا أيضا لإلحاقه بالعكوس، وهذا مما لا يقول به أحد، فتأمل.

اقسام النقض

والنقض على ثلاث اقسام كما سياتي وهي:

منقوضة المحمول

منقوضة الموضوع

المنقوضة نقضا تاما . أي بنقض الطرفين معا .

وقد وضع المنطق قاعدتين للنقض:

(١)ـ قاعدة نقض المحمول

(٢)ـ قاعدة النقض التام ونقض الموضوع.

فالاول منقوضة المحمول يلزم عنه تغيير الكيف دون الكم.

والثاني (النقض التام) يلزم عنه تغيير الكم دون الكيف.

والثالث (نقض الموضوع) يلزم عنهما تغيير الكم والكيف معاً.

لذا قال (قده): من المباحث التي لا تقل شأنا عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها، مباحث (النقض)، فلا باس بالتعرض لها إلحاقا لها بالعكوس، (قيل: كيف جاز أن يُعَدَّ ذلكم الفعل بعينه فعلا استنباطيًا أصلا، ولم يفهم على أنّه مجرّد تصوير لِمَعْنًى أوّل هو هو، بصورة أخرى ليس غير، كما فعل القدامى كأرسطو، والفارابي، وابن سينا، لمّا ذكروا في فصول من كتاب كلّ منهم الموسوم بالعبارة، بأنّ الموجبة المعدولة (اي المنقوضة) هي تلزم عنها السّالبة البسيطة ضرورة، وهي في معناها(اي في معنى الاصل)، وأنّ السّالبة البسيطة لا تلزم عنها الموجبة

المعدولة، إلاّ إذا كان الموضوع موجودا، وهي في معناها) .

فنقول: النقض: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية (الموضوع او المحمول) **على موضعهما.**

بخلاف سابقيه عكس المستوي وعكس النقيض الذي عرفت معنى التبديل فيهما بين الموضوع والمحمول وتحويله بوضعه بدل الاخر في قضية العكس، اما في النقض فالموضوع او المحمول فيه باقيان على حالهما من غير تبدل فيهما، كما سياتي بيانه.

وهو على ثلاثة أنواع:

١ـ أن يجعل نقيض موضوع الأولى موضوعا للثانية ونفس محمولها محمولا (في القضية الثانية)، **ويسمى هذا التحويل** (**نقض الموضوع**)، **والقضية المحولة** (**منقوضة الموضوع**).

٢ـ أن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعا للثانية ونقيض محمولها محمولا، ويسمى التحويل (**نقض المحمول**) **والقضية المحول** (**منقوضة المحمول**).

٣ـ أن يجعل نقيض الموضوع موضوعا ونقيض المحمول محمولا (في القضية الثانية).

ويسمى التحويل (**النقض التام**). **والقضية المحولة**

(منقوضة الطرفين).

ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الأنواع، ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك.

تنبيه: يرمز لكل طرف بالرموز التي اعتدنا استعمالها فبالحرف (ب) يرمز الى موضوع القضية، وبالحرف (حـ) محمولها، ويرمز الى نقض الموضوع بـ (لا ب) ويستعمل آخرين (غير ب)، ولافرق بينهما هنا فلهما مؤدى واحد، ولايختلفان بالاعتبار المنطقي، الا انهما مختلفان بالاعتبار اللغوي.

ويرمز الى نقض المحمول بـ(لا حـ) أو (غير حـ).

ويرمز بالفتحة على الحرف علمت سابقا انها بمعنى (عكس الموضوع اذا كانت على حرف(بَ)، او المحمول اذا كانت على حرف: جَ).

سؤال: إذا ما فرضنا قضيّة ما صادقة وجعلناها الأصل، ثمّ رُمْنَا أن نَنْقُضَ أحد طرفيها، أو طَرَفَيْهَا مَعًا، فما الّذي يجب أن يتغير فيها، وما لا يجب أن يتغيّر، حتّى تبقى صادقة، كأصلها الصّادق؟. هذا السؤال تدور حول الاجابة عليه رحى واركان البحث في هذه المسألة.

قاعدة نقض المحمول

أولا- منقوضة المحمول: المدّعى: هو أن القضية تحوّل بنقض محمولها، وبقاء موضوعها على حاله، وتغيير الكيف، وبقاء الكم.

لذا قال (قده): **علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة ـ على تقدير صدق أصلها ـ أن نغير كيف القضية** (نغير الموجب الى سالب والسالب الى موجب) **ونستبدل محمولها بنقيضه** (ونرمز له: **لا حـ**)، **مع بقاء الموضوع على حاله** (ونرمز للموضوع: **ب**)، **وبقاء الكم** (اي المحافظة على الكمية فلو كان الاصل كلية فالمنقوضة كلية واذا كان جزئية فجزئية) . **ولابد من إقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات، فنقول:**

اولا ـ (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية.

فالموجبة الكلّية (كلّ ب حـ) تُنْقَضُ بنقض المحمول سالبة كلّيَة (لاشيء من ب لاحـ).

إنّ نقض محمول هذه القضيّة، سالبة كلّيَة معدولة (لا شيء من ب لاحـ). لأنّه لو لم يكن كذلك، للصدق نقيضها (بعض ب لا حـ). وهذه موجبة معدولة تلزمها (ليس كلّ ب حـ)، نقيض الأصل الصّادقة. إذًا فالصّادق هو (لاشيء من ب لا حـ). فَبَانَ المطلوب.

لذا قال (قده): **اولا ـ (الموجبة الكلية) منقوضة محمولها سالبة كلية. نحو (كل انسان حيوان) فتحول بنقض محمولها إلى: (لا شيء من الانسان بلا حيوان). وللبرهان على ذلك نقول: إذا صدقت** (الموجبة الكلية: نحو: كل انسان حيوان) (**كل ب ح**)، (وهذا هو)

المفروض (اي اذا قضية الاصل كانت صادقة)، **صدقت** (السالبة الكلية نحو: لا شيء من الانسان بلا حيوان) (**لا ب حـ**) (وهذا هو) **المطلوب** (اثباته: اي صدقت منقوضة محمولها السالبة الكلية). **البرهان: إذا صدقت** (كل انسان حيوان) (**كل ب ج**)، **صدقت** (**لا ح ب**) **عكس نقيضها المخالف** (اي على طريقة المتاخرين، وقد اقيم البرهان كما تقدم على انه اذا صدقت الموجبة الكلية نحو: (كل انسان حيوان)، صدقت السالبة الكلية عكس نقيضها المخالف نحو: (لاشيء من اللاحيوان بانسان)، ثم نعكس هذه السالبة بالعكس المستوي الى: (لاشيء من الانسان بلا حيوان)، فيثبت المطلوب)، **وينعكس بالعكس المستوي إلى (لا ب ج) وهو المطلوب.**

أقول: قد يكون مُرَادُ من ألحاق النّقض بالعكوس، ليس لِما تَوهَّمْ، من انه يُشْبِهُ في صورته العكسين، العكس المستوي، وعكس النّقيض، بل قد يكون لأنّه إنّما يُعَوِّلُ في كلّ بيانه لأحكامه على ذَيْنِكَ الفعْلَيْنِ؛ كما هو البرهان المتقدم وما ستعرف من البراهين الاخر الآتية المبتنية على معرفة العكس المستوي وعكس النقيض، فهذه التَّسْمِيَةُ قد تكون لَحِقَتْهُ من جهة العلّة، لا من جهة المشابهة. فبالتالي الحق بهما لتعلق البرهان به على احكام العكسين، فلاحظ.

ثانيا- (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية.

الموجبة الجزئيّة (بعض ب حـ) تنقض بنقض المحمول جزئيّة

سالبة (ليس كلّ ب لا حـ). إنّ نقض محمولها هو (ليس كلّ ب لا حـ): فلو كذبت، لَصدق نقيضها (كلّ ب لا حـ)، موجبة كلّيَة معدولة، يلزمها سالبة كلّيَة بسيطة (لاشيء من ب حـ)، نقيض الأصل: إذًا فقد صدق (ليس كلّ ب لا حـ). فبان المطلوب.

لذا قال (قده): ثانيا- (الموجبة الجزئية) منقوضة محمولها سالبة جزئية، نحو (بعض الحيوان إنسان)، فتتحول بنقض محمولها إلى: (ليس كل حيوان لا انسان). أي انه إذا صدقت: (ع ب ج) (المفروض)، صدقت (اي اذا صدقت الموجبة الجزئية صدقت منقوضة محمولها السالبة الجزئية) (**س ب ج**) **المطلوب. البرهان: لو لم تصدق (س ب ج)** (اي السالبة الجزئية)، **لصدق نقيضها** (الموجبة الكلية) (**كل ب ج**) (ولو صدقت هذه اعني الموجبة الكلية، لصدق معها منقوض محمولها السالبة الكلية على ما اثبتناه فيما تقدم، فيكذب نقيضها الذي هي الموجبة الجزئية، وهذا خلاف ما فرض في الاصل من صدق الموجبة الجزئية)، **فتصدق (لا- ب ج)** (**نقض المحمول**). **فيكذب نقيضها (ع ب ج)، ولكنه عين الأصل فهو خلاف الفرض** (لانه اذا صدقة السالبة الكلية كذبت الموجبة الجزئية، والمفروض هو صدق الموجبة الجزئية فعلى القول بصدق السالبة الكلية يلزم مالم يلتزم به الفرض فيكون

خلاف مافرض). **فيجب ان يصدق (س ب ح) وهو المطلوب.**

ثالثا- (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية.

السّالبة الكلّية (لا شيء من ب حـ) تنقض بنقض المحمول إلى كلّيّة موجبة (كلّ ب لا حـ).

نقض محمولها هو (كلّ ب لا حـ)، موجبة كلّيّة معدولة، ولكن بِشرْطِ أن تكون ب موجودة، أو مُقَدَّرَةَ الوجود، أو مُعْتَبَرَةَ الوجود في الذّهن. ولا يحتاج ذلك لبَيَانٍ، لأنّ السّالبة الكلّيّة البسيطة الصّادقة، وموضوعها موجود يلزم عنها (كلّ ب لا حـ).

لذا قال (قده): ثالثا- (السالبة الكلية) منقوضة محمولها موجبة كلية. نحو لا شيء من الماء بجامد، فتتحول بنقض محمولها الى: (كل ماء غير جامد). أي أنه إذا صدقت :(لا ب ح) (المفروض)، صدقت (كل ب ح) المطلوب.

البرهان: لو لم تصدق (كل ب ح)، لصدق نقيضها (س ب ح)، فتصدق (ع ب ح) لان سلب السلب ايجاب، فيكذب نقيضها (لا ب ح)، ولكنه عين الأصل فهو خلاف الفرض. فيجب أن يصدق (كل ب ح) (وهو المطلوب).

رابعا- (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية،

السّالبة الجزئيّة (ليس كلّ من ب حـ) تنقض بنقض المحمول إلى

جزئيَة موجبة (بعض ب لا حـ).

نقض محمولها هو (بعض ب لاحـ)، موجبة جزئيَة بسيطة، ولكن بشرُط أن تكون ب موجودة، أو مقدَرة الوجود، أو معتبرة الوجود في الذَهن.

ولا يحتاج ذلك لبيان، لأنّ السَالبة الجزئيَة البسيطة الصَادقة وموضوعها موجود يلزم منها موجبة جزئيَة معدولة (بعض ب لا حـ).

لذا قال (قده): التمهيد رابعاً (السالبة الجزئية) منقوضة محمولها موجبة جزئية، نحو: ليس كل معدن ذهباً، فتتحول بنقض محمولها إلى: (بعض المعدن غير ذهب).

أي انه إذا صدقت: (س ب ح)، (المفروض)، صدقت (ع ب ح)، المطلوب.

البرهان: إذا صدقت (س ب ح) (الأصل)، صدقت (ع ح ب) (عكس النقيض المخالف).

وينعكس بالعكس المستوي الى (ع ب ح) وهو المطلوب.

خلاصة بحث نقض المحمول:

مع مراعاة شروط ثلاثة، نستطيع الحصول على نقض المحمول وهي:

١- أن تكون القضية قضيتين متحدتي الموضوع والمحمول.

٢- أن يكون محمول الثانية نقيض المحمول في الأولى (إضافة لا مثلا إلى المحمول في الثانية أو حذف لا هذه).

٣- أن ينعكس كيف القضية من الأولى إلى الثانية ففي الأولى إذا كانت

إيجابية تكون الثانية سالبة، والمثل يأتي آنئذ كالتالي وبالترتيب:

أ- الإنسان ناطق.

ب- (ليس من الإنسان) (لا) ناطق.

والتعريف المنطقي لهذه العملية هو: النقض في المحمول وهو: الاستدلال المباشر نتوصل به من قضية إلى قضية أخرى محمولها نقيض المحمول الأصلي.

والأمثلة التالية توضيح لهذه العملية:

١- كل مجتهد مثاب (ك) لا مجتهد غير مثاب (ل).

٢- لا مجرم هارب (ل) كل مجرم غير هارب (ك).

٣- بعض الناس أدباء (ب) ليس بعض الناس غير أدباء (س).

٤- ليس بعض الناس أدباء (ب) ليس بعض الناس غير أدباء (ب).

إن الشروط الآنفة الذكر قد توفرت جميعا في هذه القضايا، فالموضوع والمحمول متحدان في الشرطين، والمحمول في الثانية، منقوض (غير مثاب . غير هارب . غير أدباء . غير أدباء) (وكيف القضية) متحول مع الاحتفاظ بشرط الاستغراق أي إذا أمعنت النظر رأيت ان القضية الثانية من ناحية الأفراد الذين تشملهم كالقضية الأولى تماما! فالكلية تقابل الكلية، والجزئية تعاكس الجزئية وهكذا..

تنبيهان: الاول / طريقة تحويل الأصل

الطريقة التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريق جديدة في البرهان، ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الأصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه كالطريق السابقة التي سميناها: (طريقة البرهان على كذب النقيض).

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الأصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الأصل(وهي طريقة الوصول الى منقوضة المحمول التي ينتجها العكس المستوي والنقيض، وقد مضى الكلام فيهما فراجع)، **ثم على المحول من الأصل تباعا**(اي اننا نحول الاصل اولا ثم نحول القضية الناتجة عن تحويل الاصل وناخذ نتيجة هذا التحويل)، **حتى انتهينا إلى المطلوب**(المطلوب يعني به صدق منقوضة المحمول): **فقد رأيت في الموجبة الكلية إنا حولنا الأصل الى عكس النقيض المخالف**(فاذا صدقت الموجبة الكلية (كل ب حـ) صدقت عكس نقيضها المخالف، وهي السالبة الكلية (لا حـَ بَ)، وقد تقدم شرح كيفية هذا البرهان اعني برهان صدق العكس المخالف فراجع، ثم بعد ذلك حولنا

عكس النقيض المخالف الى العكس المستوي)، **فيصدق على تقدير صدق أصله**(بمعنى يصدق عكس النقيض المخالف اذا صدق اصله)، **ثم حولنا هذا العكس الى العكس المستوي، فخرج لنا نفس المطلوب أعني (منقوضة المحمول)**(هذا يعني برهان منقوضة المحمول ناتج عن عكس النقيض المخالف)، **فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الأصل** (اي ان عكس المستوي صادق اذا صدق عكس النقيض المخالف، الذي يصدق هو اذا صدق اصله).

(التحويل الأول) الصادق على تقدير صدق الأصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الأصل، وهذا هو المقصود إثباته (وهو صدق منقوضة المحمول) **فتوصلنا إلى المطلوب بأقصر طريق. وسنتبع هذه الطريق السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام**(وهذا هو السر في تقديم نقض المحمول على غيره من النقوض والذي وعد (ره)، بانك ستعرفه، وهو ان نقض المحمول هو الباب بالنسبة الى نقيض الموضوع والنقض التام، فترتب بالشكل الاتي: البداية مع طريقة عكس النقيض المخالف، وتليها طريقة العكس المستوي، فالوصول الى النتيجة وهذه هي الطريقة التي وصفها(ره) بالسهلة التي ستتبع في نقض الموضوع والنقض التام)، **ويمكن أجراؤها أيضا في البرهان على عكوس**

النقيض باستخدام منقوضة المحمول(فيكون المستفاد من منقوضة المحمول في برهان عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض الموافق، على ما اثبت في محله من انها تنعكس سالبة جزئية، فراجع).

وعلى الطالب ان يستعمل الحذق وينتبه إلى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل إلى مطلوبه.

الثاني- تحويل معدولة المحمول

وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملازم للأصل في الصدق، وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول، ولكن لبداهتهما استدللنا بهما قبل أن يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول، وهما: -

أ - (تحويل الموجبة بالمعدولة الى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم)، لان مؤداهما واحد، وإنما الفرق أن السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة.

ب - تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأن سلب إيجاب. وهذا بديهي

واضح[١].

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع

المقصود، "قاعدة النّقض التّام وقاعدة نقض الموضوع"، فَحذَف المضاف، وأبقى المضاف إليه معطوفا على القاعدة الأولى؛ وهذا نحو معروف جداً في لغتنا العربيّة ظَاهِرٌ لِكلّ مَنْ له أدنى معرفة بها. إذاً،

---

(١) تمرينات

١. برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٢ـ برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٣ـ برهن على نقيض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل، بأخذ عكس النقيض الموافق أولا، ثم استمر إلى أن تستخرج منقوضة المحمول.

٤ـ جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل.

٥. برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الأصل. وانظر ماذا ستكون النتيجة، وبين ما تجده.

٦ـ برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات. عدا الموجبة الجزئية، بطريقة تحويل الأصل، واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوي فقط.

٧ـ جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة، وانظر انك ستقف فلا تستطيع الوصول الى النتيجة، فبين أسباب الوقوف.

فالمراد ليس قاعدة واحدة، بل قاعدتين.

ثم ان بسبب عمليات النقض والعكس المتكررة، قد نصل الى أي قضية نرى ان موضوعها هو نقيض موضوع القضية الأصلية. وهذا يسمى بنقض الموضوع.

أو أن موضوعها ومحمولها نقيض لموضوع ومحمول القضية الأصلية. ويسمى بنقض تام.

والطريق إلى ذلك العكس والنقض المتكررين، إنما بعض القضايا لا يمكن نقض موضوعها وليس لها نقض تام، لأنه نصل فيها في بعض الطرق إلى السالبة الجزئية وحيث إنها لا عكس لها، فنقف عندها.

منقوضة الموضوع ..

المدّعى (أن القضية تحوّل بنقض موضوعها، وببقاء محمولها على حاله، وتغيير الكيف، وتغييرالكم) و (لاينقض بهذا النقض إلا الكليتان) .

وقبل مناقشة تطبيق القاعدة على المحصورات الاربعة، لابد من ملاحظة حقيقة أن الموضوع في المسورة يُقرن بالسور (=الكم)، فأي تغيير فيه يشمل جزئيه: الكم ولفظ الموضوع. ان نقض الموضوع (كل ب..) ينتج (بعض لا ب..)، ومثل ذلك ان نقض الموضوع (بعض ب..) ينتج (كل لا ب ...)، وهذا بديهي . على ان هذا النوع من النقض ليس نقضا للقضية ككل ابتداءا، بل نقض ينصب على الموضوع بدأ، ثم

يتحرى عن التغير اللازم لهذا النقض، وحيث أن القاعدة تنص على شرط بقاء المحمول على حاله، بمعنى لايصيبه العدول بالنقض او سواه، فلم تبقى من التغيرات سوى التغير في كيف القضية. ان اختلاف القضيتين في الكيف والكم ليس بكاف لتناقضهما، فالنظر الى اختلاف حال موضوعها او محمولها في الاصل وتغيرهما في المحولة ينحي نسبة التناقض بينهما، لأن التغير المشار اليه كما تنص على ذلك قاعدة نقض الموضوع يبقيهما صادقتين.

(أ)الموجبة الكلية تحوّل بنقض موضوعها الى جزئية سالبة .

بفرض ان (كل ب حـ) صادقة فأن نقض موضوعها (بعض لاب حـ) يجعلها كاذبة لارتفاع النسبة بين الطرفين، حيث ان (كل ب) موجوه في (حـ)، فهذا يعني ان (بعض لا ب) غير موجود في (حـ) . ولاعادة نسبة ثبوت الموضوع (بعض لا ب) الى المحمول (حـ) لابد من سلب المحمول فتكون القضية (بعض لاب ليس حـ) وهي جزئية سالبة ،صادقة على تقدير صدق الاصل . فالارتداد هنا وقع على المحمول فيسلبه. نحو (كل عدد طبيعي موجب) صادقة فتحوّل بنقض موضوعها الى (بعض العدد اللاطبيعي ليس بموجب) صادقة أيضا .

(ب) الكلية السالبة تحوّل بنقض موضوعها الى جزئية موجبة .

فالقضية (كل ب ليس حـ) إن كانت صادقة فأن القضية (بعض لاب ليس ليس حـ) ويتعاقب السلب ينتج (بعض لاب حـ) . نحو (كل حديد ليس بذهب) تكافئ بنقض موضوعها (بعض اللاحديد ذهب) . وبكلمات

اخرى ان الموضوع في الاصلية لاينتمي الى المحمول. وهذا معنى سلب الحمل، أي أن (كل ب) غير موجودة في (حـ)، ولكن (بعض لاب) أيضا غير موجودة في (حـ)، لأن (بعض لاب) جزء من (كل لاب) فاذا لم ينتمي الكل الى (حـ) فأن بعضه لاينتمي اليه أيضا .

(ح) استثناء الجزئيتين من القاعدة .

اما لماذا لايمكن استخراج منقوضة الموضوع صادقة على تقدير صدق الاصل من الجزئية الموجبة (بعض ب حـ)، فلأن نقض المحمول تكون (بعض لا ب حـ) كاذبة على تقدير صدق الاصل، وباستغراق نقض الموضوع للسور تكون (كل لا ب حـ) ايضا كاذبة، لأن لايمكن حصر (لا ب) حتى نتصور انتماءه اووجوده في (حـ) . كما أن (كل لاب ليس حـ) خاطئة لنفس السبب . وبالمثل نقول من (بعض ب ليس حـ) لايمكن استخراج منقوضة الموضوع صادقة على تقدير الاصل . هنا في منقوضة الموضوع لاموضع لقاعدة نفي النفي . لأن نقض القضية ككل من شأنه ان يغير السور ولا ينقض الموضوع .

النقض التام ..

المدّعى (أن القضية تحوّل بنقض طرفيها، وبقاء الكيف، وتغييرالكم) و (لاينقض بهذا النقض إلا الكليتان) .

ان نقض المحمول يغير الكيف دون الكم، بينما نقض الموضوع يغير الكيف والكم فينتج منقوضة نقضا تاما بتغيير الكم فقط دون الكيف .

فالنقض الاول (نقض المحمول)، ينتج عنه تغيير الكيف دون الكم .

والنقض الثاني (نقض الموضوع) هو نقض موضوع ناتج النقض الاول فيعود بالكيف الى الاصل قبل النقض الاول، ويغير الكم .

والناتج عن النقضين المتعاقبين، هومنقوضة الطرفين مع تغيير الكم دون الكيف .

(أ) الكلية الموجبة تحول بالنقض التام الى جزئية موجبة .

لتكن الكلية الموجبة (كل ب حـ) صادقة، فهذا يعني ان كل افراد (ب) موجودة في (حـ) . وللحصول على المنقوضة نقضا تاما صادقة على تقدير صدق الاصل، نتدرج في النقض باستخدام القاعدتين الاخريين. فبنقض المحمول تكون (كل ب ليس لا حـ) صادقة، وبنقض الموضوع تكون (بعض لاب لاحـ) فهذا النقض التام للاصل. وهي صادقة على تقدير الاصل. نحو (كل فضة معدن) فتحوّل بالنقض التام الى (بعض اللافضة لامعدن) .

(ب) الكلية السالبة تحول بالنقض التام الى جزئية سالبة .

فلتكن الكلية السالبة (كل ب ليس حـ) صادقة، فبنقض محمولها تحول الى (كل ب لا حـ) كلية موجبة منقوضة المحمول. وبنقض موضوعها تحوّل الى (بعض لا ب ليس لا حـ) فهذه صادقة على تقدير الاصل . نحو (كل حديد ليس بذهب) صادقة، وبنقض محمولها تحول الى (كل حديد لاذهب)، وبنقض موضوعا تحول الى (بعض اللاحديد ليس لاذهب) .

(ح) استثناء الجزئيتان من قاعدة النقض التام . نحو (بعض

الحيوان ليس انسان) جزئية سالبة لاتحول بالنقض التام لأن (كل لاحيوان ليس لا انسان) كاذبة على تقدير صدق الاصل. وكذلك في الجزئية الموجبة، نحو (بعض الطائر أبيض) صادقة ونقضها التام (كل لاطائر ليس بلاأبيض) كاذبة، حيث ان (اللاطائر) في سبيل المثال يشمل الثوب الاسود وهو (لاابيض). ان القاعدة تسقط عندما تكون النسبة نسبة الخصوص والعموم من وجه بحسب تعبير المنطق التقليدي، ونسميها متممة الفرق التناظري .

وهكذا نصل إلى هذه القاعدة وهي: إذا أردنا الحصول على نقض الموضوع أو النقض التام (ونقض الموضوع والمحمول معا) فلا بد أن نبدأ بعمليات عكس ونقض متكررة ومتلاحقة، وذلك بأن نبدأ بالعكس ثم ننقضه أو نبدأ بالنقض ثم نعكسه متبعين في كل ذلك قواعد العكس والنقض السابقة والتي من بينها عدم عكس القضية الجزئية السالبة فإذا وصلنا في طريقنا إلى قضية سالبة جزئية وقفنا عندها، ولا نعكس ونقول إن قضيتنا الأصلية لا تملك نقض الموضوع أو النقض التام.

والفائدة الأهم والأعظم من هذا النوع من المنطق هي توضيح علاقة الأفكار ببعضها كما سبقت الإشارة إليها، فهي ليست الا مجرد بحث في ربط الأفكار، وتبحث عن الأشكال والقوالب وليس المحتويات والمعاني، ويحتوي أيضا على تعميق نظرنا إلى علاقة الفكرة بما يشابهها كالعكس والنقض في المحمول وما أشبه.

لذا قال (قده): لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه فنجعله موضوعا وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولا، مع تغيير الكم دون الكيف.

ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه فنجعله موضوعا ونبقي المحمول على حاله، مع تغيير الكم والكيف معا.

ولا ينقض بهذين النقضين الا الكليتان.

ولا بد من البرهان لكل من المحصورات:

١ـ (الموجبة الكلية) نقضها التام موجبة جزئية، ونقْض موضوعها سالبة جزئية، نحو كل فضة معدن، فنقضها التام: (بعض اللافضة هو لا معدن) ونقض موضوعها: (بعض اللافضة ليس هو معدنا).

وللبرهان على ذلك نقول: المفروض صدق (كل ب ح)، والمدعى صدق (ع ب ح) (المطلوب الاول). وصدق (س ب ح) (المطلوب الثاني). البرهان: اذا صدق (كل ب ح)، صدق (كل ح ب) عكس النقيض الموافق، فيصدق عكسه المستوي (ع ب ح) (وهو المطلوب الاول). وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث (س ب ح) (وهو المطلوب الثاني).

٢ـ (السالبة الكلية) نقضها التام سالبة جزئية، ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو: لا شيء من الحديد بذهب، فنقضها التام: (بعض اللاحديد ليس بلا ذهب)،

ونقض موضوعها: (بعض اللاحديد ذهب).

وللبرهان على ذلك نقول: المفروض صدق (لا ب ح)، والمدعى صدق (س ب ح) (المطلوب الأول)، وصدق (ع ب ح) (المطلوب الثاني).

البرهان: اذا صدق (لا ب ح)، صدق (لا ح ب) العكس المستوي. فيصدق عكس نقيضه الموافق (س ب ح) (وهو المطلوب الأول). وننقض محمول هذا التخير فيحدث (ع ب ح) (وهو المطلوب الثاني).

٣، ٤ـ (الجزئيتان) ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم نقضهما إلى الجزئية، فيعلم بطريق أولى عدم نقضهما إلى الكلية، كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض، فنقول: (في الموجبة الجزئية): المفروض صدق (ع ب ح)، المدعى لا تصدق دائما (ع ب ح) (المطلوب الاول). ولا تصدق دائما (س ب ح) (المطلوب الثاني).

البرهان: تقدم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية أن في بعض تقاديرها تكون النسبة بين نقيضي طرفيها التباين الكلي، فتصدق حينئذ السالبة الكلية: (لا ب ح)، فيكذب

نقيضها (ع ب ح) (وهو المطلوب الأول). وتصدق أيضا منقوضة محمول هذه السالبة الكلية (كل ب ح)، فيكذب نقيضها (س ب ح) (وهو المطلوب الثاني).

(وفي السالبة الجزئية): المفروض صدق (س ب ح).

والمدعى لا تصدق دائما (س ب ح) (المطلوب الاول).

ولا تصدق دائما (ع ب ح) (المطلوب الثاني).

البرهان: في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان، ولما كان:

(أولا) نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص مطلقا.

فتصدق إذن الموجبة الكلية: (كل ب ح)، فيكذب نقيضها (س ب ح) (وهو المطلوب الاول).

و (ثانيا) نقيض الأعم يباين عين الأخص تباينا كليا، فتصدق إذن السالبة الكلية: (لا ب ح)، فيكذب نقيضها ع ب ح (وهو المطلوب الثاني).

تدريب[1].

---

(١) تدريبات في تطبيق قواعد العكوس والحصول على نتائج جديدة في القضايا السابقة، وجدنا شيئين: عكسا ونقضا، فهل نستطيع أن نجمع بينهما لنحصل على العكس النقيض؟ ان ذلك يستوجب منا عمليتين متلاحقتين الأولى: النقض، الثانية العكس. وكمثل إذا كانت قضيتنا هذه (لا ←

←

جبان جريء) فكيف يمكن نقضها؟ (راجع القاعدة السابقة: ننقض المحمول ونغير كيف القضية) فيكف تصبح؟ كل الجبناء غير جريئين.

هذا مجرد نقض للقضية الأولى ثم إذا أردنا عكس هذه القضية فكيف تصبح؟ (راجع قاعدة العكس: اجعل المحمول موضوعا.. ولاحظ استغراق القضية) أليس تصبح: بعض غير الجريئين جبناء (باعتبار ان الكلية الموجبة تعكس بجزئية موجبة).

ثم إذا أردنا أن ننقض هذه القضية الأخيرة مرة أخرى، فكيف تصبح؟ (راجع مرة أخرى قاعدة النقض). تصبح: ليس بعض غير الجريئين غير جبناء.

ماذا كانت القضية الأولى؟ ألم تكن: لا جبان جريء، وماذا أصبحت لدينا بعد عمليات العكس والنقض المتكررة؟ أليس (بعض غير الجريئين غير جبناء) لاحظ أنهما متوافقتان من حيث السلب والإيجاب، بينما القضية المعكوسة بالنقض كانت إيجابية، والقضية الأصلية سلبية. إذا: هناك مخالفة بينهما.

فالعكس بالنقض قسمان مخالف وموافق.

إذا: يمكننا أن نعكس القضية، منقوضة المحمول، وأن ننقض محمول القضية، المعكوسة، فنعكس ثم ننقض، أو ننقض ثم نعكس، وذلك لكي نحصل على أشكال جديدة من الاستدلال المباشر، والجدول التالي يزودنا ببعض الأمثلة الموضحة.

عكس النقض:

القضية الأصلية

(ك) كل إنسان ناطق (ح).

(ل) لا إنسان قرد.

(س) ليس بعض المرضى أدعياء.

←

(ب) بعض المرضى أدعياء.

عكس النقض المخالف:

(ل) لا غير ناطق إنسان (ك).

(ب) بعض غير القرد إنسان.

(ب) بعض غير الأدعياء مرضى.

عكس النقض الموافق:

(ك) كل غير ناطق غير إنسان.

(س) ليس بعض غير القرد غير إنسان.

(س) ليس بعض غير الأدعياء بغير مرضى.

والسؤال: لماذا لا ينقض عكس القضية الأخيرة؟ وللإجابة يجب أن نعرف أنه حين ننقض هذه القضية نحصل على هذا الشكل (ليس بعض المرضى غير أدعياء). وهذه جزئية سالبة وقد سبقت قاعدة تقول إن الجزئية السالبة لا عكس لها.

لوح نسب المحصورات

الأصل	كل ب ح	ع ب ح	لا ب ح	س ب ح
النقيض	س ب ح	لا ب ح	ع ب ح	كل ب ح
العكس المستوي	ع ح ب	ع ح ب	لا ح ب	
عكس النقيض الموافق	ك حَ بَ		س حَ بَ	س حَ بَ
عكس النقيض المخالف	لا حَ ب		ع حَ ب	ع حَ ب
نقض المحمول	لا ب ح	س ب حَ	كل ب حَ	ع ب حَ
نقض الطرفين	ع بَ ح		س بَ حَ	
نقض الموضوع	س بَ ح		ع بَ ح	

البديهة المنطقية

المبدأ الأساسي للقياس الذي صاغه أرسطو على النحو التالي: «كل ما هو مضاف (محمول) إلى المحمول يكون أيضا مضافا إلى الموضوع». وكان أرسطو يستخدم غالبا اصطلاح «ينتمي إلى» بدلا من اصطلاح «مضاف إلى». وكان يعتبر أن التعبير «أ مضاف إلى ب» مطابق للقول بأن «ب متضمن في أ». وهكذا يمكن تفسير بديهية القياس بأنها مفهوم وبأنها ما صدق. وتظهر أهمية بديهية القياس - في المنطق التقليدي - في رد كل الأقيسة إلى الشكل الأول من أشكال القياس، أما المنطق الصوري الحديث، فإنه يتناول مشكلة بديهية القياس في سياق عملية أوسع من صياغة القياس على أساس البديهيات.

والبديهي هو ما لا يتوقف حصوله في الذهن على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر من حدس أو تجربة أو غير ذلك أو لم يحتج (تعريفات الجرجاني)؛ وهو بهذا المعنى مرادف للضروري. وقد يراد بالبديهي ما لا يحتاج العقل في التصديق به إلى شيء أصلا، فيكون أخص من الضروري لعدم شموله للتصوّر.

وتكون قضيّة ما بديهية إذا كان الإنسان الذي يستحضر معناها في ذهنه ويتساءل هل هي صادقة أم كاذبة لا يستطيع أن يشك البتة في صدقها. فالبديهي إذن هو الذي يفرض نفسه فرضا على العقل ولا يترك له أدنى مجال للشك.

وكان ديكارت قد بيّن أن البداهة معيار الحقيقة وأنّ المعاني لا تكون بديهية إلا إذا كانت واضحة متميّزة . ومع أنّ البداهة التي يتحدّث عنها

ديكارت هي البداهة العقلية، لا البداهة الحسية، فإنّ شرط البداهة وحده لا يمكن أن يكون معيارا صادقا للحقيقة. وفعلا لا يكفي القول إنّ قضيّة ما بديهية إذا كان الشخص الذي يفكّر فيها لا يستطيع الشك في صدقها، إذ لعلّ امتناع الشك في صدقها إنّما تفسّره حالة هذا الشخص العقلية، كالجنون أو الهيام والإنفعال أو الحكم المسبق، الخ...

وإنّا نميز في العادة بين ما يبدو بديهيا لشخص ما وبين ما هو بديهي حقا وفي ذاته بالنسبة إلى كل العقول. وقد أشار كانط (Kant) ورينوفيي (Renouvier) إلى أنه توجد بداهة شخصية خدّاعة ومضللة. ألا نرى أن المعاني التي نجزم ببداهتها هي المعاني الموافقة لميولنا وآرائنا ومعتقداتنا ؟ ونحن نفهمها بسهولة ونمنحها قيمة موضوعية كاملة دون أن تكون مطابقة للحقيقة. إذن ليس كلّ ما توجبه بديهة الإنسان صادقا بل كثير منها كاذب، والصادق هو بديهة العقل المؤيّدة بالحسّ والتجربة والمُجمع عليها من قبل كل العقول.

وإذا كانت البداهة تعني أخيرا الإدراك المباشر للموضوع البديهي الذي يفرض نفسه فرضا على العقل بحيث لا يدع أيّ مجال للشك، فإنه ينبغي التمييز بين البداهة واليقين، إذ البداهة هي بداهة الموضوع المدرك، في حين أن اليقين هو الأثر الذي تخلفه هذه البداهة في النفس والشعور الباطني الذي تولده فيها.

لذا قال (قده): البديهية المنطقية أو الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من أحكام القضايا (النقيض والعكوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية المحولة عن الأصل(فيستدل مباشرة على القضية المطلوب اثباتها من دون

مقدمات كما هو الحال في الوصول الى المطلوب من خلال القياس المؤلف من مقدمات)، **أي النقيض والعكس والنقض، لأنه يستدل في النقض من صدق إحدى القضيتين على كذب الأخرى وبالعكس، ويستدل في الباقي**(اي في غير النقيض) **من صدق الأصل على صدق ما حول أليه عكسا أو نقضا**(لان صدق الاصل في العكس والنقض يلازم صدق المحول اليه)، **أو من كذب العكس والنقض على كذب الأصل**(حسب القاعدتين اللتين تقدم الكلام عنهما من ان اذا صدق الاصل فما يلزمه وهو المحول اليه كان صادقا، واذا كان مايلزمه كاذبا كان الاصل كاذبا).

وسميناه مباشرا لان انتقال الذهن إلى المطلوب، أعني كذب القضية أو صدقها، إنما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط، بلا توسط قضية أخرى(يعني اذا صدق الاصل (كل ب حـ) كذب نقيضه(س ب حـ)، واذا كان الاصل صادقا، فان العكس بمختلف اقسامه او النقض يكون صادقا بلا احتياج الى ادخال عامل جديد بل مباشرة نحكم بكذب نقيض (كل ب حـ) الصادقة الذي هو (س ب حـ)، واذا كان الاصل صادقا لزم منه صدق القضايا المحولة اليه في عكس النقيض والعكس المستوي وقاعدة النقض).

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر.

وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج إلى أكثر من بيانه.

وقد يسمى (البديهية المنطقية) فنقول: من البديهيات في العلوم الرياضية أنه إذا أضفت شيئا واحدا إلى كل من الشيئين المتساويين فإن نسبة التساوي لا تتغير، فلو كان:

(ب = ح)، وأضفت إلى كل منهما عددا معينا مثل عدد (٤) لكان: (ب+٤=ح+٤)، وكذلك إذا طرحت من كل منهما عددا معينا أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد (٤) فإن نسبة التساوي لا تتغير) فيكون: (ب – ٤ = ح – ٤)، و (ب)، (٤ = ح ÷ ٤)

و (ب ÷ ٤ = ح ÷ ٤)، وكذا لا تتغير النسبة لو كان (ب) أكبر من (ح) أو أصغر منه فانه يكون (ب + ٤) أكبر من (ح + ٤) أو أصغر منه و (ب – ٤) أكبر من (ح – ٤) أو أصغر منه وهكذا. ونظير ذلك نقول في القضية، فإنه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على محمولها، فإن نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فإذا صدق: كل انسان حيوان واضفت كلمة (رأس) الى طرفيها صدق: كل (رأس) انسان (رأس) حيوان. أو أضفت كلمة (يحب) مثلا: صدق: كل (من يحب) انسانا (يحب) حيوانا، وإذا صدق: لا شيء من الحيوان بحجر، صدق: لا شيء من الحيوان (مستلقيا) بحجر (مستلقيا)، واذا صدق: بعض المعدن ليس

بذهب، صدق: بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة) ذهب، وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة إلى قضية أخرى صادقة, بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معا، بغير تغيير في كم القضية وكيفها، سواء كانت الكلمة مضافة أو حالا أو وصفا أو فعلا أو أي شيء آخر من هذا القبيل.

الباب الخامس
مباحث الاستدلال
الحجة وهيئة تأليفها

الاستدلال غير المباشر

اولا- القياس: (مصطلحات القياس - شروط القياس - كم الأقيسة، شروط الكيف).

الأشكال الأربعة: (أنواع الأشكال الأربعة، شروط الشكل الأول - شروط الشكل الثاني - شروط الشكل الثالث - شروط الشكل الرابع).

ثانيا - التمثيل

ثالثا - الاستقراء

مباحث الاستدلال

قدْ علمتَ أنَّ أبحاثَ المنطقِ تدورُ حولَ التعريفِ والدليلِ، وقدْ سبقَ الكلامُ مفصلاً حولَ التعريفِ. وما تقدم من الأبواب كانت مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرَّف، لأن المعرِّف إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول. وأما الدليل فقد فرغنا من الحديث عن مقدماته أعني مبحث القِضية وأقسامها وأحكامها، وها نحن نشرع في الدليل نفسه.

فالدليل هو: ما يلزمُ من العلمِ به العلمُ بشيء آخر .

مثال الدليل: إذا علمت أن شيئا من الخبائث، فستعلم أنه حرام. فلزم من علمكَ بشيء انه من الخبائث، علمك بحرمته. فالعلم بأن الشيء من الخبائث، هذا يسمى (دليلا) لأنه يدلك على حرمته. والشيء الذي استفدته وكسبته من ذلك الدليل وهو الحرمة يسمى (مدلولا).

والعلاقة بين الدلالة واللزوم هي: (أن الدليل ملزوم، والمدلول لازم له) ولهذا حينما تعلم بالدليل تعلم بالمدلول.

فتحصل: ان كل ما كان مستلزِما لغيره أمكن أن يستدل به على ذلك الغير . ويمثل له بطرقة الباب تدل على شخص عند الباب. فانها

دليل وملزوم، ووجود الطارق مدلول ولازم. والدخان يدل على النار . فانه دليل وملزوم، والنار مدلول ولازم.

الدليل نوعان: دليل مباشر، وغير مباشر.

(أ)- الدليل المباشر: هو ما يستدل فيه بشيء على شيء آخر، أو بقضية على أخرى. ويدخل في هذا النوع جميع أنواع الدلالات التي تقدمت في أوائل الكتاب.

مثال: إذا علمت أن هذا العدد أربعة فستعلم أنه زوج. فالأربعة دليل على الزوجية، وإن شئت فقل: الأربعة ملزوم والزوجية لازم.

مثال: إذا رأيت الشمس تشرق من جهة فستعلم أن تلك الجهة هي الشرق. فالشمس دليل ملزوم وجهة الشرق مدلول ولازم.

مثال: إذا رأيت إشارة المرور الحمراء فستعلم أنه عليك أن تتوقف في مركبتك. فالإشارة الحمراء دليل، ولزوم التوقف مدلول.

ويدخل في هذا النوع أيضا مبحث التناقض والعكس لأننا نستدل بقضية واحدة على قضية أخرى.

مثال: إذا علمت أن الله موجود قضية صادقة، فستعلم أن ما يقوله الملحد من أن الله ليس بموجود قضية كاذبة لأنهما نقيضان يلزم من العلم بصدق إحداهما العلم بكذب الأخرى.

مثال: إذا علمت أن كل إنسان حيوان قضية صادقة فستعلم أنه بعض الحيوان صادقة أيضا لأن الثانية عكس الأولى التي هي الأصل ويلزم من العلم بصدق الأصل العلم بصدق العكس.

(ب)- الدليل غير المباشر: هو ما يستدل فيه بمجموع قضيتين على قضية أخرى.

مثال: إذا علمت أن: النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فستعلم أن النبيذ حرام. فهنا علمت بقضيتين وهما: (النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام) فأنتجا لك علما بقضية أخرى وهي النبيذ حرام، فتلك القضيتان تسمى دليلا والقضية الناتجة منهما تسمى مدلولا ونتيجة.

والدليل غير المباشر هو الذي يهتم به المناطقة ويعقدون له مبحث الدليل ويتكلمون على تفاصيله ويعرفونه بأنه: معلوم تصديقي يوصل إلى مجهول تصديقي.

فالمعلوم التصديقي هنا قضيتان: (النبيذ مسكر، وكل مسكر حرام) وقد أوصلا إلى مجهول تصديقي وهو: (النبيذ حرام).

واحترزوا بكلمة التصديقي عن التعريف فإنه معلوم تصوري يوصل إلى مجهول تصوري.

فالدليل غير المباشر يحتاج إلى قضيتين للوصول إلى المجهول.

والدليل المباشر لا يحتاج إلى قضيتين للوصول إلى المجهول.

لذا قال (قده): الحجة وهيئة تاليفها او مباحث الاستدلال تصدير: إن أسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له (مباحث الحجة)، أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصديقي.

اما ما تقدم من الأبواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا

المقصد حتى مباحث المعرف، لأن المعرف إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

و (الحجة) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يستحصل بها وإنما سميت (حجة) لأنه يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب، وتسمى (دليلا) لأنها تدل على المطلوب، وتهيئتها وتأليفها لأجل الدلالة يسمى (استدلالا).

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء:

أن القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة، وإلا لما انتهينا إلى العلم بقضية أبدا، بل لا بد من الانتهاء إلى قضايا بديهية ليس من شأنها أن تكون مطلوبة، وإنما هي المبادئ للمطالب، وهي رأس المال للمتجر العلمي.

طرق الاستدلال ـ او اقسام الحجة

في الاستدلال (غير المباشر) القياسي: بعد الحديث عن الاستدلال المباشر، ينبغي إلقاء نظرة على الاستدلال غير المباشر، والذي يسمى بالاستدلال القياسي ويمثل جوهر المنطق القديم. والذي كان طريقا إلى المنطق الرياضي الحديث.

وهذا الاستدلال بقدر ما هو هام، فهو بسيط إذ إن كل شخص أوتي قدرا من الإدراك يقوم يوميا بمئات التطبيقات لأنواع الاستدلال

غير المباشر، فكل منا حين يقوم من نومه ويلاحظ الساعة، وإنها تشير إلى السابعة صباحا مثلا يفكر هذه هي الساعة السابعة صباحا، وفي كل ساعة سابعة صباحا يجب أن أقوم.

طبعا هذا التفكير لا يجري بهذه الطريقة البطيئة بل بسرعة الضوء، لذلك بمجرد أن يعرف الشخص أن الساعة تشير إلى السابعة يقفز من فراشه.

لذلك تذوب الأشكال الاستدلالية في التفكير السريع، وكأنها لم تكن، والنقد الصريح الذي وجهه ديكارت وأنصاره على المنطق الشكلي لم يكن بسبب بطلان هذا المنطق بل بسبب بداهته وأنه لا يحتاج إلى بيان لأن الإنسان يمارسه عمليا ويوميا.

لذا قال (قده): من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان؟ ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب؟

ومن ذا الذي لا يستنبط أن النوم يجم القوى، وان الحجر يبتل بوضعه في الماء، وأن السكينة تقطع الاجسام الطرية؟

وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبه في بعض صفاته كريما نعرفه، او نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلما جربناه..

وهكذا إلى آلاف من امثال هذه الاستنتاجات تمر علينا

كل يوم.

وفي الحقيقة إن هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها إلى انواع الحجة المعروفة التي نحن بصدد بيانها، ولكن على الأكثر لا يشعر المستنبط انه سلك أحد تلك الأنواع وإن كان من علماء المنطق.

وقد تعجب لو قيل لك إن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولما كان الانسان ـ مع ذلك ـ يقع في كثير من الخطأ في أحكامه، او يعتذر عليه تحصيل مطلوبه، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج.

والطرق العلمية للاستدلال (غير المباشر) ـ عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه ـ هي ثلاثة أنواع رئيسة:

١ـ (القياس)، وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى مطلوبه. وهو العمدة في الطرق.

٢ـ (التمثيل)، وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما.

٣ـ (الاستقراء)، وهو أن يدرس الذهن عدة جزئيات، فيستنبط منها حكما عاما.

اولا- القياس

قد علمتَ أن الدليل: هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر .

وأنه نوعان: مباشر: وهو ما لا يحتاج لقضيتين للوصول إلى المجهول.

وغير مباشر: هو ما يحتاج لقضيتين للوصول إلى المجهول.

ثم إن الدليل غير المباشر أقسام أولها هو القياس.

لماذا يقدمون البحث في القياس على البحث في البرهان ؟

لأن الكلام في القياس يجب أن يتقدم على الكلام في البرهان لأن القياس أعم من البرهان إذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياسا برهانا، وذلك إذا كان شكل البرهان منتجا ولم تكن مقدماته صادقة، وان كان شكله قياسا، الا انه ليس برهانا، كما سيوافيك في محله.

فإذ قد تبينت من أي شيء يأتلف القياس الذي هو: (قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر). وبماذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى يأتلف ائتلافا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة. ثم من بعد ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان.

قال ابن سينا في الشفاء: وقصدنا الأول وبالذات في صناعة المنطق هو: معرفة القياسات، والقسم الناظر منها في القياسات البرهانية. ومنفعة ذلك لنا هي، التوصل بهذه الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية. وقصدنا الثاني: معرفة أصناف القياسات الآخرى، فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها، والتخلص الى العلوم البرهانية، كالجدليات،

ولها منافع أخرى: وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها عند ابتغاء العلوم البرهانية، كالسوفسطائية: وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة، ونظام المشاركة، كالخطابة والشعر.

وجميع هذه كالمشتركة إما بالفعل، وإما بالقوة، في هيئة القياس وصورته. واكثر اختلافها في موادها[١].

تعريف القياس: هو قول من قضايا ركب تركيبا خاصا حالة كونه مستلزما بالذات قولا آخرا.

قولهم: (قولاً): جنس يخرج به المفرد فإنه لا يسمى قولاً لأن القول عند المناطقة خاص بالمركب.

قولهم: (مِنْ قَضَايَا): يُخرج القضية الواحدة، والمراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، والقياس المركب من أكثر من مقدمتين كقولنا: النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، إذًا المراد بالقضايا قضيتان أو أكثر ليشمل القياس البسيط وهو المركب من مقدمتين كقولنا: العالم متغير، هذه مقدمة صغرى، وكل متغير حادث، هذه مقدمة كبرى، لازم منه قولاً آخر وهو: العالم حادث. هذا يسمى قياسًا بسيطًا، لأنه مؤلف من مقدمتين اثنتين، العالم متغير، هذه واحدة، وكل متغير حادث، هذه الثانية.

---

(١) كتاب الشفاء ابن سينا المقالة الأولى/ من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق/الفصل الأول.

والقياس المركب من أكثر من مقدمتين يعني المؤلف من ثلاث فأكثر. كقولنا: النباش آخذ للمال خفية النباش الذي يسرق أكفان الموتى من القبور، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، النباش تقطع يده. فهذه نتيجة مؤلف من ثلاث قضايا: النباش آخذ للمال خفية هذه مقدمة، وكل آخذ للمال خفية سارق، مقدمة ثانية، وكل سارق تقطع يده مقدمة ثالثة، النتيجة النباش تقطع يده، إذًا هذا قياس مركب لأنه مؤلف من ثلاث قضايا.

قولهم: (مستلزماً) خرج به ما صور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيتين المركبتين على وجه لا يُنتج لعدم تكرر الحد الوسط كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، وكالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم لا يُنتج، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، هذا لا يستلزم شيئًا لعدم إيجاب الصغرى. يعني لا بد أن يكون ثَمَّ تلازم بين المقدمتين والنتيجة، خرج به ما صور من قضيتين ولم يستلزم قولاً آخر، كالقضيتين المركبتين على وجه لا يُنتج لعدم تكرر الحد الوسط كما سيأتي شرط الإنتاج متى نقول هذا منتج؟ ومتى نقول أنه لا ينتج ؟ ترتيب المقدمتين من أجل أن ينتج المقدمة ويكون ثم تلازم بينهما لابد من شروط، إن وجدت الشروط حينئذ قلنا: هذا منتج.

إن انتفت حينئذ نقول: ترتيب القضيتين لا يستلزم لماذا؟ لفوات شرط الإنتاج.

نحو قولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، هاتان قضيتان لكن لا يُسمى قياساً يعني لو قال: قائل كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال. نقول: أين الحد الوسط؟ أين الحد المكرر؟ العالم متغير، متغير. وكل متغير حادث، لا بد من واسطة بينهما يجمع بين المقدمتين هنا، أين الواسطة أين الحد الوسط؟ لا يوجد. فقول: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال. هاتان القضيتان أو المقدمتان لا علاقة بينهما البتة، فإذاً لم يكن بينهما علاقة فكل واحدة أجنبية عن الأخرى، وإذا كانت أجنبية فلا تستلزم نتيجة، كالقضيتين المركبتين من ضرب عقيم لا يُنتج كما يأتي في باب الأشكال، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، هذا لا يستلزم شيئًا لعدم إيجاب الصغرى، بمعنى أنه فات شرط الإنتاج، وهذا يفهم بما سيأتي، إذاً المراد هنا ليس كل تركيب لقضيتين يكون مستلزماً لقول آخر، بل لا بد من شروط تُراعى، ستبحث هذه الشروط فيما يأتي، فإن انتفت أو انتفى بعضها حينئذ نقول: تركيب المقدمتين لا يُسمى قياساً.

قولهم: (بالذات)، خرج ما يستلزم لا لذاته، كقياس المساواة، وهو المركب من قضيتين مُتَعَلِّق محمول إحداهما موضوع الأخرى، نحو قولنا: زيد مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر، فإنه يستلزم زيد مساوٍ لبكر، لكن لمقدمة أجنبية وهي أن مساو المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، هنا قال: زيد هذا موضوع، مساوٍ هذا محمول، لعمرو هذا متعلّق المحمول، هذه قضية أولى، زيد مساوٍ لعمرو، متعلق المحمول هنا

تجعله موضوعاً في التي تليها، عمرو مساوٍ لبكر، فالعلاقة بينهما، هي أن الثانية عمرو مساوٍ لبكر الموضوع متعلّق محمول الأولى .

ولذلك قالوا في قياس المساواة: المركب من قضيتين متعلّق محمول إحداهما وهو قوله لعمرو باللام موضوع الأخرى عمرو، فإذاً يستلزم زيد مساوٍ لبكر، لكن هذا الاستلزام ليس لذات القياس بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية خارجة عن القياس لم تذكر وهي: أن مساوٍ المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء، ولو قلت: هذا مساوٍ لذاك، وذا مساوٍ لذا، إذاً يُعلم أن هذا مساوٍ لذا، لأنك ساويت هذا بذا وجعلت هذا مساوٍ لذا، إذاً يلزم منه أن يكون بينهما تساوٍ وهذا من خارج.

ألا ترى أنك لو قلت: الإنسان مباين للفرس، والفرس مباين للناطق، لم يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق يعني هنا يحمل على المساواة لا على التباين يعني مساوٍ المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

اما المباين لشيء هل هو مباين، لا، لاتأتي القاعدة وهذا يُدل على أن الحكم خاص بالمساواة دون المباينة، ألا ترى أنك لو قلت الإنسان مباين للفرس هذه صادقة يعني مخالف له والفرس مباين للناطق، وهذه صادقة لم يلزم منه أن الإنسان مباين للناطق، لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مباينًا لذلك الشيء، ففرق بين المساواة وبين المباينة.

قولهم: (قولاً آخرَ) في التعريف المراد به النتيجة، فإنها قول

مغاير لقضيتي القياس، فيخرج به القضيتان المستلزمتان لإحداهما كقولنا: زيد قائم، وعمرو جالس، فهاتان قضيتان يستلزمان إحداهما ولا يسميان قياساً لأن إحداهما ليس قولاً آخر .

فالمراد بالقول الاخر هو النتيجة، فإنها قول مغاير لقضيتي القياس، فيخرج به القضيتان المستلزمتان لإحداهما كقولنا: زيد قائم، وعمرو جالس، فهاتان قضيتان يستلزمان إحداهما ولا يسميان قياسًا، يعني مجموع القضيتين مستلزمتان أي المستلزم مجموعهما لإحداهما يعني كل واحدة باعتبار ذاتها لا تستلزم الأخرى، عمرو قائم، زيد ماشٍ لا علاقة بينهما، زيد قائم وعمرو جالس، زيد قائم مفهومه ثبوت القيام لزيد، وعمرو جالس مفهومه ثبوت الجلوس له.

قولهم: (مستلزماً بالذات قولاً آخر)، أن القياس متى سُلِّم استلزم النتيجة، يعني متى سلم بالمقدمتين وكانتا صحيحتين استلزم النتيجة، سواء كان صادقًا أو كاذبًا كقولنا: كل إنسان حمار، وكل حمار صهال، فإنه يستلزم بحيث لو سُلِّمَ أن كل إنسان صهال، لماذا؟ لوجود شرط الإنتاج وهو التكرار، كل إنسان حمار، وكل حمار إذًا هذا تكرار بين المقدمتين، فإن لم يستلزم بحيث لو سُلِّمَ أن كل إنسان صهال. وإنما قلنا ذلك: لأن التعريف يجب صدقه على القياس الصادق والكاذب كالسفسطة.

تحصل: ان القياس في الاصطلاح هو قول مؤلف من قضيتين فأكثر مستلزماً بذاته قولاً آخر، هذا المراد به واحترازات كما كما ذكر .

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر كتقدير المزروع على آلة الزرع.

مثال: النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فالنبيذ حرام. فهذه القضايا (النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام) متى سلمها وصدّق بها الناظر فسيستنتج منها قضية صادقة عنده ولا بد وهي (النبيذ حرام).

مثال: الزاني فاسق- وكل فاسق ترد شهادته- فالزاني ترد شهادته. فإذا صدّق الشخص بأن الزاني فاسق- وأن كل فاسق ترد شهادته- فسيسلّم حتما بأن الزاني ترد شهادته؛ لأن القاعدة هي: (كل فاسق ترد شهادته)، وبما أن الزاني فاسق فهو داخل في تلك القاعدة فينطبق عليه الحكم وهو رد شهادته.

مثال: كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد بالحرارة- فكل ذهب يتمدد بالحرارة. فهاتان القضيتان متى سلمتا لزم عنهما قضية أخرى صادقة وهي: كل ذهب يتمدد بالحرارة[1].

---

(١) خلاصة متقدمة في إئتلاف القياس:

إن القياس المطلوب في المقام إنما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدد- مثل قولنا هل (كل جَ) هو (اَ) أم ليس شيء من (جَ اَ). وهو بين أنا إذا أخذنا شيئا منسوبا لـ(جَ) و (اَ) الذين هما طرفا المطلوب- وهو مثلا (بَ)- إنه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة حدود متباينتان بحدين ومشتركتان في حد واحد، وإنه إذا أخذنا شيئا مشتركا لطرفي المطلوب بهذه الصفة إنه يمكن أن يبين به المطلوب- أعني أن (جَ) هي (اَ) أو أن (جَ) ليست هي (اَ) أو ←

لذا قال (قده): القياس: تعريفه: عرفوا القياس بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر.

الشرح:

١ـ (القول): جنس. ومعناه المركب التام الخبري. فيعم القضية الواحدة والأكثر. (القول جنس ومعناه المركب التام الخبري فيعم القضية الواحدة والأكثر. وكما عرفت أن القول أيضاً يعم القضية الملفوظة والقضية المعقولة. فإذن هذه الفقرة الأولى من التعريف وهي كلمة قول هذه هي جنس التعريف).

٢ـ (مؤلف من قضايا.. إلى آخره): فصل، والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الأثنين، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر، لأنه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها

→

ليس فيها (اَ). مثال ذلك أن نقول (جَ) هي (بَ)، و (بَ) هي (اَ) فيلزم أن تكون (اَ) في (جَ). أو نقول (جَ) هي (بَ)، و (بَ) ليست هي(اَ)، فيلزم أن لا تكون (اَ) في (جَ). فلنسم موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة- الذي هو (جَ)- الطرف الأصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية- الذي هو (اَ)- الطرف الأكبر والحد المشترك بينهما- الذي هو (بَ)- الحد الأوسط. وتسمى المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى. ولنسم ترتيب الحد الأوسط من الطرفين الشكل. وبيانها آت ان شاء الله.

تستلزم قضية أخرى. (مؤلف من قضايا.. متى سُلمت لزم عنه لذاته قول آخر هو فصل التعريف. فإذن التعريف هنا تألف من جنس وهو قول وفصل وهو مؤلف من قضايا.. فالتعريف هنا من نوع التعريف بالحد.

قوله: (والقضايا) جمع منطقي، أي ما يشمل اثنين. هناك فرق بين الجمع المنطقي والجمع اللغوي عند العرب. الجمع اللغوي عند العرب هو ما يطلق على ثلاثة فصاعداً. والجمع المنطقي يطلق على الاثنين فأكثر. يعني في المنطق لا يوجد مثنى يوجد مفرد وجمع. فيراد من قضايا ما يشمل الاثنين فأكثر. فلو قلنا قول مؤلف من قضايا مثل لو كان مؤلف من قضيتين يقال له مؤلف من قضايا. لأن قضايا جمع منطقي ويطلق على الاثنين. وبهذا القيد قيد قضايا، يخرج الاستدلال غير المباشر. لأن الاستدلال غير المباشر يتألف من قضية واحدة نقيم عليها الدليل وننتقل من اللازمة إلى المطلوب كما عرفت).

٣ـ (متى سلمت): من التسليم، وفيه إشارة إلى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياه مسلمة فعلا، بل شرط كونه قياسا أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها او نقضها، فإنه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها.

واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط، دون الكذب، كما تقدم في العكس المستوي، لجواز كونه لازما أعم.

ومنه يعرف: أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها، نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤ـ (لزم عنه): يخرج به الاستقراء والتمثيل، لأنهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما لأنهما أكثر ما يفيدان الظن، إلا بعض الاستقراء وسيأتي.

٥ـ (لذاته): يخرج به قياس المساواة.

كما سيأتي في محله، فإن قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه، لا لذاته.

مثل: (ب) يساوي (حـ) و (حـ) يساوي (د) ينتج (ب) يساوي (د)، ولكن لا لذاته، بل لصدق المقدمة الخارجية وهي: مساوي المساوي مساو.

ولذا لا ينتج مثل قولنا: (ب) نصف (جـ) و (جـ) نصف (د)، لان نصف النصف ليس نصفا، بل ربعا.

الاصطلاحات العامة في القياس

وللقياس مصطلحات خاصة به، وهي:

١ـ صورة القياس: وهي شكل تأليفه وتركيبه، والقياس يتألف من

مقدمتين - كما سيأتي - مثل: الحديد معدن - كل معدن عنصر بسيط. فالمجموع بهذا الوضع الخاص من الترتيب يسمى صورة القياس .

٢ـ المقدمة، وتسمى (مادة القياس) أيضا: وهي كل قضية يتألف منها صورة القياس. فقضية (الحديد معدن) في المثال المتقدم مقدمة وكذلك قضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدمة.

وتنقسم المقدمة إلى قسمين هما: الصغرى والكبرى .

٣ـ الصغرى: وهي المقدمة التي تشمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدمة الأولى للقياس، كالمقدمة (الحديد معدن) في المثال .

٤ـ الكبرى: وهي المقدمة التي تؤلف القاعدة الكلية التي يعمد إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدمة الثانية للقياس كالمقدمة (وكل معدن عنصر بسيط) في المثال .

٥ـ الحدود: وهي مفردات المقدمتين: الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي. مثل: (الحديد - معدن - معدن - عنصر بسيط) في المثال. والحدود ثلاثة هي:

أـ الحد الأصغر وهو: موضوع النتيجة.

بـ الحد الأكبر وهو: محمول النتيجة.

جـ الحد الأوسط وهو: المكرر بين مقدمتي القياس، وهو عمدة القياس ولا يتكون من دونه. ففي المثال (كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد

بالحرارة) كانت النتيجة هي: (كل ذهب يتمدد بالحرارة). فالذهب حد أصغر لأنه موضوع النتيجة (كل ذهب يتمدد بالحرارة). ويتمدد بالحرارة حد أكبر لأنه محمول النتيجة (كل ذهب يتمدد بالحرارة). والمعدن هو الحد الأوسط لأنه تكرر في المقدمتين (كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد بالحرارة).

٦ـ النتيجة: وهي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى. او هي القول الذي ينتج من المقدمات، مثل كل ذهب يتمدد بالحرارة. وهذه النتيجة هي ثمرة العملية القياسية التي يقوم بها الشخص.مثل: (الحديد عنصر بسيط) في المثال.

٧ـ المطلوب: وهي النتيجة قبل مزاولة تطبيق الكبرى على الصغرى[١].

---

(١) تمارين:

١- في ضوء ما تقدم ما هو القياس؟

٢- ما الفرق بين الحدود الثلاثة؟

٣- هل كل قضيتين كيفما كانا تشكلان قياسا ؟

(تمارين ١): بيّن المقدمات والحدود في القياسات التالية:

١- كل بدعة ضلالة- وكل ضلالة في النار- فكل بدعة في النار.

٢- المؤمن يطيع الله ورسوله- وكل من يطيع الله ورسوله يفلحُ- فالمؤمن يفلح.

٣- كل فاعل مرفوع- وكل مرفوع معرب- فكل فاعل معرب.

(تمارين ٢): استخرج النتائج من القياسات التالية:

لذا قال (قده): لا بد ـ اولا ـ من بيان المصطلحات العامة، عدا المصطلحات الخاصة بكل نوع التي سيرد ذكرها في مناسباتها. وهي :

١ـ (صورة القياس). ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.

٢ـ (المقدمة). وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات تسمى أيضا (مواد القياس).

٣ـ (المطلوب). وهو القول اللازم من القياس، ويسمى (مطلوبا) عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤ـ (النتيجة). وهي المطلوب عينه، ولكن يسمى بها بُعد تحصيله من القياس.

٥ـ (الحدود) وهي: الأجزاء الذاتية للمقدمة. ونعني بالأجزاء الذاتية الأجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية، فإذا فككنا وحللنا الحملية مثلا إلى أجزائها لا يبقى منها إلا الموضوع والمحمول، دون النسبة، لأن النسبة إنما تقوم بالطرفين للربط

→

١- كل إمام فهو راع- وكل راع فهو مسؤول عن رعيته.

٢- كل ماء طهور يصح الوضوء به- وكل ما يصح الوضوء به يرفع الحدث.

٣- كل صلاة عبادة- وكل عبادة تفتقر لنيّة.

بينهما، فإذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما. واما السور والجهة فهما من شؤون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها.

وكذلك إذا حللنا الشرطية إلى أجزائها لا يبقى منها الا المقدم والتالي. فالموضوع والمحمول او المقدم والتالي هي الأجزاء الذاتية للمقدمات، وهي (الحدود) فيها.

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال فنقول:

١- شارب الخمر: فاسق.

٢- وكل فاسق: ترد شهادته.

٣- ∴ (اذن) شارب الخمر: ترد شهادته.

فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) إلى شارب الخمر في القضية رقم (١). ونسبة رد الشهادة إلى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم (٣).

فكل واحدة من القضيتين (١) و(٢): مقدمة.

وشارب الخمر، وفاسق، وترد شهادته :حدود.

والقضية رقم (٣): مطلوب ونتيجة.

والتأليف بين المقدمتين :صورة القياس.

ولا يخفى أنا استعملنا هذه العلامة (∴) النقط الثلاث،

ووضعناها قبل النتيجة. وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال إلى المطلوب وتقرأ (إذن). وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح.

مبدأ عمل القياس

كيف يستنبط القياس؟ وبتعبير آخر كيف يستنبط القياس على كل مطلوب تقصد معرفته وبأي سبيل تأخذ مقدمات كل قياس؟.

فإنه ليس ينبغي لنا أن نكون عالمين بالقياس فقط، بل وأن تكون عندنا قوانين نقدر بها على أن نكون بها عاملين للقياس.

وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين:

أحدهما: معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس.

الثاني: معرفة القوانين التي بها تستخرج مقدمات القياس.

وقد علمتَ أن القياسَ قولٌ مؤلفٌ مِن قضايا متى سُلِّمت لزم عنها قولٌ آخر، وعلمتَ أن القياس هو نوع من أنواع الدليل غير المباشر، وكل دليل سواء أكان مباشرا أو غير مباشر فهو يعتمد على مبدأ التلازم.

فأساس عمل القياس يعتمد على التلازم بين مقدمتيه وبين النتيجة. (الأصغر يستلزم الأوسط- والأوسط يستلزم الأكبر- فينتج أن الأصغر يستلزم الأكبر).

نحو: النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فالنبيذ حرام.

فهنا الأصغر (النبيذ) يستلزم الأوسط (المسكر)؛ فيكون النبيذ

ملزوما والمسكر لازما له.

والأوسط (المسكر) يستلزم الأكبر (الحرام)؛ فيكون المسكر ملزوما والحرام لازما له.

فينتج أن الأصغر يستلزم الأكبر أي أن النبيذ يكون حراما.

بمعنى آخر أن النبيذ حرام لأنه مسكر، فالإسكار هو الدليل على حرمة النبيذ، فهو الواسطة في إثبات الحرمة للنبيذ.

ومعنى هذا القول هو انه متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس ينبغي أن نتوهمه قياسا تاما إلا إذا وجدنا فيه المقدمتين معا. فإذا وجدنا مقدمتي القياس بهذا الفعل فينبغي أن نقسم المقدمتين أيضا إلى الثلاثة الحدود ونميز الحد الأوسط الذي هو الحد المشترك للحدين اللذين هما طرفا المطلوب، فإنه لابد في كل قياس من حد أوسط.

فإن ألفينا الحد الأوسط محمولا على الأصغر وموضوعا للأكبر أو محمولا على الأصغر مسلوبا عن الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول.

فإن كان الحد الأوسط محمولا في أحدهما مسلوبا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع فإنه يكون الشكل الثاني.

وإن كان الحد الأوسط موضوعا للطرفين إما على طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث. لأنه قد تبرهن أنه ليس هاهنا نسبة رابعة للحد الأوسط إلى الطرفين والطرفان على المجرى الطبيعي في الحمل، وسواء كانت

المقدمتان كلية أو كانت إحداهما كلية والثانية جزئية، ما لم تقع الجزئية كبرى في الشكل الأول والثاني، فإن الحد الأوسط وضعه في ذلك واحد.

وإذا كان هذا هكذا أي قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين أن ذلك القول ليس بقياس، لأنه إذا لم يوجد فيه حد واحد مكرر مرتين فليس فيه حد أوسط، وإذا لم يكن هنالك حد أوسط فليس هنالك قياس.

ولهذا دائما يكون الحد الأوسط هو الدليل الحقيقي، ولهذا يقع بعد عبارة (لأنه كذا) فيقال لم كان النبيذ حراما؟ فتقول: لأنه مسكر. ولأجل هذا كان الحد الأوسط هو روح القياس وعمدته. وهذا هو السر في كون القياس دليلا غير مباشر لأنه يحتاج لوسط ينقل الحكم.

بخلاف الدليل المباشر فإذا رأيت الشمس فستعلم الشرق، من غير حاجة لوسط ولا عملية قياس.

نحو: كل إنسان ناطق- وكل ناطق ضاحك- فكل إنسان ضاحك. فالإنسان يستلزم الناطقية- والناطقية تستلزم الضاحكية- فيكون الإنسان ضاحكا. وإذا أردنا أن نصوغ أساس عمل القياس بصيغة رياضية نقول: (أ) يستلزم (ب) - و (ب) يستلزم (جـ) - ف (أ) يستلزم (جـ)[1].

---

(١) لو راجعنا ما سبق ذكره عن التلازم فسنعلم أن اللازم نوعان:

لازم أعم من الملزوم، لازم مساو للملزوم. وإذا علمنا- بمقتضى ما سبق- أن الأصغر ملزوم والأوسط لازم له، وأن الأوسط ملزوم والأكبر لازم له فسنعلم ←

النسبة المنطقية بين (الأصغر والأوسط) و كذا بين (الأوسط والأكبر) وبين (الأصغر والأكبر).

فالنسبة بين الأصغر والأوسط هي إما العموم والخصوص المطلق. والأعم هو الأوسط والأخص هو الأصغر. وإما التساوي بينهما: وذلك لأن الأوسط لازم للأصغر، فإذا كان اللازم أعم فيكون الملزوم الذي هو الأصغر أخص، وإذا كان اللازم مساويا فتكون النسبة بين الأصغر والأوسط هي التساوي.

والنسبة بين الأوسط والأكبر هي إما العموم والخصوص المطلق، والأعم هو الأكبر والأخص هو الأوسط وإما التساوي، وذلك لأن الأكبر لازم للأوسط فإذا كان هو أعم فسيكون الأوسط أخص وإذا كان الأكبر مساويا للأوسط فالنسبة هي التساوي بينهما.

والنسبة بين الأصغر والأكبر هي إما العموم والخصوص المطلق والأعم هو الأكبر والأخص هو الأصغر وإما التساوي؛ وذلك لأنه إذا ثبت أن الأوسط قد يكون أعم من الأصغر، والأكبر أعم من الأوسط، فيلزم أن الأكبر أعم من الأصغر، وقد يكون الأصغر مساويا للأوسط، والأوسط مساويا للأكبر. فيلزم أن الأصغر مساويا للأكبر.

مثال أول: النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فالنبيذ حرام.

مثال ثان: كل إنسان ناطق- وكل ناطق ضاحك- فكل إنسان ضاحك. ففي المثال الأول: الأصغر هو النبيذ، والأكبر هو الحرام، والأوسط هو المسكر. والنسبة بين النبيذ والمسكر هي العموم والخصوص المطلق، والمسكر هو الأعم، والنبيذ هو الأخص؛ لأن المسكر قد يكون نبيذا، وقد يكون غيره كالخمر. والنسبة بين المسكر والحرام هي العموم والخصوص المطلق أيضا، ولكن الأعم هو الحرام والأخص هو المسكر: لأن الحرام قد يكون مسكرا، وقد يكون غيره كالدم.

اقسام القياس بحسب مادته وهيئته

تنقسم المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية وإلى غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع المنطقية على ما سنبين ان شاء الله في الصناعات الخمس في الكتاب الثالث الباب السادس من ابواب الظفر بلطائف منطق المظفر.

لذا قال (قده): قلنا إن المقدمات تسمى (مواد القياس)، وهيئة التأليف بينها تسمى (صورة القياس)، فالبحث عن القياس من نحوين: الاول من جهة (مادته)، بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة، بأن تكون المقدمات يقينية او ظنية او من المسلمات او

→

والنسبة بين النبيذ والحرام هي العموم والخصوص المطلق أيضا، والأعم هو الحرام والأخص هو النبيذ لأن الحرام قد يكون نبيذا، وقد يكون غيره كالخمر والدم.

وفي المثال الثاني: الأصغر هو الإنسان، والأكبر هو الضاحك، والأوسط هو الناطق. والنسبة بين الإنسان والناطق هي المساواة لأن كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان. والنسبة بين الناطق والضاحك هي المساواة أيضا لأن كل ناطق ضاحك، وكل ضاحك ناطق. والنسبة بين الإنسان والضاحك هي المساواة أيضا لأن كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك إنسان. فتلخص أن النسبة بين الحدود الثلاثة هي: (العموم والخصوص المطلق- أو المساواة).

المشهورات او الوهميات او المخيلات او غيرها مما سيأتي في بابه. ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي، فإنه ينقسم القياس بالنظر إلى ذلك إلى:

البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

اقسام القياس من جهة صورته

وينقسم القياس من جهة صورته إلى قسمين هما:

الاستثنائي والاقتراني، وهو موضوع هذا الباب كما عرفت.

(أ) القياس الاستثنائي

والقياس الاستثنائي: هو ما صرح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيضها.

نحو: إن كان هاشم عالما فواجب احترامه - لكنه عالم فهاشم واجب احترامه.

ولو كان زيد عادلا فهو لا يعصي الله - ولكنه قد عصى الله، ما كان زيد عادلا .

اقسام القياس الاستثنائي:

القسم الأول: القياس الاستثنائي الاتصالي، وهو الذي كان فيه المقدمة الشرطية متصلة لزومية فإذا استثنى نفس (المقدم) كانت النتيجة نفس (التالي).

نحو: (إن كان هذا إنساناً) (المقدم)، (كان حيواناً) (التالي).

(لكنه إنسان) (استثناء نفس المقدم).

(فهو حيوان) (النتيجة).

وإذا استثنى نقيض (التالي) كانت النتيجة نقيض (المقدم) .

نحو: (إن كان هذا إنساناً) (المقدم)، (كان حيواناً) (التالي).

(لكنه ليس بحيوان) (استثناء نقيض التالي).

(فهو ليس بإنسان) (النتيجة).

أما استثناء نقيض (المقدم) فلا ينتج شيئاً.

نحو: (إن كان هذا إنساناً) (المقدم)، (كان حيواناً) (التالي).

(لكنه ليس بإنسان) (استثناء نقيض المقدم) لا نتيجة له، لأنه لا يصح أن يقال في النتيجة (فهو ليس بحيوان)، لأنه قد لا يكون الشيء إنساناً، ويكون حيواناً، كالفرس.

وكذلك استثناء نفس (التالي) لا ينتج شيئاً.

نحو: (إن كان هذا إنساناً) (المقدم)، (كان حيواناً) (التالي).

(لكنه حيوان) (استثناء نفس التالي). فلا نتيجة له: إذ لا يصح أن يقال في نتيجته (فهو إنسان) لأن كونه حيواناً لا يثبت إنه إنسان، فلعله فرس.

القسم الثاني: القياس الاستثنائي الانفصالي: وهو الذي كان فيه القضية الشرطية منفصلة . وهي على ثلاثة أنواع:

(أ) أن تكون الشرطية (حقيقية): فاستثناء نفس احد

الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض احد الطرفين ينتج نفس الآخر فنتائجه أربعة.

نحو: إما أن يكون هذا العدد زوجاً (المقدم)، واما ان يكون فردا (التالي). والمقدم والتالي طرفا القضية الشرطية كما علمت.

١ـ (لكنه زوج) (استثناء نفس المقدم).

(فليس بفرد) (النتيجة: وهي نقيض التالي).

٢ـ (لكنه فرد) (باستثناء نفس التالي).

(فليس بزوج) (النتيجة: وهي نقيض المقدم).

٣ـ (لكنه ليس بزوج) (استثناء نقيض المقدم).

(فهو فرد) (النتيجة: وهي نفس التالي).

٤ـ (لكنه ليس بفرد) (استثناء نقيض التالي).

(فهو زوج) (النتيجة: وهي نفس المقدم).

الثاني: أن تكون الشرطية (مانعة الجمع): هنا يكون استثناء نفس أحد الطرفين، ينتج نقيض الطرف الآخر، فنتائجه اثنان.

نحو: إما أن يكون هذا الشيء شجراً (المقدم)، وإما أن يكون حجراً (التالي)، والمقدم والتالي طرفا القضية.

١ـ (لكنه شجر) (استثناء نفس المقدم).

(فليس بحجر) (النتيجة: وهي نقيض التالي).

٢ـ (لكنه حجر) (استثناء نفس التالي).

(فليس بشجر) (النتيجة: وهي نقيض المقدم).

أما استثناء نقيض احد الطرفين، فلا ينتج نفس الطرف الآخر.

فلو قيل: (لكنه ليس بشجر) لا يدل على (فهو حجر) إذ قد لا يكون شجراً، ولا حجراً. ولو قيل: (لكنه ليس بحجر) لا يدل على (فهو شجر) لما قلنا.

الثالث: أن تكون الشرطية (مانعة الخلو): هنا يكون استثناء نقيض احد الطرفين، ينتج نفس الطرف الآخر، فنتائجه، اثنان.

نحو: (إما زيد في الماء) (المقدم). (وإما أن لا يغرق) (التالي).

١- (لكنه ليس في الماء) (استثناء نقيض المقدم).

(فلا يغرق) (النتيجة: وهي نفس التالي).

٢- (لكنه يغرق) (استثناء نقيض التالي).

(فهو في الماء) (النتيجة وهي نفس المقدم).

أما استثناء احد الطرفين لا ينتج شيئاً، فلو قيل: (لكنه في الماء) فلا يدل على انه يغرق، أو لا يغرق، فلا نتيجة. وكذلك لو قيل (لكنه لايغرق)فلا يدل على أنه في الماء، أو في خارج الماء، فلا نتيجة أيضاً ..

لذل قال (قده): ثانيا. من جهة (صورته) بسبب اختلافها، مع قطع النظر عن شأن المادة. وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة.

وهو ينقسم من هذه الجهة إلى قسمين اقتراني واستثنائي، باعتبار التصريح بالنتيجة او بنقيضها في مقدماته وعدمه.

(فالاول) وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة او بنقيضها، يسمى (استثنائيا)، لاشتماله على كلمة الاستثناء، نحو:

(١) ان كان زيد عالما، فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم.

(٣) ∴ فزيد واجب احترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١).

(١) لو كان فلان عادلا، فهو لا يعصي الله.

(٢) ولكنه قد عصى الله.

(٣) ∴ ما كان فلان عادلا.

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١).

ثانيا- القياس الاقتراني

القياس الاقتراني: هو ما لم يصرح في مقدمته بالنتيجة ولا بنقيضها. نحو: العالم متغير - وكل متغير حادث فالعالم حادث. وينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين أيضا هما: الحملي والشرطي.

الاول- الاقتراني الحملي: وهو مؤلف من قضايا حملية فقط. نحو: الحمامة طائر - وكل طائر حيوان فالحمامة حيوان.

الثاني- الاقتران الشرطي: وهو المؤلف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية. نحو: الاسم كلمة - والكلمة إما مبنية أو

معربة. فالاسم إما مبني أو معرب. ونحو: كلما كان الماء جاريا كان معتصما - وكلما كان معتصما كان لا ينجس بملاقاة النجاسة. كلما كان الماء جاريا، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

وتنقسم حدود الاقتراني الحملي إلى ثلاثة أقسام هي:

١- الأوسط: وهو الحد المتكرر في المقدمتين .

٢- الأصغر: وهو الحد المذكور في الصغرى فقط .

٣- الأكبر: وهو الحد المذكور في الكبرى فقط .

القواعد العامة

١- تكرر الحد الاوسط .

٢- ألا يتألف من سالبتين .

٣- يتألف من جزئيتين .

٤- ألا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية .

٥- أن تكون تابعة لأضعف المقدمتين .

قال الناظم..

ثمَ القياسُ عندهمْ قسمانِ
فمنهُ ما يُدعى بالاقتراني

وهو الذي دلَ على النتيجة
بقوةٍ واختصَ بالحملية

الشرح: (ثُمَّ) للترتيب الذكري (القِياسُ عِنْدَهُمْ) أي المناطقة

(قِسْمَانِ) هما الاقتراني والشرطي، الشرط شرطي (فَمِنْهُ ما يُدْعى بِالِاقْتِرَانِي)، (فَمِنْهُ) أي قسم من القياس يُدعى الِاقْتِرَاني. لاقتران الحدود فيه، يعني اتصال بعضها ببعض، والمراد بالحدود هنا الحد الأصغر والحد الأكبر والحد الأوسط.

والمراد بالحدود هنا الثلاثة الأصغر والأوسط والأكبر. سميت حدوداً لأنها أطراف، لاقتران الحدود فيه وعدم فصلها بأداة استثناء، وهي (لكن)، وهذا ما يُسمى باستثناء .

(وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ) يعني القياس الاقتراني سمي اقترانيًا لاقتران الحدود الثلاثة في المقدمتين الحد الأوسط والأكبر والأصغر، طيب النتيجة فيه هو مستلزم للنتيجة قولا آخر قطعًا لأنه قياس، وهو الذي دل على النتيجة بقوة، يعني النتيجة موجودة في المقدمتين لكنها بالقوة يعني بأجزائها لا بصورتها، يعني موضوع المقدمة النتيجة موجود في ضمن المقدمتين، ومحمول النتيجة كذلك مذكور في ضمن المقدمتين لكن لابصورتها، وإنما الموضوع مذكور في المقدمتين وكذلك المحمول هذا يسمى القياس الاقتراني لكونه هو الذي دل على النتيجة بقوة بأن كانت فيه، يعني كانت النتيجة فيه في القياس متفرقة الأجزاء، هما جزآن متفرقة الأجزاء، ألا ترى أن قولنا: العالم متغير وكل متغير حادث يدل على النتيجة بالقوة. وهي قولنا: العالم حادث، انظر كلمة العالم هي موضوعة الصغرى. العالم متغير، وحادث هي محمول الكبرى، إذًا الكلمتان الموضوع والمحمول

في النتيجة موجودتان في المقدمة الصغرى والكبرى، حينئذ تكون النتيجة موضوعها موضوع الصغرى، ومحمولها محمول الكبرى، وهي العالم حادث لكن بالقوة بمعنى أن أجزاءها متفرقة فيه لأن موضوعها، يعني النتيجة موضوع الصغرى وهي العالم، ومحمولها يعني النتيجة محمول الكبرى .

فالقياس الاقتراني هو ما وُجد فيه حقيقة القياس السابقة، ثم كونه دل على النتيجة بالقوة سُمِّيَ اقترانيًّا، ومعنى دلالة القياس على النتيجة بالقوة أن أجزاءها الموضوع والمحمول مذكوران في المقدمتين، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى كالمثال السابق.

واختص بالحملية يعني قياس الاقتراني لا يدخل الشرطية وإنما هو خاص بالحملية، واختص القياس الاقتراني بالقضايا الحملية فلا يركب إلا منها لا من الشرطية، فهو مقصور على الحملية فلا يتعداها إلى غيرها.

والصحيح أنه لا يختص بالقضايا الحملية، بل قد يتركب من الشرطية، وكون الاقتراني خاص بالحملية هذا رأي مرجوح، بل الصحيح أنه يدخل الحمليات والشرطيات، والصحيح وهو قول جمهور المناطقة أن القياس الاقتراني يؤلف من القضايا الحملية كما تقدم، ومن القضايا الشرطيات كقولنا: (كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وكلما كان النهار موجوداً كانت الأرض مضيئة)، هاتان مقدمتان

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً. كانت الشمس طالعة مقدم، كان النهار موجود هذا تالي هذا مقدمة صغرى، كلما كان النهار موجوداً كانت الأرض مضيئاً، كان النهار موجوداً هذا مقدم. الأرض مضيئة هذا تالي، فينتج كلما كانت الشمس طالعة المقدمة الصغرى كانت الأرض مضيئة هذا تالي الكبرى، إذاً دخل فيه الشرطيات.

لذا قال (قده): (والثاني) وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها، يسمى (اقترانيا)، كالمثال المتقدم في اول البحث، فإن النتيجة وهي: شارب الخمر ترد شهادته. غير مذكورة بهيئتها صريحا في المقدمتين ولا نقيضها مذكور. وإنما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود أجزائها الذاتية في المقدمتين، أعني الحدين، وهما (شارب الخمر، وترد شهادته)؛ فإن كل واحد منهما مذكور في مقدمة مستقلة.

ثم الاقتراني قد يتألف من حمليات فقط، فيسمى (حمليا).

وقد يتألف من شرطيات فقط، او شرطية وحملية، فيسمى (شرطيا) مثاله.

(١) كلما كان الماء جاريا، كان معتصما.

(٢) وكلما كان معتصما، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

(٣) .·. كلما كان الماء جاريا، كان لا ينجس بملاقاة

النجاسة. فمقدمتاه شرطيتان متصلتان.

مثال ثان:

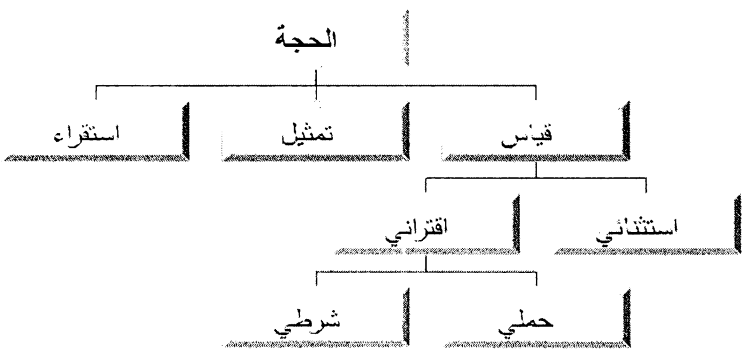
(١) الاسم كلمة.

(٢) والكلمة إما مبنية او معربة.

(٣) .·. الاسم إما مبني او معرب.

فالمقدمة رقم (١) حملية، والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة. ونحن نبحث أولا عن الاقترانيات الحملية، ثم الشرطية، ثم الاستثنائي.

خلاصة التقسيم:



الاقتران الحملي

حدود الاقتران الحملي تتكون من مقدمتين اعني صغرى وكبرى وحد اوسط يتقاسمانه فيحصل عاندنا فيه إلى ثلاثة أقسام هي:

١ - الأوسط: وهو الحدّ المتكرر في المقدمتين. وسيرمز له في المثال الآتي بحرف(م). وسوف يحذف في النتيجة.

ويسمى أيضاً (الحجة) لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين. ويسمى أيضاً في الفلسفة (الواسطة في الإثبات)، لأن به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدين.

٢ - الأصغر: وهو الحدّ المذكور في الصغرى فقط. وسيرمز له في المثال الآتي بحرف(ب). وهو المراد اثبات حكم الكبرى اليقينية له. واتصافه به للحصول على النتيجة اليقينية.

٣ - الأكبر: وهو الحدّ المذكور في الكبرى فقط. وسيرمز له في المثال الآتي بحرف(حـ). وهو المقدمة اليقينية التي استفاد ثبوت الحكم لها من اقامة البرهان عليها، واكتسبت يقينيتها من ذلك البرهان الذي اقيم عليها في محله.

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالقياس هي ما يلي:

(١) تعيين المطلوب.

(٢) تأليف صغرى أحد عنصريها الجزئي،المطلوب اثبات الحكم له.

(٣) تأليف كبرى من القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من صدقها.

(٤) استخراج النتيجة بتأليفها من الأصغر موضوعا والأكبر محمولا.

كيفية الاستدلال به: هو أن يعمد المستدل إلى تأليف قضية أحد عنصريها هو الجزئي ويضعها صغرى للقياس. ثم يعمد إلى التماس القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من أنها قد برهن على صدقها في محلها. وبعد التماس القاعدة الكلية والتأكد من صدقها يدرجها كبرى للقياس. ثم يعمد إلى استخراج النتيجة، وذلك بأن يؤلفها من الأصغر والأكبر، بوضع الأصغر موضوعا والأكبر محمولاً. فلاستخراج النتيجة من المثال الآتي: الحديد معدن - وكل معدن عنصر بسيط. نأخذ الأصغر وهو (الحديد) موضوعا، ونأخذ الأكبر وهو (عنصر بسيط) محمولا، ونؤلف منهما قضية النتيجة، فنقول (الحديد عنصر بسيط).

لذا قال (قده): الاقتران الحملي: حدوده: يجب ان يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين لينتجا المطلوب.

ويجب أيضا أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة: حد متكرر مشترك بينهما، وحد يختص بالاولى، وحد بالثانية.

والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين

الآخرين، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين إذ يكون أحدهما موضوعا لها والآخر محمولا. فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد إلى المثال المتقدم في المصطلحات العامة، لتطبيق الحدود عليه، فنقول:

أ- (فاسق): هو المتكرر المشترك الذي اعطى الربط بين:

ب- (شارب الخمر)، وهو الحد المختص بالمقدمة الاولى، وبين:

ج- (ترد شهادته)، وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

تنتج المقدمتان: (شارب الخمر ترد شهادته)، بحذف الحد المشترك وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص.

أ. (الحد الاوسط) او (الوسط) وهو الحد المشترك، لتوسطه بين رفيقيه في نسبة أحدهما إلى الآخر. ويسمى أيضا (الحجة) لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين.

ويسمى أيضا (الواسطة في الإثبات)، لأن به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف (م).

ب- (الحد الأصغر)، وهو الحد الذي يكون موضوعا في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه (صغرى)، سواء كان هو موضوعا فيها ام محمولا. ونرمز له بحرف (ب).

ج- (الحد الأكبر)، وهو الذي يكون محمولا في النتيجة.

وتسمى المقدمة المشتملة عليه (كبرى)، سواء كان هو محمولا فيها او موضوعا. ونرمز له بحرف (حـ). والحدان معا يسميان (طرفين). فاذا قلنا: (كل ب م)، (كل م حـ).

ينتج .·. (كل ب حـ) بحذف المتكرر (م).

القواعد العامة للاقتراني

للقياس الاقتراني بنوعيه . سواء كان حملياً أو شرطياً . قواعد عامة أساسية يجب توفرها فيه، ليكون منتجاً، وهي:

١ ـ تكرر الحد الأوسط. بان يكون مذكورا في الصغرى بما له تمام وكمال معناه في الكبرى. حتى يعقل كونه حدا اوسطا بينهما، وبدون ذلك الشرط لا يمكن البتة الحصول على نتيجة يقينية صالحة. فإذا قيل: (الذهب عين. وكل عين تدمع). فإنه لا ينتج: (الذهب يدمع). لأن لفظ (عين) مشترك لفظي، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى، فلم يتكرر الحد الاوسط، ولم يتكرر إلا اللفظ فقط، دون نقل المعنى المستعمل في الاولى الى الثانية بنفسه بل نقل اللفظ بمعناه الاخر. لاجل ذلك لم نتمكن من الحصول على النتيجة اليقينية.

٢ ـ ألا يتألف القياس من مقدمتين سالبتين. لان لا ربط بين الاصغر والاكبر في القضيتين السالبتين، فلابد من ان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة. فاذا قلنا: لا شيء من الإنسان بفرس لا شيء

من الفرس بناطق. فإنه لا ينتج السلب: (لا شيء من الإنسان بناطق)، لأن الطرفين متلاقيان. ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: لا شيء من الفرس بطائر.

فإنه لا ينتج الإيجاب: (كل إنسان طائر)، لأن الطرفين متباينان. وهكذا في كل سالبتين.

٣ ـ ألا يتألف من جزئيتين. بمعنى انه يجب ان تكون احدى المقدمتين كلية والاخرى جزئية، لان المقدمة الجزئية لا ربط بينها وبين الجزئية الاخرى لاحتمال عدم ملاقاتهما فيما يجب ان يتلاقيا فيه بواسطة الحد الاوسط بينهما، فلا يتحقق الوصل والربط بين الاصغر والاكبر فيهما، نحو: بعض الإنسان حيوان. (هذه جزئية) وبعض الحيوان فرس(وهذه جزئية اخرى). فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق. فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

٤ ـ أن تكون نتيجته تابعة لأضعف المقدمتين. ومعناه: إذا كانت إحدى مقدمتيه سالبة يجب أن تكون النتيجة سالبة لأن السالبة أضعف من الموجبة، وإذا كانت إحدى مقدمتيه جزئية يجب أن تكون النتيجة جزئية لأن الجزئية أضعف من الكلية.

٥ ـ ألا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية. فمثلاً إذا قلنا: لا شيء من الغراب بإنسان(هذه صغرى سالبة)، وبعض الإنسان أسود (هذه

كبرى جزئية)، فإنه لا ينتج لنا قضية سالبة تحكي عن: (بعض الغراب ليس بأسود) ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الإنسان ابيض فانه لا ينتج الإيجاب: (بعض الغراب ابيض). فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع[١].

---

(١) ذكرت في كلام المناطقة ثلاثة أنواع من الشروط في القياس:

(أ)- نوع يرتبط بأصل القياس.

(ب)- ونوع يرتبط بكم القياس (الكلية والجزئية).

(ج)- ونوع ثالث يرتبط بكيف القياس (الإيجاب والنفي).

أ- بناء الأقيسة: اما فيما يرتبط باصل القياس فقد يشترط في أصل بناء الأقيسة ما يلي:

١- يجب أن يشتمل كل قياس على ثلاث قضايا لا أقل ولا أكثر .اَعْني المقدمتان المرتبطتان ببعضهما والناتج منهما!، أما الأكثر، اما لغلط، نحو: الواحد، نصف الإثنين، والإثنين، نصف الأربعة. وكل نصف النصف نصف، فالواحد نصف الأربعة، فغلط. واما لأكثر من قضية في قياس واحد نحو: الأربعة، زائدا أربعة تساوي(٨) والاثنين زائدا ستة يساوي (٨). فالإثنين زائدا ستة يساوي أربعة زائدا أربعة هكذا: ٤ + ٤ = ٨، ٢ + ٦ = ٨، ٢ + ٦ = ٤ + ٤، هذه ليس من الغلط في شيء، بل حوى على اكثر من قياس بنفس الصيغة الواحدة، لاننا في مثله نحتاج الى روابط معرفية وفكرية لمعرفة أن مساو المساوي مساو، لنصنع قياسا هكذا: ٤ + ٤ = ٨، ٢ + ٦ = ٨، وكل مساو المساوي مساو، وهذا مساو المساوي والنتيجة أن (٢ + ٦ = ٤ + ٤). وبدون هذه القاعدة لا نستطيع أخذ هذه النتيجة إذ يمكن أن نتوهم الغلط .

٢- يجب ان تكون كل قضية داخلة في بناء القياس مسورة. فالقضايا غير المسورة لا تنتج شيئا نحو: إنسان فانٍ. وفان هالك لا ينتج: إنسان هالك. إذ ←

←

قد يكون سور المقدمتين بعض فتكون المقدمتان جزئيتين فلا تنتجان شيئا إذ تكون صورة القياس حينئذ هكذا.

بعض أفراد الإنسان فانون، وبعض الفانين هالكون. وليست لهذه القضية نتيجة إذ قد يكون بعض الفانين غير بعض الناس.

ب- كم الأقيسة: واما ما يرتبط بكم القياس (الاستغراق وعدمه) فبالنظر إلى الكم يجب ماياتي:

١- ان يكون الحد الأوسط مستغرقا، في إحدى المقدمتين. وبعبارة ثانية لو كانت المقدمتان جزئية موجبة مثلا، لا يمكن أخذ النتيجة منها. والقضية الكلية ليست فقط القضية المسورة بكل، بل بأي سور يشمل جميع الأفراد الداخلين تحته، كالأغلب فهيه سور كما ان نصف الناس، أو ربع الناس سور.

د- ألا يستغرق حد في النتيجة، ما لم يكن مستغرقا في إحدى المقدمتين، وبتعبير ثاني: إن النتيجة موجودة في المقدمات ولكنها خافية بعض الشيء هناك وتظهر في النهاية، وهي قد تكون جزئية وقد تكون كلية، وفي الكلية تنقسم إلى كلية في كلية، وكلية في جزئية، أي أنه قد يكون كل من المحمول والموضوع مستغرقين في بعضهما وقد لا يكون. مثلا قد نقول: كل إنسان كل ناطق. وقد نقول: كل إنسان حيوان (أي بعض أنواع الحيوان). بعد هذه التقدمة الواضحة قد تكون النتيجة أكبر من حجم المقدمات في أحد حديها فلا تصح ومن امثلة ذلك:

أ- إذا قلنا: بعض الرجال فقراء. وليس من الفقراء سعداء. إذن فليس من الرجال سعداء. فهو قياس باطل ليس فقط لأن الذوق السليم يلفضه رأسا بل لأنه أيضا يفقد هذا الشرط الهام كيف ذلك؟ ان النتيجة السالبة مستغرقة في المحمول (فلو كان بعض السعداء رجالا لم تصح جملة: فليس من الرجال سعداء) بينما المحمول سعداء لم يحظ بالاستغراق في ←

←

المقدمة الأولى (التي تسمى بالمقدمة الكبرى) فكانت النتيجة اكبر من المقدمة.. إذ المحمول لم يستغرق في المقدمة واستغرق في النتيجة. لذلك قالوا: إذا كانت النتيجة سالبة، يجب أن يكون الأكبر (المحمول) مستغرقا في المقدمة. ولذلك أيضا لم يصح تركيب السالبة مع الجزئية الموجبة لإنتاج القياس (كما يأتي).

ب- وإذا قلنا: بعض الأغنياء سعداء. وكل السعداء أصحاء.

اذن فكل الأغنياء أصحاء. فهذا القياس غير صحيح. لماذا؟ لأنه من الممكن أن يوجد غني غير سعيد وبالتالي غير صحيح فكيف تحكم بأن كل غني صحيح؟ وبتطبيق القاعدة: الأغنياء (الأصغر) غير مستغرق في المقدمة (الصغرى) فلا يكون مستغرقا في النتيجة لهذا قالوا: إذا كان الأصغر موضوعا في جزئية صغرى لا يمكن ان تكون النتيجة كلية. كذلك لا يصح القياس لو كان الأصغر محمولا في المقدمة (الجزئية).

ج- مثل ما إذا قلنا: بعض السعداء أغنياء. وكل السعداء أصحاء. إذا فكل الأغنياء أصحاء.

(ج)- شروط الكيف: وفيما يرتبط بكيف القياس (الإيجاب والنفي):

الأول: يجب أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، فلا نتيجة صحيحة مع المقدمتين السالبتين. والسبب بسيط هو ان السالبة تنفي الموضوع عن الحكم (الرابط) ومع نفي الموضوع عن الحكم لا يرتبط الموضوعان ببعضهما (برابط) إذ الرابط انفصل عنهما جميعا، فمثلا: لو قلنا: ليس العاقل حمارا. نفينا العقل عن الحمار، ثم لو قلنا: ليس البقر عاقلا نفينا . مرة أخرى . العقل عن البقر. فالعقل لا يكون رابطا بين الحمار والبقر لأنه لا يوجد في أي منهما فكيف يكون رابطا بينهما. ولكن هذا الشرط إنما هو في النفي الحقيقي، أما النفي الذي يتحول إلى إيجاب مثل المقاييس فقد ←

لذا قال (قده): للقياس الاقتراني ـ سواء كان حمليا أو شرطيا ـ قواعد عامة أساسية يجب توفرها فيه، ليكون منتجا، وهي:

١ ـ تكرر الحد الاوسط: أي يجب أن يكون مذكورا بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف، وإلا لما كان حدا أوسط متكررا، ولما وجد الارتباط بين الطرفين. وهذا بديهي.

مثلا إذا قيل: (الحائط فيه فارة. وكل فارة لها أذنان).

→

تكون السالبتان منتجة، مثاله: ليس زيد أكبر من عمرو، وليس خالد أكبر من زيد، فليس خالد أكبر من عمرو. فالنتيجة معقولة، مع أن القضيتين سالبتان ولكن لا تناقض هذه القاعدة إذ ان مآل هذه القضية إلى قضيتين والمحذوف منهما: هو المعقول، وكل من ليس أكبر من شخص ليس اكبر منه فهو ليس أكبر. وبنحو: ليست مئذنة المسجد أطول من فنار المدينة، وليس فنار المدينة أطول من برجها، فليست مئذنة المسجد أطول من برج المدينة، وببساطة نكتشف أن كيف نؤول هذين النفيين إلى إثبات.

الشرط الثاني: إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة جاءت النتيجة مثلها سالبة فلا نتيجة إيجابية مع مقدمة سالبة. والسبب أن الموضوع قد انفصل عن المحمول في إحدى المقدمتين. فلا يمكن ان نوصلهما ببعضهما. نحو: كل إنسان عاقل، وليس كل عاقل عالما، فليس كل إنسان عالما.

الشرط الثالث: إذا كانت المقدمتان موجبتين جاءت النتيجة موجبة. نحو: إذا قلنا كل إنسان عاقل، وكل عاقل ناطق، لا يمكن أن نقول: فليس كل إنسان ناطق. لأنه كذب.

فانه لا ينتج (الحائط له أذنان). لأن الحد الذي يتخيل أنه حد اوسط هنا لم يتكرر، فإن المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة) فقط.

ولأجل أن يكون منتجا فإما أن نقول في الكبرى (وكل ما فيه فارة له أذنان) ولكنها كاذبة.

وأما أن نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط، فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له أذنان)، وهي صادقة.

مثال ثان ـ إذا قيل: (الذهب عين، وكل عين تدمع). فإنه لا ينتج: (الذهب يدمع). لأن لفظ (عين) مشترك لفظي، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى، فلم يتكرر الحد الاوسط، ولم يتكرر إلا اللفظ فقط.

٢. إيجاب إحدى المقدمتين: فلا إنتاج من سالبتين، لأن الوسط في السالبتين لا يساعدنا على إيجاد الصلة والربط بين الأصغر والأكبر، نظرا إلى أن الشيء الواحد قد يكون مباينا لأمرين وهما لا تباين بينهما، كالفرس المباين للإنسان والناطق، وقد يكون مباينا لامرين هما متباينان في أنفسهما كالفرس المباين للإنسان والطائر، والإنسان والطائر أيضا متباينان.

وعليه، فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباينتهما للمتكرر انهما متلاقيان خارج الوسط ام متباينان، فلا ينتج الإيجاب ولا

السلب. فاذا قلنا: لا شيء من الإنسان بفرس لا شيء من الفرس بناطق. فإنه لا ينتج السلب: (لا شيء من الإنسان بناطق)، لأن الطرفين متلاقيان.

ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: لا شيء من الفرس بطائر. فإنه لا ينتج الإيجاب: (كل إنسان طائر)، لأن الطرفين متباينان. ويجري هذا الكلام في كل سالبتين.

٣. كلية احدى المقدمتين: فلا إنتاج من مقدمتين جزئيتين، لأن الوسط فيهما لا يساعدنا أيضا على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها في الجملة، فلا يعلم في الجزئيتين أن البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الأكبر، ام غيره. وكلاهما جائز.

ومعنى ذلك أنا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر امتلاقيان ام متباينان، فلا ينتج الإيجاب ولا السلب، كما نقول مثلا:

أولا ـ بعض الإنسان حيوان. وبعض الحيوان فرس. فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق. فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

ثانيا: بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق. فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ليس بفرس. فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعا أو محمولا أو مختلفا.

٤ـ النتيجة تتبع أخس المقدمتين: يعني إذا كانت إحدى المقدميتن سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب أخس من الإيجاب.

وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أخس من الكلية. وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معا فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

٥ ـ لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى. ولا بد أن تفرض الصغرى كلية وإلا لاختل الشرط الثالث.

ولا بد أن تفرض الكبرى موجبة وإلا لاختل الشرط الثاني.

فإذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى، فإنه لا يعلم أن الأصغر والأكبر متلاقيان او متباينان خارج الوسط، لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الأصغر مع الاوسط هنا.

والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الاوسط والأكبر هنا، فيجوز أن يكون الأكبر خارج الاوسط مباينا للأصغر كما كان الاوسط مباينا له ويجوز أن يكون ملاقيا له فمثلا إذا قلنا: لا شيء من الغراب بإنسان، وبعض الإنسان أسود، فإنه لا ينتج السلب: (بعض الغراب ليس بأسود).

ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الإنسان ابيض فانه لا ينتج الإيجاب: (بعض الغراب ابيض).

وأنت هنا في المثال بالخيار في وضع الاوسط موضوعا في المقدمتين او محمولا او مختلفا، فان الامر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع.

الأشكال الأربعة

للقياس أشكال الاربعة[1]: قد علمتَ أن القياس أساسه هو

---

(١) خلاصة الاشكال الاربعة: وسياتي بعد ذلك التفصيل الكلام فيها وهذا اجمالها مختصرا، لما كان الحد المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة أحدها أن يكون موضوعا للطرفين أو محمولا عليهما أو موضوعا للأكبر ومحمولا على الأصغر أو عكس ذلك، فلننظر في أي ترتيب منها يصح أن تكون الأشكال الطبيعية للقوة الفكرية- أعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية.

وبتعبير آخر: ان للقياس أربعة أشكال، وموقع الحد الأوسط هو الذى يحدد ←

←

شكل القياس كما يتبين مما يلى :

الشكل الأول (و ك + ص و = ص ك).

٢- الشكل الثانى (ك و + ص و = ص ك).

٣- الشكل الثالث (و ك + و ص = ص ك).

٤- الشكل الرابع (ك و + و ص = ص ك).

نلاحظ أن الحد الأوسط في الشكل الأول موضوع في الكبرى ومحمول في الصغرى.. ويتغير موقع الحد الأوسط في بقية الأشكال. ويعتبر الشكل الأول أهم الأشكال و أكملها، كما سيتبين فيما بعد .

ضروب الأشكال

الضرب في القياس هو صورة هذا القياس من حيث كم القضايا التى تؤلفه وكيفها، وعلى سبيل المثال اذا كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة والصغرى كلية موجبة والنتيجة كلية موجبة، لكان لدينا ضرب من ضروب القياس صورته من حيث الكم والكيف هى : ك م + ك م = ك م

واذا كانت الكبرى كلية سالبة، والصغرى كلية موجبة، والنتيجة كلية سالبة، لكان لدينا ضرب آخر هو : ك س + ك م = ك س

واذا كانت الكبرى كلية موجبة والصغرى جزئية سالبة، والنتيجة جزئية سالبة، كان لدينا ضرب آخر.. وهكذا.

واذا أردنا أن نقوم بحصر جميع الاحتمالات التى تظهر عليها الضروب التى تتألف من قضايانا الأربعة في جميع الأشكال، فسنجد الاحتمالات الرياضية للضروب هى ٢٥٦ صورة مختلفة، الا أن معظمها بالطبع غير منتج . أما اذا لم نضع الأشكال في حسابنا، فاننا سنجد أن الاحتمالات التى تكون عليها الضروب المنتجة وغير المنتجة لاتخرج عن ١٦ ضربا هى (مع ملاحظة أننا نضع المقدمة الكبرى أولا ثم المقدمة الصغرى) .

←

التلازم بين مقدمتيه والنتيجة، وهذا شأن كل قياس لا يشذ منه شيء.

وقلنا إن للقياس حدا أوسط يظهر في المقدمتين معا، ثم يختفي في النتيجة، ويمثل دور الرابط بين المقدمة الأولى والثانية، ولنضع له رمزا (أ).

←

كلية موجبة كلية موجبة كلية سالبة كلية موجبة جزئية موجبة كلية موجبة جزئية سالبة كلية موجبة كلية موجبة كلية سالبة × كلية سالبة كلية سالبة جزئية موجبة كلية سالبة × جزئية سالبة كلية سالبة كلية موجبة جزئية موجبة × كلية سالبة جزئية موجبة × جزئية موجبة جزئية موجبة × جزئية سالبة جزئية موجبة كلية موجبة جزئية سالبة × كلية سالبة جزئية سالبة × جزئية موجبة جزئية سالبة × جزئية سالبة جزئية سالبة

ومن الملاحظ هنا أن بعض هذه الضروب لا يستوفى بعض شروط القياس، وبذلك لاتكون منتجة في أى شكل من أشكال القياس، وهى الضروب التى وضعنا أمامها علامة (×) وهى بذلك تخالف قواعد القياس .

وهكذا يتبقى لنا من هذه الضروب الممكنة بعد تطبيق قواعد القياس عليها، ثمانية ضروب لايكسر أى منها أية قاعدة من قواعد القياس .

ولكن حينما نقول أن هذه الضروب الثمانية منتجة، فاننا لانعنى أكثر من أنها جميعا تتفق مع قواعد القياس، الا أن ذلك لايعنى أنها جميعا منتجة في أى شكل من أشكال القياس، اذ أن بعضها قد يكون منتجا في شكل، وغير منتج في شكل آخر حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الأشكال .

ونحن الآن في سبيلنا إلى أن نتحدث عن كل شكل من أشكال القياس الأربعة على حدة، لنعرف طبيعة كل منها، والضروب المنتجة في كل شكل منها .

وإذا كان القياس مركبا من مقدمتين، في كل مقدمة موضوع، ومحمول، فإن المقدمتين فيهما موضوعان ومحمولان، (المجموع أربعة) والحد الأوسط يوضع مكان اثنين من هذه الأربعة بالطبع وحسب ترتيبه يختلف شكل القياس.

وفيما يلي نذكر رموزا لذلك، ثم نبدلها إلى أقيسة حقيقية، وهي التالية: نرمز للحد الأوسط بـ(أ)، وللموضوع في النتيجة الذي يسمى بالحد الأصغر بـ(ع) وبالمحمول في النتيجة، ويسمى بالأكبر بـ(ح).

١- (أ-ح) و (ع-أ-ع-ح).

٢- (ح-أ) و (ع-أ-ع-ح).

٣- (أ-ح) و (أ-ع-ع-ح).

٤- (ح-أ) و (أ-ع-ع-ح).

ترى أن الفرق بين هذه الأشكال ليس الا واقع (أ) و (ح) و (ع).

فالشكل الأول: نرى الكبرى فيه (وهي المقدمة التي تحتوي على محمول النتيجة) في المقدمة الأولى. والصغرى في المقدمة الثانية ونرى الحد الأوسط أنه موضوع في الكبرى، ومحمول في الصغرى، مثاله: كل إنسان ناطق، وزيد إنسان. فزيد ناطق.

وفي الشكل الثاني: وضع الحد الأوسط، محمولا في المقدمتين معا ومثاله: لا جبان بصادق، وكل مؤمن صادق، فلا مؤمن بجبان.

وفي الشكل الثالث: وضع الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين، ومثاله: كل إنسان ناطق، كل إنسان حي، بعض الأحياء ناطقون.

وفي الشكل الرابع: وضع الحد الأوسط في المقدمة الأولى محمولا وفي المقدمة الثانية موضوعا (بعكس الشكل الأول) ومثاله: كل فدائي شجاع، ولا شجاع غدار، فلا فدائي غدار.

الخلاصة: جميع الأمثلة التي مرت علينا من قبل هي من القياس الاقتراني. وللقياس الاقتراني أربعة أشكال:

١- أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى.

٢- أن يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى والكبرى.

٣- أن يكون الحد الأوسط موضوعا في الصغرى والكبرى.

٤- أن يكون الحد الأوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى.

أمثلة اخرى للأشكال الاربعة:

الشكل الاول- مثاله: كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد بالحرارة- فكل ذهب يتمدد بالحرارة. فالأوسط هو (معدن) وهو محمول في المقدمة الصغرى، وموضوع في المقدمة الكبرى .

الشكل الثاني- مثاله: كل ذهب معدن- ولا شيء من النبات بمعدن- فلا شيء من الذهب بنبات. فالأوسط هو (معدن) وهو محمول في المقدمة الصغرى وفي المقدمة الكبرى معا .

الشكل الثالث مثاله: كل معدن يتمدد بالحرارة- وكل معدن يستخرج من الأرض- فبعض ما يتمدد بالحرارة يستخرج من الأرض. فالأوسط وهو (معدن) موضوع في المقدمة الصغرى والكبرى معا .

الشكل الرابع- مثاله: كل معدن يتمدد بالحرارة- وكل ذهب معدن-

بعض ما يتمدد بالحرارة ذهب.

فالأوسط وهو (معدن) موضوع في الصغرى ومحمول في الكبرى أي عكس الشكل الأول .

تعريف الشكل: إذا أردنا أن نستخرج تعريف (الشكل) نقول هو: هيئة الحد الأوسط. أي كيفية وضع الحد الاوسط في المقدمات.

فإن كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول.

وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني.

وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث.

وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وكل احتمال من هذه الاحتمالات يسمى ضَرْبا[1].

---

(١) ثم لكل شكل من الأشكال ستة عشر احتمالا ؛ لأن المحصورات أربع فكل مقدمة لها أربع حالات و ٤×٤= ١٦، وهي:

الصغرى— الكبرى.

١- موجبة كلية—موجبة كلية.

٢- موجبة كلية—موجبة جزئية.

٣- موجبة كلية—سالبة كلية.

٤- موجبة كلية—سالبة جزئية.

٥- موجبة جزئية—موجبة كلية.

٦- موجبة جزئية—موجبة جزئية.

٧- موجبة جزئية—سالبة كلية.

فالضرْب هو: هيئة اجتماع المقدمتين.

لذا قال (قده): قلنا: إن القياس الاقتراني لا بد له من ثلاثة حدود: أوسط وأصغر وأكبر.

ونضيف عليه هنا، فنقول: إن وضع الاوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف، ففي الحملي قد يكون موضوعا فيهما او محمولا فيهما، او موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى، او بالعكس. فهذه أربع صور، وكل واحدة من هذه الصور تسمى (شكلا). وكذا في الشرطي يكون تاليا ومقدما.

فالشكل في اصطلاحهم ـ على هذا ـ هو القياس الاقتراني باعتبار كيفية وضع الاوسط من الطرفين.

ولنتكلم عن كل واحد من الأشكال الأربعة في الحملي،

←

٨- موجبة جزئية—سالبة جزئية.

٩- سالبة كلية—موجبة كلية.

١٠- سالبة كلية—موجبة جزئية.

١١- سالبة كلية—سالبة كلية.

١٢- سالبة كلية—سالبة جزئية.

١٣- سالبة جزئية- موجبة كلية.

١٤- سالبة جزئية- موجبة جزئية.

١٥- سالبة جزئية- سالبة كلية.

١٦- سالبة كلية- سالبة جزئية.

ثم نتبعه بالاقتراني الشرطي.

الشكل الاول

قد علمتَ أن للقياس الاقتراني أربعة أشكال حاصلة من تغيير موقع الحد الأوسط في المقدمتين، ولكل شكل ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب أحوال المقدمة الصغرى الأربعة في أحوال المقدمة الكبرى الأربعة.

والشكل الأول هو الذي يكون الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى[١].

---

(١) الشكل الأول للقياس

كما ذكرنا سابقا، أن الشكل الأول للقياس، هو ما كان حده الأوسط موضوعا في الكبرى ومحمولا في الصغرى.

وصورته العامة هى : و ك + ص و = ص ك

شروط الانتاج من الشكل الاول

١- يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة : ونعبر عن هذا باختصار بقولنا (ايجاب الصغرى) . وللبرهنة على ذلك، نفترض أن المقدمة الصغرى في الشكل الأول سالبة، اذن يجب أن تكون الكبرى موجبة (لا انتاج من سالبتين) وبالطبع فان النتيجة ستكون سالبة (لأن احدى المقدمتين سالبة). وهذه النتيجة ستستغرق محمولها وهو (ك) في حين أن نفس هذا الحد (ك) غير مستغرق في المقدمة الكبرى الموجبة لأنه محمولها، وفى هذا اخلال بشرط القياس .

ومثال ذلك : كل الشعراء خياليون (موجبة) بعض الأدباء ليسوا شعراء (سالبة) ←

←

(فرضا) ـــ بعض الأدباء ليسوا خياليون سالبة

النتيجة السالبة استغرقت (خياليين) لأن هذا الحد محمول في سالبة، في حين أن نفس الحد غير مستغرق في المقدمة الكبرى لأنه محمول في موجبة .

٢- يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية : ونعبر عن هذا باختصار بقولنا (كلية الكبرى). وللبرهنة على ذلك نفترض أن المقدمة الكبرى في الشكل الأول جزئية. لن يكون الحد الأوسط في هذه الحالة مستغرقا في أى من المقدمتين، وفى هذا اخلال بأحد شروط القياس .

ومثال ذلك :

بعض طلاب المدرسة ناجحون أحمد طالب بالمدرسة ـــ لا انتاج

في هذا القياس الحد الأوسط (طلاب المدرسة) غير مستغرق في المقدمة الكبرى، لأنه موضوع في جزئية وغير مستغرق أيضا في الصغرى التى سبق أن عرفنا أنها يجب أن تكون موجبة، وبالتالي لن تستغرق محمولها وهو الحد الأوسط .

والآن، اذا طبقنا هاتين القاعدتين على الضروب الثمانية المنتجة لنرى ما ينتج منها في هذا الشكل، لكان لدينا الضروب الأربعة التالية :

١- الضرب الأول : (ك م + ك م = ك م) .

٢- الضرب الثانى : (ك س + ك م = ك س) .

٣- الضرب الثالث : (ك م + ج م = ج م) .

٤- الضرب الرابع : (ك س + ج م = ج س) .

ويوجد ضروب أخرى للشكل الأول ولكنها غير منتجة، منها القياس الذى يتكون من سالبتين، والقياس الذى يتكون من جزئيتين .

وهذه ضروب لاتلزم عنها نتائج صحيحة، حيث أن هذه الضروب تكسر واحدا ←

←

على الأقل من الشروط السابقة .

أمثلة على الضروب الأربعة

الضرب الأول

كل العراقيون يتكلمون اللغة العربية كل النجفيون عراقيون ـــ كل النجفيون يتكلمون اللغة العربية

الضرب الثانى

لا واحد من العرب يفرط في حق وطنه، كل الفلسطينيون عرب ـــ لا واحد من الفلسطينيون يفرط في حق وطنه

الضرب الثالث

كل الفلاسفة مفكرون بعض العلماء فلاسفة ـــ بعض العلماء مفكرون

الضرب الرابع

لا واحد من الجتهدين بفاشل بعض الطلبة مجتهدين ـــ بعض الطلبة ليسوا فاشلين

ونلاحظ في هذه الضروب المنتجة في هذا الشكل، أن نتائجه قد شملت القضايا الأربعة الحملية، وعلى ذلك فجميع هذه القضايا يمكن البرهنة عليها عن طريق هذا الشكل، بما في ذلك الكلية الموجبة التى لايمكن أن تكون نتيجة في أى ضرب من ضروب الأشكال الأخرى، وهو بذلك يكون غاية في الأهمية للبرهنة على القوانين العامة، لأن العلم الاستنباطى يهدف دائما إلى اقامة القضايا الكلية الموجبة .

لماذا يعتبر الشكل الأول أهم وأكمل أشكال القياس

١- الشكل الأول تطبيق واضح لمبدأ القياس، لأن ترتيب الحدين (ص، ك) في النتيجة هو نفسه ترتيبهما في المقدمتين : (ص) موضوع في النتيجة، وهو موضوع أيضا في الصغرى. وكذلك (ك) محمول في النتيجة وهو محمول ←

وله ستة عشر ضربا لكنها ليست كلها منتجة ومفيدة بل بعضها ينتج وبعضها عقيم أي غير منتج نتيجة صادقة.

فشروط إنتاجه اثنان:

١- إيجاب الصغرى، أي تكون الصغرى موجبة سواء أكانت كلية أم جزئية.

٢- كلية الكبرى، أي تكون الكبرى كلية سواء أكانت موجبة أو سالبة[١].

←

أيضا في الكبرى، وهذا يجعل مبدأ القياس واضحا (ما يحمل على حد مستغرق—وهو الحد الأوسط—يحمل بالطريقة نفسها ايجابا وسلبا على أى حد يندرج تحت هذا الحد المستغرق)

ومثال ذلك

كل معدن يتمدد بالحرارة كل الحديد معدن ـــ كل الحديد يتمدد بالحرارة حملنا على المعدن بأنه يتمدد بالحرارة، ولذلك أمكن أن نحمل على الحديد بنفس الصفة لأن الحديد يندرج تحت المعدن .

٢- المقدمة الكبرى في الشكل الأول تكون دائما كلية وتمثل حكما عاما أو قاعدة عامة، بينما المقدمة الصغرى تمثل حالة خاصة . وبتطبيق الحكم العام على الحالة الخاصة نحصل على النتيجة، وتمثل دائما حالة خاصة حتى لو كانت كلية وذلك بمقارنتها بالمقدمة الكبرى .

٣- الضروب الأربعة للشكل الأول تنتج على التوالى القضايا الحملية الأربعة : ك م، ك س، ج م، ج س (راجع ضروب الشكل الأول) .

(١) ١- موجبة كلية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

←

فالضروب المنتجة أربعة هي:

١ـ موجبة كلية موجبة كلية= موجبة كلية.

نحو: كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد بالحرارة- فكل معدن يتمدد بالحرارة. ونحو: كل بدعة ضلالة- وكل ضلالة في النار- فكل

←

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٤- موجبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٥- موجبة جزئية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٦- موجبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٧- موجبة جزئية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٨- موجبة جزئية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٩- سالبة كلية- موجبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٠- سالبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

١١- سالبة كلية- سالبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٢- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

١٣- سالبة جزئية- موجبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٤- سالبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

١٥- سالبة جزئية- سالبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٦- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

بدعة في النار .

٢ـ موجبة كلية ـ سالبة كلية= سالبة كلية.

نحو: كل ذهب معدن- ولاشيء من المعدن بنبات- فلا شيء من الذهب بنبات. ونحو: كل بدعة ضلالة- ولا شيء من الضلالة بحسن- فلا شيء من البدعة بحسن.

٣ـ موجبة جزئية ـ موجبة كلية= موجبة جزئية.

نحو: بعض المعادن ذهب- وكل ذهب غالي الثمن- بعض المعادن غالية الثمن. ونحو: بعض الأسماء فاعل- وكل فاعل مرفوع- بعض الأسماء مرفوعة.

٤ـ موجبة جزئية ـ سالبة كلية= سالبة جزئية.

نحو: بعض المعادن ذهب- ولا شيء من الذهب يصدأ- بعض المعادن لا تصدأ. ونحو: بعض الأعراب منافقون- ولا أحد من المنافقين يحب الله ورسوله(صلى الله عليه وآله)- بعض الأعراب لا يحبون الله ورسوله(صلى الله عليه وآله).

تنبيهات:

أولا: هذه الأشكال لا حصر لأمثلتها فيمكن للطالب أن يمثل بما شاء.

ثانيا: الشكل الأول بديهي الإنتاج أي أنه لا يحتاج لدليل للتصديق بالنتيجة فكل الناس تعلم أنه إذا كان كل أ ب- وكل ب جـ- فكل أ جـ، بلا حاجة لدليل بخلاف بقية الأشكال الثلاثة الباقية فهي نظرية تحتاج لدليل يثبت صحة النتيجة.

ثالثا: طريقة استخراج النتيجة تكون بإتباع الخطوات التالية:

أ- حذف الحد الأوسط.

ب- إذا كانت إحدى المقدمات موجبة والأخرى سالبة فالنتيجة سالبة دائما.

جـ- إذا كانت إحدى المقدمات جزئية والأخرى كلية فالنتيجة جزئية دائما.

د- إذا كانت المقدمتان متشابهتان موجبة بموجبة أو سالبة بسالبة فالنتيجة متشابهة أيضا. نحو: (بعض المعادن ذهب- ولا شيء من الذهب يصدأ). فهنا نحذف الحد الأوسط وهو الذهب، وبما أنه عندنا موجبة بسالبة فتكون النتيجة سالبة، وبما أنه عندنا كلية بجزئية فتكون النتيجة جزئية، فنقول: (بعض المعادن لا يصدأ). فتكون النتيجة جزئية سالبة.

رابعا: إنما اشترط المناطقة إيجاب الصغرى لأنها إذا كانت سالبة قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فتكون النتيجة عقيمة.

نحو: لا شيء من الإنسان بحجر- وكل حجر جسم- فلا شيء من الإنسان بجسم. فهذا ضرب عقيم لأن النتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

واشترطوا كلية الكبرى لأنها إذا كانت جزئية قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فيكون ذلك الضرب عقيما.

نحو: كل إنسان حيوان- وبعض الحيوان صاهل- فبعض الإنسان

صاهل. فهذه النتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

خلاصة: الشكل الأول: هو ما كان الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى .

شروطه: لأجل أن يكون الشكل الأول منتجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة المتقدمة ما يلي:

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون كبراه كلية .

أقسامه: إذا توفر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة أربعة، هي:

(الأول): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضاً وينتج: موجبة كلية .

مثاله: (كل خمر مسكر + وكل مسكر حرام = كل خمر حرام) .

(الثاني): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية . وينتج: سالبة كلية .

مثاله: (كل خمر مسكر + ولا شيء من المسكر بنافع = لا شيء من الخمر بنافع) .

(الثالث): وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية . وينتج: موجبة جزئية .

مثاله: (بعض المعدن حديد + وكل حديد يتمدد بالحرارة = بعض المعدن يتمدد بالحرارة) .

(الرابع):وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية . وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (بعض الطيور له أذنان + ولا شيء مما له أذنان يبيض = بعض الطيور لا يبيض) .

لذا قال (قده): الشكل الاول: وهو ما كان الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى.

أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الاوسط عين وضع أحدهما مع الآخر في النتيجة: فكما يكون الأصغر موضوعا في النتيجة يكون موضوعا في الصغرى، وكما يكون الأكبر محمولا في النتيجة يكون محمولا في الكبرى.

ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل إليها، فإنه لأجل أن الأصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى، وأن الأكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع، وبيّن الإنتاج بنفسه لا يحتاج إلى دليل وحجة، بخلاف البواقي ولذا جعلوه اول الأشكال.

وبه يستدل على باقيها .

شروطه:

١. (إيجاب الصغرى)، إذ لو كانت سالبة، فلا يعلم أن الحكم الواقع على الأوسط في الكبرى (أ) يلاقي الأصغر في

خارج الأوسط ام لا، فيتحمل الأمران، فلا ينتج الإيجاب ولا السلب.

كما نقول مثلا: (لا شيء من الحجر بنبات وكل نبات نام) فانه لا ينتج الإيجاب: (كل حجر نام).

ولو أبدلنا بالصغرى قولنا (لا شيء من الإنسان بنبات).

فإنه لا ينتج السلب: (لا شيء من الإنسان بنام). اما إذا كانت الصغرى موجبة فإن ما يقع على الأوسط في الكبرى لا بد أن يقع على ما يقع عليه الاوسط في الصغرى.

٢. (كلية الكبرى)، لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر، فلا يتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر بتوسط الأوسط. وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع إلى (القاعدة الاولى)، لأن الاوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر.

كما نقول مثلا: (كل ماء سائل وبعض السائل يلتهب بالنار) فإنه لا ينتج (بعض الماء يلتهب بالنار)، لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء، وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار، وهو النفط مثلا، فلم يتكرر الاوسط في المعنى، وان تكرر لفظا.

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف.

اما من ناحية الجهة فقد قيل إنه يشترط فيه (فعلية

الصغرى). ولكنا أخذنا على أنفسنا ألا نبحث عن الموجهات، لأن أبحاثها المطولة تضيع علينا كثيرا مما تجب أن نعلمه. وليس فيها كبير فائدة لنا.

ضروبه: كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الأربع، فإذا اقترنت الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبرى.

خرجت عندنا ست عشرة صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة.

وذلك في جميع الأشكال الأربعة. والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء: (ضرب) و (اقتران) و(قرينة). وهذه الاقترانات او الضروب الستة عشر بعضها منتج، فيسمى (قياسا).

وبعضها غير منتج، فيسمى (عقيما).

وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الاول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط.

اما البواقي فكلها عقيمة، لأن الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب، وهي حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في الأربع من الكبرى، والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى، فالباقي أربعة

فقط.

وكل هذه الأربعة بينة الإنتاج، ينتج كل واحد منها واحدة من المحصورات الأربع، فالمحصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل. ولذا سمي (كاملا) و(فاضلا).

وقد رتبوا ضروبه على حسب ترتب المحصورات في نتائجه:

فالاول ما ينتج الموجبة الكلية، ثم ما ينتج السالبة الكلية، ثم ما ينتج الموجبة الجزئية، ثم ما ينتج السالبة الجزئية.

(الاول) من موجبتين كليتين، ينتج موجبة كلية.

(كل ب م) و (كل م حـ) مثاله، ∴ كل ب حـ

(الثاني) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج سالبة كلية. (كل ب م) و (لا م حـ) مثاله، ∴ لا ب حـ

(الثالث) من موجبة جزئية وموجبة كلية، ينتج موجبة جزئية. (ع ب م) و (كل م حـ) مثاله، ∴ ع ب حـ

(الرابع) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية. (ع ب م) و (لا م حـ) مثاله، ∴ س ب حـ

الشكل الثاني[١]

---

(١) الشكل الثانى للقياس

وهو ما يكون حده الأوسط محمولا في المقدمتين، وصورته العامة هى :

ك و + ص و = ص ك .

شروط الانتاج من الشكل الثانى

لكى يتم الاستدلال بطريقة سليمة في هذا الشكل، لابد من مراعاة الشرطين التاليين :

١- يجب أن تكون احدى المقدمتين سالبة : وذلك لأن الحد الأوسط محمولا في المقدمتين، فلكى نستوفى شرط استغراق الحد الأوسط في احدى المقدمتين على الأقل، فلابد أن تكون احدى المقدمتين سالبة، لأن السوالب هى الوحيدة التى تستغرق المحمول . فاذا كانت المقدمتين موجبتين فلن يكون الحد الأوسط مستغرقا في أى منهما .

٢- يجب أن تكون المقدمة الكبرى كلية : لأنه مادامت احدى المقدمتين سالبة حسب القاعدة السابقة، فلابد أن تكون النتيجة سالبة حسب القواعد السابقة من قواعد القياس، وبالتالي سيكون محمولها مستغرقا، لأن السوالب تستغرق المحمول، ولما كان هذا المحمول المستغرق هو الحد الأكبر، فلابد أن يكون مستغرقا في المقدمة التى ورد بها وهى المقدمة الكبرى . ولما كان هذا الحد هو موضوع المقدمة الكبرى، فلابد لكى يكون مستغرقا أن تكون هذه المقدمة كلية، لأن الكليات هى الوحيدة التى تستغرق الموضوع .

ويمكن أن نلخص هاتين القاعدتين بالقول : سلب احدى المقدمتين وكلية الكبرى .

وهذا الشكل يتكون من أربعة ضروب منتجة، والباقى لايصلح لأنه يخالف ←

←

الشروط السابقة . وهذه الضروب الأربعة هى :

الضرب الأول : (ك س + ك م = ك س) .

الضرب الثانى :(ك م + ك س = ك س) .

الضرب الثالث : (ك س + ج م = ج س) .

الضرب الرابع : (ك م + ج س = ج س) .

أمثلة على ضروب هذا الشكل

الضرب الأول: لاواحد من الناخبين بغائب كل الأطفال غائبون ـــ لا واحد من الأطفال من بين الناخبين

الضرب الثانى: كل الكتب مفيدة لا واحد من هذه الأشياء مفيد ـــ لا واحد من هذه الأشياء يكون كتابا

الضرب الثالث: لا واحدة من هذه القصائد من الشعر الجاهلى بعض ما يدرسه الطلبة هو من الشعر الجاهلى ـــ بعض ما يدرسه الطلبة من بين هذه القصائد

الضرب الرابع: كل الورود جميلة الشكل بعض هذه الأشياء ليست جميلة الشكل ـــ بعض هذه الأشياء ليس ورود

ونلاحظ هنا أن جميع ضروب هذا الشكل ذات نتائج سالبة، ولذلك فان استخدامه لا يكون الا في حالة الحجج التى تهدف إلى نقض تقرير معين . ولذلك يسمى بالشكل الذى يقصى التقديرات، وهو مفيد في اقصاء الفروض التى لاتثبت صحتها في البحث العلمى، لنبقى على الفرض الصحيح وحده، فلو كانت لدينا ظاهرة ما، فانه يمكن فرض عدة فروض (س) و (ص) لتعليلها، فلابد للبحث عن حقائق تثبت بطلان بعضها، ليتبقى للظاهرة فرض واحد لتعليلها، يكون هو قانونها، عندئذ نرى الباحث في نقضه هذا الفرض أو ذاك، يلجأ إلى قياس من الشكل الثانى، مثال ←

قد علمتَ أن الشكل الأول هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى وشروط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى فتكون الضروب المنتجة أربعة فقط.

وأما الشكل الثاني فهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في كلٍّ من الصغرى والكبرى. وله ستة عشر ضربا أيضا لكنها ليست كلها منتجة ومفيدة بل بعضها منتج وبعضها عقيم.

وشروط إنتاجه اثنان:

١ـ اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب، أي إذا كانت الصغرى موجبة فلا بد أن تكون الكبرى سالبة وإذا كانت الصغرى سالبة فلا بد أن تكون الكبرى موجبة ولا يصح أن تجتمع موجبتان أو سالبتان. ..

٢ـ كلية الكبرى، أي تكون الكبرى كلية سواء أكانت موجبة أو سالبة[1].

→

ذلك : أفرض أنك تريد أن تنقض القول بأن (معلقة امرىء القيس من الشعر الجاهلى)، عندئذ تقول قياسا كهذا. واذا لاحظت طبيبا، وهو يشخص المرض، ثم يفرض عدة فروض لتشخيص هذا المرض، ثم يأخذ في نقضها واحدا بعد الآخر، لينتهى إلى الصواب، ستراه في كل خطوة يجرى تفكيره على الصورة التالية :

(١) ضروب الشكل الثاني هي:

١- موجبة كلية- موجبة كلية. غير منتج لعدم اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب.

←

فالضروب المنتجة أربعة هي:

١- موجبة كلية - سالبة كلية = سالبة كلية.

مثال: كل ذهب معدن - ولا شيء من النبات بمعدن - فلا شيء من الذهب بنبات. نحو: كل مؤمن مخلص - ولا أحد من المنافقين

←

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم توفر الشرطين.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٤- موجبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٥- موجبة جزئية- موجبة كلية. غير منتج لعدم اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب.

٦- موجبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم توفر الشرطين.

٧- موجبة جزئية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٨- موجبة جزئية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

٩- سالبة كلية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

١٠- سالبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

١١- سالبة كلية- سالبة كلية. غير منتج لعدم اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب.

١٢- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم توفر الشرطين.

١٣- سالبة جزئية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

١٤- سالبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم كلية الكبرى.

١٥- سالبة جزئية- سالبة كلية. غير منتج لعدم اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب.

١٦- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم توفر الشرطين.

بمخلص - فلا أحد من المؤمنين بمنافق.

٢- موجبة جزئية - سالبة كلية = سالبة جزئية. نحو: بعض المعدن ذهب - ولا شيء من النحاس بذهب - بعض المعدن ليس بنحاس.

ونحو: بعض الناس مخلص - ولا أحد من المنافقين بمخلص - بعض الناس ليسوا بمنافقين.

٣- سالبة كلية- موجبة كلية= سالبة كلية. نحو: لا شيء من الخشب بمعدن- وكل ذهب معدن- لا شيء من الخشب بذهب.

ونحو: لا شيء من الحروف بمعرب - وكل فاعل معرب - لا شيء من الحروف بفاعل.

٤- سالبة جزئية - موجبة كلية= سالبة جزئية . نحو: بعض المواد لا توصل الكهرباء- وكل ذهب يوصل الكهرباء- بعض المواد ليست بذهب.

ونحو: بعض الأنبياء ليسوا برسل- وكل أولي العزم رسل - بعض الأنبياء ليسوا بأولي العزم.

تنبيهان:

الأول: ظهر مما تقدم أن الشكل الثاني لا ينتج الموجبة قطّ بل تكون نتائجه سالبة دائما.

الثاني: إنما اشترط المناطقة اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب لأنه إذا اتفقت المقدمتان بالإيجاب والسلب قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فتكون النتيجة عقيمة.

نحو: كل إنسان حيوان - وكل فرس حيوان - فكل إنسان فرس.

فهذا ضرب عقيم لأن النتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

واشترطوا كلية الكبرى لأنها إذا كانت جزئية قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فيكون ذلك الضرب عقيما.

نحو: كل إنسان ناطق- وبعض الحيوان ليس بناطق- فبعض الإنسان ليس بحيوان.

فهذه النتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

خلاصة: الشكل الثاني هو ما كان الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً .

شروطه: لأجل أن يكون الشكل الثاني منتجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١- أن تختلف مقدمتاه بالكيف.. أي أن يكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة .

٢- أن تكون كبراه كلية .

أقسامه: إذا توفر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي:

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية .

وينتج: سالبة كلية .

مثاله: (كل مجتر ذو ظلف + ولا شيء من الطائر بذي ظلف = لا شيء من المجتر بطائر) .

الثاني: وتتألف صغراه من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية .

وينتج سالبة كلية .

مثاله: (لا طالب من الكسالى بناجح + وكل مجد ناجح = لا طالب من الكسالى بمجد) .

الثالث: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية . وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (بعض المعدن ذهب + ولا شيء من الفضة بذهب = بعض المعدن ليس بفضة) .

الرابع: وتتألف صغراه من سالبة جزئية وكبراه من موجبة كلية . وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (بعض الجسم ليس بمعدن + وكل ذهب معدن = بعض الجسم ليس بذهب) .

لذا قال (قده): الشكل الثاني: وهو ما كان الوسط فيه محمولا في المقدمتين معا، فيكون الأصغر فيه موضوعا في الصغرى والنتيجة، ولكن الأكبر يختلف وضعه فإنه موضوع في الكبرى محمول في النتيجة.

ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع، غير بين الإنتاج يحتاج إلى الدليل على قياسيته.

ولأجل أن الأصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعا فيهما كالشكل الاول؛ كان أقرب إلى مقتضى الطبع

من باقي الأشكال الأخرى، لأن الموضوع أقرب إلى الذهن.

شروطه: للشكل الثاني شرطان أيضا: اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى.

(الاول) الاختلاف في الكيف، فإذا كانت إحداهما موجبة كانت الأخرى سالبة، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف، لأن الطرفين الأصغر والأكبر قد يكونان متباينين، ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد او يشتركان في أن يسلب عنهما شيء آخر، ثم قد يكونان متلاقيين ويشتركان أيضا في أن يحمل عليهما او يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الإيجاب ولا السلب.

مثال ذلك: الأنسان والفرس متباينان ويشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما، فنقول:

أ. كل إنسان حيوان . وكل فرس حيوان

ب. لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر، والحق في النتيجة فيهما السلب.

ثم الإنسان والناطق أيضا يشتركان في حمل الحيوان عليهما وسلب الحجر عنهما، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق، فيكون الحق في النتيجة فيهما الإيجاب.

اما إذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبرى على وجه لا

يصح جمعهما على شيء واحد، وجب أن يكون المحكوم عليه في إحداهما غير المحكوم عليه في الأخرى، فيتباين الطرفان الأصغر والأكبر، وتكون النسبة بينهما نسبة السلب، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائما، تتبع أخس المقدمتين.

(الشرط الثاني) كلية الكبرى، لأنه لو كانت جزئية مع الاختلاف في الكيف لم يعلم حال الأصغر والأكبر متلاقيان ام متنافيان، لأن الكبرى الجزئية مع الصغرى الكلية إذا اختلفتا في الكيف لا تدلان إلا على المنافاة بين الأصغر وبعض الأكبر المذكور في الكبرى، ولا تدلان على المنافاة بين الأصغر والبعض الآخر من الأكبر الذي لم يذكر، كما لا تدلان على الملاقاة، فيحصل الاختلاف.

مثال ذلك: كل مجتر ذو ظلف وبعض الحيوان ليس بذي ظلف

فإنه لا ينتج السلب: (بعض المجتر ليس بحيوان).

ولو أبدلنا بالأكبر كلمة طائر، فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض المجتر طائر).

ضروبه: بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط، لأن الشرط الاول تسقط

به ثمانية، حاصل ضرب السالبتين من الصغرى في السالبتين من الكبرى فهذه أربعة، وحاصل ضرب الموجتين في الموجبتين. فهذه أربعة أخرى.

والشرط الثاني تسقط به أربعة وهي السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى، والموجبتان في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبرى.

فالباقي أربعة ضروب منتجة، كلها يبرهن عليها بتوسط الشكل الاول كما سترى:

(الضرب الاول) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج سالبة كلية.

مثاله: كل مجتر ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذي ظلف

∴ لا شيء من المجتر بطائر

ويبرهن عليه بعكس الكبرى بالعكس المستوي، ثم ضم العكس إلى نفس الصغرى، فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الاول، وينتج نفس النتيجة المطلوبة، فيقال باستعمال الرموز: المفروض - (كل ب م) و (لا حـ م)

المدعى أنه ينتج - ∴ لا ب حـ

(البرهان): نعكس الكبرى بالعكس المستوي إلى (لا م ج)

ونضمها إلى الصغرى فيحدث: (كل ب م). و (لا م ج) (الضرب الثاني من الشكل الاول)، ينتج .·. لا ب ج (وهو المطلوب).

(الثاني) من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية

مثاله: (لا شيء من الممكنات بدائم)، وكل حق دائم.

.·. لا شيء من الممكنات بحق.

يبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم يجعلها كبرى وكبرى الأصل صغرى لها، ثم بعكس النتيجة، فيقال: المفروض (لا ب م). (كل جـ م). المدعى .·. لا ب ج

البرهان: إذا صدقت (لا ب م)، صدقت لا م ب (العكس المستوي)

فنضم هذا العكس إلى كبرى الأصل بجعله كبرى لها فيكون:

(كل جـ م) و (لا م ب) (الضرب الثاني من الاول)

.·. لا ج ب. وتنعكس إلى لا ب جـ (وهو المطلوب).

(الثالث) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: ـ بعض المعدن ذهب، ولا شيء من الفضة بذهب

.·. بعض المعدن ليس بفضة.

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الاول، فيقال:

المفروض (ع ب م) و (لا جـ م)، المدعى ∴ س ب ج.

البرهان: إذا صدقت لا جـ م (الكبرى)، صدقت (لا م جـ) (العكس المستوي)، وبضمه إلى الصغرى يحدث:

(ع ب م) و (لا م حـ) (الضرب الرابع من الاول)

∴ س ب جـ (وهو المطلوب).

(الرابع) من سالبة جزئية وموجبة كلية، ينتج سالبة جزئية. مثاله: بعض الجسم ليس بمعدن، وكل ذهب معدن،

∴ بعض الجسم ليس بذهب.

ولا يبرهن عليه (بطريقة العكس) التي ذكرناها في الضروب الثلاثة، لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس.

وعكس الكبرى جزئية، لا يلتئم منها ومن الصغرى قياس، لأنه لا قياس من جزئيتين.

فنفزع حينئذ للبرهان عليه إلى طريقة أخرى تسمى (طريقة الخلف)، فيقال:

المفروض (س ب م).

و(كل جـ م)، المدعى ∴ س ب جـ.

البرهان: لو لم تصدق س ب ج. لصدق نقيضها كل ب ج (النتيجة).

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الأصل، فيتألف قياس من الضرب الاول من الشكل الاول: (كل ب ج) . و (كل ج م)

∴ كل ب م فيكذب نقيض هذه النتيجة (س ب م). وهو عين الصغرى المفروض صدقها، وهذا خلاف الفرض . فوجب صدق (س ب ج) (وهو المطلوب) .

تمرين: برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الاولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع.

الشكل الثالث[1]

---

(١) الشكل الثالث للقياس: وهو ما يكون حده الأوسط موضوعا في المقدمتين، وصورته العامة هى : و ك + و ص = ص ك

شروط الانتاج من الشكل الثالث

وهناك قاعدتين لابد أن توافرهما في هذا الشكل :

١- يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة : لأنها اذا كانت سالبة، لوجب أن تكون الكبرى موجبة، اذ لا انتاج من سالبتين، وفى هذه الحالة لا يكون محمول هذه الكبرى وهو الحد الأكبر مستغرق، ولكن النتيجة ستكون سالبة لأن احدى المقدمتين سالبا، وبالتالي سوف يكون محمولها مستغرق، الا أن هذا المحمول هو الحد الأكبر الذى لم يكن مستغرقا في المقدمة الكبرى، وفى ذلك كسر لأحد قواعد القياس السابقة، لذلك يجب أن تكون المقدمة الصغرى موجبة .

٢- يجب أن تكون النتيجة جزئية : وهذه القاعدة تصدق حتى اذا كانت ←

←

المقدمتان كليتان، لأن المقدمة الصغرى، حسب القاعدة السابقة.لابد أن تكون موجبة، وعلى ذلك فلن يكون محمولها مستغرق، الا أن هذا المحمول هو الحد الأصغر الذى يظهر كموضوع في النتيجة، فلابد اذن أن يظل في النتيجة غير مستغرق، ولا يتحقق ذلك اذا كانت النتيجة كلية، لأن الكليات تستغرق موضوعاتها، فلا مفر اذن من أن تكون النتيجة جزئية. ويمكن أن نلخص هاتين القاعدتين بالقول : ايجاب الصغرى وجزئية النتيجة .

واذا طبقنا القاعدتين على ضروبنا الثمانية لنرى ما يصلح منها في هذا الشكل، لكان لدينا الضروب الستة التالية:

الضرب الأول : (ك م + ك م = ج م) .

الضرب الثانى : (ك م + ج م = ج م) .

الضرب الثالث : (ك س + ك م = ج س) .

الضرب الرابع :(ك م + ج م = ج م) .

الضرب الخامس : (ك س + ج م = ج س) .

الضرب السادس : (ج م + ك م = ج م) .

أمثلة على ضروب هذا الشكل

الضرب الأول: كل الزهور لها رائحة طيبة . كل الزهور نباتات ـــ بعض النباتات لها رائحة طيبة.

الضرب الثانى: كل الحيوانات كائنات حية بعض الحيوانات محبوبة ـــ بعض ما هو محبوب كائنات حية.

الضرب الثالث: لا واحد من الأبقار يأكل اللحوم كل الأبقار لها حوافر ـــ بعض ما له حوافر ليس آكلا للحوم.

الضرب الرابع: كل الأغنياء بخلاء بعض الأغنياء تجار ـــ بعض التجار بخلاء.

الضرب الخامس: لا واحد ممن يركب المواصلات العامة سعيد بعض من يركب

←

قد علمتَ أن الشكل الثاني هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى وفي الكبرى، وشروط إنتاجه اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب وكلية الكبرى فتكون الضروب المنتجة أربعة فقط.

وأما الشكل الثالث فهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في كلٍّ من الصغرى والكبرى. وله ستة عشر ضربا أيضا لكنها ليست كلها منتجة ومفيدة بل بعضها منتج وبعضها عقيم[١].

←

المواصلات أساتذة الجامعة ـــ بعض أساتذة الجامعة ليسوا سعداء.

الضرب السادس: بعض قوانين نظرية التطور هى قوانين سيكولوجية كل قوانين نظرية التطور قوانين علمية ـــ بعض القوانين العلمية سيكولوجية.

ومن الواضح هنا أن هذا الشكل لا يبرهن الا على نتائج جزئية، لأن جميع نتائجه جزئية سواء كانت سالبة أو موجبة، ولذلك فهو ملائم على وجه الخصوص في اقامة الاستثناءات لقاعدة عامة، بحيث يؤدى هذا الاستثناء، إلى دحض هذه القاعدة .

(١) فالضروب هي:

١- موجبة كلية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية. منتج لتوفر الشرطين.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٤- موجبة كلية- سالبة جزئية. منتج لتوفر الشرطين.

٥- موجبة جزئية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

٦- موجبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم كلية إحدى المقدمتين.

٧- موجبة جزئية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرطين.

←

وشروط إنتاجه اثنان:

١- إيجاب الصغرى.

٢- كلية إحدى المقدمتين، أي لا ينتج القياس من جزئيتين بل يجب أن تكون إحدى المقدمتين كلية لا فرق بين أن تكون الصغرى أو الكبرى.

والضروب المنتجة ستة هي:

١- موجبة كلية- موجبة كلية= موجبة جزئية. نحو: كل ذهب معدن- وكل ذهب موصل جيد للكهرباء- فبعض المعدن موصل جيد للكهرباء.

ونحو: كل صلاة عبادة- وكل صلاة تفتقر للوضوء- فبعض العبادة يفتقر للوضوء.

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية= موجبة جزئية. نحو: كل عنب فاكهة- وبعض العنب أبيض- فبعض الفاكهة أبيض.

←

٨- موجبة جزئية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم كلية إحدى المقدمتين.

٩- سالبة كلية- موجبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٠- سالبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١١- سالبة كلية- سالبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٢- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٣- سالبة جزئية- موجبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٤- سالبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لعدم توفر الشرطين.

١٥- سالبة جزئية- سالبة كلية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

١٦- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لعدم إيجاب الصغرى.

ونحو: كل اسم كلمة- وبعض الاسم مرفوع- فبعض الكلمة مرفوع.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية= سالبة جزئية. نحو: كل ذهب معدن- ولا شيء من الذهب بفضة- فبعض المعدن ليس بفضة.

ونحو: كل زكاة عبادة- ولا شيء من الزكاة يجب فيه الوضوء- فبعض العبادة لا يجب فيه الوضوء.

٤- موجبة كلية- سالبة جزئية= سالبة جزئية. نحو: كل معدن يتمدد بالحرارة- وبعض المعدن ليس بذهب- فبعض ما يتمدد بالحرارة ليس بذهب. ونحو: كل حرف مبني- وبعض الحروف ليس بعامل- بعض المبني ليس بعامل.

٥- موجبة جزئية- موجبة كلية= موجبة جزئية. نحو: بعض الورد أحمر اللون- وكل ورد جميل- فبعض أحمر اللون جميل.

ونحو: بعض الحروف عامل- وكل حرف مبني- فبعض العامل مبني.

٦- موجبة جزئية- سالبة كلية= سالبة جزئية. نحو: بعض الورد أحمر- ولا شيء من الورد بكريه الرائحة- فبعض الأحمر ليس بكريه الرائحة.

ونحو: بعض الحروف عامل- ولا شيء من الحروف بمعرب- فبعض العامل ليس بمعرب.

تنبيهان:

الأول: ظهر مما تقدم أن الشكل الثالث لا ينتج إلا جزئيا، حتى لو كان الضرب مركبا من كليتين.

الثاني: إنما اشترط المناطقة إيجاب الصغرى لأنها إذا كانت سالبة قد

تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فيكون الضرب عقيما. نحو: لا شيء من الإنسان بحجر- وكل إنسان جسم- فبعض الحجر ليس بجسم. وهذه نتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين فيكون الضرب عقيما. واشترطوا كلية إحدى المقدمتين لأنهما إذا كانتا جزئيتين قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فيكون ذلك الضرب عقيما. نحو: بعض الحيوان إنسان- وبعض الحيوان فرس- فبعض الإنسان فرس.

فهذه النتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

خلاصة: الشكل الثالث: هو ما كان الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين معاً .

شروطه: لأجل أن يكون الشكل الثالث منتجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

أقسامه: إذا توفر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي:

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضاً . وينتج موجبة جزئية .

مثاله: (كل ذهب معدن + وكل ذهب غالي الثمن = بعض المعدن غالي الثمن) .

الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية .

وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (كل ذهب معدن + ولا شيء من الذهب بفضة = بعض المعدن ليس بفضة) .

الثالث: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية .

وينتج: موجبة جزئية .

مثاله: (بعض الطائر أبيض + وكل طائر حيوان = بعض الأبيض حيوان).

الرابع: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية .

وينتج: موجبة جزئية .

مثاله: (كل طائر حيوان + وبعض الطائر أبيض = بعض الحيوان أبيض) .

الخامس: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة جزئية

وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (كل حيوان حساس + وبعض الحيوان ليس بإنسان = بعض الحساس ليس بإنسان) .

السادس:وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية .

وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (بعض الذهب معدن + ولاشيء من الذهب بحديد = بعض المعدن ليس بحديد) .

لذا قال (قده): الشكل الثالث: وهو ما كان الاوسط فيه

موضوعا في المقدمتين معا، فيكون الأكبر محمولا في الكبرى والنتيجة معا، ولكن الأصغر يختلف وضعه فانه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة.

ومن هنا كان هذا الشكل بعيدا عن مقتضى الطبع. وابعد من الشكل الثاني، لان الاختلاف كان في موضوع النتيجة الذي هو اقرب إلى الذهن، وكان الاختلاف في الثاني في محمولها، ولأجل ان الأكبر فيه متحد الوضع في الكبرى والنتيجة كالشكل الاول كان اقرب من الرابع.

شروطه: لهذا الشكل شرطان أيضا: إيجاب الصغرى، وكلية أحدى المقدمتين.

أما (الاول) فلانه لو كانت الصغرى سالبة.

فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الاوسط بالسلب او الإيجاب، ايلاقي الأصغر الخارج عن الوسط او يفارقه، لانه لو كانت الكبرى موجبة فان الاوسط يباين الأصغر ويلاقي الأكبر.

وشيء واحد قد يلاقي ويباين شيئين متلاقيين او شيئين متباينين، كالناطق يلاقي الحيوان ويباين الفرس وهما متلاقيان ويلاقي الحيوان ويباين الشجر وهما متباينان.

ولو كانت الكبرى سالبة أيضا، فان الاوسط يباين الأصغر

والأكبر معا. والشيء الواحد قد يباين شيئين متلاقيين وقد يباين شيئين متباينين، كالذهب المباين للفرس والحيوان وهما متلاقيان ويباين الشجر والحيوان وهما متباينان.

فإذا قيل:

أ. لا شيء من الناطق بفرس وكل ناطق حيوان، فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

ب. لا شيء من الذهب بفرس لاشيء من الذهب بحيوان

فانه لا ينتج السلب. ولو وضعنا مكان فرس (شجر) فانه لا ينتج الإيجاب.

واما (الثاني) وهو كلية إحدى المقدمتين، فلأنه قد تقدَم في القاعدة الثالثة من القواعد العامة للقياس انه لا ينتج من جزئيتين.

وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص إحدى المقدمتين.

ضروبه: بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط. لان الشرط الاول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأول.

والشرط الثاني يسقط به ضربان: الجزئيتان الموجبتان، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة، فالباقي ستة يحتاج كل

منها إلى برهان. ونتائجها جميعا جزئية.

(الضرب الأول) من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: (كل ذهب معدن)، و(كل ذهب غالي الثمن)، (بعض المعدن غالي الثمن).

ويبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمها إلى كبرى الأصل، فيكون من ثالث الشكل الاول، لينتج المطلوب.

المفروض (كل م ب) و (كل م حـ)

المدعى (ع ب حـ)

البرهان: إذا صدقت كل م ب

صدقت (ع ب م) (العكس المستوي)

فنضم العكس إلى كبرى الأصل ليكون

(ع ب م) و (كل م حـ) (ثالث الاول)

(ع ب حـ) (المطلوب).

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون (ب) اعم من (حـ) ولو من وجه، كالمثال.

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: كل ذهب معدن، ولا شيء من الذهب بفضة.

∴ بعض المعدن ليس بفضة.

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول، فنقول:

المفروض (كل م ب) و (لا م حـ) المدعى ∴ س ب حـ.

البرهان: نعكس الصغرى فتكون (ع ب م) فنضمها إلى الكبرى فيحدث:

(ع ب م) و (لا م حـ) (رابع الاول)

∴ س ب حـ (المطلوب)

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.

مثاله: بعض الطائر ابيض، وكل طائر حيوان

∴ بعض الأبيض حيوان

البرهان: بعكس الصغرى كالاول، فنقول:

المفروض (ع م ب) و(كل م حـ) المدعى ∴ ع ب حـ

البرهان: نعكس الصغرى إلى (ع ب م)، ونضمها إلى الكبرى فيحدث: (ع ب م) و(كل م حـ) (ثالث الاول)

ع ب حـ (المطلوب)

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية

مثاله: كل طائر حيوان

بعض الطائر ابيض

بعض الحيوان ابيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى، ثم جعلها صغرى وصغرى الأصل كبرى لها، ثم بعكس النتيجة، فنقول:

المفروض كل م ب وع م حـ

المدعى.. ع ب حـ

البرهان: نعكس الكبرى إلى (ع حـ م) ونجعلها صغرى لصغرى الأصل فيحدث:

ع حـ م كل م ب (ثالث الاول)

ع حـ ب

وينعكس بالعكس المستوي إلى ع ب حـ (المطلوب)

(الخامس) من موجبة كلية وسالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

∴ بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس، لان السالبة الجزئية لا تنعكس؛ والموجبة الكلية تنعكس إلى جزئية ولا قياس بين جزئيتين. فلذلك يبرهن عليه بالخلف؛

فنقول: المفروض (كل م ب) و (س م حـ)المدعى

س ب حـ

البرهان: لو لم تصدق س ب حـ

لصدق نقيضها كل ب حـ

نجعله كبرى لصغرى الأصل فيحدث:

كل م ب وكل ب حـ (الاول من الاول)

كل م حـ

س م حـ وهو عين الكبرى الصادقة

فيكذب نقيضها

(هذا خلف) فيجب ان يصدق س ب حـ (المطلوب)

(السادس) من موجبة جزئية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية.

مثاله: بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

∴ بعض المعدن ليس بحديد

ويبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمه إلى كبرى الأصل ليكون من رابع الشكل الاول، لينتج المطلوب.

المفروض (ع م ب) و (لا م حـ) المدعى ∴ س ب حـ

البرهان: نعكس الصغرى إلى (ع ب م)، فنضمه إلى الكبرى ليحدث: (ع ب م) و (لا م حـ) (رابع الاول).

∴ س ب حـ (المطلوب).

تنبيهان/ طريقة الخلف

ويسمى ما بـ (لو): قياس الخلف. وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

اعلم أن قياس الخلف مركب من قياسين: أحدهما اقتراني [مركب] من متصلة، يكون المقدم فيها فرض المطلوب غير حق، وتاليها وضع نقيض المطلوب على أنه حق .

ومن حملية غير متنازع فيها. ويكون تلك الحملية مشاركة لتالي المتصلة على هيئة منتجة. فينتجان متصلة، مقدمها المقدم من المتصلة التي هي جزء القياس وتاليها نتيجة التأليف بين تالي المتصلة المذكورة والحملية.

وتكون نتيجة التأليف كاذبة لكونها نقيضا لمقدمة صادقة.

والقياس الثاني استثنائي مؤلف من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول.

ومن استثناء نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدم الذي هو فرض المطلوب غير حق فينتج كون المطلوب حقا.

مثلا إذا كان المطلوب: لا شيء من ج آ، والمقدمة الصادقة: لا شيء من آ ب، ونقيض نتيجة التأليف الصادق: كل ج ب فنقول: لو لم يصدق: لا شيء من ج آ، لصدق: بعض ج آ .

ولا شيء من آ ب، فينتج: لو لم يصدق: لا شيء من ج آ، لصدق . بعض ج ليس ب . لكن كذب: بعض ج ليس ب، فيلزم صدق: لا شيء من ج آ . وهو المطلوب .

وعلى التفسير الذي ذكره بعض، قياس الخلف: قياس بسيط استثنائي مركب من متصلة مقدمها نقيض المطلوب، وتاليها أمر محال.

ومن استثناء نقيض التالي. مثلا إذا كان المطلوب قولنا: الزكاة غير واجبة على المديون، فنقول: لو كانت الزكاة واجبة على المديون، لكانت واجبة على الفقير، لكن لم تجب على الفقير.

فينتج: الزكاة غير واجبة على المديون. وهو المطلوب .

فقد أثبتنا المطلوب الذي هو قولنا: الزكاة غير واجبة على المديون بإبطال نقيضه الذي هو قولنا: الزكاة واجبة على المديون.

وسياتي في لواحق القياس مزيد بيان لهذا النوع من القياس.

لذا قال (قده): اولا. أن كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن إقامة البرهان عليه بطريقة الخلف. كضروب الثاني.

و (الخلف): استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب نقيض المطلوب. ليستدل به على صدق المطلوب.

وهو في الأشكال خاصة يؤخذ نقيض النتيجة المطلوب إثباتها. فيقال لو لم تصدق لصدق نقيضها.

وإذ فرض صدق النقيض يضم إلى إحدى المقدمتين المفروض

صدقها.

ليتألف من النقيض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الاول.

فينتج ما يناقض المقدمة الأخرى الصادقة بالفرض.

هذا خلف. فلا بد أن تكذب هذه النتيجة.

وكذبها لا بد أن ينشا من كذب نقيض المطلوب.

فيثبت صدق المطلوب. وقد تقدمت امثلته.

وعلى الطالب أن يجري استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه.

وليلاحظ أية مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض. ليلتئم من النقيض ومن المقدمة الضرب المنتج.

دليل الافتراض

٢. وقد يستدل بدليل (الافتراض) على إنتاج بعض الضروب الذي تكون إحدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل او من الثاني.

ولا بأس بشرحه تنويرا لأفكار الطلاب.

وان كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف.

وله مراحل ثلاث:

الاولى - (الفرض)، وهو أن نفرض اسما خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية، فنفرضه حرف (د).

لأن في قولنا مثلا: (بعض الحيوان ليس بإنسان) لا بد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الإنسان عنه.

مثل فرس وقرد وطائر ونحوها. فنصطلح على هذا الشيء المعين ونسميه (د)، ففي مثل القضية: (بعض م ب) يكون (د) عبارة أخرى عن قولنا (بعض م).

الثانية - (استخراج قضيتين صادقتين بعد الفرض)، فانه بعد الفرض المذكور نستطيع ان نحصل على قضيتين صادقتين قطعا:

١. قضية موجبة كلية، موضوعها الاسم المفروض (د) ومحمولها موضوع القضية الجزئية، ففي المثال المتقدم تكون (كل د م) صادقة، لان (د) بعض م حسب الفرض، والاعم يحمل على جميع افراد الاخص قطعا.

٢. قضية كلية: موجبة او سالبة تبعا لكيف الجزئية، موضوعها الاسم المفروض (د)، ومحمولها محمول الجزئية، ففي المثال تكون (كل د ب) صادقة، لان (د) هو البعض الذي هو كله (ب). واذا كانت الجزئية سالبة مثل (س م ب) تكون (لا د ب) صادقة، لان (د) هو البعض المسلوب عنه (ب).

الثالثة ـ (تأليف الاقترانات المنتجة للمطلوب)، لانا بعد استخراج تلك القضيتين تزيد ثروة معلوماتنا، فنستعملها في تاليف اقترانات نافعة منهما ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها.

ولنجرب هذا الدليل بعد ان فهمنا مراحله، في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث، فنقول: المفروض (كل م ب) و (س م حـ) (الخامس من الثالث). المدعى ∴ س ب حـ.

البرهان: بالافتراض، نفرض (بعض م) (في السالبة الجزئية س م حـ) الذي هو (ليس حـ)، انه (د)، فنستخرج القضيتين الصادقتين:

١. كل د م

٢. لا د حـ

ثم ناخذ القضية رقم (١) ونجعلها صغرى لصغرى الاصل، فيحدث: كل د م و كل م ب (اول الشكل الاول)

∴ كل د ب

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم (٢)، فيحدث:

كل د ب و لا د حـ (ثاني الشكل الثالث)

∴ س ب حـ (وهو المطلوب)

ولنجربه ـ ثانيا ـ في الاستدلال على الضرب الرابع من

الشكل الثاني، فنقول: المفروض (س ب م) و (كل حـ م).

المدعى .·. س ب حـ.

البرهان: بالافتراض.

نفرض (بعض ب) الذي هو ليس م انه (د) وذلك في السالبة الجزئية (س ب م)، فنستخرج القضيتين الصادقتين:

(١) كل د ب

(٢) لا د م

ثم ناخذ القضية رقم (٢) ونجعلها صغرى لكبرى الاصل، فيحدث: لا د م و كل حـ م (ثاني الشكل الثاني)

.·. لا د حـ

ثم نعكس القضية رقم (١) الى: ع ب د

ونضم هذا العكس الى النتيجة الاخيرة ونجعله صغرى فيحدث: ع ب د و لا د حـ (رابع الشكل الاول)

.·. س ب حـ (وهو المطلوب)

فرايت انا استعملنا ـ في الاثناء ـ العكس المستوي للقضية رقم (١)، لانه لولاه لما استطعنا ان نؤلف قياسا الا من الشكل الثالث الذي هو متاخر عن الثاني.

وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على

الضرب الثالث من الثاني. وعلى الطالب ان يستعمل دليل الافتراض في غير ما ذكرنا من الضروب التي تكون احدى مقدماتها جزئية، لزيادة التمرين.

الرد

٣ـ ومن البراهين على انتاج الاشكال الثلاثة عدا الاول (الرد)، وهو تحويل الشكل الى الشكل الاول: اما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع، واما بتحويل احدى المقدمتين الى عكسها المستوي، ففي الشكل الثاني تعكس الكبرى في بعض ضروبه القابلة للعكس، وفي الثالث تعكس الصغرى في بعض ضروبه القابلة للعكس، كما سبق..

وفي بعض ضروبهما قد نحتاج الى استعمال نقض المحمول او عكس النقيض اذا لم نتمكن من العكس المستوي، حتى نتوصل الى الشكل الاول المنتج نفس النتيجة المطلوبة.

وعلى الطالب ان يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين (الثاني والثالث) لغرض التمرين.

الشكل الرابع[١]

(١) الشكل الرابع: وهو مايكون منه الحد الأوسط محمولا في المقدمة الكبرى، وموضوعا في المقدمة الصغرى، وهو بذلك يكون على عكس الشكل الأول، وصورته العامة هى : ك و + و ص = ص ك

شروط الانتاج من الشكل الرابع

لهذا الشكل ثلاثة قواعد خاصة :

القاعدة الأولى : اذا كانت المقدمة الكبرى موجبة، لوجب أن تكون الصغرى كلية . ذلك لأن الحد الأوسط هو محمول الكبرى، فاذا كانت موجبة (كلية كانت أو جزئية) فلن يكون هذا الحد مستغرقا فيها، وتبعا لقواعد القياس السابقة التى تشترط وجوب استغراق الحد الأوسط في احدى المقدمتين على الاقل، لابد أن يكون مستغرقا في المقدمة الصغرى، ولما كانَ الحد الأوسط هو موضوع هذه المقدمة، فلابد لاستغراقه أن تكون كلية، لأن الكليات هى الوحيدة التى تستغرق موضوعها .

القاعدة الثانية : اذا كانت المقدمة الصغرى موجبة، وجب أن تكون النتيجة جزئية . وهذا يصدق حتى ولو كانت المقدمتين كليتين . وذلك لأن المقدمة الصغرى في حالة ايجابها (سواء كانت كلية أو جزئية) لا تستغرق محمولها، الا أن هذا المحمول غير المستغرق في هذه الحالة هو الحد الأصغر الذى سيظهر كموضوع للنتيجة، ولابد اذن، طبقا لقواعد القياس السابقة، أن يظل غير مستغرق، ولايتحقق ذلك الا اذا كانت النتيجة جزئية، لأن الجزئيات هى الوحيدة التى لا تستغرق موضوعها .

القاعدة الثالثة : اذا كانت احدى المقدمتين سالبة، وجب أن تكون الكبرى كلية، وذلك لأن النتيجة في هذه الحالة ستكون سالبة، طبقا لقواعد القياس السابقة، وبالتالي سيكون محمولها (وهو الحد الأكبر) مستغرقا، فيجب اذن ←

←

أن يكون مستغرقا في المقدمة الكبرى، ولما كان الحد الأكبر هو موضوع المقدمة الكبرى، فلكى يكون مستغرقا، لابد أن تكون هذه المقدمة الكبرى كلية . واذا ما وضعنا في الاعتبار هذه القواعد الثلاثة، لرأينا أن الضروب المنتجة في هذا الشكل هى خمسة ضروب:

الضرب الأول : ك م + ك م = ج م .

الضرب الثانى : ك م + ك س = ك س .

الضرب الثالث : ج م + ك م = ج م .

الضرب الرابع : ك س +ك م = ج س .

الضرب الخامس : ك س + ج م = ج س .

أمثلة على ضروب هذا الشكل

الضرب الأول: كل التحف النادرة غالية الثمن كل ما هو غالى الثمن يستحوز عليه الأغنياء ــ بعض ما يستحوز عليه الأغنياء من التحف النادرة.

الضرب الثانى: كل المعتدين يهددون السلام لا واحد من مهددى السلام من المصلحين ــ لا واحد من المصلحين من المعتدين.

الضرب الثالث: بعض الأمانى عزيزة المنال كل ما هو عزيز المنال مرغوب ــ بعض ما هو مرغوب من الأماني.

الضرب الرابع: لاشىء من هذه الأشياء يخيفنا كل ما يخيفنا من خلق أذهاننا ــ بعض ما تخلقه أذهاننا ليس من بين هذه الأشياء .

الضرب الخامس: لا واحد من العلماء غنى بعض الأغنياء عصاميون ــ بعض العصاميون ليسوا علماء.

ومن الواضح أن الاستدلال عن طريق هذا الشكل لايبدو طبيعيا كما كان في الأشكال الثلاثة الأولى، ولذلك فلا يرى بعض المناطقة قيمة تذكر لهذا الشكل، اللهم الا أن تكون هذه القيمة نظرية فقط .

←

قد علمتَ أن الشكل الثالث هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى وفي الكبرى، وشروط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية إحدى المقدمتين فتكون الضروب المنتجة ستة فقط.

وأما الشكل الرابع فهو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى

←

والواقع أن هناك جدلا قائما حول هذا الشكل لم يحسم بعد، ذلك أن أرسطو في رأى معظم المناطقة - لم يذكر سوى الأشكال الثلاثة الأولى - ولم يتحدث عن شكل رابع يضاف اليها، وينسبون هذا الشكل إلى الطبيب المشهور (جالينوس)، حسب الرواية التى أوردها الفيلسوف الاسلامى (ابن رشد)، ولذلك يطلقون على الشكل الرابع اسم (شكل جالينوس)، تمييزا له عن أشكال أرسطو الثلاثة .

الا أن (لوكافيتش) في دراسته الدقيقة لنظرية القياس الأرسطية، قد أثبت أن أرسطو قد ذكر ضروب الشكل الرابع، وكان على علم بها جميعا، وينبغى تأكيد ذلك في معارضة الرأى الذى ذهب اليه بعض الفلاسفة قائلين أنه رفض هذه الضروب، ففى رفضها خطأ منطقى لانستطيع أن ننسبه إلى أرسطو .

فأرسطو لم يجهل على الاطلاق ما نسميه اليوم بالشكل الرابع بضروبه الخمسة، مادام يقيم أساس تقسيمه للأشكال على أساس وضع الحد الأوسط في المقدمتين، فهذا الشكل هو احتمال رابع لا يخفى عليه، ولكن خطأه كان أنه لم يذكر هذا الشكل صراحة مع الأشكال الثلاثة الأخرى، مما دفع تلاميذه إلى توضيحه بعض الشىء، وربما يكون جالينوس هو من أطلق عليه اسمه، الا أنه لم يخترعه اختراعا، بل مَيزه على ضوء ما أشار اليه أرسطو نفسه .

ومحمولا في الكبرى.

وهو له ستة عشر ضربا أيضا لكنها ليست كلها منتجة ومفيدة بل بعضها منتج وبعضها عقيم[١].

وشرط إنتاجه يتنوع بحسب الحال على التفصيل التالي:

---

(١) فالضروب هي:

١- موجبة كلية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرط.

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية. منتج لتوفر الشرط.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية. منتج لتوفر الشرط.

٤- موجبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية في المقدمة الكبرى.

٥- موجبة جزئية- موجبة كلية. غير منتج لأن الكبرى ليست سالبة كلية.

٦- موجبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لأن الكبرى ليست سالبة كلية.

٧- موجبة جزئية- سالبة كلية. منتج لأن الكبرى سالبة كلية.

٨- موجبة جزئية- سالبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية ولأن الكبرى ليست سالبة كلية.

٩- سالبة كلية- موجبة كلية. منتج لتوفر الشرط.

١٠- سالبة كلية- موجبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

١١- سالبة كلية- سالبة كلية. غير منتج لاجتماع سالبتين.

١٢- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

١٣- سالبة جزئية- موجبة كلية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

١٤- سالبة جزئية- موجبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

١٥- سالبة جزئية- سالبة كلية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

١٦- سالبة كلية- سالبة جزئية. غير منتج لاجتماع السلب والجزئية.

أولا: إذا كانت الصغرى غير موجبة جزئية فيشترط أن لا تجتمع في مقدماته سالبتان أو جزئيتان أو سالبة وجزئية، سواء حصل ذلك الاجتماع في مقدمة واحدة أو في مقدمتين.

ثانيا: إذا كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى سالبة كلية.

الخلاصة: هي أننا في الشكل الرابع عندنا حالتان:

١- أن تكون المقدمة الصغرى ليست موجبة جزئية فحينئذ يشترط شرط واحد وهو أن لا يجتمع في القياس (سالبتان- أو جزئيتان- أو سالبة وجزئية).

٢- أن تكون المقدمة الصغرى موجبة جزئية فحينئذ يشترط شرط واحد وهو أن تكون الكبرى سالبة كلية فنحصل من هذه الحالة على ضرب منتج واحد.

فالضروب المنتجة هي:

١- موجبة كلية- موجبة كلية= موجبة جزئية. نحو: كل معدن يتمدد بالحرارة- وكل ذهب معدن- بعض ما يتمدد بالحرارة ذهب.

ونحو: كل عبادة تحتاج لنية- وكل صلاة عبادة- فبعض ما يحتاج لنية صلاة.

٢- موجبة كلية- موجبة جزئية= موجبة جزئية. نحو: كل ورد نبات- وبعض الطيب الرائحة ورد- فبعض النبات طيب الرائحة.

ونحو: كل اسم كلمة- وبعض المعربات اسم- بعض الكلمة معرب.

٣- موجبة كلية- سالبة كلية= سالبة جزئية. نحو: كل ذهب معدن- ولا شيء من الرخيص الثمن بذهب- بعض المعدن ليس برخيص الثمن.

ونحو: كل مسلم يشهد الشهادتين- ولا أحد من الكفار بمسلم- بعض من يشهد الشهادتين ليس بكافر.

٤- موجبة جزئية- سالبة كلية= سالبة جزئية. نحو: بعض المعادن غالية الثمن- ولاشيء من الخشب بمعدن- بعض غالي الثمن ليس بخشب.

ونحو: بعض الإفريقيين نصارى- ولا شيء من العراقي بأفريقي- بعض النصارى ليسوا بعراقيين.

٥- سالبة كلية- موجبة كلية= سالبة كلية. نحو: لا شيء من المعدن بنبات- وكل ذهب معدن- لا شيء من النبات بذهب.

ونحو: لا شيء من الأسماء بحرف- وكل فاعل اسم- لا شيء من الحرف بفاعل.

تنبيه: إنما اشترط المناطقة عدم اجتماع السلب والجزئية إذا كانت الصغرى ليست بموجبة جزئية لأنه قد تكذب النتيجة رغم صدق المقدمتين فيكون الضرب عقيما. نحو: لا شيء من الإنسان بناهق- وبعض الحيوان ليس بإنسان- فبعض الناهق ليس بحيوان. والنتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

واشترطوا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية أن تكون الكبرى سالبة كلية لأن الموجبة الجزئية مع غير السالبة الكلية قد تكذب النتيجة منهما رغم صدق المقدمتين فيكون الضرب عقيما.

نحو: بعض الحيوان إنسان- وكل حمار حيوان- فبعض الإنسان حمار.

والنتيجة كاذبة رغم صدق المقدمتين.

خلاصة: الشكل الرابع: هو ما كان الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى .

شروطه: لأجل أن يكون الشكل الرابع منتجاً يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي:

١- أن لا يكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية .

٢- أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاه موجبتين .

أقسامه: إذا توفر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي :

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضاً. وينتج: موجبة جزئية .

مثاله: (كل إنسان حيوان + وكل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق).

الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية . وينتج: موجبة جزئية .

مثاله: (كل إنسان حيوان + وبعض الولود إنسان = بعض الحيوان ولود) .

الثالث: وتتألف صغراه من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية . وينتج: سالبة كلية .

مثاله: (لا شيء من الإنسان بجماد + وكل ناطق إنسان = لا شيء من الجماد بناطق) .

الرابع: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية . وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (كل سائل يتبخر + ولا شيء من الحديد بسائل = بعض ما يتبخر ليس بحديد) .

الخامس: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية . وينتج: سالبة جزئية .

مثاله: (بعض السائل يتبخر + لا شيء من الحديد بسائل = بعض ما يتبخر ليس بحديد) .

لذا قال (قده): الشكل الرابع: وهو ما كان الاوسط فيه موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى عكس الاول، فيكون وضع الاصغر والاكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل ابعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الانتاج عن الذهن. ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولى.

شروطه: يشترط في إنتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كل شكل التي تقدم ذكرها في القواعد العامة.

وهي: ألا يتألف من سالبتين، ولا من جزئيتين، ولا من سالبة

صغرى وجزئية كبرى.

ويشترط أيضا فيه شرطان خاصان به:

١. ألا تكون إحدى مقدماته سالبة جزئية.

٢. كلية الصغرى إذا كانت المقدمتان موجبتين، فلو ان الصغرى كانت موجبة جزئية، لما جاز أن تكون الكبرى موجبة، بل يجب ان تكون سالبة كلية.

ضروبه: بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط: لانه بالشرط الاول تسقط اربعة حاصل ضرب السالبتين في السالبتين.

وبالثاني تسقط ثلاثة: الجزئيتان سواء كانتا موجبتين او مختلفتين بالايجاب والسلب.

وبالثالث يسقط واحد: السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية.

وبالرابع ضربان: السالبة الجزئية صغرى او كبرى مع الموجبة الكلية.

وبالخامس ضرب واحد: الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى.

فالباقي خمسة ضروب نقيم عليها البرهان:

(الضرب الاول) ــ من موجبتين كليتين، ينتج موجبة

جزئية

مثاله:

كل إنسان حيوان

وكل ناطق إنسان

∴ بعض الحيوان ناطق

ويبرهن عليه بالرد، بتبديل المقدمتين احداهما في مكان الأخرى، فيرتد إلى الشكل الاول، ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب، فيقال.

المفروض كل م ب و كل حـ م

∴ ع ب حـ

البرهان: بالرد بتبديل المقدمتين فيحدث:

كل حـ م كل م ب (الاول من الاول)

∴ كل حـ ب

وينعكس إلى ع ب حـ (وهو المطلوب)

وإنما لا ينتج هذا الضرب كلية لجواز ان يكون الأصغر اعم من الأكبر، كالمثال.

(الثاني) ـ من موجبة كلية وموجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية

مثاله: كل انسان حيوان

وبعض الولود انسان

∴ بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبديل المقدمتين ثم بعكس النتيجة، ولا ينتج كليا لجواز عموم الاصغر.

(الثالث) ـ من سالبة كلية وموجبة كلية، ينتج سالبة كلية

مثاله: لا شيء من الممكن بدائم

وكل محل للحوادث ممكن

∴ لا شيء من الدائم بمحل للحوادث. ويبرهن عليه ايضا بالرد بتبديل المقدمتين، ثم بعكس النتيجة.

(الرابع) من موجبة كلية وسالبة كلية، ينتج سالبة جزئية

مثاله: كل سائل يتبخر، ولا شيء من الحديد بسائل.

∴ بعض ما يتبخر ليس بحديد، ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبديل المقدمتين، لان الشكل الاول لا ينتج من صغرى سالبة.

ولكن يبرهن بعكس المقدمتين، وتاليف قياس الشكل الاول من العكسين.

لينتج المطلوب، فيقال: المفروض (كل م ب) و (لا حـ م)

المدعى .·. س ب حـ

البرهان: نعكس المقدمتين الى: ع ب م لا م حـ (رابع الاول) .·. س ب حـ (وهو المطلوب).

الخامس ـ من موجبة جزئية وسالبة كلية. ينتج سالبة جزئية. مثاله: بعض السائل يتبخر، لا شيء من الحديد بسائل .·. بعض ما يتبخر ليس بحديد. وهذا ايضا لا يبرهن عليه بتبديل المقدمتين، لعين السبب، ويمكن ان يبرهن عليه بعكس المقدمتين كالسابق، بلا فرق.

ثانيا ـ الاقتران الشرطي

قد علمتَ أن القياس الاقتراني هو الذي لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها، وعلمت أن له أربعة أشكال سبق بيانها، وكان التمثيل يقع بالقضية الحملية فحسب، ولكن قد مرّ عليك أن القضية حملية وشرطية، فمثلما أن القياس يتركب من القضايا الحملية فهو يتركب من القضايا الشرطية.

والقضية الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة، فلنذكر أمثلة الاقتراني الشرطي ولنقتصر على الشكل الأول اختصارا ولأنه هو الأهم: فالشكل الأول ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى هذا في المركب من الحملية.

وأما المركب من الشرطية فهو ما كان الحد الأوسط فيه تاليا في

الصغرى ومقدما في الكبرى.

والاقتراني الشرطي له خمسة أقسام:

١- أن يتركب من قضيتين متصلتين.

٢- أن يتركب من قضيتين منفصلتين.

٣- أن يتركب من قضية متصلة وأخرى منفصلة.

٤- أن يتركب من قضية متصلة وأخرى حملية.

٥- أن يتركب من قضية منفصلة وأخرى حملية.

مثال المركب من المتصلتين: كلما طلعت الشمس، فالنهار موجود- وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة- فكلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة.

فقولنا (طلعت الشمس) هذا المقدم، وقولنا (النهار موجود) هو التالي وهو الحد الأوسط لأنه هو المتكرر وبما أنه وقع تاليا في الصغرى، ومقدما في الكبرى فهو الشكل الأول.

فالمقدم في مقام الموضوع في الحملية، والتالي في مقام المحمول في الحملية.

مثال آخر: كلما كان الشيء ذهبا فهو معدن- وكلما كان الشيء معدنا فهو يتمدد بالحرارة- فكلما كان الشيء ذهبا فهو يتمدد بالحرارة.

مثال آخر: كلما حكم الإسلام فالعدل موجود- وكلما كان العدل موجودا فالناس في أمان- فكلما حكم الإسلام فالناس في أمان.

ومثال المركب من المنفصلتين: دائما إما أن يكون الشيء موجودا أو معدوما- ودائما إما أن يكون الموجود حيا أو غير حي- فدائما إما أن يكون الشيء حيا أو غير حي أو معدوما.

ومثال المركب من متصلة ومنفصلة: كلما اتبع الناس السنة فهم مهتدون- ودائما إما أن يكون المهتدي عالما أو متعلما- فكلما اتبع الناس السنة فهم إما عالما أو متعلما.

ومثال المركب من متصلة وحملية: كلما ترك المسلمون الشريعة أذلهم الله- وكل من أذله الله فلا معز له من بعد الله- كلما ترك المسلمون الشريعة فلا معز لهم من بعد الله.

ومثال المركب من منفصلة وحملية: دائما إما أن يكون الإنسان مؤمنا أو كافرا- وكل كافر فهو شقي- فدائما إما أن يكون الإنسان مؤمنا أو شقي.

والخلاصة هي: أن القياس الاقتراني نوعان:

أولا: اقتراني حملي وهو: ما تركب من قضيتين حمليتين فقط.

ثانيا: اقتراني شرطي وهو: ما تركب من شرطيات لوحدها أو مع الحمليات.

وهو خمسة أنواع: (ما تركب من متصلتين- ما تركب من منفصلتين- ما تركب من متصلة ومنفصلة- ما تركب من متصلة وحملية- ما تركب من منفصلة وحملية).

فتحصل: أن الاقتراني الشرطي هو الذي يتألف من شرطيتين أو

من قضيتين إحداهما شرطية والأخرى حملية .

أما حدوده فهي حدود الإقتران الحملي ذاتها: (الأصغر والأوسط والأكبر) وقد عرفتهافيما مر عليك ذكرها.

ثم ان الإقتراني الشرطي ينقسم باعتبار ما يتألف من قضايا إلى الأقسام التالية:

١ـ المؤلف من المتصلات: ويشترط في المتصلتين اللتين يتألف منهما أن تكونا لزوميتين (لأن الإتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج، نظراً إلى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية).

مثل: كلما كان الإنسان عاقلاً قنع بما يكفيه + وكلما قنع بما يكفيه استغنى = كلما كان الإنسان عاقلا استغنى .

ولا يختلف هذا القياس في صورته عن قسيمه الإقتراني الحملي من إشتراك مقدمتيه بالجزء المتكرر فيهما .

ومنه يؤتى بالأشكال الأربعة للإقتراني الحملي بشروطها في الكم والكيف، ولا حاجة لاعادتها، فراجع ..

٢ـ المؤلف من المنفصلات: ولتيسير جعل هذا القسم منتجاً وتسهيل الوصول إلى المطلوب يحول إلى القسم الأول أي إلى مؤلف من متصلتين متوفرتين على حد أوسط مشترك بينهما ليتسنى للمستدل تأليف الأشكال الأربعة منه وبالتقرير المتقدم .

لذا قال (قده): تعريفه وحدوده: تقدم معنى القياس الاقتراني الحملي وحدوده. ولا يختلف عنه الاقتراني الشرطي الا

من جهة اشتماله على القضية الشرطية، اما بكلا مقدمتيه او مقدمة واحدة، فلذلك تكون حدوده نفس حدود الحملي من جهة اشتماله على الاوسط والاصغر والاكبر، غاية الامر ان الحد قد يكون المقدم او التالي من الشرطية، كما انه قد يكون الاوسط خاصة جزأ من المقدم او التالي، وسيجئ.

فإذن يصح ان نعرفه بانه: (الاقتراني الذي كان بعض مقدماته او كلها من القضايا الشرطية).

اقسامه: للاقتراني الشرطي تقسيمات:

١. (تقسيمه من جهة مقدماته): فقد يتألف من متصلتين، او منفصلتين، او مختلفتين بالاتصال والانفصال، او من حملية ومتصلة، او من حملية ومنفصلة. فهذه أقسام خمسة.

٢. (تقسيمه باعتبار الحد الاوسط جزءا تاما او غير تام): فانه لما كانت الشرطية مؤلفة تأليفا ثانيا، أي أنها مؤلفة من قضيتين بالأصل، وكل منهما مؤلفة من طرفين.

فالاشتراك بين قضيتين شرطيتين: تارة في جزء تام أي في جميع المقدم او التالي في كل منهما. وأخرى في جزء غير تام أي في بعض المقدم او التالي في كل منهما. وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من اخرى. فهذه ثلاثة اقسام:

(الاول) ـ ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منهما. نحو:

كلما كان الانسان عاقلا قنع بما يكفيه.

وكلما قنع بما يكفيه استغنى.

كلما كان الانسان عاقلا استغنى.

(الثاني) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام منهما، نحو: إذا كان القرآن معجزة، فالقرآن خالد.

وإذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل.

∴ اذا كان القرآن معجزة، فاذا كان الخلود معناه البقاء، فالقرآن لا يتبدل.

فلاحظ بدقة أن التالي من الصغرى (فالقرآن خالد) والتالي من الكبرى (فالخالد لا يتبدل)، يتألف منهما قياس اقترانى حملي من الشكل الاول، ينتج (القرآن لا يتبدل).

فنجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الكبرى، ثم نجعل هذه الشرطية تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى. وتكون هذه الشرطية الاخيرة هي (النتيجة) المطلوبة.

وهذه هي طريقة اخذ النتيجة من هذا القسم إذا تالف من متصلتين. ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم. ولا نذكر اقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها ولمخالفته للطبع الجاري.

(الثالث) ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احداهما

غير تام من الاخرى. وانما نتصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسياتي شرحه وشرح شروطه.

أما في الشرطيات المحضة فلا بد ان نفرض احدى الشرطيتين بسيطة والاخرى مركبة من حملية وشرطية بالاصل، ليكون الحد المشترك جزءا تاما من الاولى وغير تام من الثانية، نحو: اذا كانت النبوة من الله فاذا كان محمد (صلى الله عليه وآله) نبيا فلا يترك امته سدى.

واذا لم يترك امته سدى وجب ان ينصب هاديا.

∴ اذا كانت النبوة من الله، فاذا كان محمدا (صلى الله عليه وآله) نبيا وجب ان ينصب هاديا.

فلاحظ: ان تالي الصغرى مع الكبرى يتألف منهما قياس شرطي من القسم الاول، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام، فينتج على نحو الشكل الاول: (اذا كان محمد (صلى الله عليه وآله) نبيا وجب ان ينصب هاديا)، ثم نجعل هذه النتيجة تاليا لشرطية مقدمها مقدم الصغرى، فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة.

وهذه هي طريقة اخذ النتيجة من هذا القسم الثالث اذا تألف من متصلتين.

ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات المحضة، للسبب المتقدم في القسم الثاني.

* * *

يبقى الكلام عن القسم الاول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما، وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية. ولما كانت هذه الاقسام موافقة للطبع الجاري، نحن نتوسع في البحث عنها الى حدما، فنقول: ينقسم ـ كما تقدم ـ الاقتراني الشرطي الى خمسة اقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات او المنفصلات او المختلفات، فنجعل البحث متسلسلا حسب هذه الاقسام:

١. المؤلف من المتصلات

هذا النوع ـ اذا اشتركت مقدمتاه بجزء تام منهما ـ يلحق بالاقتراني الحملي حذو القذة بالقذة: من جهة تأليفه للاشكال الاربعة، ومن جهة شروطها في الكم والكيف، ومن جهة النتائج، وبيانها بالعكس والخلف والافتراض. فلا حاجة الى التفصيل والتكرار.

وانما على الطالب ان يغير الحملية بالشرطية المتصلة. نعم يشترط ان يتألف من لزوميتين. وهذا شرط عام لجميع اقسام

الاقترانات الشرطية المتصلة، لان الاتفاقيات لا حكم لها في الانتاج، نظرا الى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية. وانما يتألف منها صورة قياس غير حقيقي.

٢. المؤلف من المنفصلات

تمهيد: المنفصلة انما تدل على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب، فاذا اقترنت بمنفصلة اخرى تشترك معها في جزء تام او غير تام، فقد لا يظهر الارتباط بين الطرفين على وجه نستطيع ان نحصل على نتيجة ثابتة، لان عناد شيء لامرين لا يستلزم العناد بينهما انفسهما ولا يستلزم عدمه.

وهذا نظير ما قلناه في السالبتين في القاعدة الثانية من القواعد العامة من ان مباينة شيء لامرين لا يستلزم تباينهما ولا عدمه، فإذن لا انتاج بين منفصلتين، فلا قياس مؤلف من المنفصلات.

وهذا صحيح الى حد ما اذا اردنا ان نجمد على المنفصلتين على حالهما، ولكن المنفصلة تستلزم متصلة، فيمكن تحويلها اليها، فاذا حولنا المنفصلتين معا تالف القياس من متصلتين ينتج متصلة.

واذا اردنا ان نصر على جعل النتيجة منفصلة، فان المتصلة

ايضا يمكن تحويلها الى منفصلة لازمة لها، فنحصل على نتيجة منفصلة كما نريد.

وعليه لا بد لنا اولا من معرفة تحويل المنفصلة الى متصلة لازمة لها وبالعكس، قبل البحث عن هذا النوع من القياس، فنقول:

تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة

ويتم هذا التحويل باتباع الخطوات التالية:

أ - تحويل مقدمتيه المنفصلتين إلى المتصلات التي يمكن أن تتحول إليها بطريقة التحويل التي سنذكرها بعد إتمام ذكر هذه الخطوات .

ب - إختيار المتصلتين اللتين يمكن أن تؤلفا واحداً من الأشكال الأربعة وذلك بتوافرهما على الحد الأوسط المشترك بينهما بوروده في كل منهما، من مجموع المتصلات التي تم تحويل المنفصلتين إليه.

طريقة التحويل:

١ـ تحويل المنفصلة الحقيقية: عرفت ان المنفصلة الحقيقية هي التي لا يجتمع طرفاها ولا يرتفعان في الايجاب. فاذا كانت المنفصلة الحقيقية موجبة فالمتصلات الاربعة جميعها تكون موجبة، وذا كانت المنفصلة الحقيقية سالبة كانت المتصلات الابعة جميعها سالبة، وهكذا في كليتها فالاربعة تكون كلية، وفي جزئيتها فالاربعة

جزئية، وهذا معناه تكون المتصلات الاربعة المتحولة عن المنفصلة الحقيقية تاخذ كم وكيف وجهة الاصل اعني المنفصلة الحقيقية. فما كان فيه الاصل موجبا فالفرع موجب وفي السلب كذالك، وفي الكلية امرهما واحد وفي الجزئية كذلك.

مثاله: (العدد اما زوج او فرد)، فهذه منفصلة حقيقية تحول الى اربعة متصلات:

(١)- اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد.

(٢)- اذا كان العددفردا فهو ليس بزوج.

(٣)- اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد.

(٤)- اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج.

ففي المتصلة الاولى: مقدمها هو (اذا كان العدد زوجا)، هو عين احد طرفي الاصل (المنفصلة) المتقدمة: العدد اما زوج او فرد. فجعل في المتصلة المتحولة الاولى مقدما، وتاليها نقيض تالي المنفصلة الاصل، فكان هناك(فردا)، وهنا اعني في المتصلة المتحولة الاولى(ليس بفرد) وهو نقيض تالي الاصل.

فنتج القول: اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد، او يقال: كلما كان العدد زوجا فهو ليس بفرد. لان الحقيقية تدل على استحالة الجمع بين طرفيها، المقدم والتالي. ومعنى هذا، هو انه اذا كان احد طرفيها متحقق، فلازمه انتفاء الاخر. هذا في المتصلتين المتحولتين الاولى والثانية.

اما في المتصلتين الثالثة والرابعة، فان مقدم الثالثة (اذا لم يكن العدد زوجا)نقيض مقدم الاصل(العدد اما زوج)، ـ لانه يقول اذا لم يكن زوج يعني فرد ـ وتاليها (فهو فرد)عين تالي الاصل(او فرد).

ومقدم الرابعة (اذا لم يكن العدد فردا)ـ يعني زوجاـ نقيض تالي الاصل(او فرد)، والتالي في الرابعة (فهو زوج)عين مقدم الاصل(العدد اما زوج).

لان المنفصلة الحقيقية تدل ايضا على استحالة الخلو من طرفيها، كما تدل على منع اجتماعهما، فبارتفاع المقدم لازمه تحقق التالي. فاذا صدق قولنا: العدد اما زوج او فرد(قضية منفصلة حقيقية).

صدقت المتصلات الابعة:

(١)- اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد.

(٢)- اذا كان العددفردا فهو ليس بزوج.

والملاحظ فيهما هو ان المقدم فيهما هو عين احد طرفي الاصل اعني المنفصلة الحقيقية(العدد اما زوج او فرد)، والتالي فيهما هو نقيض الطرف الآخر من الاصل. وهذا واضح.

(٣)- اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد.

(٤)- اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج.

والملاحظ فيهما هو ان المقدم فيهما هو نقيض احد طرفي الاصل والتالي فيهما عين الطرف الاخر من الاصل. هذا في المنفصلة الحقيقية عند تحويلها الى المتصلات الاربعة.

٢ـ تحويل مانعة الجمع: عرفت انها ماحكم فيها باستحالة اجتماع الطرفين فيها، وامكان ارتفاعهما معا. فهي في استحالة الاجتماع مشابهة الحقيقية، وتتقاطع معها في امكان ارتفاعهما، في حين في الحقيقية استحالة ذلك ايضا. وفي عملية التحويل. فانها تتحول الى اثنين من المتصلتين، بينما كنا نقول في الحقيقية المنفصلة عند تحويلها الى المتصلات فينتج منها اربعة، وهذا فرق ايضا بينهما. نعم مانعة الجمع تنتج المتصلتين الاوليتين في الحقيقية، لاتحادهما في استحالة اجتماع طرفيها. ومانعة الجمع لا دلالة لها على استحالة الخلو من طرفيها، فاذا صدق الشيء اما شجر او حجر(مانعة جمع)، صدقتا المتصلتان:

(١)- اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر.

(٢)- اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر.

اما هل يمكن ان لا يكون الشيء شجرا ولا حجرا، فلا تنافي لانه يصير الى شيء ثالث وهو ان يكون حيوانا مثلا او اي نوع أخر من الجمادات. وهو ما عرفت من تلازم التضاد وقواعده.

٣ـ تحويل مانعة الخلو: عرفت انها ما حكم فيها باستحالة ارتفاع الطرفين فيها وامكان اجتماعهما، وهي عكس مانعة الجمع، من جهة ان تلك يكون فيها امكان الارتفاع، وهنا امكان الاجتماع، وهناك عدم امكان ذلك، فبينهما تباين من جميع الاتجاهات. واما هذه مع الحقيقية، فتتباين ايضا في مسالة امكان الاجتماع فتلك لا امكان فيها من هذه

الجهة، وتتفق معها باستحالة ارتفاع الطرفين. وعليه، يكون الناتج من تحويل مانعة الخلو هو اثنين من المتصلتين، فتستلزم الاخيرتين من اربعة الحقيقية عند تحولها الى اربع متصلات، وهما مقدم كل واحدة منهما نقيض احد الطرفين من الاصل، والتالي فيهما عين الطرف الاخر من الاصل، لانها كما عرفت كالحقيقية في دلالتها على استحالة الجمع . فاذا صدق قول: زيد اما في الماء او لا يغرق(مانعة خلو).

صدقتا المتصلتان:

(١)- اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق.

(٢)- اذا غرق زيد فهو في الماء.

لذا قال (قده): قد بينا في محله ان اقسام المنفصلة ثلاثة:

١. (الحقيقية) وهي تستلزم اربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها الى كل واحد منها، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما عين احد الطرفين والتالي نقيض الاخر. لان الحقيقة لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها، فاذا تحقق احدهما فانه يستلزم انتفاء الاخر.

ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما نقيض احد الطرفين والتالي عين الاخر، لان الحقيقة ايضا تدل على استحالة الخلو من طرفيها فاذا ارتفع احدهما فهو يستلزم تحقق الاخر، فاذا صدق قولنا: العدد اما زوج أو فرد (قضية حقيقية) صدقت

المتصلات الاربع:

١. اذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد.

٢. اذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج.

٣. اذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد.

٤. اذا لم يكن العدد فردا فهو زوج.

٢. (مانعة الجمع) وهي تستلزم المتصلتين الاوليتين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين احد الطرفين والتالي نقيض الاخر، لانها كالحقيقة في دلالتها على استحالة الجمع، ولا تدل على استحالة الخلو، فاذا صدق: الشيء اما شجر او حجر (مانعة جمع) صدقت المتصلتان:

١. اذا كان الشيء شجرا فهو ليس بحجر.

٢. اذا كان الشيء حجرا فهو ليس بشجر.

ولا تصدق المتصلتان:

٣. اذا لم يكن الشيء شجرا فهو حجر

٤. اذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر

٣ ـ (مانعة الخلو) وهي تستلزم المتصلتين الاخيرتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما نقيض احد الطرفين والتالي عين الاخر، لانها كالحقيقية في دلالتها على استحالة الخلو، ولا تدل على استحالة الجمع، فاذا صدق:

زيد اما في الماء او لا يغرق (مانعة خلو)

صدقت المتصلتان:

٣. اذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

٤. اذا غرق زيد فهو في الماء

ولا تصدق المتصلتان الاوليان:

١. اذا كان زيد في الماء فهو يغرق

٢. اذا غرق زيد فهو ليس في الماء

تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة

عرفت ان المنفصلة اما موجبة واما سالبة، وبينّا كيفية التحويل اي تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة، وهناك امور لابد من توفرها تتوقف عليها عملية الانتاج لان ليس كل منفصلتين منتجتان. والبحث في شروط الانتاج آت ان شاء الله.

لذا قال (قده): اما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول الى متصلة سالبة جزئية: الحقيقية الى أربع على نحو الموجبة، وكل من مانعتي الجمع والخلو الى اثنين على نحو الموجبة أيضا، فاذا قلنا على نحو الحقيقية:

ليس البتة (يعني ليس بالضرورة) **اما أن يكون الاسم معربا او مرفوعا.** (وكل ما تقدم من عملية التحويل في المنفصلة الموجبة ياتي ذكره

هنا، فانه ليس من الضروري ان يكون الاسم معربا، واذا لم يكن كذلك. فليس من الضروري ان يكون الاسم مرفوعا، اذ قد لا يكون معربا ولا يكون مرفوعا، وقد لا يكون مرفوعا ولا يكون معربا).

فانه تصدق المتصلات الاربع الآتية:

١. قد لا يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع. (اي قد يكون مرفوعا).

٢. قد لا يكون اذا كان الاسم مرفوعا فهو ليس بمعرب. (اي قد يكون معربا).

٣. قد لا يكون اذا لم يكن الاسم معربا فهو مرفوع. (اي قد يكون غير معرب).

٤. قد لا يكون اذا لم يكن الاسم مرفوعا فهو معرب. (اي قد لا يكون معربا).

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كليا في هذا المثال، فلو جعلنا المتصلة رقم (١) مثلا كلية هكذا:

ليس ألبتة اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع. (اي قد يكون مرفوعا)، **فانها كاذبة، لصدق نقيضها وهو: قد يكون اذا كان الاسم معربا فهو ليس بمرفوع.** (اي قد يكون مرفوعا) **وهكذا تحول**

مانعة الجمع والخلو السالبتان. وعلى الطالب ان يضع امثلة لهما.

تحويل المتصلة الى منفصلة

عرفت ان المنفصلة تحوَّل الى متصلة، فينتج قياس من متصلتين، ينتج بدوره متصلة، اما اذا اردنا ان ناتي بنتيجة منفصلة فلابد من تحويل المتصلة الى منفصلة. وفي هذا المبحث سنتعرف على الكيفية المنطقية لذلك التحويل من المتصلة الى المنفصلة. ولابد ان يعلم ان المتصلة اللزومية الموجبة والسالبة لا فرق بينهما، لامكان حمل السالبة على الموجبة، فحكمهما واحد، وهو استلزام مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف فيجوز تحويلها اليهما، فاذا كانت لدينا متصلة لزومية موجبة او سالبة فتستلزم مانعة جمع او مانعة خلو موجبة او سالبة مساوية لها، فيمكن تحويل المتصلة اللزومية الى مانعة الجمع ومانعة الخلو وتكون النتيجة واحدة ولا محذور فيها.

(١)ـ مانعة الجمع: تتالف من عين المقدَم ونقيض التالي وقد عرفت بيان ذلك فيما تقدم عند البحث عن مانعة الجمع عند تحويل المنفصلة الى متصلة، وكذلك في البحث عن مانعة الخلو في تحويل القضية المنفصلة فيها الى متصلة. اما ماهو سبب تاليفها من عين المقدم ونقيض التالي ؟ فلأن المقدم لما كان يستلزم التالي باعتبارها قضية شرطية متصلة يكون فيها التلازم قائم بين المقدم والتالي،

فلايجتمع المقدم مع نقيضه قطعا، لاستلزام ذلك اجتماع النقيضان المحال عقلا، وهو معنى مانعة الجمع، اي يمنع اجتماع الطرفين. وامكان ارتفاعهما. فاذا صدقت: دائما اما زيد قد غرق او ليس في الماء. فالمقدم عين مقدم المتصلة، والتالي نقيض تالي المتصلة. لان المفروض ان المتصلة مركبة من مقدم وهو (كلما غرق زيد) وتالٍ (فهو في الماء)، فاخذ عين المقدم ونقيض التالي حتى تتحقق لدينا مانعة الجمع.

لذا قال (قده): والمتصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو، المتفقتين معها في الكم والكيف، فيجوز تحويلها اليهما.

الاولى ـ (مانعة الجمع) تتالف من عين المقدم ونقيض التالي، لان المقدم لما كان يستلزم التالي فهو لا يجتمع مع نقيضه قطعا، والا لاجتمع النقيضان أي التالي ونقيضه، فاذا صدق:

كلما غرق زيد فهو في الماء(صدقت):

دائما اما زيد قد غرق او ليس في الماء. (مانعة جمع).

(٢)ـ تحويل المتصلة الى مانعة الخلو: وهي تتالف من نقيض المقدم وعين التالي، وهذا بعكس تحويل المتصلة الى مانعة الجمع، اي عكس ما ركبناه في الحصول على المنفصلة من المتصلة من قبيل مانعة الجمع، ومعناه هنا في مانعة الخلو يستحيل الارتفاع، وكنا هناك

نقول بامكان الارتفاع واستحالة الاجتماع. لان المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالي للزوم اجتماع النقيضين المحال، فان لم يجتمع المقدم ونقيض التالي فلا يخلو الامر في الواقع من نقيض المقدم وعين التالي، والا لو خلا الواقع منهما يكون خلف ما فرض من انه مانعة خلو، وبعبارة ثانية، ان ارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع نقيض التالي بنقيضه معناه جواز اجتماع المقدم ونقيضه التالي وهذا خلف ما فرض..

ففي المثال المتقدم لابد ان تصدق:

دائما اما زيد لم يغرق او في الماء. (مانعة خلو).

لذا قال (قده): الثانية ـ (مانعة الخلو) تتالف من نقيض المقدم وعين التالي، بعكس الاولى، لان المقدم لما كان لا يجتمع مع نقيض التالي، فلا يخلو الامر من نقيض المقدم وعين التالي، والا لو خلا منهما بان يرتفعا معا (وارتفاع نقيض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقيضه) فمعناه انه جاز اجتماع المقدم ونقيض التالي. وهذا خلف.

ففي المثال المتقدم لا بد ان تصدق: دائما اما زيد لم يغرق او في الماء (مانعة خلو).

والسالبة تحمل على الموجبة في تحويلها الى مانعة الجمع، ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد ان عرفت كيفية تحويل المنفصلة الى المتصلة وتحويل المتصلة الى منفصلة فهنا يبحث في الشروط التي وضعت لافادة النتيجة، وقد عرفت من الابحاث المتقدمة ان المنفصلة حيث لا يؤثر فيها الترتب الطبعي، بين حدودها، اعني المقدم والتالي، فلك ان تجعل المقدم تاليا والتالي مقدما، كما في قولك في المنفصلتين: العدد اما زوج او فرد، فان تبديل الطرفين فيها غير مؤثر على افادة المعنى من هذه القضية فهو يعطي لها تصورا واحدا لو قلت العدد اما فرد او زوج. ومن هنا قيل ان المنفصلتين لا يمكن ان يستفاد منهما صورة قياس باي شكل من اشكاله الاربعة. وتلافيا لذلك فقد يصار الى تحويل المنفصلة الى متصلة كما عرفت وهنا لا ينظر الى الاصل فيها اعني المنفصلة بل هي تكون بطبعها مرتب فيها التالي على المقدم يعني اولا المقدم ثم التالي، ثم تنتج لنا صورة قياس ضمن احد الاشكال الاربعة للقياس التي عرفت. فهنا لابد من مراعاة الشرط في المتصلة الذي يتعلق بترتب المقدم والتالي، وايضا الشروط العامة والخاصة للشكل الذي تاخذه القضية المتصلة الحملية الناتجة عن منفصلة، فاذا كان من الشكل الاول فتعتبر جميع الشروط فيه وكذلك بقية الاشكال الاربعة. والسؤال هنا، هو ماهي الشروط في هذا النوع من القياس الخاصة به؟ ـ اعني القياس الناتج عن تحويل المنفصلة الى متصلة بالكيفية التي عرفت ـ، غير مراعاة شروط الترتب الطبعي

للمتصلة الناتجة، وغير مراعاة الشروط العامة والخاصة التي يجب مراعاتها في اشكال القياسات الاربعة، فانه يوجد شرط واحد عام لا غير وهو انه يجب ان ترجع المتصلة الناتجة عن المنفصلة الى صورة احد الاشكال الاربعة من اشكال القياس التي عرفتها. وبتعبير ثاني: هو ان للشرطية المنفصلة المحولة الى متصلة شرط واحد عام وهو ان يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من احد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك الشكل.

لذا قال (قده): بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث، فنقول: لما كان المقدم والتالي في المنفصلة لا امتياز بينهما، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع، فايهما جعلتها الصغرى صح لك، فلا تتألف من هذا النوع الاشكال الأربعة.

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان إلى متصلتين. فينبغي ان تراعى صورة التأليف بين المتصلتين، وعلى أي شكل تكون الصورة، ولا بد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث، ولذا قد يضطر إلى جعل إحدى المقدمتين بالخصوص صغرى، ليأتلف شكل متوفرة فيه الشروط.

اما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير. والظاهر ان الاختلاف ناشئ من عدم مراعاة وجوب تحويل

المنفصلة الى متصلة، فيلاحظ اخذ النتيجة من المنفصلتين رأسا. فذكر بعضهم أو أكثرهم ان من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معا والا يكونا مانعتي جمع ولا حقيقيتين.

ولكن لو حولنا المنفصلتين الى متصلتين فانا نجدهما ينتجان ولو كانت احداهما سالبة او كلاهما مانعتي جمع او حقيقيتين. غير انه يجب ان تؤلف المتصلتان على صورة قياس من احد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك القياس، كما قدمنا فمثلا لو كانت المقدمتان مانعتي جمع وجب تحويلهما الى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث. كما سياتي مثاله. اما لو تآلفا على غير هذا الشكل فانهما لا ينتجان لعدم توفر شروط ذلك الشكل.

وعليه فنستطيع ان نقول: لهذا النوع شرط واحد عام، وهو ان يصح تحويل المنفصلتين الى متصلتين يؤلفان قياسا من احد الاشكال الاربعة حاويا على شروط ذلك الشكل.

وعلى الطالب ان يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات اللازمة للمقدمتين، ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه.

طريقة اخذ النتيجة:

كيف تؤخذ النتيجة من المقدمتين المنفصلتين المحولتين الى متصلتين؟، والذي يجب ان يعلم هنا هو ان البحث قائم في خصوص ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما.

لذا قال (قده): مما تقدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع.

ونحن حسب الفرض انما نبحث عن خصوص القسم الأول منه، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما.

فعلينا أن نتبع ما يأتي:

١. نحول كلا من المنفصلتين الى جميع المتصلات التي يمكن ان تحول اليها. وقد تقدم ان الحقيقية تحول الى اربع متصلات وكلا من مانعتي الجمع والخلو الى اثنتين.

٢. نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمتين (من المنفصلتين) **وبين المتصلات المحولة من** (المقدمة) **الاخرى، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد اوسط وتكون على شكل تتوفر فيه شروطه** (كونه قياس ينتمي الى الشكل الذي تتوفر شروطه، وهذا كما علمت هو الشرط العام الذي يجب توفره في القياس الحادث من المتصلة الناتجة عن المنفصلة لاجل الاستفادة منه، ثم نقارن بين ما حصلنا عليه من

نتائج وهو اربعة في المحولة الحقيقية لكل مقدمة فتتم المقارنة بين الاربعة الناتجة عن المقدمة الاولى والاربعة في الناتجة عن المقدمة الثانية فهذه مجموعتان يتم المقارنة بينها، ويختار من مجموعهما واحدة تكون على شكل معين من اشكال القياس الذي عرفتها، يعني الصورة التي تؤخذ هي تلك التي يتكرر فيها الاوسط، وشروط الشكل الذي تنتمي اليه، بعد ان عرفت في بحث الاشكال الاربعة ان وضع الحد الاوسط هو الذي يحدد الشكل الذي ينتمي اليه ذلك القياس). **وعلى الاكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من واحدة. ويكفينا ان نختار واحدة منها تنتج المطلوب.**

٣. ناخذ النتيجة متصلة، ونحولها ـ اذا شئنا ـ الى منفصلة لازمة لها اما مانعة جمع او مانعة خلو.

فمثلا لو كان القياس مؤلفا من حقيقتين(اي ينتج الملازمة بين عين المقدم من احدى المنفصاتين الحقيقيتين، اي احد الطرفين، وعين تالي الآخر، ينتج الملازمة بين نقيض طرف من احدى المقدمتين ونقيض طرف آخر من المقدمة الاخرى).

نحول الاولى الى أربع متصلات والثانية الى اربع أيضا، فيحدث من مقارنة الاربع بالاربع ست عشرة صورة. وعند فحصها نجد ثماني منها لا يتكرر فيها حد اوسط فلا يتألف منها قياس.

والثماني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقيتين، وبعضها الآخر الملازمة بين نقيضيهما، وذلك بمختلف الاشكال، وينبغي ان يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلوبه.

ولاجل التمرين نختبر بعض الامثلة:

لو أن حاكما جيء له بمتهم في قتل، وعلى ثوبه بقعة حمراء، ادعى المتهم انها حبر، فاول شيء يصنعه الحاكم، لأجل التوصل إلى إبطال دعوى المتهم او تأييده،(بداية تحويل المنفصلة الى متصلات اربعة، باعتبار الحقيقية، ثم يقارن بين الناتج فان كان يحصل منها على قياس فيرى من اي الاشكال هو مع مراعاة كافة الشروط المعتبرة في ذلك الشكل) . أن يقول:

هذه البقعة اما دم او حبر . (مانعة جمع).

وهي اما دم او لا تزول بالغسل . (مانعة خلو).

فتحول مانعة الجمع الى المتصلتين:

١. كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر.

٢. كلما كانت حبرا فهي ليست بدم.

وتحول مانعة الخلو الى المتصلتين:

٣. كلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل.

٤. كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

ثم يقارن بين المتصلتين ١،٢ بالمتصلتين ٣،٤، فتحدث اربعة صور هي الاولى والرابعة والثانية والرابعة، والاولى والثالثة، والثانية والرابعة، وبالمقارنة نعثر على القياس من حركة الاوسط بين المقدم والتالي، فاثنان منها لا يتكرر فيها حد اوسط، وهما المؤلفتان من ١،٣ ومن ٢،٤، فلا يتشكل قياس لا من الاول ولا من الثاني ولا من الثالث ولا من الرابع لانه يشترط في هذه الاشكال ان يتكرر الحد الاوسط في المقدم والتالي على ماعرفت، اما المؤلفة من ١،٤، فهي قياس من الشكل الاول اذا جعلنا رقم٤ صغرى وهي: كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم، والكبرى رقم١ وهي: كلما كانت البقعة دما فهي ليست بحبر، وبحذف الاوسط (دم)، ينتج: كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر.

لذا قال (قده) وبمقارنة المتصلتين رقم ١، ٢ بالمتصلتين رقم ٣، ٤ تحدث اربع صور: اثنتان منها لا يتكرر فيهما حد اوسط، وهما المؤلفتان من رقم ١، ٣ ومن رقم ٢، ٤.

اما المؤلفة من رقم ١، ٤ فهي من الشكل الاول اذا جعلنا رقم ٤ صغرى، فينتج ما ياتي:

كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر.

ويمكن تحويل هذه النتيجة (المتصلة) الى المنفصلتين:

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع) واما ألا تزول بالغسل او ليست بحبر (مانعة خلو).

واما المؤلفة من رقم ٢، ٣ فهي من الشكل الاول أيضا ينتج ما يلي: كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل.

ويمكن تحويل هذه النتيجة المتصلة الى منفصلتين:

اما ان تزول البقعة بالغسل واما ان تكون حبرا (مانعة جمع).

واما ان تزول بالغسل او ليست بحبر (مانعة خلو).

واما المؤلفة من رقم ٢،٣، اي: كلما كانت حبرا فهي ليست بدم، وكلما لم تكن البقعة دما فلا تزول بالغسل فهي من الشكل الاول.

ينتج: كلما كانت البقعة حبرا فلا تزول بالغسل.

ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين بنفس البيان الماقدم.

لذا قال (قده): ويمكن تحويل هذه النتيجة الى المنفصلتين:

اما ان تكون البقعة حبرا واما ان تزول بالغسل (مانعة جمع)

واما الا تكون حبرا او لا تزول بالغسل (مانعة خلو).

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى. وليس الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم.

وليس هذا ما يوجب الفرق في المنفصلة اذ لا تقدم طبعي بين

جزءيها كما تقدم مرارا.

٣. المؤلف من المتصلة والمنفصلة

هذا قياس شرطي مؤلف من متصلة ومنفصلة، وعليه لابد من ارجاع او تحويل المنفصلة الى متصلة حملية، لما عرفت من ان لافائدة في المنفصلة في القياس لعدم الترتب الطبعي فيها بين المقدم والتالي، ثم بعد الحصول على متصلة نجري خطوات المقارنة بين الناتج عن المتصلة للحصول على شكل يتكرر فيه الحد الاوسط بين مقدمه والتالي ومعرفة لاي الاشكال الاربعة هو ينتمي.

وهذا النوع من القياس كسابقه فهو ينقسم الى ثلاثة اقسام من جهة نسبة الحد الاوسط الى المقدم والتالي، فاما ان يكون الحد المشترك جزءا تاما من المقدمتين، او ان يكون جزءا غير تام، او هو تام من احدهما، او لا يكون تاما من الاخر. والبحث المفروض فيه هو القسم الاول، وهو ان يكون الحد المشترك تاما من المقدمتين. وسواء كان مقدما او تاليا .

اصناف هذا القسم من القياس اربعة، لان المتصلة اما صغرى او كبرى، وعلى التقديرين اما ان يكون الحد المشترك مقدمها او تاليها، فهذه اربعة، اما المنفصلة فلا فرق فيها بين ان يكون الحد المشترك مقدمها او تاليها لما عرفت من انه لا فرق بين المقدم والتالي فيها. لعدم الترتب الطبعي بين جزئيها. كما تقدم بيانه في الابحاث السابقة.

لذا قال (قده): اصنافه: وهذا النوع أيضا ينقسم إلى الأقسام الثلاثة، ونحن حسب الفرض إنما نبحث عن القسم الأول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة، لأن المتصلة إما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين إما أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، فهذه أربعة.

أما المنفصلة فلا فرق فيها بين أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، إذ لا امتياز بالطبع بين جزءيها.

شروطه وطريقة اخذ النتيجة:

لا يلتئم الإنتاج من المتصلة والمنفصلة إلا برد المنفصلة إلى متصلة. فيتألف القياس حينئذ من متصلتين. فيرجع إلى النوع الأول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وانتاجه، فإن أمكن بإرجاع المنفصلة إلى المتصلة تاليف قياس منتج من أحد الأشكال الأربعة حاويا على الشروط فذاك، والا كان عقيما.

وبعضهم اشترط فيه إلاّ تكون المنفصلة سالبة، وهذا الشرط صحيح إلى حد ما، باعتبار ان القياس المؤلف من منفصلة سالبة، منتج في بعض ضروبه لا بجميعها ومرجع ذلك الى ان المنفصلة السالبة اذا حولت الى متصلة فالناتج الجديد هو سالبة جزئية، فيتألف منها ومن المتصلة بالاصل قياس لا ينتج في جميع الضروب الا في

الضرب الخامس من الشكل الثالث، والضرب الرابع من الشكل الثاني. فيكون انتاجه في بعض الضروب النادرة.

لذا قال (قده): وبعضهم اشترط فيه إلا تكون المنفصلة سالبة، وهذا الشرط صحيح إلى حد ما لأن المنفصلة السالبة إنما تحول إلى متصلة سالبة حزئية والسالبة الجزئية ليس لها موقع في الإنتاج في جميع الأشكال إلا في الضرب الخامس من الشكل الثالث، المؤلف من موجبة كلية وسالبة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة كلية. وهذان الضربان نادران.

وعليه فالمنفصلة السالبة إذا أمكن ـ بتحويلها إلى متصلة سالبة جزئية ـ أن تؤلف مع المتصلة المذكورة في الأصل أحد الضربين المذكورين، فإن القياس يكون منتجا، فليس هذا الشرط صحيحا على إطلاقه.

مثلا إذا قلنا:

ليس البتة إما أن يكون هذا إنسانا أو فرسا (مانعة خلو)

وكلما كان هذا إنسانا كان حيوانا

فإنهما لا ينتجان، لأنه اذا حولنا المنفصلة إلى متصلة لا تؤلف مع المتصلة المفروضة شكلا منتجا، إذ أن هذه المنفصلة مانعة الخلو تحول إلى المتصلتين:

(١) قد لا يكون اذا لم يكن هذا إنسانا فهو فرس.

(٢) قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرسا فهو انسان.

فلو قرنا المتصلة رقم (١) بالمتصلة الأصلية لا يتكرر فيهما حد أوسط, ولو قرنا المتصلة (٢) بالأصلية كان من الشكل الأول أو الرابع، ولا ينتج السالبة الجزئية فيهما.

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الأصلية قولنا:

كلما كان هذا ناطقا كان انسانا.

فإنها تؤلف مع المتصلة رقم (٢) الضرب الرابع من الشكل الثاني، فينتج: قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق.

٤ـ المؤلف من الحملية والمتصلة

هذا النوع من القياس له فرد واحد من افراد اشتراك الحد الاوسط، وهوالاشتراك في جزء تام في الحملية، وغير تام من الشرطية المتصلة، التي يتالف منهما هذا النوع من القياس، لانه في الحملية لابد من وجود حد مشترك موضوع او محمول، والحد الاوسط جزءا مشتركا من احدى المقدمتين، اما في الشرطية فهو غير تام، لان الشرطية مركبة من قضيتين لكل منهما موضوع ومحمول، فجزؤها قضية بالاصل ولا يمكن ان يكون الجزء المشترك الماخوذ من الحملية مفردا. فلابد ان يكون تاما في احداهما غير تام في الاخرى.

لذا قال (قده): اصنافه: يجب في هذا النوع أن يكون

الإشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتصلة، كما تقدمت الإشارة اليه، فله قسم واحد لأن جزء الحملية مفرد، وجزء الشرطية قضية بالأصل، فلا يصح فرض أن يكون الجزء بالمشترك تاما فيهما ولا غير تام فيهما. وهذا واضح.

ولهذا النوع أربعة أصناف، لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرين فالشركة إما في مقدم المتصلة أو في تاليها، فهذه أربعة.

والقريب منها إلى الطبع صنفان. وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتصلة، سواء كانت صغرى أو كبرى.

طريقة اخذ النتيجة:

ولأخذ النتيجة في جميع هذه الأصناف الأربعة نتبع ما يلي:

١ـ أن نقارن الحملية مع طرف المتصلة التي وقعت فيه الشركة، فنؤلف منهما قياسا حمليا من أحد الأشكال الأربعة حاويا على شروط الشكل، لينتج (قضية حملية).

٢ـ ناخذ نتيجة التأليف السابق وهي الحملية الناتجة، فنجعلها مع طرف المتصلة الآخر الخالي من الاشتراك (مع الحملية، لان الطرف الآخر جملة شرطية وهي مركبة من حمليتين بالاصل، بخلاف

القياس الاول الذي جعلت فيه الحملية مع الطرف المشترك بينهما، ويعتبر جزءا غير تام في المتصلة)، **لنؤلف منهما النتيجة متصلة أحد طرفيها نفس طرف المتصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدما أو تاليا**(يعني ان كانت المتصلة مقدما بالاصل فنجعلها مقدما، وان كانت تاليا بالاصل فنجعلها تاليا)، **فيجعل** (الطرف الخالي من الاشتراك) **أيضا مقدما او تاليا، والطرف الثاني الحملية الناتجة من التأليف السابق**(اي من تاليف القياس السابق).

مثاله: كلما كان المعدن ذهبا، كان نادرا (هذه شرطية متصلة وهي الطرف الاول).

كل نادر ثمين(حملية وهي الطرف الثاني).

∴ كلما كان المعدن ذهبا، كان ثمينا.

الخطوة الاولى: هي مقارنة بين الحملية (وكل نادر ثمين) وبين الطرف الاخر (كان نادرا) تالي المتصلة الذي وقعت فيه الشركة، وهو جزء غير تام فيها، والفت قياسا منهما من الشكل الاول، وبحذف الحد الاوسط(نادر)، وهو الجزء التام من الحملية، انتج: (كان المعدن ثمينا).

الخطوة الثانية: تاخذ النتيجة(كان المعدن ثمينا) وتجعلها تاليا من النتيجة المتصلة طرفها الخالي من الاشتراك، وهو المقدم في المتصلة الاصل، فنجعله مقدما في النتيجة المتصلة ايضا، فيحدث:

(كلما كان المعدن ذهبا كان ثمينا).

لذا قال (قده): فقد ألفنا قياسا حمليا من تالي المتصلة (كان نادرا) ونفس الحملية (كل نادر ثمين) أنتج من الشكل الاول (كان المعدن ثمينا).

ثم جعلنا هذه النتيجة تاليا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الاولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان: لا احد من الأحرار بذليل.

وكلما كانت الحكومة ظالمة، فكل موجود في البلد ذليل.

∴ كلما كانت الحكومة ظالمة، فلا أحد من الأحرار بموجود في البلد.

فقد ألفنا قياسا حمليا من الحملية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني (لا أحد من الأحرار بموجود في البلد)، جعلنا هذه النتيجة تاليا لمتصلة مقدمها مقدم المتصلة في الأصل، وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

الشروط: اما شروط إنتاج هذه الأصناف الأربعة، فلا نذكر منها إلا شروط القريب إلى الطبع منها، وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي المتصلة (وقد تقدم ذكرهما في المثال الاول)،

سواء كانت صغرى او كبرى، كما مثلنا لهما. وشرطهما:

أولا ـ أن يتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملي(فلابد ان يتالف شكل من الاشكال الاربعة كما في المثال السابق (كان نادرا وكل نادر ثمين) ويشتمل على شروطه ليكون منتجا).

ثانيا ـ أن تكون المتصلة موجبة، فلو كانت سالبة(غير منتجة)، فيجب أن تحول إلى موجبة لازمة لها بنقض محمولها، أي تحول إلى منقوضة المحمول. وحينئذ يتألف القياس الحملي من الحملية في الأصل ونقيض تالي المتصلة، مشتملا على شروط الشكل الذي يكون منه.

مثاله: ليس البتة إذا كانت الدولة جائرة، فبعض الناس أحرار

وكل سعيد حر.

فإن المتصلة السالبة الكلية، تحول إلى منقوضة محمولها موجبة كلية، هكذا: كلما كانت الدولة جائرة، فلا شيء من الناس بأحرار. وبضمها إلى الحملية ينتج من الشكل الثاني، على نحو ما تقدم في أخذ النتيجة، هكذا: كلما كانت الدولة جائرة، فلا شيء من الناس بسعداء.

(تنبيه) ـ لهذا النوع وهو المؤلف من الحملية والمتصلة أهمية كبيرة في الاستدلال، لا سيما أن قياس الخلف (سياتي بيانه في اللواحق) ينحل إلى أحد صنفيه المطبوعين (اي الموافقين للطبع، فانه ينحل الى قياس مؤلف من حملية ومتصلة). وليكن هذا على بالك، فإنه سيأتي كيف ينحل قياس الخلف إليه (اي الى المؤلف من حملية والمتصلة ومن احد الصنفين الموافقين للطبع).

٥ـ المؤلف من الحملية والمنفصلة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من المنفصلة. وقد تقدم وجهه (ودليله من النوع الرابع). غير أن الشركة فيه (اي الحد المشترك في هذا النوع من القياس) للحملية قد تكون مع جميع أجزاء المنفصلة وهو القريب إلى الطبع (فقد تكون شركة الحملية مع المنفصلة بجزء تام، وقد تكون مع جميع اجزاء المنفصلة) وقد تكون مع بعضها، وعلى التقديرين (تقدير اشتراك الحملية مع مع المنفصلة بجزء تام او مع جميع اجزاء المنفصلة) تقع الحملية إما صغرى أو كبرى (في القياس). فهذه أربعة أصناف.

مثاله:

١ـ الثلاثة عدد. (حملية).

٢ـ العدد اما زوج او فرد. (منفصلة)

٣ـ الثلاثة اما زوج او فرد.

وهذا المثال من الصنف الأول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع أجزاء المنفصلة، لأن المنفصلة في المثال بتقدير (دائما إما العدد زوج وإما العدد فرد).

فكلمة (العدد) المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة معا.

أما اخذ النتيجة في المثال فقد رأيت أنا أسقطنا الحد المشترك، وهو كلمة (عدد)، وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضا. وهو على منهاج الشكل الأول في الحملي.

وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع. ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمـــة

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها، نظرا الى كثرة فائدتها والحاجة إليها فإن أكثر البراهين العلمية تبتني على الاقترانات الشرطية. وإن كنا تركنا كثيرا من الأبحاث التي لا يسعها هذا المختصر، واقتصرنا على أهم الاقسام التي هي أشد علوقا بالطبع.

القياس الاستثنائي

تقدم الالماح إلى تعريفه بأنه الذي تذكر نتيجته في أحد مقدمتيه إما بعينها أو بنقيضها وسمي إستثنائياً لاشتماله على أداة الإستثناء وهي (لكن) - كما نتبين هذا من الأمثلة .

شروط إنتاجه:

١- أن تكون احدى مقدمتيه كلية .

٢- الاّ تكون الشرطية فيه إتفاقية .

٣- أن تكون الشرطية فيه موجبة .

تقسيمه: ينقسم القياس الإستثنائي باعتبار نوع الشرطية فيه إلى قسمين هما: الإتصالي أو الإنفصالي .

القياس الاستثنائي المتصل

قد علمتَ أن القياس قد يكون اقترانيا وهو ما لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها، والاقتراني قد يكون حمليا وقد يكون شرطيا وله أربعة أشكال سبق بيانها. وقد يكون القياس استثنائيا وهو: ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها. وهو يتركب من مقدمتين تكون الأولى شرطية، وتكون الثانية حملية مصدّرة بلكنَ.

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه ذهب- فهو معدنٌ.

فقولنا: (إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن) قضية شرطية متصلة

تسمى بالكبرى لأن ألفاظها أكثر.

وقولنا: (لكنه ذهب) قضية حملية مصدرة بلكن تسمى بالصغرى لأن ألفاظها أقل من المقدمة الشرطية.

وقولنا (فهو معدن) نتيجة القياس، وهذه النتيجة قد ذكرت في الشرطية الكبرى (إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن).

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه ليس بمعدن- فهو ليس بذهب.

فهنا النتيجة هي (فهو ليس ذهبا) قد ذكر نقيضها في الشرطية الكبرى(إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن).

فقولنا (هو معدن) نقيض (هو ليس بمعدن).

فهذه هي خاصة القياس الاستثنائي، بينما القياس الاقتراني بأشكاله الأربعة لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها وإنما تنتزع من المقدمتين، مثل كل ذهب معدن- وكل معدن يتمدد بالحرارة- فكل ذهب يتمدد بالحرارة.

وهنا إشكال وهو: إذا كانت النتيجة مذكورة في القياس الاستثنائي فما فائدة القياس فنحن نقيس لكي نخرج النتيجة فإذا كانت موجودة فما فائدته؟

والجواب هو: إن النتيجة في الشرطية غير محكوم بها بسبب أداة الشرط بل هي معلقة فنحن نقول فيه إذا كان الشيء (أ) فهو (ب)، ولم نحكم بالفعل بأن الشيء أ وإنما ذكرنا في الكبرى قضية معلقة تحتاج

للجزم والبت ولهذا في الصغرى الحملية نرجع ونجزم بأن الشيء (أ) فينطبق عليه الحكم وهو (ب).

وفكرة القياس الاستثنائي مبنية على التلازم بين المقدم والتالي فتنطبق عليه قواعد التلازم التي سبق ذكرها.

فإذا قلنا: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن، فقولنا (هذا الشيء ذهبا) مقدم، وقولنا (فهو معدن) تال وهنا التالي لازم للمقدم، أي أن كون الشيء ذهبا ملزوم، وكونه معدنا لازم.

وفي التلازم أربع قواعد:

١- إثبات الملزوم يقتضي ثبوت اللازم.

٢- إثبات اللازم لا يقتضي ثبوت الملزوم.

٣- نفي الملزوم لا يقتضي انتفاء اللازم.

٤- نفي اللازم يقتضي انتفاء الملزوم.

فإذا كان المقدم ملزوما، والتالي لازما فنحصل على:

١- إثبات المقدم يقتضي ثبوت التالي.

٢- إثبات التالي لا يقتضي ثبوت المقدم.

٣- نفي المقدم لا يقتضي انتفاء التالي.

٤- نفي التالي يقتضي انتفاء المقدم.

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه ذهب- فهو معدن.

فهنا أثبتنا المقدم فيلزم ثبوت التالي فهذا ضرب منتج.

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه معدن- فلا يلزم

أن يكون ذهبا لجواز كونه فضة مثلا.

فهنا أثبتنا التالي فلم يلزم ثبوت المقدم، فهذا ضرب عقيم.

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه ليس بذهب- فلا يلزم أن يكون ليس بمعدن لجواز كونه فضة مثلا أي يتحقق المعدن مع غير الذهب فحينما ينتفي الذهب لا يلزم أن ينتفي المعدن.

فهنا نفينا المقدم فلم يلزم انتفاء التالي، فهذا ضرب عقيم.

مثال: إن كان هذا الشيء ذهبا فهو معدن- لكنه ليس بمعدن- فهو ليس بذهب.

فهنا نفينا التالي فيلزم انتفاء المقدم، فهذا ضرب منتج.

فتلخص أن له ضربين منتجين، وضربين عقيمين.

مثال آخر: إذا هطل المطر فالأرض تبتل- لكنه قد هطل- فالأرض تبتل.

أو لكن الأرض لم تبتل- فالمطر لم يهطل.

مثال آخر: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا- لكنهما لم يفسدا- فليس فيهما آلهة إلا الله.

المعنى لو كان في السماء والأرض آله غير الله بأن يكون في الكون أكثر من إله لاقتضى هذا فساد النظام في السماء والأرض واختلالهما بسبب تنازع الآلهة لكن هذا لم يحصل فدل على أنه لا إله إلا الله.

فهنا نفينا التالي فيلزم انتفاء المقدم.

تنبيهات:

الأول: (لكنّ) أداة استثناء عند المناطقة سموها كذلك لان الاستثناء في اللغة معناه الرجوع وفي الحملية المصدرة بلكن نرجع إلى الكبرى التي فيها تعليق ونثبت إحدى القضيتين أو ننفيها، وهذا اصطلاح المناطقة أما في النحو فلكن تفيد الاستدراك لا الاستثناء والتي تفيد الاستثناء هي إلا.

الثاني: يشترط في القضية الشرطية المتصلة أن تكون لزومية موجبة، وإلا لم ينتج القياس لأن القياس الاستثنائي مبني على اللزوم بين طرفي القضية الشرطية، والشرطية الاتفاقية لا لزوم فيها كما قد مر.

وأيضا لو كانت سالبة لم تنتج لأن الإنتاج بسبب اللزوم والسالبة تنفي اللزوم كما هو واضح.

لذا قال (قده): تعريفه وتاليفه: تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه؛ وهو من الأقيسة الكاملة؛ أي التي لا يتوقف الإنتاج فيها على مقدمة أخرى، كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التوابع. ولما تقدم أن الاستثنائي يذكر فيه بالفعل إما عين النتيجة أو نقيضها، فهنا نقول: يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها، لأنه حينئذ يكون الإنتاج مصادرة على المطلوب.

فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها أنها مذكورة على أنها جزء من مقدمة.

ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية، فلا بد أن يفرض أن المقدمة المذكورة فيها قضية شرطية لأنها تتألف من قضيتين بالأصل.

فيجب ان تكون ـ على هذا ـ إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية.

أما المقدمة الاخرى فهي الاستثنائية أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من أجلها سمي القياس استثنائيا.

والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو نقيضه لينتج الطرف الآخر أو نقيضه على ما سيأتي تفصيله.

تقسيمه: وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة وبحسبها ينقسم هذا القياس إلى الاتصالي والانفصالي.

شروطه: ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور:

١ـ كلية إحدى المقدمتين، فلا ينتج من جزئيتين.

٢ـ ألا تكون الشرطية اتفاقية.

٣ـ إيجاب الشرطية. ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول إلى موجبة لازمة لها، فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الإنتاج، ونحن

نذكرهما بالتفصيل:

حكم الاتصالي

الاستثنائي الاتصالي: هو ما كانت الشرطية فيه متصلة .

مثاله: كلما كان الماء جارياً كان معتصماً + لكن هذا الماء جار = فهو معتصم .

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً + لكن هذا الماء ليس معتصم = فهو ليس بجار .

طريقة استخلاص النتيجة: أن استخلاص النتيجة في المثال الأول بإستثناء عين المقدم وهو (كان الماء جارياً) ونتج عنه عين التالي وهو (كان معتصماً) . وفي المثال الثاني تم بإستثناء نَقْيض التالي وهو (ليس هذا الماء معتصماً) ونتج عن هذا نقيض المقدم وهو (الماء ليس بجار) .

والخلاصة: ان استخلاص النتيجة هنا يتم:

أ - بإستثناء عين المقدم فينتج عنه عين التالي .

ب - أو بإستثناء نقيض التالي فينتج عنه نقيض المقدم .

لذا قال (قده): لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصالي طريقتان.

١ـ استثناء عين المقدم لينتج عين التالي، لأنه إذا تحقق الملزوم تحقق اللازم قطعا، سواء أكان اللازم أعم أم مساويا. ولكن لو

استثنى عين التالي فإنه لا يجب أن ينتج عين المقدم، لجواز أن يكون اللازم أعم.

وثبوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص.

مثاله: كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء جار.

∴ فهو معتصم.

فلو قلنا: (لكنه معتصم) فانه لا ينتج (فهو جار)، لجواز أن يكون معتصما وهو راكد كثير.

٢. استثناء نقيض التالي، لينتج نقيض المقدم. لأنه إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا، حتى لو كان اللازم أعم، ولكن لو استثنى نقيض المقدم فإنه لا ينتج نقيض التالي، لجواز أن يكون اللازم أعم. وسلب الأخص لا يستلزم سلب الأعم، لأن نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم.

مثاله: كلما كان الماء جاريا كان معتصما. لكن هذا الماء ليس بمعتصم. فهو ليس بجار.

فلو قلنا: (لكنه ليس بجار) فانه لا ينتج (ليس بمعتصم) لجواز ألا يكون جاريا، وهو معتصم لأنه كثير.

القياس الاستثنائي المنفصل

الاستثنائي الانفصالي

تعريفه: الإستثناء الإنفصالي: هو ما كان الشرطية فيه منفصلة .

مثاله: العدد أما زوج أو فرد + لكن هذا العدد زوج = فهو ليس بفرد . وقد تم استخلاص النتيجة - كما رأينا في المثال الثاني - بإستثناء عين أحد الطرفين الذي نتج عنه نقيض الطرف الآخر . ويأتي هذا في الشرطية المنفصلة الحقيقية كما في المثال، وكذلك في المنفصلة مانعة الجمع، أما في المنفصلة مانعة الخلو فيتم بإستثناء نقيض أحد الطرفين فينتج عنه عين الآخر .

فاذا كان القياس الشرطي كبراه شرطية منفصلة فيسمى القياس حينئذ بالاستثنائي المنفصل.

ثم الشرطية المنفصلة- كما علمتَ من قبل- تارة تكون مانعة جمع وخلو معا، وتارة تكون مانعة جمع فقط وتارة تكون مانعة خلو فقط ولكل قسم ضروبه المنتجة.

أولا: مانعة جمع وخلو معا.

فهذه لها أربع حالات:

١- إثبات المقدم يقتضي انتفاء التالي.(منتج).

٢- إثبات التالي يقتضي انتفاء المقدم.(منتج).

٣- نفي المقدم يقتضي ثبوت التالي. (منتج).

٤- نفي التالي يقتضي ثبوت المقدم. (منتج).

مثال: إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا- لكنه زوج- فهو ليس بفرد.

أو لكنه فرد- فهو ليس بزوج.

أو لكنه ليس بزوج- فهو فرد.

أو لكنه ليس بفرد- فهو زوج.

مثال آخر: إما أن يكون هذا الرجل مؤمنا أو كافرا- لكنه مؤمن- فهو ليس بكافر.

أو لكنه كافر- فهو ليس بمؤمن.

أو لكنه ليس بمؤمن- فهو كافر.

أو لكنه ليس بكافر- فهو مؤمن.

ثانيا: مانعة الجمع فقط.

فهذه لها أربع حالات:

١- إثبات المقدم يقتضي انتفاء التالي. (منتج).

٢- إثبات التالي يقتضي انتفاء المقدم. (منتج).

٣- نفي المقدم لا يقتضي ثبوت التالي. (عقيم).

٤- نفي التالي لا يقتضي ثبوت المقدم. (عقيم).

مثال: إما أن يكون لون هذا الباب أسود أو أحمر- لكنه أسود- فهو ليس بأحمر.

أو لكنه أحمر- فهو ليس بأسود.

أو لكنه ليس بأسود- فلا يلزم أن يكون أحمر لجواز كونه أصفر مثلا.

أو لكنه ليس بأحمر- فلا يلزم أن يكون أسود لجواز كونه أصفر مثلا.

مثال آخر: إما أن يكون الماء طهورا أو نجسا- لكنه طهور- فهو ليس بنجس.

أو لكنه نجس- فهو ليس بطهور.

أو لكنه ليس بطهور- فلا يلزم أن يكون نجسا لجواز كونه طاهرا غير مطهر.

أو لكنه ليس بنجس- فلا يلزم أن يكون طهورا لجواز كونه طاهرا غير مطهر.

ثالثا: مانعة الخلو فقط.

فهذه لها أربع حالات:

١- إثبات المقدم لا يقتضي انتفاء التالي. (عقيم).

٢- إثبات التالي لا يقتضي انتفاء المقدم. (عقيم).

٣- نفي المقدم يقتضي ثبوت التالي. (منتج).

٤- نفي التالي يقتضي ثبوت المقدم. (منتج).

مثال: الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود- لكنه أبيض- فهو غير أسود. (منتج).

وذلك لأن المقدم هو (غير أبيض) ونقيضه هو أبيض، فلزم من نفي المقدم بإثبات نقيضه ثبوت التالي.

أو لكنه أسود- فهو غير أبيض. (منتج).

وذلك لأن التالي هو (غير أسود) ونقيضه هو أسود، فلزم من نفي التالي

بإثبات نقيضه ثبوت المقدم.

أو لكنه غير أبيض- فلا يلزم أن يكون أسود لجواز كونه أصفر مثلا.

أو لكنه غير أسود- فلا يلزم أن يكون أبيض لجواز كونه أصفر مثلا.

مثال: الماء إما أن يكون غير طهور أو غير نجس- لكنه طهور- فهو غير نجس.

أو لكنه نجس- فهو غير طهور.

أو لكنه غير طهور- فلا يلزم أن يكون نجسا لجواز كونه طاهرا.

أو لكنه غير نجس- فلا يلزم أن يكون طهورا لجواز كونه طاهرا.

فتلخص أن لكل قسم من المنفصلة أربع حالات: ففي مانعة الجمع والخلو معا الحالات الأربع منتجة وفي مانعة الجمع فقط وفي مانعة الخلو فقط لا ينتج إلا حالان.

حكم الانفصالي

عرفت مما سبق ان الشرطية المنفصلة تكون اما منفصلة حقيقية، او مانعة جمع، او مانعة خلو، وبحسب هذا يكون لاخذ النتيجة من القياس الاستثنائي الانفصالي ثلاثة طرق.

لذا قال (قده): لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلاث طرق:

١ـ اذا كانت الشرطية (حقيقية) فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين

الآخر (لانه يستحيل اجتماعهما)، **فإذا قلت: العدد إما زوج أو فرد** (منفصلة حقيقية).

فإن الاستثناء يقع على أربع صور هكذا:

أ- لكن هذا العدد زوج (استثناء عين احدهما) **ينتج** (نقيض الاخر): **فهو ليس بفرد.**

ب- لكن هذا العدد فرد (استثناء عين احدهما) **ينتج** (نقيض الاخر): **فهو ليس بزوج.**

ج- لكن هذا العدد ليس بزوج (استثناء نقيض احدهما) **ينتج** (عين الاخر): **فهو فرد.**

د - لكن هذا العدد ليس بفرد (استثناء نقيض احدهما) **ينتج** (عين الاخر): **فهو زوج.**

وهو واضح لا عسر فيه. هذا إذا كانت المنفصلة ذات جزءين. وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر، مثل (الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف) فإذا استثنيت عين أحدها فقلت مثلا (لكنها اسم) فانه ينتج حمليات بعدد الأجزاء الباقية فتقول: (فهي ليست فعلا، وليست حرفا).

وإذا استثنيت نقيض أحدهما فقلت مثلا: (لكنها ليست

اسما) فانه ينتج منفصلة من أعيان الأجزاء الباقية، فتقول: (فهذه الكلمة إما فعل أو حرف).

وقد يجوز بعد هذا أن تعتبر هذه النتيجة مقدمة (شرطية منفصلة) لقياس استثنائي آخر (فترجعه الى منفصلة ذات جزئين)، فتستثنى عين أحد أجزائها أو نقيضه، لينحصر في جزء معين.

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة فتستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر.

وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والترديد أو برهان السبر والتقسيم، أو برهان الاستقصاء، كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الاول.

وهذه الطريقة نافعة كثيرا في المناظرة والجدل.

٢ـ اذا كانت الشرطية (مانعة خلو)، فإن استثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر (لانه يجب ان لا يخلو الواقع من احدهما، للزوم ارتفاع النقيضين، فينتج من استثناء نقيض احد الطرفين عين الاخر لمانعة الخلو) ولا ينتج استثناء عين احدهما نقيض الآخر (لاحتمال اجتماعهما اذ استثناء عين احدهما ليس معناه استحالة اجتماعهما) لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينين (في مانعة الخلو، نعم

يستحيل الارتفاع) **فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر**(فقد يصدق المستثنى وكذلك الطرف الاخر، لامكان الجمع بين العينين في مانعة الخلو).

٣ـ **اذا كانت الشرطية (مانعة جمع)**(وهو عكس احكام مانعة الخلو)، **فإن استثناء عين أحد الطرفين ينتج نقيض الاخر**(لاستحالة اجتماعهما مع استثناء عين احدهما اذ لا يمكن ان يجتمع مع الطرف الاخر، بل لابد ان يجتمع مع نقيض الاخر).

ولا ينتج استثناء نقيض أحدهما عين الآخر(لاحتمال ارتفاعهما عن الواقع)، **لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهما فلا يلزمُ من كذب أحدهما صدق الآخر. وهذا وما قبله واضح.**

خاتمة في لواحق القياس

القياس المضمر

عرفت ان القياس هو إستدلال غير مباشر لأنه يعتمد على أكثر من مقدمة للوصول للنتيجة .

والقياس يتكون من مقدمتين مسلم بصحتهما تلزم عنهما نتيجة.

والمقدمة الأولى في القياس تمثل القاعدة العامة (الكبرى)، أما المقدمة الثانية تمثل حالة خاصة، حتى لو كانت كلية، وفى القياس نقوم بتطبيق القاعدة العامة على الحالة الخاصة لنحصل على نتيجة.

قيمة القياس: القياس في حقيقته هو تطبيق لقاعدة عامة، أو حكم عام على حالة فردية أو حالة خاصة، وهذا التطبيق له عدة صور في مختلف مجالات الحياة ومن هذه الصور: اننا في الحياة اليومية كلنا يستخدم القياس بشكل مضمر فيما يعرف بالقياس المقتضب أوالمضمر. وهو ما نحذف فيه اما المقدمة الصغرى او الكبرى او النتيجة، اعتمادا على ذكاء المخاطب، او كان هناك عهدا ذهنيا بينهما مثل قولنا: اننى معرض للخطأ، لأننى انسان .

لذا قال (قده): القياس المضمر أو الضمير: إنا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الأقيسة وقد لا نشعر بها. ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس:

فقد نحذف إحدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة، كما أنه قد نذكر النتيجة أولا قبل المقدمات أو نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات.

ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا إلى صورة قياس كاملة.

والقياس الذي تحذف منه النتيجة أو إحدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميرا) كمًا إذا قلت (هذا انسان لأنه ناطق). وأصله هو هذا ناطق (صغرى) وكل ناطق انسان (كبرى).

∴ فهذا انسان (نتيجة) فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة. وقد تقول (هذا إنسان لأن كل ناطق إنسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة.

وقد تقول (هذا ناطق، لأن كل ناطق إنسان) فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة، لأنها معلومة. وقس على ذلك ما يمر عليك.

كسب المقدمات بالتحليل

عرفت ان عملية التفكير تمر بمراحل خمسة يتوصل من خلالها المفكر الى معرفة المجهول الذي يواجهه، وقد طبق الماتن(رد) هذه الادوار على كسب التعريف من خلال تطبيقها على على المجهول التصوري لاجل التوصل الى المعلوم التصوري، اما هنا فالبحث يدور حول معرفة المجهول التصديقي من خلال المعلوم التصديقي وترديد الذهن من المجهول الى المعلوم. والخطوات التي لابد منها سالفت الذكر الخمسة هي:

(١)ـ مواجهة المشكلة، ويجب في تحقق هذه المواجهة من ان يكون المجهول معلوما من جهة ما وان لا يكون مجهولا من جميع الجهات والا كيف لمجهول من جميع الجهات ان يتصور في الذهن؟.

وهذا يعتبر من المقدمات الوجودية لاصل الاشكال وتعتمد عليها مراحل الترديد والحركات الذهنية بين المجهول والمعلومات في الذهن.

(٢)ـ معرفة نوع الاشكال، وهذا ايضا من المقدمات العلمية التي تحدد للمفكر الى اي انواع القضايا تنتمي هذه القضية، هل هي من الحملية او من الشرطية، وهل هي متصلة ام منفصلة وهل هي من البسائط او المركبات وما هو كمها او كيفها او جهتها وهكذا.

ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال في التفكير ليتمكن المفكر من تنظيم معلوماته التي يحتاجها في معرفة او التوصل الى

حل الاشكال.

وهذه المرحلة تسبق عملية التفكير الفعلية التي يتردد بها الذهن من المجهول الى المعلوم.

(٣)- حركة الذهن من المجهول الى المعلوم، وتعتبر هذه المرحلة هي اولى الخطوات الفعلية في معرفة المجهول وتبدأ من المجهول الى المعلوم، فبعد ان يواجه الانسان المشكل ويعرف من اي الانواع هو يبدأ بالتفتيش عن الحل في المعلومات المخزونة في حافظة ذهنه، وكلما كان رصيده المعرفي كافيا كلما توصل الى الحل المبكر باقل عناء وادق نتيجة واصحها.

(٤)- حركة العقل بين المعلومات، وهي عملية ربط المجهول التصديقي بنوعهمن المعلومات البديهية والمقدمات التحصيلية، مما يمكن الباحث في هذه المرحلة من تشخيص دقيق للحل، وبدونه تشتبه عليه الحلول، ويتوهم الحل ويقوده الى الفشل في ايجاد الحل المناسب للمشكلة والتوهم اعتقاد غير الصح من الحلول صحا وربما اغتر وتمسك بالخطأ ظنا منه انه هو الحل المناسب لمشكلته. وهذه المرحلة من اصعب المراحل الحركية .

(٥)- حركة العقل من المعلومات إلى المجهول، وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج (المنتج يحصل عند اكتشاف الحد الاوسط الذي يكون رابطا بين المجهول التصديقي والمعلوم التصديقي الذي ينتج لنا المعرفة)فإنه لا بد أن ينتقل منه

إلى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.

طريقة التحليل

وليس هناك من ضابط يقود المفكر الى الامثل والاقرب، للتوصل الى حل الاشكال وتبديد الجهل عن المجهول، وقد استقرب البعض طريقة عرفت فيما بعد بعملية التحليل للقضايا التي يتمحور الاشكال حولها. ولاجل هذه الطريقة اعني التحليل طاف البحث حول عملية التفكير ومراحلها ومبادي الحركة والترديد بين المجهول التصديقي والمعلوم التصديقي. ثم ان عملية التحليل لها خطوات تطبق على القضايا التي تحمل الاشكال الذي يراد حله. وهذه الخطوات هي:

(١)ـ فصل المحمول عن الموضوع، والمفروض ان المطلوب هو الحملية المتالف منهما، والمحمول هو الكبرى والموضوع هو الصغرى.

(٢)ـ حمل ما يمكن حمله على الموضوع والمحمول، اللذان تم فصلهما عن بعض بالجنس والنوع والفصل على الموضوع من جهة والمحمول من جهة اخرى للحصول على اكثر القضايا التي يمكن الحصول عليها من خلال تغيير موقع المشترك فيها.

(٣)ـ ربط القضايا الحاصلة ببعضها، للحصول على احد الاشكال الاربعة للقياس الذي تتوفر به شروط الانتاج، للوصول الى المطلوب من خلال النتيجة التي يفرزها هذا الشكل الذي تم الحصول عليه من

عملية الربط بين القضايا الحاصلة من الحمل والوضع على المحمول والموضوع. هذا اذا كانت القضية حملية، وهذه الطريقة عيناً تتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية إذا لم نختر ارجاع الشرطية إلى حملية لازمة لها.

لذا قال (قده): أظنكم تتذكرون أنا في أول الكتاب ذكرنا أن العقل تمر عليه خمسة أدوار لأجل أن يتوصل إلى المجهول. وقلنا إن الأدوار الثلاثة الأخيرة منها هي (الفكر) وقد طبقنا هذه الأدوار على كسب التعريف في آخر الجزء الأول.

والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الأدوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس. فلنذكر تلك الأدوار الخمسة لنوضحها.

١ـ (مواجهة المشكل). ولا شك أن هذا الدور لازم لمن يفكر لكسب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت إليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق إلى حله. ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه.

٢ـ (معرفة نوع المشكل). والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة أنه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة؛ موجبة أو سالبة معدولة أو محصلة موجهة أو غير

موجهة وهكذا. ثم يعرفه من جهة المادة أنه يناسب أي العلوم والمعارف أو أي القواعد والنظريات.

ولا شك أن هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدمات والا لوقف في مكانه وارتطم ببحر من المعلومات لا تزيده إلا جهلا فيتلبّد ذهنه ولا يستطيع الانتقال إلى معلوماته فضلا عن أن ينظمها ويحل بها المشكل.

فلذا كان هذا الدور لا بد منه للتفكير؛ وهو من مقدماته لا منه نفسه.

٣ ـ (حركة العقل من المشكل الى المعلومات). وهذا أول أدوار الفكر وحركاته، فإن الإنسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفزع فكره إلى طريق حله فيرجع إلى المعلومات التي اختزنها عنده ليفتش عنها ليقتنص منها ما يساعده على الحل. فهذا الفزع والرجوع إلى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول إلى المعلوم، وهو مبدأ التفكير. فلذا كان أول أدوار الفكر.

٤. (حركة العقل بين المعلومات). وهذا هو الدور الثاني للفكر وهو أهم الأدوار والحركات وأشقها، وبه يمتاز المفكرون وعنده تزل الأقدام ويتورط المغرورون فمن استطاع ان يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع إلى البديهيات فيجد ضالته التي

توصله حقا إلى حل المشكل فهذا الذي أوتي حظا عظيما من العلم.

وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصلة إلى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون إليها لكسب المقدمات نسميها (التحليل) ولأجلها عقدنا هذا الفصل فنقول: إذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن حملية فإذا أردنا حله من طريق الاقتراني الحملي نتبع ما يلي:

أولا ـ نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض إلى موضوع ومحمول ولا بد أن الموضوع يكون الحد الأصغر في القيَاس والمحمول الحد الأكبر فيه فنضع الأصغر والأكبر كلا منهما على حدة.

ثانيا ـ ثم نطلب كل ما يمكن حمله على الأصغر والأكبر وكل ما يمكن حمل الأصغر والأكبر عليه سواء كان جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضا عاما.

ونطلب أيضا كل ما يمكن سلبه عن كل واحد منهما وكل ما يمكن سلب كل واحد منهما عنه.

فتحصل عندنا عدة قضايا حملية إيجابية وسلبية.

ثالثا ـ ثم ننظر فيما حصلنا عليه من المعلومات. فنلائم بين

القضايا التي فيها الحد الأصغر يكون موضوعا أو محمولا من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعا أو محمولا من جهة أخرى، فإذا استطعنا ان نلائم بين قضيتين من الطرفين على وجه يتألف منهما شكل من الاشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل إلى المطلوب والا فعلينا أن نلتمس طريقا آخر.

وهذه الطريقة عينا تتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية فنؤلف معلوماتنا من قضايا شرطية إذا لم نختر ارجاع الشرطية إلى حملية لازمة لها.

واذا اردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي (عرفت ان القياس الاستثنائي هو المصرح في مقدماته بالنتيجة او بنقيضها وان احدى مقدمتيه شرطية وان تكون دائمية)**نتبع ما يلي:**

أولا ـ نفحص عن كل ملزومات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزومات نقيضه (المطلوب)**وعن كل لوازمه**((لان في القياس الاستثنائي يستثنى عن المطلوب او يستثنى عن نقيض المطلوب).

ثانيا ـ ثم نفحص عن كل ما يعاند نقيضه (المطلوب) **صدقا وكذبا أو صدقا فقط أو كذبا فقط**(لان القضية الشرطية ان كانت منفصلة فهي اما حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو).

ثالثا- ثم نؤلف من الفحص الأول قضايا متصلة إذا وجدنا ما يؤلفها (وهو اجراء خطوات الفحص عن وجود احد الاشكال الاربعة من خلال ربط القضايا مع بعضها كما تقدم في الاقتراني)**ونستثني عين المقدم ونقيض التالي من كل من القضايا فأيهما يصح، يتألف به قياس استثنائي اتصالي ننتقل منه إلى المطلوب.**

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقية أو من اختيها (مانعة الجمع و الخلو)**إذا وجدنا أيضا ما يؤلفها ونستثني عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو نقيضه ونستثني نقيض الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأيها يصح، يتألف به قياس استثنائي انفصالي ننتقل منه إلى المطلوب.**

٥- (حركة العقل من المعلومات إلى المجهول) وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج (المنتج يحصل عند اكتشاف الحد الاوسط الذي يكون رابطا بين المجهول التصديقي والمعلوم التصديقي الذي ينتج لنا المعرفة) **فإنه لا بد أن ينتقل منه إلى النتيجة التي تكون هي المطلوب وهي حل المشكل.**

القياسات المركبة

تمهيد

قد عرفت أنه لا يتم قياس إلا من مقدمتين لكن ذلك يسمى قياساً بسيطًا، وقد يكون القياس من أكثر من مقدمتين ويسمى قياسًا مركبًا. والمقصود من البساطة هي بلحاظ تعدد المقدمات اكثر من اثنين او اثنين. والاقتصار على اثنين من المقدمات يحصل بهما المطلوب باعتبارهما من البديهيات العقلية التي صدق بهما العقل قبل استعمالهما في هذا القياس، اما السبب في كون القياس فيه اكثر من مقدمتين، فهذا معناه ان القياس قد دخلت فيه اقيسة او قياس آخر وهذا القياس ايضا متالف من مقدمتين لاثبات احدى المقدمتين في القياس الاول اذا لم تكن بديهية، فللتصديق بها لتكون صالحة بان تكون احدى مقدمتي القياس فلابد من ثبوت دلالتها على المطلوب، وبعد ذلك تكون صالحة في اعتبارها مقدمة تنتج بضمها الى الاخرى نتيجة يقينية. فالقياس المركب يتالف من مجموعة من الاقيسة البسيطة. ومن هنا سميت هذا النوع من الاقيسة بالمركبة لتركب الواحد منها من عدة اقيسة متداخلة في بعضها البعض.

وتعريف: لا بد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل إلى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها إلى كسب ونظر،

وإلا لتسلسل التحليل إلى غير النهاية، فيستحيل تحصيل المطلوب. والانتهاء الى البديهيات على نحوين:

تارة ينتهي التحليل من أول الأمر إلى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف، ونحصل المطلوب منهما، فيتألف منهما قياس يسمى (بالقياس البسيط)، لأنه قد حصل المطلوب به وحده.

وهذا مفروض جميع الأقيسة التي تكلمنا عن أنواعها وأقسامها.

وأخرى ينتهي التحليل من أول الأمر إلى مقدمتين إحداهما كسبية أو كلاهما كسبيتان، فلا يقف الكسب عندهما حينئذ، بل تكون المقدمة الكسبية مطلوبا آخر لا بد لنا من كسب المقدمات ثانيا لتحصيله، فنلتجئ إلى تأليف قياس آخر تكون نتيجته نفس الكسبية، أي أن نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الأول.

ولو كانت المقدمتان معا كسبيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحصيل المقدمتين.

ثم إن هذه المقدمات المؤلفة ثانيا لتحصيل مقدمة القياس الأول أو مقدمتيه إن كانت كلها بديهية وقف عليها الكسب، وإن كانت بعضها أو كلها كسبية احتاجت إلى تأليف اقيسة بعددها.. وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بديهية لا

تحتاج إلى كسب ونظر.

ومثل هذه التأليفات المترتبة التي تكون نتيجة أحدها مقدمة في الآخر لينتهي بها إلى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمى (القياس المركب)، لأنه يتركب من قياسين أو أكثر.

فالقياس المركب إذن هو: (ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد).

وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبة، فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة لمطلوب واحد، فيظنها من لا خبرة له أنها قياس واحد، وهي في الحقيقة ترد إلى قياسات متعددة متناسقة على النحو الذي قدمناه، وإنما حذفت منه النتائج المتوسطة، أو بعض المقدمات على طريقة (القياس المضمر) الذي تقدم شرحه.

وإرجاعها إلى أصلها قد يحتاج إلى فطنة ودربة.

اقسام القياس المركب

حينئذ قياس المركب ينقسم إلى قسمين:

متصل النتائج .

ومفصول النتائج .

يعني إذا نص على النتيجة فهو (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ) لأن عندنا عدة

نتائج، حينئذ جاءت متصلة بعضها تلو بعض، الذي حوى وجمع النتائج وذكرت فيه.

ويكون القياس منفصلها إن لم يحو النتائج، أي لم تذكر فيه بل طويت كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس .. وهكذا إلى آخر القياس المتقدم. الذي ذكر له خمس مقدمات، هذه كلها حذفت فيها النتائج لا تذكر، وإنما تكون معلومة. ثم تقلبها مقدمة وتحذفها، لأنها معلومة من المقدمتين الأوليين، لأن المقدمة الأولى والثانية قياس بسيط وهو يدل على النتيجة ضمنا بالقوة، لأن موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى، [العالم متغير] العالم حادث .

إذًا موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى، ومحمول النتيجةِ هو محمول الكبرى . إذًا النتيجة متفرقة في المقدمتين، فإذا طويت فثَمَّ ما يدلّ عليها، لأنه لا يجوز الحذف إلا إذا دلّ عليه دليل، وإذا كان كذلك حينئذ نقول المقدمتان الأوليان تضمنتا النتيجة فيجوز حذفها، أي ويكون القياس منفصلها إذ لم يحو النتائج، أي لم تذكر فيه [بل طويت حذفت، كقولنا المتقدم: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس.. وهكذا إلى آخر القياس المتقدم من غير استخراج نتيجة لكل مقدمتين، وسُمِّي منفصل النتائج لعدم ذكر النتيجة في القياس.

ومتصل النتائج ومنفصلها سواء في إفادة المطلوب، يعني هذا التفريق تفريق شكلي فقط، وإلا النتيجة هي هي بمعنى أن النتيجة التي طويت هي مرادة من حيث المعنى فإذا ضممت الثالثة، إذا وجدت

قياسًا من ثلاثة مقدمات فاعلم أن ثم مقدمة محذوفة وهي الثالثة التي هي نتيجة، حينئذ ضممت الثالثة في الصورة إلى المقدمتين السابقتين حينئذ متصل النتائج ومنفصل النتائج لا فرق بينهما من حيث كونه قياسًا مركبًا .

لذا قال (قده): وعلى ما تقدم ينقسم القياس المركب إلى موصول ومفصول.

١ـ (الموصول)، وهو الذي لا تنطوي فيه النتائج؛ بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر، كقولك:

أ ـ كل شاعر حساس

ب ـ وكل حساس يتألم

∴ كل شاعر يتألم.

ثم تأخذ هذه النتيجة فتجعلها مقدمة لقياس آخر لينتج المطلوب الأصلي الذي سقت لأجله القياس المتقدم، فنقول من رأس:

أ. كل شاعر يتألم

ب. وكل من يتألم قوي العاطفة

∴ كل شاعر قوي العاطفة.

وهذه عين النتيجة السابقة في الوصول. والمفصول أكثر استعمالا في العلوم اعتمادا على وضوح النتائج المتوسطة فيحذفونها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا بأس بالبحث عن بعضها تنويرا للأذهان.

منها:

قياس الخلف

قياس الخلف: ويسمى ما بـ (لو): قياس الخلف.

وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه. فهو قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه. فإنه يكون إذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها وأضفنا إلى ذلك مقدمة أخرى معترفا بها فأنتج لنا أمرا مستحيلا.

وهذا النوع من القياس قد تبين أنه مركب من شرطي وحملي، وهو السائق إلى المحال.

نحو: إذا كان المطلوب قولنا: الزكاة غير واجبة على المديون، فنقول: لو كانت الزكاة واجبة على المديون، لكانت واجبة على الفقير، لكن لم تجب على الفقير، فينتج: الزكاة غير واجبة على المديون. وهو المطلوب.

فقد أثبتنا المطلوب الذي هو قولنا: الزكاة غير واجبة على المديون بإبطال نقيضه الذي هو قولنا: الزكاة واجبة على المديون.

ونحو: إذا كان المطلوب: لا شيء من ج آ، والمقدمة الصادقة: لا شيء من آ ب، ونقيض نتيجة التأليف الصادق: كل ج ب فنقول: لو لم يصدق:

لا شيء من ج آ، لصدق: بعض ج آ .

ولا شيء من آ ب، فينتج: لو لم يصدق: لا شيء من ج آ، لصدق بعض ج ليس ب. لكن كذب: بعض ج ليس ب، فيلزم صدق: لا شيء من ج آ . وهو المطلوب.

فهو بهذا المعنى مركب من قياسين: أحدهما اقتراني [مركب] من متصلة، يكون المقدم فيها فرض المطلوب غير حق، وتاليها وضع نقيض المطلوب على أنه حق. ومن حملية غير متنازع فيها. ويكون تلك الحملية مشاركة لتالي المتصلة على هيئة منتجة. فينتجان متصلة، مقدمها المقدم من المتصلة التي هي جزء القياس وتاليها نتيجة التأليف بين تالي المتصلة المذكورة والحملية. وتكون نتيجة التأليف كاذبة لكونها نقيضا لمقدمة صادقة[1].

---

(١) وقيل ان قياس الخلف شبيه بعكس القياس لأن كليهما يبطل به. وانما الفرق بينهما أن القياس المنعكس تكون من أخذ النقيض فيه والمقدمة المضافة إليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي إحدى مقدمتي ذلك القياس، وأما القياس على طريق الخلف فإنما يأخذ نقيض المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف إليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض.

وأيضا فإن عكس القياس إنما يتأتى به إبطال الشيء الكاذب بأن يتسلم نقيض المحال الذي هو الصادق. وفي قياس الخلف إنما يتبين النتيجة بوضع المحال نفسه. وكل ما تبين بقياس حملي- وهو الذي يسمى المستقيم- يمكن أن يبين بتلك المقدمات بعينها بقياس الخلف، وحينئذ يكون قياس ←

لذا قال (قده): قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين: مرة في أول تنبيهات الشكل الثالث وسميناه (طريقة الخلف) وشرحناه هناك بعض الشرح. وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث.

ومرة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراني الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية إذ قلنا إن قياس الخلف ينحل إلى قياس شرطي من هذا القسم.

→

الخلف أشبه شيء بالقياس المنعكس، وذلك أن صورته تكون تلك الصورة بعينها.

وسبب ذلك أن القياس المستقيم إذا رد إلى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحدا بعينه. مثال ذلك أن نفرض أن اَ موجودة في كل بَ بقياس مستقيم بأن تكون بَ موجودة في كل جَ و جَ موجودة في كل بَ، فينتج لنا أن اَ موجودة في كل بَ.

فإن أردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا أن اَ إن لم تكن في كل بَ فليكن عكسها إلى النقيض صادقا- وهو أن اَ ليست في بعض بَ- ولنضف إليها أن اَ موجودة في كل جَ، فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني أن تكون جَ غير موجودة في كل بَ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال، فإذن الموضوع- وهو نقيض النتيجة أو ضدها- محال، وإذا كذب النقيض الموضوع صدق نقيضه- وهي نتيجة. وهذا بعينه هو صنعة عكس القياس. وليعلم ان كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف.

ومن الخير للطالب الآن أن يرجع إلى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيلات الآتية. والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة، فيحتال إلى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان نقيض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن النقيضين لا يكذبان معا.

وإبطال النقيض لأثبات المطلوب هو المسمى (بقياس الخلف)، ولذا أشرنا فيما سبق في تنبيهات الشكل الثالث إلى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر.

ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بأنه: (قياس مركب يثبت المطلوب بابطال نقيضه).

أما أنه قياس مركب فلأنه يتألف من قياسين: اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية واستثنائي.

كيفيته: إذا أردنا إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء إلى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق، ولنختر منها للمثال (الضرب الرابع من الشكل الثاني)، فنقول: المفروض صدق ـ

١ـ س ب م.

و ـ ٢ـ كل جـ م.

المدعى صدق النتيجة: س ب جـ.

و(خلاصة البرهان) بالخلف أن نقول: لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف، فيجب أن يكون المطلوب صادقا. وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزوم الخلف.

ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيا وتاليها نقيض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق.

و(تفصيل البرهان) بالخلف نتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اخترناه.

١ـ نأخذ نقيض المطلوب (كل ب جـ) ونضمه إلى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبرى وهي (كل جـ م) فيتألف منهما قياس من الشكل الأول.

كل ب جـ، كل جـ م

ينتج كل ب م

٢ـ ثم نقيس هذه النتيجة الحاصلة الى المقدمة الأخرى المفروضة الصدق وهي (س ب م) فنجد أنهما نقيضان: فإما أن تكذب (س ب م) والمفروض صدقها، هذا خلف أي خلاف ما فرض من صدقها، واما ان تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي (كل ب م). وهذا هو المتعين.

٣ـ ثم نقول حينئذ: لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئا من كذب إحدى المقدمتين، لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق، فلا بد أن يتعين كذب المقدمة الثانية التي هي (نقيض المطلوب) كل ب جـ، فيثبت المطلوب (س ب جـ).

٤ـ وبالأخير يوضع الاستدلال هكذا:

أ. من قياس اقتراني شرطي.

١ـ الصغرى التي هي قولنا (لو لم يصدق س ب جـ فكل ب حـ)

٢ـ الكبرى المفروض صدقها هو قولنا (كل جـ م)

فينتج حسبما ذكرناه في أخذ نتيجة النوع الرابع من الشرطي:

(لو لم يصدق س ب جـ فكل ب م)..

ب ـ من قياس استثنائي.

١ـ الصغرى نتيجة الشرطي السابق وهي:

لو لم يصدق س ب جـ فكل ب م.

٢ـ الكبرى قولنا: و(لكن كل ب م كاذبة)

لأنه نقيضها وهو (س ب م) صادق حسب الفرض

فينتج: (يجب أن يكون (س ب ج) صادقا) وهو المطلوب.

قياس المساواة

قد علمتَ أن الدليل هو: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وذكرنا أن أول أقسام الدليل هو القياس وهو نوعان اقتراني واستثنائي.

وأما النوع الثاني من أنواع الدليل فهو قياس المساواة.

وقياس المساواة هو: قول مؤلف من قضايا متحدة في المحمول يكون متعلِّقُ محمولِ الأولى موضوعا للثانية.

مثال: زيدٌ أفضلُ مِن عمروٍ- وعمروٌ أفضلُ من سعيدٍ- فزيدٌ أفضلُ من سعيدٍ.

فقولنا: (زيدٌ أفضلُ مِن عمروٍ) - (وعمروٌ أفضلُ من سعيدٍ) هو قياس مساواة لأنه توفر فيه ما يلي:

١- هو قول مؤلف من قضيتين.

٢- محمول القضيتين واحد وهو (أفضل).

٣- المتعلق بمحمول القضية الأولى وهو (عمرو) هو نفسه موضوع للقضية الثانية.

وهو بديهي الإنتاج يعلم كل شخص من نفسه ووجدانه صحة تلك النتيجة.

والملاحظ على هذا النوع من الأدلة أن فيه خاصتين هما:

١- لا حد أوسط فيه وهذا أغرب ما في أمره لأنه بما أن متعلق محمول القضيتين مختلف فهذا يعني أنه لا حد أوسط فقولنا (أفضل من عمرو) و (أفضل من سعيد) المتعلق بمحمول الأول هو عمرو، والمتعلق بمحمول الثانية هو سعيد فلا يوجد حد أوسط، وإنما يوجد بينهما جزء مشترك وهو نفس المحمول مع قطع النظر عن متعلقه، وكذا متعلق محمول الأولى وهو عمرو هو نفسه موضوع القضية الثانية.

٢- إنه يعتمد في صدقه على مقدمة خارجية خفية هي التي تسبب صدق قياس المساواة. وهي في المثال السابق (الأفضل من الأفضل من شيء أفضل من ذلك الشيء) ولولا صحة هذه القاعدة لم يصدق القياس. فبما أن زيدا أفضل من عمرو، وأن عمرا أفضل من سعيد، فيكون زيد أفضل من سعيد.

مثال: أ مساو لـ ب- وب مساو لـ ج- فـ أ مساو لـ جـ.

يلاحظ أن المحمول وهو مساو واحد في القضيتين، وأن متعلق المحمول الأول وهو ب قد صار موضوعا في القضية الثانية، فهو إذاً قياس مساواة.

وصدق ذلك المثال معتمد على قاعدة خارجية وهي (مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء).

مثال: الساعة موجودة في الحقيبة- والحقيبة موجودة في السيارة- فالساعة موجودة في السيارة.

وإنما صدق لصدق القاعدة المضمرة وهي: (ظرف الظرف لشيء

ظرف لذلك الشيء).

مثال: الحجر جزء من الغرفة- والغرفة جزء من البيت- فالحجر جزء من البيت.

وإنما صدق لصدق القاعدة المضمرة وهي: (جزء الجزء من شيء جزء من ذلك الشيء).

ولأجل أن قياس المساواة معتمد في صدقه على مقدمة خارجة عن القياس لم تذكر فيه لم يصدق المثال الآتي:

مثال: الاثنان نصفُ الأربعةِ- والأربعةُ نصفُ الثمانية- فالاثنان نصفُ الثمانية.

وهي نتيجة كاذبة لأن مقدمتها الخارجية كاذبة وهي: (نصف النصف من شيء نصف لذلك الشيء).

بل نصف النصف هو ربع وليس نصفا.

مثال آخر: زيدٌ عدوٌ لبكرٍ- وبكرٌ عدوٌ لسعيدٍ- فزيد عدوٌ لسعيد.

وهي نتيجة كاذبة لأن مقدمتها الخارجية كاذبة وهي: (عدو العدو عدوٌ)، بل قد يكون عدو العدو صديقا.

تنبيهات:

الأول: هذا القياس يطرد بشكل صادق في أمثلة أفعل التفضيل مثل (أفضل- أعلم- أكرم- أجمل- أتقى أشجع- أحسن..).

الثاني: هذا القياس كما يختلف عن القياس المتعارف عليه ذي الأشكال الأربعة من جهة الحد الأوسط فهو يختلف عنه في أمر أساسي

آخر وهو أن القياس المتعارف لا بد أن تكون إحدى مقدمتيه إما الصغرى أو الكبرى كلية ولهذا يقولون: لا ينتج القياس من جزئيتين، وكذلك لا ينتج من قضيتين شخصيتين، بينما في قياس المساواة قد أنتج القياس من قضيتين شخصيتين مثل زيد أفضل من عمرو. وهذه موجبة شخصية لأن موضوعها جزئي وهو زيد، وعمرو أفضل من سعيد، وهذه أيضا مثلها، فزيد أفضل من سعيد، فالنتيجة أيضا شخصية مثل حال المقدمتين.

لذا قال (قده): من القياسات المشكلة التي يمكن إرجاعها إلى القياس المركب (قياس المساواة) وإنما سمي قياس المساواة لأن الأصل فيه المثال المعروف (أ) مساو لـ(ب) وب مساو لـ(ج) ينتج (أ) مساو لـ(ج)، وإلا فهو قد يشتمل على المماثلة والمشابهة ونحوهما كقولهم: الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر، فالإنسان من العناصر، وكقولهم: الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان، فالجسم جزء من الإنسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محذوفة وهي نحو مساوي المساوي مساو، وجزء الجزء جزء، والمماثل للمماثل مماثل.. وهكذا. ولذا لا ينتج لو كذبت المقدمة الخارجية نحو: (الاثنان نصف الأربعة والأربعة نصف الثمانية)، فانه لا ينتج: الاثنان نصف الثمانية، لأن نصف النصف

ليس نصفا.

تحليل هذا القياس:

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألوف المنتج، إذ لا شركة فيه في تمام (الحد) الوسط، لأن موضوع المقدمة الثانية وهو (ب) جزء من محمول الأولى وهو (مساو لـ ب)، فلا بد من تحليله وإرجاعه إلى قياس منتظم بضم تلك المقدمة الخارجية المحذوفة إلى مقدمتيه ليصير على هيئة القياس. وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية، فلا يظهر كيف يتألف قياس تشترك فيه المقدمات في تمام الوسط، وأنه من أي انواع القياس ولذا عد عسر الانحلال إلى الحُدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة، وبعضهم عده من المركبة.

والأصح أن نعده من المركبات، فنقول إنه مركب من قياسين.

(القياس الأول): صغراه المقدمة الأولى (أ) مساوٍ لـ(ب)، وكبراه (كل) مساوٍ لـ(ب) مساوٍ لمساوي (ج). (وهذه الكبرى صادقة مأخوذة من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي (ب مساوٍ لـ ج) لأنه بحسبها يكون (ما يساوي ج) عبارة ثانية عن (ب) فلو قلت: كل ما يساوي ب يساوي ب، تكون قضية صادقة بديهية

ويصح أن تبدل عبارة (ما يساوي ج) بحرف (ب) فنقول مكانها (مساو لب مساو لمساوي ج).

وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول الحملي والأوسط فيه: مساوٍ لـ(ب).

فينتج (أ) مساوٍ لمساوي ج).

(القياس الثاني) ـ: صغراه ـ النتيجة السابقة من الأول (أ مساوٍ لمساوي ج).

وكبراه ـ المقدمة الخارجية المذكورة وهي (المساوي لمساوي ج مساوٍ لج) فينتظم قياسا من الشكل الأول الحملي أيضا والأوسط فيه (مساوٍ لمساوي ج). فينتج أ مساو لج (وهو المطلوب).

٢ـ الاستقراء

الاستقراء: هو تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامة). يعني بذلك هو أن نتتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها، فنؤلف منه قاعدة عامة.

وهو استفعال من القراءة عند المناطقة، كما إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان الإنسان كالإنسان والفرس والحمار فوجدناها، اشتركت في أمر ما وهو أنها [تحرك فكها الأسفل عند المضغ، فحكمنا بحكم تلك الجزئيات على كليها وهو الحيوان]، الحيوان كلي له جزئيات وهو الفرس و .. و .. إلى آخره، القدر المشترك الذي نجده في هذه الجزئيات نحكم بها على الحيوان، فحينئذ نقول: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ بناءً على استقراء بعض الأجزاء بعض الجزئيات، [إذا تصفحنا جزئيات من الحيوان كالإنسان والفرس والحمار فوجدناها تُحرك فكها الأسفل عند المضغ فحكمنا بحكم تلك الجزئيات. ولكن تبين أن هذا الحكم غير تام لأن التمساح يحرك فكه الأعلى عند

المضغ، فلذا لا يفيد هذا النوع إلا الظن.

ومثل: أن نستقرىء ونتتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلاً في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة ننتهي إلى النتيجة التالية وهي: إن الفاعل لغة العرب (مرفوع).. فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامة هي (كل فاعل مرفوع).

ومثال: أن يستقري الفقيه الأحكام الشرعية للمياه فيجدها ثلاثة طهور وطاهر ونجس فيقول المياه ثلاثة أقسام.

والاستقراء مهم جدا في العلوم وبسببه حصلت كثير من الاكتشافات فالكيميائي والفيزيائي والصيدلي وغيرهم يجرون تجارب عديدة ويتتبعون الجزئيات ليستخرجوا في النهاية قواعد في العلوم كأن يقال إن الماء إذا بلغ ١٠٠ درجة فإنه يتبخر، وأن كل معدن يتمدد بالحرارة.

وللاستقراء قسمان:

أولا: الاستقراء التام: وهو تتبع جميع الجزئيات لا يخرج منها واحد.

كما في استقراء طلاب الصف، وهذا النوع من الاستقراء يفيد اليقين، ولكنه قليل ولا يجري إلا فيما له جزئيات محدودة.

ثانيا: الاستقراء الناقص: وهو تتبع كثير من الجزيئات لا كلها. وقد قالوا إنه يفيد الظن لجواز أن تكون الجزئيات التي لم تتصفح

تخالف في حكمها للجزئيات المتصفحة.

مثال: أن يتتبع الطبيب أفراد الإنسان فيتتبع الألوف فيجد أن قلوبهم في الجهة اليسرى من الجسم، فيحكم بأن كل إنسان يكون قلبه في الجهة اليسرى من جسمه. ولكن تبين أن هذا الحكم غير تام لأن بعض أفراد الإنسان تكون قلوبهم في الجهة اليمنى من الجسم.

ثم الاستقراء الناقص نوعان:

١- استقراء معلّل.

٢- استقراء غير معلّل.

فالاستقراء المعلّل هو: ما يعتمد في تعميم أحكامه على وجود علة في كل جزئياته.

والاستقراء غير المعلل هو: ما لا يعتمد في تعميم أحكامه على وجود علة في كل جزئياته.

مثال: أن يجري العالم اختبارا على الأشياء المشتعلة ويمنع عنها الهواء فلا تشتعل ويكرر الاختبار على أكثر من عينة ثم يصل إلى تعميم الحكم ويخرج بقاعدة هي: (الأوكسجين سبب الاشتعال وبانقطاعه لا تشتعل المواد). فهنا على أي أساس عمم الحكم فهل اختبرت كل المواد المشتعلة وفي كل الظروف حتى يصل إلى هذه النتيجة؟ الجواب: لا ولكن بما أن العالِم اكتشف العلة وهي الأوكسجين وعلم أن طبيعة الاحتراق والاشتعال واحدة وهي متوقفة على الأوكسجين فإذاً لن تشتعل المواد بدون أوكسجين.

فهذا النوع لا مانع أن يفيد اليقين إذا وقف على العلة وعلم أنها متحققة في كل الجزئيات ولا تختص مادة دون مادة بشيء يمنع تحقق العلة فيها.

وهذا النوع هو أساس العلوم وبه تعمم القواعد.

وعند التأمل في هذا النوع من الاستقراء نجد أنه يعتمد اعتمادا كاملا على التمثيل الذي ياتي شرحه.

بيانه: بعدما يستقري الشخص بعض الأشياء ويعلم أن سبب اتحاد حكمها هو وجود علة ما ويعلم أن الأشياء التي لم يستقريها تتوفر فيها نفس العلة، فيقول: فتلك الأشياء التي لم تستقري مثل الأشياء التي استقريت لاتحادهما في العلة مما يجعل حكمهما واحدا فيعمم حينئذ.

وقيل ان هذا مما يؤكد أهمية التمثيل وخطأ التقليل من شأنه.

مثال: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، فهذا الاستقراء ناقص وهو لم يعتمد على علة يعتمد عليها في تعميم الحكم فلا يفيد إلا الظن، فإن وقفنا على جزئية تخالف ذلك الحكم فستنتقض القاعدة ويعلم أنها خاطئة وأن الصواب أن يقال أكثر الحيوانات تحرك فكها الأسفل عند المضغ. وإن فرض أنها لم تنتقض فيبقى الاحتمال قائما فلا نظفر بغير الظن.

لذا قال (قده) ثانيا: الاستقراء: تعريفه: عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو - أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها

حكما عاما. كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضغ، فنستنبط منها قاعدة عامة، وهي: إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ.

والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة، لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلي لا يكون إلا بعد فحص الجزئيات واستقرائها فإذا وجدناها متحدة في الحكم نلخص منها القاعدة او الحكم الكلي.

فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام(بأن تُصُفِّحَتِ الجزئيات وحكمت بحكمها أو بأن تصفحتَ أنتَ الجزئيات [وحكمت بحكمها على الكلي]، يعني تنظر في الجزئيات في الآحاد جزئي، ثم جزئي، ثم ثالث، ثم رابع، قد يكون أكثر وقد يكون الجميع، ثم تثبت الحكم للعام بناءً على ماذا ؟ بناءً على أن الحكم في الجزئي هو كذا، حينئذ تسحب حكم الجزئيات وتضعه أو تلصقه بحكم الكلي، بمعنى تقول: الكلي كذا وحكمه كذا ما الدليل؟ لأننا تصفحنا الجزئيات ووجدناها كذا وكذا، هذا كما يذكره الفقهاء في مقام الحيض وغيره، بأن تصفحت الجزئيات وحكمت بحكمه على الكلي)، **وعكسه القياس، وهو الاستدلال بالعام على الخاص، لأن القياس لا بد أن يشتمل على مقدمة كلية الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة.**

اقسام الاستقراء

ثم إن كان المتصفح أكثر الجزئيات سمي الاستقراء ناقصًا. عرفنا ان الاستقراء تصفح الجزئيات ثم نأخذ حكمه فنثبته للكل انتهينا. فبالاستقراء نوعان:

استقراء جزئي ناقص .

واستقراء كلي تام كامل .

إن كان التصفح لأكثر الجزئيات وتركنا بعضها هذا يسمى استقراءً ناقصًا، وإن تصفحنا جميع الجزئيات لم نترك واحداً منها، نقول: هذا استقراء تام .

الأول: هذا يفيد الظن يعني لا يكون دليلاً قطعيًا .

الثاني: الاستقراء التام يكون قطعيًا بمعنى أنه دليل حجة يحتج به، ولذلك قد يستقرأ الكتاب والسنة في مسألة ما خاصة في باب المعتقد فيثبت بالاستقراء الحكم الشرعي، ويكون قطعيًا ولا يجوز خلافه البتة، وأما الاستقراء الناقص فهذا لا يعتبر حجة كما هو مذهب كثير من الفقهاء في أقل الحيض وأكثر الحيض ووجدنا النساء كذا هذا استقراء لكنه استقراء ناقص لأنه يمتنع أن يكون الفقيه استقرأ جميع نساء العالم هذا بعيد ممتنع، حينئذ نقول: هذا استقراء لكنه ناقص يفيد الظن لا يكون دليلاً يعني يلزم به الخصم .

وإن كان المتصفح جميع الجزئيات كان استقراء تاما كأننا استقرأنا جزئيات الحيوان فوجدنا بعضها ماشيًا وبعضها غير ماشي،

ووجدنا الماشي يموت وغير الماشي كذلك، وحكمنا على كليه وهو الحيوان وقلنا: كل حيوان يموت. سمي استقراءً تامًا . وهو حجة بلا خلاف.

لذا قال (قده): أقسامه: والاستقراء على قسمين تام وناقص لأنه إما أن يتصفح فيها حال الجزئيات بأسرها أو بعضها.

والأول (التام)، وهو يفيد اليقين. وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسم المستعمل في البراهين، كقولنا: كل شكل إما كروي وإما مضلع وكل كروي متناه وكل مضلع متناه، فينتج (كل شكل متناه).

والثاني - (الناقص) وهو ألا يفحص المستقري إلا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من أنه يحرك فكه الأسفل عند المضغ، بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه.

وقالوا إنه لا يفيد إلا الظن لجواز أن يكون أحد جزئياته ليس له هذا الحكم، كما قيل إن التمساح يحرك فكه الأعلى عند المضغ.

شبهة مستعصية

إن القياس الذي هو العمدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المفيد لليقين لما كان يعتمد على مقدمة كلية على كل

حال، فإن الأساس فيه لا محالة هو الاستقراء، لما قدمنا أن كل قاعدة كلية لا تحصل لنا إلا بطريق فحص جزئياتها.

ولا شك أن أكثر القواعد العامة غير متناهية الأفراد، فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها.

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدنا التي نعتمد عليها لتحصيل الأقيسة ظنية، فيلزم أن تكون أكثر أقيستنا ظنية وأكثر أدلتنا غير برهانية في جميع العلوم والفنون. وهذا ما لا يتوهمه أحد.

فهل يمكن أن ندعي أن الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني، فنخالف جميع المنطقيين الأقدمين.

ربما تكون هذه الدعوى قريبة إلى القبول، إذ تجد أنا نتيقن بامور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها، كحكمنا قطعا بأن الكل أعظم من الجزء، مع استحالة استقراء جميع ما هو كل وما هو جزء، وكحكمنا بأن الاثنين نصف الأربعة مع استحالة استقراء كل اثنين وكل أربعة، وكحكمنا بأن كل نار محرقة وان كل إنسان يموت مع استحالة استقراء جميع أفراد النار والإنسان.. وهكذا ما لا يحصى من القواعد البديهية فضلا عن النظرية.

حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة إن الاستقراء على أنحاء:

- ١ - أن يبنى على صرف المشاهدة فقط، فإذا شاهد بعض الجزئيات او أكثرها أن لها وصفا واحدا، استنبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات كمثال استقراء بعض الحيوانات أنها تحرك فكها الأسفل عند المضغ.

ولكن هذا الاستنباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعيا وعلى هذا النحو اقتصر نظر المنطقيين القدماء في بحثهم.

- ٢- أن يبنى مع ذلك على التعليل أيضا. بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف أن الوصف إنما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعلة أو خاصية موجودة في نوعها ولا شبهة عند العقل أن العلة لا يتخلف عنها معلولها أبدا. فيجزم المشاهد المستقري حينئذ جزما قاطعا بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وإن لم يشاهدها.

كما إذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الإسهال فبحث عن علة هذا التأثير وحلل ذلك الشيء إلى عناصره، فعرف تاثيرها في الجسم الإسهال في الأحوال الاعتيادية، فانه يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الأثر دائما.

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها من هذا النوع، وليست هذه الأحكام قابلة للنقض فلذلك تكون قطعية، كحكمنا بأن الماء ينحدر من المكان العالي، فإنا لا نشك فيه مع أنا لم نشاهد من جزئياته إلا أقل القليل، وما ذلك إلا لأنا عرفنا السر في هذا الانحدار.

نعم اذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه أنه علة وأن للوصف علة أخرى فلا بد أن يتغير حكمه وعلمه.

٣ ـ أن يبنى على بديهة العقل، كحكمنا بأن الكل أعظم من الجزء فإن تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم.

وليس هذا في الحقيقة استقراء لأنه لا يتوقف على المشاهدة، فإن تصور الموضوع والمحمول كاف للحكم وإن لم تشاهد جزئيا واحدا منها.

ـ ٤ـ أن يبنى على المماثلة الكاملة بين الجزئيات، كما إذا اختبرنا بعض جزئيات نوع من الثمر فعلمنا بأنه لذيذ الطعم مثلا فإنا نحكم حكما قطعيا بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف، وكما إذا برهنا مثلا على أن مثلثا معينا تساوي زواياه قائمتين فإنا نجزم جزما قاطعا بإن كل مثلث هكذا، فيكفي فيه فحص جزئي واحد، وما ذلك إلا لأن الجزئيات متماثلة

متشابهة في التكوين فوصف واحد منها يكون وصفا للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الأقسام الأربعة يتضح أن ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين إلا إذا كان مبنيا على المشاهدة المجردة، ويسمى القسم الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث (بطريق الاستنباط) أو طريق البحث العلمي وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.

٣ـ التمثيل

قياس التمثيل: هو تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما، لِيُثْبَت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى .

ومعناه إثبات حكم في شيء لوجوده في شيء آخر يشترك معه في علة الحكم. وهو حمل الجزئي على الجزئي، النظير على النظير، هذا قياس التمثيل . نحو: النبيذ مسكر كالخمر- والخمر حرام- فالنبيذ حرام. فهنا أعطينا حكم الخمر وهو الحرمة للنبيذ لاشتراكهما في علة الحكم وهي الإسكار، بمعنى أنه إنما حرّمت الخمر لأنها مسكرة وبما أن الإسكار موجود في النبيذ أيضا فيكون حراما مثل الخمر.

والنبيذ والخمر امور جزئية في قبال الكليات. وهذا هو الفارق بينه وبين الاقيسة المنطقية، بما فيها قياس الاستقراء، فان فيها حمل كلي على موضوع جزئي.

فالتمثيل هو عملية عقلية يتم فيها تشبيه شيء (جزئي) بشيء (جزئي) آخر لوجود وصف جامع بينهما، فننقل حكم المشبَه به إلى المشبَه، وحياتنا اليومية ممتلئة بهذا النوع من الاستدلال. ويسمى التمثيل عند الأصوليين والفقهاء قياسا. وهذا النوع من الادلة غير معتبرة ومنهي عنه، في مدرسة اهل البيت عليهم السلام، ويعرف بـ(القياس)، وربما اضيف له عبارة الفقهي.

فالخمر مشبَهٌ به، والنبيذ مشبَهٌ، والوصف الجامع هو الإسكار، وحكم المشبه به هو الحرمة فننقل هذا الحكم إلى النبيذ.

ولهذا فأجزاء التمثيل وأركانه أربعة هي:

١- الأصل وهو المشبَه به المعلوم حكمه.

٢- الفرع وهو المشبه الذي يراد معرفة حكمه.

٣- العلة وهي الوصف الجامع بين الأصل والفرع.

٤- الحكم وهو المعنى الثابت في الأصل والذي يراد نقله للفرع.

وقد يعبر عنها:

مشبه ويسمى حداً أصغر .

ومشبه به ويسمى أصلاً .

وحكم، ويسمى حداً أكبر .

وجامع ويسمى حداً أوسط .

مثال: أن يعلم الإنسان أن شرب الماء الملوث يسبب مرض التيفوئيد، فيقيس عليه اللبن الملوث لأن العلة واحدة فيهما وهي

التلوث والاحتواء على الفيروسات.

فالأصل هو الماء الملوّث، والفرع هو اللبن الملوّث، والعلة هي التلوّث، والحكم هو الإصابة بالتيفوئيد.

مثال: أن يرى الإنسان الطيور وهي تحلّقُ في السماء فيتأمل كيف أنها ترتفع وتطير بسبب أجنحتها، فيصل إلى نتيجة أنه لو استطاع أن يصنع أجنحة ويتحكم بها كما تتحكم الطيور لاستطاع أن يطير مثلها. وبهذا التمثيل فكر عباس بن فرناس وطار في السماء، ومن نفس الفكرة استمد الإنسان فيما بعد فكرة الطائرات.

ومن هذا الباب معرفة أساس عمل شيء من الأشياء فيفكر الإنسان بإيجاد بديل له يشابهه كي يحصل على نفس النتائج.مثل أن يعرف مكونات بعض الأدوية وسبب تأثيرها فيجد بديلا لها على أساس التشابه في المكونات الرئيسية المؤثرة، أو يعرف طريقة عمل بعض الأسلحة فيصنع مثيلا لها.

مثال: أن يصاب زيد بالزكام فيذهب للطبيب فينصحه بتناول عصير البرتقال لاحتوائه على فيتامين سي فيجد زيد الليمون أمامه فيستعمله عوضا عن البرتقال ويقول الليمون كالبرتقال لاحتوائهما على فيتامين سي فيساعد مثل البرتقال على الشفاء من الزكام.

مثال: أن يدرس الإنسان التاريخ ويعلم أحوال الأمم الماضية ويعلم سبب دمارها وانتهاء حضارتها فيصل لنتيجة هي أن أمته وأي أمة أخرى إن سارت على نفس خطأ من سلفها من الأمم فستكون النتيجة

واحدة.

ومن هذا القبيل ما قصه الله علينا من أحوال الأمم التي كذبت رسلها فأصابها بسبب التكذيب بعذاب الله ثم أمر بعدها بالاعتبار فقال: (فاعتبروا يا أولي الأبصار) والاعتبار مشتق من العبور أي اعبروا وانتقلوا من حال تلك الأمم إلى حالكم إذا كذبت رسولكم فسيصيبكم مثل ما أصابهم فهذا تمثيل.

إمكان رد التمثيل إلى القياس المنطقي

كما أن روح القياس المنطقي هو الحد الأوسط، فكذلك روح التمثيل هو العلة التي تجمع بين الأصل والفرع، وعليه فيتأتى جعل العلة حد أوسطا وتحويل التمثيل إلى قياس منطقي بديهي الإنتاج من الشكل الأول.

مثال: النبيذ مسكر كالخمر- والخمر حرام- فالنبيذ حرام.

النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فالنبيذ حرام.

فجعلنا العلة حد أوسطا وحذفنا المثال وهو كالخمر أي الأصل.

فالعبرة بما يقع بعد لأن إذْ هو الدليل، ويتأتى عرضه وتصويره بأكثر من حالة.

يقال: لمَ كان النبيذ حراما؟ فتقول: لأنه (مسكر) فالإسكار هو الدليل.

ويمكن عرض هذا الدليل أعني الإسكار بأكثر من هيئة فتقول:

١- النبيذ مسكر كالخمر- والخمر حرام- فالنبيذ حرام. (تمثيل).

٢- النبيذ مسكر- وكل مسكر حرام- فالنبيذ حرام.(قياس اقتراني).

٣- إذا كان النبيذ مسكرا فهو حرام- لكنه مسكر- فهو حرام. (قياس استثنائي).

والعبرة- كما رأيت- في الإسكار، ويتأتى عرضه بأكثر من هيئة وإلباسه أكثر من ثوب.

التمثيل يفيد الظن أو اليقين

هل أن التمثيل يفيد الظن فقط أو أنه يمكن أن يفيد اليقين؟

ذهب عامة المناطقة إلى أن التمثيل إنما يفيد الظن ولا يفيد اليقين. واختار بعض العامة أنه قد يفيد اليقين، وأن العبرة في المادة والمثال التي توضع في التمثيل فإذا كان يقينيا فالتمثيل يفيد اليقين، وإذا كان يفيد الظن فالتمثيل يفيد الظن، ولهذا يتأتى رد التمثيل بسهولة إلى القياس المنطقي.

والتحقيق أن التمثيل كي يفيد اليقين يحتاج إلى ما يلي:

أولا: أن يقطع بشكل يقيني أن العلة في الأصل هي هذا الشيء لا غيره.

ثانيا: أن يقطع بشكل يقيني أن الفرع تتحقق فيه العلة.

ثالثا: أن يقطع بشكل يقيني أنه لا يوجد خصوصية في الأصل ولا مانع في الفرع.

وهذه الأمور تؤخذ من كلام المناطقة أنفسهم فقد عللوا ظنية القياس بتلك الأسباب وذكروا أنه من الصعب أن تتوفر في التمثيل،

وعليه فإذا توفرت كما في بعض الموارد فهو يفيد اليقين.

فمتى ثبت بالدليل اليقيني أن العلة في تحريم الخمر هو الإسكار، وليس لشيء آخر، وأن النبيذ مسكر كما هو مشاهد محسوس. وأن كون الخمر مصنوعا من العنب والنبيذ مصنوعا من غيره لا يمنع من الإلحاق لأن العبرة هي في الإسكار لا في شيء آخر فحينئذ لا خلاف في إفادة التمثيل اليقين. وإنما لصعوبة تحقق تلك الأمور في شيء قال المناطقة بإفادة التمثيل الظن.

وبهذا يتضح أهمية التمثيل في الحياة اليومية وفي العلوم واستخراج النظريات وفي الفقه والأصول ولو كان يفيد الظن لأن الظن قد يكتفى به كما في العمل بالأحكام الشرعية فليس المقصود أن يصل المسلم في كل مسألة فقهية إلى اليقين بل يكفي الظن الذي تطمئن به النفس ولأجل ذلك كان الاجتهاد في الشريعة محمودا رغم أن الاجتهاد لا يؤدي إلا إلى الظن لوجود آراء مختلفة وأدلة متجاذبة.

تنبيهات:

أولا: اشتراك الأصل والفرع في العلة لا يعني أن الأصل والفرع متشابهان في كل شيء وإلا لو كانا متشابهين تماما في كل شيء لكانا شيئا واحدا فلا قياس حينئذ.

ثانيا: الفرع يعرف حكمه بالقياس على الأصل فإذا كان معلوما من قبل فلا فائدة من القياس كما هو ظاهر.

ثالثا: كما أن أساس عمل القياس المنطقي هو اللزوم، فأساس

عمل التمثيل هو اللزوم أيضا لأن هذا شأن كل دليل يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

ففي التمثيل يلزم من ثبوت العلة في الفرع ثبوت حكم الأصل للفرع فالنبيذ يستلزم السكر، والسكر يستلزم الحرمة فيستلزم النبيذ الحرمة كما أن الخمر يستلزم السكر والسكر يستلزم الحرمة فيستلزم الخمر الحرمة. فأساس عمل القياس المنطقي والتمثيل واحد، وإنما يزيد التمثيل على القياس بذكر مثال وهو الأصل.

رابعا: أحيانا يكون الأمر الجامع بين الأصل والفرع ليس هو علة الحكم بل يوجد تشابه بينهما في بعض الصفات مما ينتقل الذهن بسبب ذلك إلى أن حكمهما واحد وهذا فيه ضعف ولا يفيد إلا الظن لأن اشتراكهما في بعض الأوصاف لا يقتضي بالضرورة اتحادهما في الحكم ومع هذا فكثيرا ما يستعمل الناس مثل هذا الأمر.

لذا قال (قده): ثالثا- التمثيل: تعريفه: هذا ثالث أنواع الحجة وبه تنتهي مباحث (الباب الخامس). والتمثيل على ما عرفناه سابقا هو (أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما).

وبعبارة اخرى هو: (إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له).

و(التمثيل) هو المسمى في عرف الفقهاء (بالقياس) الذي

يجعله اهل السنة من أدلة الأحكام الشرعية. والإمامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محقا للدين وتضييعا للشريعة.

مثاله: إذا ثبت عندنا أن النبيذ يشابه الخمر في تاثير السكر على شاربه، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة، فلنا أن نستنبط أن النبيذ أيضا حرام أو على الأقل محتمل الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الإسكار.

اركانه:

وللتمثيل أربعة أركان:

١. (الأصل) وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في المثال.

٢. (الفرع) وهو الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له كالنبيذ في المثال.

٣. (الجامع) وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع. كالإسكار في المثال.

٤. (الحكم) المعلوم ثبوته في الأصل والمراد إثباته للفرع، كالحرمة في المثال.

فإذا توفرت هذه الأركان انعقد التمثيل، فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقدا للجامع المشترك لا يحصل التمثيل.

وهذا واضح.

قيمته العلمية:

إن التمثيل على بساطته من الأدلة التي لا تفيد إلا الاحتمال. لأنه لا يلزم من تشابه شيئين في أمر بل في عدة أمور أن يتشابها من جميع الوجوه، فإذا رأيت شخصا مشابها لشخص آخر في طوله أو في ملامحه أو في بعض عاداته وكان أحداهما مجرما قطعا فإنه ليس لك أن تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضا، لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الأفعال.

نعم إذا قويت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرت يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظنا. والقيافة من هذا الباب، فإنا قد نحكم على شخص أنه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه لأنا كنا قد عرفنا شخصا قبله يشبهه كثيرا في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريرا.. ولكن كل ذلك لا يغني عن الحق شيئا.

غير أنه يمكن أن نعلم أن (الجامع) أي جهة المشابهة علة تامة لثبوت الحكم في الأصل، وحينئذ نستنبط على نحو اليقين أن الحكم ثابت في الفرع لوجود علته التامة فيه، لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة.

ولكن الشأن كله إنما هو في إثبات أن الجامع علة تامة للحكم، لأنه يحتاج إلى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الأمور الطبيعية.

والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا اليه سابقا، بل هو نفسه.

أما اثبات أن الجامع هو العلة التامة لثبوت الحكم في المسائل الشرعية، فليس لنا طريق إليه إلا من ناحية الشارع نفسه، ولذا لو كانت العلة منصوصا عليها من الشارع فإنه لا خلاف بين الفقهاء جميعا في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع، كقوله (ماء البئر واسع لا يفسده شيء.. لأن له مادة)، فإنه يستنبط منه أن كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حنفية الإسالة فهو واسع لا يفسده شيء.

وفي الحقيقة أن التمثيل المعلوم فيه أن الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفيد لليقين، إذ يكون فيه الجامع حدا أوسط والفرع حدا أصغر والحكم حدا أكبر، فنقول في مثال الماء:

١. ماء الحمام له مادة.

٢. وكل ماء له مادة واسع لا يفسده شيء (بمقتضى التعليل في الحديث).

ينتج.. ماء الحمام واسع لا يفسده شيء.

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل الخلاف عندهم[١].

---

(١) تمرينات على الاقيسة

١ . استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حاراً بارداً بتصور الحرارة والبرودة ومستقيماً ومستديراً وهكذا واللازم باطل فالملزوم مثله. والمطلوب ان تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً مع بيان نوعه.

٢ . استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وهو سبحانه قد خلق فينا العلم فهو عالم. فبين نوع هذا الاستدلال ونظمه.

٣ . المروي أن العلماء ورثة الأنبياء ولكنهم لمّا لم يرثوا منهم المالَ والعقار فقد ورثوا العلم والأخلاق. فهل هذا استدلال منطقي؟ وبين نوعه.

٤ . استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال: لا شك في أنا نحكم حكماً إيجابياً على بعض الأشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغاير اجتماع الضدين. والموجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن. فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وأنه بسيط أو مركب. مع العلم أن قوله: ولما لم يكن هذا الوجود ..الخ، عبارة عن قياس استثنائي.

٥ . واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعى ثبوت المثبت له. فكيف تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً.

٦ . ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله . صاحب الحجة البرهانية لا يغلب، لأنه (كان على حق) و (كل صاحب حق لا يغلب). وإذا كانت القضية الاولى شرطية على هذه الصورة: (إذا كانت الحجة برهانية ←

→

فصاحبها لا يغلب). فكيف تؤلف المقدمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ.

٧ . ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)ولكن (لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء).

٨ . ما الشكل الذي ينتج جميع المحصورات الأربع.

٩ . افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج إلا جزئية.

١٠. في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجاً.

١١ـ اذا كانت إحدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كلية.

١٢ـ إذا كانت الصغرى في القياس سالبة فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا؟

١٣. كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: (الإنسان إما عالم أو جاهل حقيقية). و(الإنسان إما جاهل أو سعيد) مانعة خلو.

١٤. هل يمكن أن نؤلف من المنفصلتين الآتيتين قياساً منتجاً: (إما أن يسعى الطالب أو لا ينجح في الامتحان) مانعة خلو. و(الطالب إما أن يسعى أو يتهاون) مانعة جمع.

١٥. جاء سائل إلى شخص وألح بالطلب كثيراً فاستنتج المسؤول من الحاحه أنه ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرجه؟

١٦. ارجع البراهين في قاعدة نقض المحمول إلى قياسات منطقية طبقاً لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب.

١٧. حاول أن تطبق أيضاً البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس.

←

لله
الحمد جل جلاله وعزّ شانه
لقد تمم عليّ آلائه وبركاته و نعمائه
فاعانني على اتمام جزء من ظفر اللطائف ثان
فابتهلنا اليه بالشكر وبآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
اللهم أقرئنا فلا ننسى، إلا ما شئت إنك تعلم الجهر وما يخفى،
ويسرنا بفضلك لليسرى، فنذكر إن نفعت الذكرى، واجعلنا
ممن يذكر و يخشى، وممن قد أفلح وتزكى، وذكر اسم ربه
فصلى، ولا تجعلنا ممن يؤثرون الحياة الدنيا، وحققنا بأن الآخرة
خير وأبقى، وصلّ اللهم على محمد وآله الطاهرين..
معدن الرسالة
وبيت النبوة
وكرام البرية
وخير الورى
اولياء رب العالمين
خلفاء رسوله الامين
ورحمة الله وبركاته

→

١٨ـ البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية يمكن إرجاعه إلى قياس المساواة وإلى قياس شرطي من متصلتين. فكيف ذلك؟ وكذلك نظائره.

فهرس الظفر بلطائف منطق المظفر

المقدمة الظفرية ٧

الباب الرابع: القضايا وأحكامها

الفصل الأول: القضايا

القضية ١٩
بيان تعريف القضية مع شيء من التوضيح ٢٤
أقسام القضية ٢٧
القضية: حملية واخرى شرطيّة ٢٧
اولا- القضية الحملية ٢٨
التفصيل في أجزاء القضية الحملية ٣١
ثانيا: القضية الشرطية ٣٧
الشرطية: متصلة ومنفصلة ٤٥
الموجبة والسالبة ٤٧
في الفرق بين القضايا الموجبة والسالبة ٤٨
أجزاء القضية ٥٠
أقسام القضايا ٥٥
أقسام القضية باعتبار الموضوع ٥٦
لا اعتبار إلا بالمحصورات ٦٤

السور وألفاظه ٦٦
تقسيم الشرطية ٧٣
السور في الشرطية ٧٨
تقسيمات الحملية ٨٤
١- الذهنية . الخارجية . الحقيقية ٨٦
٢- المعدولة والمحصلة ٩٥
٣- الموجهات ١٠٠
جهة القضية ١١٦
أنواع الموجهات ١٢٠
تقسيمات الشرطية الأخر ١٤٣
اللزومية والاتفاقية ١٤٤
أقسام المنفصلة ١٤٨
ب . الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ١٥٠
تنبيهان ١٥٥

الفصل الثاني: احكام القضايا

احكام القضايا أو النسب بينها ١٦٣
تمهيد ١٦٣
انواع التلازم بين القضيتين ١٦٧
التناقض في القضايا ١٧١
تعريف التناقض في القضايا ١٧٤
قوانين التناقض بين القضايا ١٧٧
التضاد في القضايا المحصورة: ١٧٨
شروط التناقض ١٨٠

اولا - شروط الاتحاد(وتسمى الوحدات الثمان)..... ١٨٤
ثانيا- الاختلاف ١٩٣
الاختلاف بالكم والكيف ١٩٣
الاختلاف بالجهة..... ١٩٨
من ملحقات التناقض ٢٠٣
اولا- التداخل في القضايا المحصورة..... ٢٠٤
ثانيا: يلزم من التداخل ما يلي: ٢٠٦
ثانيا- المتضادتان..... ٢٠٩
ثالثا- الداخلتان تحت التضاد ٢١١
الخلاصة: ٢١٤
العكس..... ٢١٥
اولا- العكس المستوي..... ٢٢٢
التلازم في العكس ٢٣١
شروط العكس..... ٢٣٥
طريقة الاستدلال بالعكس المستوي ٢٤١
للتدريب على إقامة البراهين ٢٤٣
السالبة الجزئية لا عكس لها ٢٤٧
الشرطية المنفصلة لا عكس لها ٢٤٩
عكس النقيض ٢٥٦
قاعدة عكس النقيض ٢٦٠
نتائج عكس النقيض..... ٢٦١
برهان عكس السالبة الكلية..... ٢٦٤
برهان عكس السالبة الجزئية ٢٦٧

برهان عكس الموجبة الكلية ٢٦٩
الموجبة الجزئية لا تنعكس ٢٧٠
النقض/ من ملحقات العكوس بالنقض ٢٧٣
اقسام النقض ٢٧٧
قاعدة نقض المحمول ٢٧٩
تنبيهان: الاول / طريقة تحويل الأصل ٢٨٦
الثاني- تحويل معدولة المحمول ٢٨٨
قاعدة النقض التام ونقض الموضوع ٢٨٩
لوح نسب المحصورات ٣٠٠
البديهة المنطقية ٣٠١

الباب الخامس: مباحث الاستدلال

الحجة وهيئة تأليفها

مباحث الاستدلال ٣٠٩
طرق الاستدلال . او اقسام الحجة ٣١٢
اولا- القياس ٣١٥
الاصطلاحات العامة في القياس ٣٢٤
مبدأ عمل القياس ٣٢٩
اقسام القياس بحسب مادته وهيئته ٣٣٣
اقسام القياس من جهة صورته ٣٣٤
(أ)- القياس الاستثنائي ٣٣٤
اقسام القياس الاستثنائي: ٣٣٤
ثانيا- القِيَاسُ الِاقْتِرَانِي ٣٣٨
القواعد العامة ٣٣٩

الاقتران الحملي ٣٤٤
القواعد العامة للاقتراني ٣٤٧
الأشكال الأربعة ٣٥٦
الشكل الاول ٣٦٣
الشكل الثاني ٣٧٥
الشكل الثالث ٣٨٧
تنبيهان/ طريقة الخلف ٤٠٠
دليل الافتراض ٤٠٢
الرد ٤٠٦
الشكل الرابع ٤٠٧
ثانيا- الاقتران الشرطي ٤١٨
١. المؤلف من المتصلات ٤٢٥
٢. المؤلف من المنفصلات ٤٢٦
تحويل المنفصلة الموجبة الى متصلة ٤٢٧
تحويل المنفصلة السالبة الى متصلة ٤٣٣
تحويل المتصلة الى منفصلة ٤٣٥
التأليف من المنفصلات وشروطه ٤٣٨
طريقة اخذ النتيجة: ٤٤١
٣. المؤلف من المتصلة والمنفصلة ٤٤٦
٤- المؤلف من الحملية والمتصلة ٤٤٩
٥. المؤلف من الحملية والمنفصلة ٤٥٤
خاتمة ٤٥٦
القياس الاستثنائي ٤٥٧

القياس الاستثنائي المتصل ٤٥٧
حكم الاتصالي ٤٦٣
القياس الاستثنائي المنفصل ٤٦٥
الاستثنائي الانفصالي ٤٦٥
حكم الانفصالي ٤٦٨
خاتمة في لواحق القياس ٤٧٢
القياس المضمر ٤٧٢
كسب المقدمات بالتحليل ٤٧٤
طريقة التحليل ٤٧٦
القياسات المركبة ٤٨٢
تمهيد ٤٨٢
اقسام القياس المركب ٤٨٤
قياس الخلف ٤٨٧
قياس المساواة ٤٩٣
٢ . الاستقراء ٤٩٩
اقسام الاستقراء ٥٠٤
شبهة مستعصية ٥٠٥
حل الشبهة ٥٠٧
٣. التمثيل ٥٠٩
اركانه: ٥١٦
قيمته العلمية: ٥١٧
فهرس الظفر بلطائف منطق المظفر ٥٢٣